مناهج البحث العلمي

وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية

د. مصطفى حميد الطائي

أ. خير ميلاد أبو بكر



مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها
في الاعلام والعلوم السياسية

مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الاعلام والعلوم السياسية

الدكتور

مصطفى حميد الطائي

استاذ

خير ميلاد ابو بكر

الطبعة الأولى

٢٠٠٧م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرَّحْمَٰنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ

الإنسن (٣) علمه البيان (٤) الشمسُ

والقمرُ بحسبان (٥) والنجمُ والشجرُ

يسجدان (٦) والسماء رَفَعَهَا ووضعَ

الميزان (٧)

صدق الله العظيم



المقدمـــة

تبلورت فكرة البحث ، في موضوع المنهجية وإجراءاتها التطبيقية في الإعلام والعلوم السياسية ، بعد إحساس عميق بالحاجة إلى منهجية مشتركة لبحث الظواهر الإعلامية والسياسية ، التي أضحت من الظواهر المركبة في المجتمعات المعاصرة ، ولتعاظم أهمية هذه الظواهر وانعكاساتها على كافة المجتمعات دون استثناء ، وبخاصة بعد التطور التقني الدقيق المتسارع ، وهيمنة العولمة ومظاهرها الخطيرة على كافة المجالات الحياتية ، الأمر الذي ولد الرغبة في البحث ، والإصرار على محاولة تعميق مساراته ، لذلك فأن فكرة البحث لم تكن عارضة أو طارئة ، وإنما كانت حصيلة لمعاناة ومعايشة امتدت لسنوات في ممارسة البحث وتدريس مناهجه ، وجاءت بعد زمن طويل من المتابعة والإطلاع على التراث العلمي المشترك. وتأكدت لدينا الحاجة إلى هذا الجهد ، من النقص المرجعي ضمن دائرة عملنا الأكاديمي، إذ لم نجد دراسة منهجية مشتركة، يمكن الركون إليها كمقرر دراسي للطلبة والدارسين في الإعلام والسياسة ، على الأقل في محيطنا العلمي وما استطعنا الوصول إليه ، من هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لسد الفراغ في هذا المجال ، ولتلبية حاجات نعتقد أنها ملحة في عصرنا الراهن ، الذي يشهد مرحلة انفتاح العلوم على بعضها، للتلاقح والتفاعل وتطوير المسارات العلمية المشتركة .

وعلى الرغم من الاختلاف في وجهات النظر، بين من يؤيد وحدة المنهجية بين الإعلام والعلوم السياسية ، ومن يعارض هذه الفكرة ويدعو إلى استقلال كل منهجية في ميدانها الخاص ، فأننا ممن يدعو إلى تأسيس منهجية مشتركة يمكن أن ترسي تقاليد علمية رصينة ، تسهم في بحث المشكلات العلمية في هذا المجال ، وتساعد في فك التداخل المنهجي والوظيفي ، سيما وان التداخل الوظيفي والمنهجي في هذين التخصصين، يعبر عن فلسفة مشتركة في وحدة المنطق والهدف والوسيلة والأسلوب، فالظواهر الإعلامية والسياسية غالباً ما تكون مركبة ومشتركة ، لايمكن معالجة الجانب السياسي منها إلا من خلال الجانب الإعلامي ، وتنعكس الحالة ذاتها عند معالجة الظواهر الإعلامية ، فكثيراً ما يلاحظ الباحثون من كلا التخصصين أنهم في حقل واحد عند بحث مشكلاتهم العلمية ، وينعكس الشعور ذاته على العاملين في المجالين وهم يمارسون أنشطتهم الوظيفية ، فالإعلام انعكاس للأنشطة والممارسات

السياسية المختلفة ، والقرارات التي تحدد اتجاهات الإعلام وتقوم بتخطيط سياساته، تصدر عن دوائر صنع القرار في المؤسسات السياسية، إذ لا وجود لإعلام متحرر من ضوابط السياسة وقيودها ، كما لا يمكن الحديث عن ممارسة سياسية وشرعية للحاكم من دون وسائل الإعلام الجماهيري ، فوسائل الإعلام تصنع نجوم السياسة ، وتضخم من قدراتهم أمام الرأي العام ، وتقوم بتبليغ القرارات السياسية، وتمارس الدور الرقابي على التنفيذ ، حتى إن المؤسسات الإعلامية ، أضحت أجهزة تنفيذية لدوائر صنع القرار، في كل مكان من العالم المعاصر ، إذ لا معنى للممارسة السياسية من دون تغطية إعلامية ، سيما بعد ظهور التكتلات الجماهيرية الضخمة في المجتمع الدولي المعاصر، وشيوع ما سمي بالسيادة والشرعية، واعتبارها منطلقاً لممارسة السلطات ، إذ لا شرعية في العرف السياسي المعاصر ، من دون اعتراف الرأي العام بالقائد والحاكم والمسئول ، وان كل قرار دولي أو داخلي لا يعد شرعياً ، مالم ينال التأييد والمساندة الجماهيرية ، وكما هو معروف فان التأييد والمساندة الجماهيرية ، تخلقها وسائل الإتصال الإقناعي بوسائل و اساليب بالغة الدقة والتطور، وقد تعزز دور هذه الوسائل بعد احتدام التنافس بين القنوات الفضائية ، التي أخذت تطبع المجتمعات وتؤطرها ، وتسهم في تحويلها إلى تكتلات جماهيرية فاعلة ومؤثرة على المستويات السياسية كافة ، لهذه الأسباب وغيرها ، وجد الباحثون في الإعلام أنفسهم في مواجهة مع العديد من المتغيرات السياسية ، وتنطبق الحالة ذاتها على الباحثين في السياسة ، إذ سرعان ما يجدون أنفسهم في تجاذب مع العديد من المتغيرات الإعلامية المتداخلة ، لهذه الأسباب فان التداخل بين الإعلام والعلوم السياسية، لم يكن موضوعياً ووظيفياً فحسب وإنما منهجياً أيضاً.

وكان من بين الدوافع الإجرائية لهذا الجهد ، ظهور العمومية في المفاهيم ، وشيوع الاستخدام المزدوج لبعض المفاهيم ذات الدلالات المختلفة ، خاصة وان بعض الباحثون المبتدأون، اعتادوا على تداول مفردة واحدة للتدليل على أكثر من معنى ، مما يؤدي إلى الغموض وسوء الفهم ، وفي أحيان أخرى يتم التعبير عن معنىً معين بأكثر من مفردة ذات دلالات مختلفة، وهذا يؤدي إلى الالتباس وعدم معرفة المقصود، إن هذا الأمر يعد سبباً آخر وراء التأصيل لهذا المؤلف ، لأن الدقة العلمية والموضوعية تقتضي التمييز ، ومحاولة فك التداخل وتسمية الأشياء بمسمياتها .

ومن خلال هذا الجهد حاولنا معالجة التداخل الاصطلاحي بين العديد من المفردات والاصطلاحات والمفاهيم ، منها على سبيل المثال : التداخل بين استخدام المنهج والبحث ، فوجدنا من يستخدم المفردتان التدليل على معنٌ واحد فيقول فتارة يقول المنهج الوصفي وتارة اخرى البحث الوصفي ، في حين إن المعنى الأول أوسع مفهوماً من الثاني، وهناك من لا يميز بين مشكلة البحث والظاهرة البحثية ، فيستخدم الظاهرة كمفهوم مرادف للمشكلة ، في حين إن المشكلة أوسع نطاقاً من الظاهرة ، وإن المشكلة قد تعبر عن سلسلة من الظواهر، ويجد المتابع استخدام خاطئ، لتحليل المضمون وتحليل المحتوى للتدليل على معنٌ واحد، إلا إن المعنى الحرفي والدلالي للمفردتان مختلف ، فالمحتوى أشمل من المضمون وأقل دقة وتخصيص ، وإن المضمون أكثر تخصيصاً للمعنى المراد مع أنه أضيق نطاقٌ ، وبالتالي فأن استخدام تحليل المضمون في الإعلام والعلوم السياسية أدق من تحليل المحتوى ، لأن الباحث يتعامل مع مضامين تتسم بالخصوصية ، في حين إن المحتوى يتسم بالعمومية، وينسحب الأمر ذاته على العلاقة بين البحث و الدراسة وغيرها من المفاهيم

أما ما يتعلق بالمعالجات الإحصائية ، فقد اكتفينا بما تمس الحاجة إليه في هذا المجال، لأن التوسع في الإحصاء يقع خارج إطار هذا الكتاب وقد يتطلب أكثر من مؤلف.

ومن الله التوفيق

المؤلفان

الدكتور / مصطفى حميد الطائي

الاستاذ / خير ميلاد ابو بكر

البـــاب الأول

دراسة المشكلات العلمية في مجالات الإعلام والعلوم السياسية

الفصل الأول

تحديد مفهوم المشكلات العلمية في الإعلام والعلوم السياسية وطرق حلها

تحديد مفهوم المشكلة العلمية :-

تتعدد وتتنوع المشكلات العلمية باختلاف التخصصات العلميه , وحقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية والطبيعية , وعندما يتعلق البحث بالأعلام و لعلوم السياسية,لابد للباحث من تعيين ميدان المشكلة , لتحديد إطارها فيما إذا كان اجتماعياً أو شخصياً يتعلق بالفرد باعتباره كائناً اجتماعياً , من منطلق إن المشكلات التي يهتم الإعلاميون والسياسيون بها, لاتخرج عن كونها مشكلات اجتماعية وسياسية .

لذلك لابد لنا من تعريف المشكلة في إطارها العلم وتحديد مفهومها, ومن سياق البحث والتعمق في هذا الموضوع المثير للجدل ,نجد إختلاف وتباين في وجهات نظر الباحثين ومواقفهم إزاء تعريف ماهية المشكلة , وتعود أسباب هذا التباين والاختلاف , إلى تعدد المشكلات بشكل مثير وانقسامها واختلاف درجات تعقيدها وأهميتها من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر .

ومما يعزز الاعتقاد بتعقد تعريف المشكلة العلمية وتحدود مفهومها العلمي , ما ذهب إليه الباحث ((كود good)) , الذي خصص مالا يقل عن (٩٩) صفحة لدراسة المشكلة وتحديد مفهومها . (١)

وفضلاً عن ذلك عرف كر لنجر المشكلة عام ١٩٦٤م على أنها : جملة استفهامية تسأل عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر .(٢)

أما ساند رز فيرى:إن المشكلة حالة تنتج من التفاعل بين متغيرين أو أكثر يحدث: أما حيرة وغموض , أو عاقبة غير مرغوب فيها , أو تعارض بين خيارين لايمكن إختيارأوقبول أحدهما من دون بحث وتحري ومعلومات على درجة عالية من الثقة والمصداقية . (٣)

من هنا نجد شبه إجماع بين معظم الباحثين على إن المشكلة تعني, وجود عقبة أو عقبات تحول بين الإنسان وبين آماله لعامل, مما يتطلب معالجات جذرية أو إصلاحية

واهم ما يمكن قوله في المشكلة : هو عملية انتقائها والاحساس بها من قبل الباحثين تقديراً منهم باعتبارها تهم الغالبية من الناس, إذ ليس معقولاً البحث في كافه المشكلات ودراستها , لذلك يعمد الباحثون إلى انتقاء مشكلات معينة , سهلة

وان هناك معايير عديدة للاختيار: في مقدمتها الأهمية التي تحظى بها المشكلة ، ومدى إحساس مجتمع البحث بوجودها ، ومدى الحاجة الى حلها

وهنا تقع على الباحث مسؤولية اكتشاف المشكلة و توضيح المبررات التي دعته لاختيار مشكلة بعينها دون غيرها، وان يمهد لبحث المشكلة كي يهيئ ذهن القارئ لبحثه، بحيث يشعره بوجود المشكلة ودرجة أهميتها ومدى الحاجة لدراستها ، من منطلق إن الباحث لا يكتب لنفسه ولا لمن يعرف المشكلة ، وإنما لمن لا يعرف إن هناك مشكلة بهذا العنوان ، وان يتأتى ذلك إلا بعد إن يدرك الباحث المشكلة بوضوح ، ويقدر درجة أهميتها من خلال متغيراتها وحجم الظواهر المرتبطة بها ، بعد ذلك يقوم الباحث بتعريف المشكلة ويحدد إطارها وما يتصل بها من مدخلات ومخرجاته.

ثم يقرر ما يود التوصل إليه من دراسته للمشكلة ، سيما وان حل المشكلة يكمن في توضيح الحيرة والغموض أو حل التعارض بين البدائل باختيار أحدهما ، لأن البحث العلمي يوصف بأنه التخطيط العلمي الوقائي الهادف إلى اختيار السبل والوسائل المؤدية الى الحقائق العلمية ، التي تنير الطريق للخلاص من الجهل والغموض والحيرة التي تكتنف موقف أو قضية ، أو التخلص من مأزق يواجه الأفراد والجماعات في حياتهم اليومية ، وقد يكمن حل بعض المشكلات في إزالة بعض الصعوبات ، بمعنى آخر انه الطريق الذي يسلكه الباحثون عبر خطوات علمية

مدروسة، بقصد التوصل إلى الحقائق المجسدة لصالح الأفراد والجماعات والميسرة لسبل حياتهم اليومية .

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى إن إختيار المشكلة العلمية ، وطرق حلها، وانتقاء الوسائل والأدوات المناسبة للبحث، ودقة النتائج التي من المؤمل الحصول عليها تعتمد بالأساس على دراسة واستقراء بيئة المشكلة بصورة دقيقة وشاملة فضلاً عن خبرة الباحث الشخصية ومدى تجربته في هذا الميدان .

ومن الأمور التي ينبغي أن تكون ماثلة في ذهن الباحث ، حينما يقوم بتحديد نطاق المشكلة البحثية ، ضرورة الحرص على أن تكون الجزئية التي يرغب تناولها في مشكلة بحثه مرتبطة ببقية عناصر المشكلة العامة ، وفقاً لسياق منطقي واضح يعكس صورة المشكلة بكافة ملامحها ، ومن دون هذا الربط يصعب تحديد إطار المشكلة البحثية بنقطة بداية صحيحة ، لاحتمال الوقوع في أخطاء ومتاهات تؤدي إلى

ضياع مجهودات الباحث , لأنه سوف لن يحصل إلا على نتائج محدودة القيمة العلمية

وفضلاً عن ذلك فإن من الأمور التي يمكن التنبيه إليها في هذا السياق , أن الموازنة بين ضرورة انصراف المشكلة البحثية إلى جزئية محدودة من ظاهرة معقدة من جانب, وارتباطها بسياقها الأعم والأشمل من جانب آخر , لن تكون ممكنة ما لم يكن الباحث مطلعاً على نحو كافٍ , على الدراسات النظرية والتطبيقية المتاحة المتعلقة بمشكلته البحثية . (٤)

وحتى لو تصورنا جدلاً , إن المشكلة البحثية يمكن أن تمثل عنواناً لموضوع جديد رائد على درجة من الأهمية , فإن الباحث لايمكن إن يقرر ذلك سلفاً , ما لم يطلع على الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع , لأن استكشاف مجال المشكلة والتعرف على ظواهرها , والأبحاث التي أجريت في بعض جزئياتها, تعد من الأمور الضرورية لأي باحث مهما كانت درجة خبرته ومهاراته . (٥)

الإحساس بالمشكلة العلمية,والصعوبات التي تواجه الباحثين في تقدير أهميتها :

لاشك إن هناك حيرة تواجه الباحثين وبخاصة المبتدئين منهم , عند اختيارهم للمشكلات العلمية, لأن الافتقار إلى الخبرة والتجربة والمعرفة الواسعة ، يجعل العديد من الظواهر الإنسانية والاجتماعية يكتنفها الغموض والضبابية, خاصة وان كل موضوع يتعلق بظاهرة معينة غالباً ما يبدأ بموقف غامض يسمى مشكلة , وهذا يعني إن كل موقف غير محدد يكتنفه الغموض من حيث المتغيرات المرتبطة به والمؤثرة فيه يمس حياة الأفراد أو الجماعات ما هو إلا تعبير عن مشكلة.

وتتجلى مشكلة البحث وتتضح أبعادها , عندما يدرك الباحث من خلال ملاحظاته وتجاربه ومعرفته السابقة وإطلاعه بأن هناك مشكلة تحتاج إلى حل , أو موقف يحتاج إلى معالجة أو مسألة تحتاج إلى إيضاح وتفسير لإزالة الغموض الذي يعتريها, أو قد يصل الباحث إلى إن هناك شيئاً يحتاج إلى تصحيح, سيما وان هناك ظواهر تحتمل الخطأ والصواب , أو إن هناك عدة اتجاهات لموضوع ما مطلوب تبني أحدهم ,أو ان هناك مجهول معين تمس الحاجة إلى ابتكار أو استخدام طريقة معينة للتعرف عليه .

ولمعالجة مثل هذه الحالات ومواجهة مثل هذه المواقف , لابد أن يمر الباحث بالعديد من الظروف ويواجه العديد من الصعوبات , الأمر الذي يفرض على الباحثين

التهيؤ لمواجهة مثل هذه الاحتمالات ، ومن بين أهم المواقف التي قد يصادفها الباحث والظروف التي قد يمر بها نذكر الآتي : - (٦)

١ -قد يفشل الباحث في الوصول إلى نتائجه المفترضة ، أثناء قيامه بتجربة معينة، يترتب على ذلك تولد إحساس لدى الباحث بوجود مشكلة جديدة تحتاج إلى معالجة .

٢-في حالات معينة يتوصل الباحث إلى حقائق ، إلا أن هذه الحقائق لاتتفق مع النظريات والمعتقدات المتعارف عليها في حل المشكلة الخاضعة للبحث .

٣-قد يصادف الباحث ، حصول تناقض واختلاف ، بين النتائج والملاحظات التي توصل إليها في الظاهرة المبحوثة ، مع النتائج التي توصل إليها غيره من الباحثين عن الظاهرة ذاتها .

٤-قد يصادف الباحث أثناء بحثه ، صعوبات في تحليل وتفسير الملاحظات والنتائج التي توصل إليها ، نتيجة عدم الإحاطة الكافية بجميع متغيراتها ، أو نتيجة الجهل بالعلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى .

٥-يعاني العديد من الباحثين من قلة المعلومات المتاحة حول موضوع معين في بعض الأحيان ومن عدم دقتها في أحيان أخرى ، وبخاصة في البلدان النامية التي تشتد الحاجة فيها إلى وجود مراكز أبحاث متقدمة ، وتقنيات متطورة تساعد الباحثين في الحصول على معلومات دقيقة وكافية ، للبحث في المشكلات العديدة والمعقدة التي تواجه المجتمعات النامية وتعيق عمليات تقدمها ، وبخاصة في مجالات الإعلام والعلوم السياسية ، التي أصبحت من أكثر المجالات المعاصرة أهمية ، كونها تؤثر في جميع المجالات الأخرى : الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...الخ

وانطلاقاً من هذه الرؤيا فإن إحساس الباحث بكافة هذه العوامل ومتغيراتها ، قد يقود لمس إلى اكتشاف المشكلة الخاضعة للبحث بوضوح فحسب وإنما الإحساس بمجالها والإطار الذي توجد فيه ، والعلاقة بين متغيراتها وبينها وبين الظواهر الأخرى .

وثمة اعتبار آخر لابد من مراعاته عند تحديد المشكلة البحثية ، يتمثل بقابلية المشكلة للبحث ، سواء من حيث ما يتعلق بمرونة الإطار الاجتماعي والسياسي والبيئي أو ما يتعلق منها بالوسائل والأساليب والامكانات المتاحة . (٧)

ومن اجل توضيح عملية الإحساس بالمشكلة العلمية في مجالات الإعلام والعلوم السياسية وتعميق هذا الإحساس، نسوق بعض الأمثلة التي أدت نتائجها إلى تعميق إدراك الباحثين وتعزيز إحساسهم ببعض المشكلات ، وساعدت في إدراكهم للمواقف المتعلقة بقضية أو ظاهرة معينة مثيرة للجدل ، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الحاجة إلى البحث فيها ، ومحاولة دراسة أسبابها ومكوناتها ، والمتغيرات التي تؤثر فيها وأبعاد تلك التأثيرات ، ولكي نقترب أكثر في تعميق تصوراتنا عن تلك الظواهر الإعلامية والسياسية ، لابد إن نشير بإيجاز إلى الأمثلة الآتية : - (٨)

- هناك مثال تسوقه لنا دائرة الإعلام في جامعة الدول العربية ، يتعلق من تجربتها في الإعلام الخارجي ، يتلخص في إن بعض الدراسات الخاصة بنشاطات مكاتب الإعلام الخارجي التابعة للجامعة، أشارت في بعض نتائجها إن هناك نقص وقصور واضحين في الجهود الإعلامية العربية الفردية والجماعية المشتركة ،مما أدى إلى عدم اتضاح حقيقة الصورة العربية على المستوى العالمي ، الأمر الذي سمح للإعلام المضاد بالإمعان في تشويه هذه الصورة ، نتيجة النقص الواضح في المعلومات والحقائق المتعلقة بالمواقف العربية المختلفة وبخاصة المصيرية منها ، ونتج عن ذلك ضياع الحقوق والمصالح العربية على كافة المستويات وبخاصة في المحافل الدولية .
- أثبتت العديد من التجارب العربية المتعلقة باستخدام التلفاز في التعليم ومحو الأمية فشلها ، نتيجة عدم تحقيق الأهداف التي وضعت لها بالكامل، ويزداد هذا الأمر قتامة وعدم وضوح إذا ما قورنت الخطط والبرامج العربية المنفذة مع غيرها من الخطط التي نفذت في الهند واليابان وفرنسا وغيرها من المجتمعات الأخرى سواء كانت نامية أو متقدمة .
- هناك مثال آخر يتعلق بالإعلام التنموي، تجسده الدراسات الخاصة بمدى تقبل المزارعين للأفكار المستحدثة في الزراعة ،إذ وجهت تلك الأفكار عن طريق برامج إذاعية وتلفازية، أُعدت وفقاً لخطط تنموية بنيت على أسس علمية وممارسات تطبيقية ميدانية .

تجدر الإشارة إلى إن هذه التجربة طبقت على مناطق زراعية محددة خلال مدة زمنية معينة لمعرفة مدى الاستجابة لتلك الأفكار التي وردت في البرامج وقد أفضت نتائج تلك الدراسات : إلى وجود استجابة ضعيفة لدى نسبة

محـدودة من المزارعين الذين استمعوا وشاهدوا تلك البرامج . كما تبين من نتائج تلك الدراسات أنها جاءت عكس الافتراضات التي وضعت لها .

- هناك العديد من الأمثلة الإعلامية والسياسية والاقتصادية شملت أنواع النشاطات الحياتية ، التي تدلل على أهمية الدراسات الإعلامية، وتشير إلى وجود مشكلات لاحصر لها من الأهمية ما يولد الإحساس بها لدى الباحثين ، إذ دللت بعض الدراسات المتعلقة بتوزيع الصحف ونسب المشاهدة للبرامج التي تقدمها بعض القنوات وتحليل المبيعات الخاصة ببعض السلع التي تنتجها بعض الشركات ، على انه على الرغم من ضخامة الإنفاق الإعلاني على الحملات الإعلانية التي خصصت لتلك الموضوعات سواء كانت برامج أو سلع ، ورغم استخدام المعنيين للعديد من الوسائل والأساليب الإعلانية لتنشيط عمليات الترويج ، إلا إن العديد من تلك الحملات الإعلانية أخفقت في تحقيق أهدافها ، ولم تتمكن من تحقيق النجاحات التي كان من المفترض إن تحققها .

تبين من استعراض العديد من الأمثلة إن هناك مشكلات لاحصر لها تحتاج إلى البحث في مجالات الإعلام والعلوم السياسية ، بعدهم من المجالات الحيوية المعاصرة ، التي تمس الحاجة فيها إلى الدقة والتعمق في القضايا والمشكلات المتعلقة بهما ، غير أن الصعوبات التي يعاني منها الباحثون لا تكمن في مسألة المشكلات ، لأن كثرة المشكلات وتداخلها وتعقدها هو المشكلة الأصعب، والأصعب من ذلك تحديد المشكلة بالاعتماد على ما تحظى به من الأهمية ، ولهذه الأسباب يقول ماروين : إن تحديد المشكلات البحثية أصعب من إيجاد الحلول لها، لأنه ليس من المعقول إن كل مشكلة تواجه الباحث تتطلب بالضرورة إجراء بحث علمها ، مما يعني إن المشكلات التي يتبناها الباحثون ينتهي البحث فيها إلى نتائج تمثل حلول لمشكلات تهم المجتمع بأسره ، بحيث يكون فيها الإبداع واضحاً.(٩)

الإجراءات التي تساعد الباحثين في اختيار المشكلات الإعلامية والسياسية لأغراض البحث العلمي :

تعد مسألة اختيار المشكلة القابلة للبحث العلمي من الموضوعات الشائكة لدى العديد من الباحثين في كافة المجالات وفي كل مكان من العالم , فغالباً ما يقف الباحثون أمام اختيار المشكلة في حيرة وتردد , وبخاصة المبتدئين منهم , على الرغم من تعدد وتنوع المشكلات العلمية, سيما في مجالات الإعلام والعلوم السياسية , بعدها من العلوم المعاصرة التي تدخلت في كل مجال من مجالات الحياة الحديثة , ولازدياد أهمية هذه العلوم في مجتمعاتنا المعاصرة , التي أضحت توصف بكونها مجتمعات إعلام ومعلوماتية .

ويكون الأمر أكثر صعوبةً وتعقيداً عند متابعة التطورات الكبيرة في تقنيات الإعلام والمعلوماتية , خاصة وان هذه التطورات ساعدت الباحثين ومكنت العديد منهم من تعيين المشكلات العلمية , ووفرت لهم الوسائل التي تساعدهم في دراسة المشكلات وتحليلها واستخلاص نتائجها,وفيما يلي استعراض موجز لأهم المصادر التي يمكن للباحثين أن يستقرئوا منها مشكلاتهم العلمية في مجالات الإعلام والعلوم السياسية(١٠)

١- استكشاف وحصر المشكلات العلمية في مجال التخصص العلمي :

على الباحث إن يجري دراسة استكشافية في مجال تخصصه , من منطلق إن الباحث أدرى من غيره بميدان تخصصه العلمي , ولذلك فإنه الأقدر على حصر المشكلات العلمية التي لم تبحث من قبل , أو التي لا تزال في حاجة إلى مزيد البحث , فضلاً عن تفرد الباحث بإمكانية التعرف على المجالات البحثية الجديدة في مجال تخصصه , كما انه الأجدر في توفير متطلبات تطويرها .

فعندما يكون الباحث متخصصاً في مجال الإعلام أو العلوم السياسية , عليه إن يلم بمدخلات ومخرجات هذا التخصص العلمي , فضلاً عما يتطلبه هذا التخصص من مواكبة ومتابعة لآخر التطورات, سواء كان ذلك على مستوى تقنيات الاتصال الجماهيري ,أو على مستوى مضامين ما تقدمه هذه الوسائل ,سيما وان وسائل الاتصال الجماهيري وما يرتبط بها من سياسات تتصف بسرعة التغير وديمومةً

٢- الدراسة والاستطلاع من خلال القراءة الدقيقة في ميدان البحث والمجالات المرتبطة به :

إن سعة الإطلاع والتعمق بميدان التخصص ، يسهل للباحث الإحساس بأهمية المشكلات الإعلامية والسياسية , ولن يتأتى ذلك إلا من خلال القراءة المنهجية

المنظمة والمعمقة , التي تهيئ ذهن الباحث للتعرف على المشكلات الإعلامية والسياسية وإدراكها بسهولة , ولذلك فإن عملية وضع برنامج محدد ومنظم للقراءة , يعد من الأمور الجوهرية التي لاغنا عنها لأي باحث جاد , لأن القراءة الدقيقة والشاملة الموضوعات المختلفة في مجال التخصص والمجالات المرتبطة به , تؤدي إلى تكوين خلفية فكرية غنية , تنمي لدى الباحث القدرة على النقد والتحليل والتقويم الموضوعي , الذي يفضي إلى نتائج وحلول منطقية مفترضة لمشكلة البحث, تساعده في صياغتها صياغة علمية تسهل له مهمة اختيار المنهج والأداة البحثية الأكثر ملائمة في الوصول إلى نتائج دقيقة .

وعندما يصل الباحث إلى هذا المستوى فإنه سوف يطلع على أهم النظريات المتعلقة بموضوع البحث , ويطلع على جانب كبير من التراث العلمي في ميدان التخصص, فضلاً عن المتابعات المستمرة والإطلاع على ما تنشره وتبثه وسائل الإعلام , مما يمكّن الباحث من اكتشاف العديد من الفجوات والنواقص , التي من شأنها إن ترشد الباحث وتوجهه إلى احتمال وجود المشكلة والإحساس بها وتقدير أهميتها , سواء في مجال لتخصص أو في المجالات المتصلة به .

تجدر الإشارة هنا إلى إن هذا المصدر أكثر أهمية من المصادر الأخرى سواء في مجال الإعلام والعلوم السياسية , أو غيرها من المجالات والميادين البحثية , كونه يزيد من خبرة الباحثين وسعة إطلاعهم بتخصصاتهم العلمية .

٣-الاستشارة العلمية من ذوي الاختصاص:

على الباحث المبتدأ استشارة أهل الاختصاص والخبرة عند اختياره مشكلة بحثه, ويفضل أن يذهب إلى أصحاب التخصص الدقيق ممن كان لهم السبق في خوض غمار البحث العلمي , وذلك لأن احتكاك الباحث بالمختصين من خلال الاستشارة الشخصية وحضور الندوات والمؤتمرات العلمية وحلقات النقاش يؤدي إلى ازدياد فرص التعرف على المشكلات العلمية.

والباحثون في مجالات الإعلام والعلوم السياسية يحتاجون إلى مجهودات إضافية , وذلك لأن المجالات الإعلامية والسياسية يغلب عليها الجانب التطبيقي , فضلاً عن أنها تمثل نشاطات واسعة ومعقدة تتداخل مع كافة التخصصات العلمية والمجالات الحياتية , وتوصف بأن ميادينها التطبيقية أوسع من ميادينها النظرية التي تقتصر على أعداد محدودة من الأقسام والكليات والمعاهد وبعض مراكز الإعداد

والتدريب، ولابد للباحث من مراعاة هذه الاعتبارات , ومتابعة النشاطات العلمية والدراسية المختلفة من اجل الإحاطة وسعة الإطلاع ,لاستنباط أفكار جديده تمي الباحث وتساعده في اختيار مشكلة بحثه على نحوٍ يمكنهُ من صياغة افتراضات صحيحة والتوصل إلى نتائج دقيقة

١- الاستفادة من الدراسات السابقة , وإعادة تطبيق بعض التجارب والاستفادة من نتائجها :

على الباحث الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة , التي أجريت في مجال تخصصه في ظروفٍ مشابهة , وذلك لتحديد موقفهُ من الظاهرة التي يرغب البحث فيها , وفي هذه الحالة سيطلع الباحث على ما تمت معالجتهُ والبحث فيه والفجوات التي لم تبحث بعد والنتائج التي تم التوصل إليها ومحاولة البدء من حيث انتهى الآخرون .

وفضلاً عن ذلك سوف يكون بإمكان الباحث تحليل النتائج التي توصل اليها من سبقوه , والاستفادة من أساليبهم وأدواتهم البحثية لاختيار أنسب الوسائل والأساليب الموصلة إلى النتائج الصحيحة , وفي ذلك يتم اختصار الوقت والجهد والمال،شرط أن يتجنب الباحث تقليد من سبقوه وتكرار تجاربهم وأساليبهم ووسائلهم بشكل كأنه استنساخ عنهم , وإذا ما حدث ذلك فإنه تهديم وانحراف لا يخدم الباحث ولا يخدم المجال العلمي الذي يعمل فيه .

وذلك لأن مسيرة البحث العلمي تتصف بالتغير المستمر والتطور, وبخاصة في مجالات الإعلام والعلوم السياسية , فحتى في العلوم الإنسانية والاجتماعية تتغير الظروف المحيطة بالظواهر والمؤثرة فيها , مما يؤدي إلى ازدياد فرص التعرف على مشكلات جديدة والإطلاع على العوامل والتغيرات المؤثرة في الظواهر المبحوثة , لهذه الأسباب فإن الإطلاع على بعض الدراسات السابقة وإعادة بعض التجارب السابقة في بيئات مختلفة وبعد مدد زمنية معينة سوف يثير العديد ن المشكلات الجديدة التي تمس الحاجة إلى دراستها والبحث فيها والتوصل إلى نتائج جديدة تخدم مسيرة البحث العلمي في مثل هذه المجالات .

وفضلاً عن ذلك فقد تصاغ بعض المشكلات البحثية على أساس تحدي نتائج بحث سابق من اجل الخروج بنتائج مغايرة أكثر دقة , أو الاختلاف مع نتائج البحث السابق . من خلال الاعتراض على الطرق والأساليب الكمية والتحليلية المؤدية

إلى النتائج ، أو لظهور تقنيات بحث جديدة وبيانات لم تكنْ متاحه وقت إجراء البحث السابق، وان استخدامها قد يؤدي إلى اختلافات جوهرية في نتائج التحليل

وفي حـالات أخرى لاتكون النتائج السابقة محل اعتراض ،وإنما تكون بحاجة إلى مزيد من التوضيح والعمق في التحليل . (١١) تبني نظرة إبتكارية ناقدة البحث العلمي قام على الإبداع والاستحداث والتجديد والابتكار ، وقد أضحت هذه السمات أهدافاً رئيسية للبحث العلمي ،من اجل التميز والخروج من دائرة النمطية والتقليدية وتحدي القوالب الفكرية الجامدة والمكررة .

فالبحث العلمي يمهد الطرق للتقدم والتطور، ويدفع مسيرة المجتمعات إلى أمام، من طريق إزالة الموانع والعقبات التي تعترض مسيرة تقدمها ، وفضلاً عن ذلك فإن البحث العلمي يتصدى لكافة الظواهر والمشكلات المعوقة للتقدم والمعاصرة بطرق مبتكرة وغير تقليدية.

لهذه الأسباب ، فإن تنشيط القدرات الإبداعية والإبتكارية الناقدة والمحللة لدى الباحثين، يعد أحد أهم أهداف الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي .

العوامل التي تساعد الباحثين في اتخاذ قرار اختيار المشكلة البحثية :

بعد أن يقوم الباحث بالعديد من الإجراءات العلمية، لابد أن تكون قد تكونت لديه صورة واضحة عن المجال العلمي الذي يرغب البحث فيه، بعد أن استفاد من التراث العلمي والمعرفي ، وحصيلة العديد من تجارب وخبرات الآخرين ممن سبقوه في هذا المجال . وإذا ما استفاد الباحث من ذلك كله، سوف تكون لديه الدراية الكافية والمقدرة ، التي تمكنه من الإحساس بالعديد من المشكلات، التي تمس الحاجة إلى دراستها والبحث فيها ،إلا إن الباحث سوف يصاب بالحيرة ويلفه الغموض، في مسألة تقرير وتقدير مستوى أهمية كل مشكلة ، وخلال هذه المرحلة من البحث، يفقد العديد من الباحثين القدرة على اتخاذ القرار المناسب ، لاختيار مشكلة معينة لأبحاثهم، نتيجة لتعدد الخيارات أمامهم وتداخلها

من هذا المنطلق ،لابد للباحث أن يسلك بعض الطرق العلمية التي تمكنه من اتخاذ القرار السليم والصحيح لاختيار المشكلة الجديرة بالبحث ، من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية، ومن بين أهم هذه الطرق نذكر الآتي :

أولاً- يتعين على الباحث إن يحدد بدقه ، المجال الذي يرغب التخصص به، ويتأتى ذلك بعد إن يطرح الباحث على نفسه التساؤلات الآتية :-

١- ما هو التخصص الدقيق الذي يروم التخصص به، لاتخاذه طريقاً لمستقبله ؟

٢- ما هي الأعمال التي يرغب أن يقوم بها أو يشغلها في المستقبل ؟

٣- ما هي المجالات العلمية والفكرية التي يميل إليها الباحث ويرغب البحث فيها ؟

٤- ما هي الأهداف التي يتعين عليه السعي لتحقيقها .؟

٥- ما هي الوسائل والسبل التي تمكنه من تحقيق تلك الأهداف .؟

٦- ما هي الإمكانيات التي يحتاجها لبلوغ أهدافه.؟ وهل لديه القدرة على الإيفاء بشروطها ومتطلباتها.؟

ثانياً- بعد تحديد وتقرير الإمكانيات الذاتية، على الباحث الاستفادة من بعض الأساليب و المصادر، التي تساعده على اتخاذ قرار صائب، لاختيار مشكلة قابلة للبحث تفضي إلى نتائج إيجابية، تخدم الباحث والمجال العلمي الذي يبحث فيه، ومن بين أهم هذه المصادر والأساليب نذكر الآتي:-

١- اعتماد الملاحظة العلمية منهجاً، لاستكشاف المشكلة العلمية والظواهر الناتجة عنها والمتغيرات المؤثرة فيها.

٢- دراسة النظريات العلمية في مجال التخصص ، والاستفادة من وتطبيقاتها ونتائجها ، لتقرير مدى صلاحية الاختيار للمشكلة المبحوثة، وسبل البحث فيها، وفي ذلك ضمانة لعدم خروج الباحث إلى العموميات خارج مجال تخصصه.

٣- دراسة الرسائل العلمية في مجال التخصص دراسة جادة ،للوقوف على أهدافها ومجالاتها وحدودها ونتائجها ، لضمان عدم التداخل والتكرار .

٤- القراءة المنهجية المنظمة في مجال التخصص ،لاستشراف اتجاهات الظاهرة التي وقع عليها الاختيار، وتحديد إطارها المنهجي والعلمي، وفي ذلك فائدة للباحث، تساعده في اختيار انسب المناهج والأدوات البحثية التي يمكن تطبيقها لاستخلاص نتائج دقيقة تسهم في حل المشكلة

٥- الخبرة الشخصية للباحث : تعد الخبرة الشخصية للباحث من المصادر الأساسية للبحث العلمي بكافة مراحله ، كونها تشكل الأرضية التي يقف عليها الباحث، وقاعدة المعلومات الأولية التي ينطلق منها لاختيار مشكلة بحثه، وتقدير أهميتها وإمكانية بحثها وقياس متغيراتها، والتوصل إلى نتائج علمية تشكل حلول منطقية للمشكلة المبحوثة .

بهذه الأسباب ،فإن عملية اتخاذ قرار ناضج، يتطلب خبرة شخصية ناضجة،تبنى على قاعدة معلوماتية واسعة و إطلاع وتأهيل معقول في مجال التخصص ،لأن الباحث هو المعني بالبحث ، وان جهده العلمي سوف يكون مصدر لغيره من الباحثين في كل ما يتعلق بتخصصه الدقيق .

تقييم وتقويم المشكلات العلمية في مجال الإعلام والعلوم السياسية :

مما لاشك فيه إن اختيار المشكلة العلمية ، وتقرير مدى صلاحيتها للبحث، واتخاذ قرار نهائي مناسب باعتمادها مادة للبحث،يعتمد على عملية تقييم الباحث لها ، من خلال دراسة الفكرة بكافة مدخلاتها ومخرجاتها بشكل موضوعي، يتناول مجالها والمتغيرات المؤثرة والمتأثرة فيها ، والوقوف على الأساليب والسبل وأدوات القياس والإمكانيات التي يتطلبها البحث ، وبعد إن ينتهي الباحث من عملية التقييم المتعلقة بالفكرة التي تدور حولها المشكلة ينتقل إلى عملية تقويم الفكرة، وذلك بعد أن يجري عليها التعديلات المطلوبة التي تسبق عملية الصياغة النهائية

وهنا لابد من التفريق بين عملية التقييم التي تقوم على دراسة الجدوى ، وتقرير الاختيار من عدمه، وبين التقويم الذي يعني التصحيح والإصلاح و التعديل، من اجل الصياغة الصحيحة لمشكلة البحث.

وتأسيسا على ذلك فإن عمليات تقييم مشكلة البحث وتقويم صياغتها ، يعتمد على العديد من الأساليب التي يمكن اعتبارها معايير موضوعية لتقييم أية مشكلة علمية وصياغتها، سواء كان ذلك في مجال الإعلام والعلوم السياسية أو غيره من التخصصات العلمية الأخرى .

المعايير التي تساعد الباحثين في تقويم المشكلات العلمية ومتطلباتها :

بعد إن يقوم الباحث بمراعاة كافة الإجراءات والعوامل والشروط السابقة ، ويتخذ القرار المناسب والسليم باختياره مشكلة معينة لبحثه وبعد أن يستقر رأيه حولها بشكل نهائي ، عليه أن يخضعها لمعيار تقويمي دقيق لتقرير مدى صلاحيتها ، ومن ذلك يعتمد على تقدير أهميتها للباحث والمجتمع ومجال التخصص، وتحديد إطارها ومجالها وعلاقتها بالظواهر والمشكلات الأخرى ، ومن اجل أن يكون تقويم الباحث علميا دقيقاً وموضوعياً عليه بناء معيار علمي يناسب المشكلة المبحوثة ، وبناء معيار التقويم يشبه دراسة الجدوى في المشاريع الاقتصادية والتنموية بشكل أو بآخر، وان الدراسة التي ينبغي أن يقوم بها الباحث تعتمد على الاجراءات السابقة

المتعلقة باختياره لمشكلة بحثه , فكلما تعمق الباحث بالإجراءآت السابقة وطبقها بدقة وجدية, كلما تمكن من بناء معياره على أسس علمية سليمة, تنعكس بصورة إيجابية على دقة التقويم ودقة النتائج وفيما يلي محوار تقويمي مقترح يقوم على التساؤلات الآتية :- (١٢)

١-هل المشكلة المختارة تتفق مع النظريات العلمية المعتمدة في مجال البحث؟

٢-هل المشكلة المبحوثة قابلة للاختبار والقياس بالأدوات البحثية السائدة في مجتمع الظاهرة ؟

٣-هل أمتلك القدرات والمهارات والخلفية العلمية لبحث مثل هذه المشكلة والوصول إلى نتائج موثوق بها ؟

٤-هل أجد دعماً وتعاوناً من الجهات القائمة على البحث والمشرفة عليه والمستفيدة من نتائجه.؟

٥-هل تفي المشكلة بالمتطلبات والشروط التي سوف تضعها الجهة المشرفة على البحث والجهات المستفيدة من نتائجه ؟

٦-هل الأدوات والتقنيات والمستلزمات التي احتاجها في البحث متوفرة بالإمكان الحصول عليها بيسر وسهولة ؟

٧-هل أستطيع إن أحصل على البيانات والمعلومات التي يحتاجها البحث ؟

٨-هل الاعتبارات السياسية والقانونية والاجتماعية تسمح بالحصول على البيانات والمعلومات والقيام بالإجراءآت اللازمة للبحث في المشكلة وتطبيق نتائجها في المجتمع ؟

٩-هل سبق إن تم بحث المشكلة من باحث آخر ؟ وما هو الإطار الزماني والمكاني الذي بحثت به.؟

١٠-هل المبادىء التي تقوم عليها دراسة المشكلة ونتائجها المتوقعة تتفق مع عقيدتي ومبادئي واعتباراتي الشخصية وتقاليدي وأعراف الاجتماعية؟

١١- هل إن مشكلة البحث تتفق مع أهدافي المستقبلية , والمجال الدقيق الذي أرغب التخصص به. ؟

١٢-هل لدي الرغبة الأكيدة للبحث في هذا المجال والتميز به. ؟

١٣-هل لدي الوقت الكافي والإمكانيات الشخصية الضرورية والمؤهلات للبحث في مثل هذه المشكله ؟

١٤-هل سيكون لنتائج البحث في هذه المشكلة أثر في تقدم المعرفة العلمية؟

١٥-ما الجديد الذي يمكن إن يضيفه بحث المشكلة في مجال التخصص ؟

١٦-ما مدى إمكانية تعميم نتائج البحث على الظواهر والمشكلات المماثلة؟

الصعوبات التي تواجه الباحثين في اختيار المشكلات الإعلامية والسياسية :

إن عملية اختيار مشكلة البحث تعد من الأمور الصعبة والمحيرة للعديد من الباحثين,وبخاصة المبتدئين منهم , وينطبق هذا الحال على معظم الباحثين في جميع التخصصات العلمية , وذلك لأسباب عديدة سبقت الإشارة إلى بعضها , وسنذكر بعضها الآخر من خلال البحث في الصعوبات التي تواجه الباحثين في العلوم السياسية والإعلامية سيما وان الصعوبات التي تواجه الباحثين في هذه المجالات الحديثة , عديدة تتسم بالتعقيد والتداخل في أكثر من مستوى , وان هذه الصعوبات تتمحور حول النقاط الآتية :

١- أولى الصعوبات الشائعة التي تواجه الباحثين الجدد , تتمثل بالتسرع بالأحكام التي يتخذها الباحثون الجدد , والتي غالباً ما يتوصلون من خلالها إلى مشكلات كبيرة فضفاضة غير قابلة للبحث , أو مشكلة لا تحظى بالأهمية التي تؤهلها للبحث وإضاعة الوقت والجهد والمال , وأما التوصل إلى أحكام تفيد بأن ليس هناك مشكلة قابلة للبحث .

٢-الصعوبة الثانية تتمثل في إن الباحث قد يتوصل إلى اختيار موفق لمشكلة البحث, إلا أنه لا يتمكن من صياغتها الصياغة الصحيحة التي تمكنه من الوصول إلى نتائج دقيقة لحل المشكلة , وهذه الصعوبة تنبع من المثل الإنكليزي الذي يقول: إن صياغة السؤال صياغة صحيحة وجيدة تحقق نصف الإجابة عليه .

٣-إن العديد من الباحثين سرعان ما يتوصلون إلى اختيار مشكلات بسيطة ضعيفة الأهمية , الأمر الذي يفقد البحث قيمته , في حين إن اختيار المشكلة والجهد الذي يبذله الباحث والخطوات الإجرائية التي يطبقها هي ذاتها سواء كانت مشكلة البحث مهمة أو غير مهمة .

٤-هذه الصعوبة تتعلق بالمجالات الإعلامية والسياسية وتتركز حول ندرة النظريات العلمية المتعلقة بهذه العلوم كونها من العلوم الحديثة إذا ما قورنت ببقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وفروعها .

٥- عدم تمكن الباحثين في الإعلام والعلوم السياسية من الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة ببعض المشكلات الحساسة ذات الطابع الإعلامي أو السياسي

وذلك لأن هذه العلوم وبعض تطبيقاتها تتعلق بالسلطة والسيادة وممارساتها وقد تمس السياسات الداخلية والخارجية ، مما يجعل النفاذ إلى مشكلاتها والتدخل في ظواهرها من الأمور شبه المستحيلة على الباحثين.

٦- إن معظم المشكلات الإعلامية والسياسية تعد من الأمور الحساسة ، وغالباً ما تتداخل مع قضايا الأمن والسلامة الوطنية، مما يجعل البحث فيها يتطلب استحصال موافقات أمنية ونقاشات غير علنية ، مما يؤدي إلى عزوف الباحثين عن البحث في العديد من المشكلات الجوهرية المتعلقة في هذه المجالات .

٧- إن البحث في المشكلات الإعلامية والسياسية يتطلب معلومات وبيانات حديثة ودقيقة ,لا يمكن الوصول إليها بسهولة في معظم الحالات وبخاصة في العالم النامي، لأن العديد من مصادر المعلومات في هذه البلدان على ندرتها أما محدودة التداول تحدد بدرجات كتمان معينة أو وثائق واتفاقات وبيانات يصعب الحصول عليها.

٨- إن عدم وجود مراكز أبحاث علمية متقدمة في البلدان العربية والنامية يجعل قاعدة المعلومات والبيانات في هذه البلدان ضعيفة لا تلبي حاجات الباحثين ولا يمكن الركون إليها في التوصل إلى نتائج بحثية دقيقة لحل المشكلات في المجالات الإعلامية والسياسية .

٩- إن طبيعة العلوم الإعلامية والسياسية وما تتصف به من أهمية وشمولية وحساسية يجعل البحث في مشكلاتها يتطلب مواكبة وتواصل مع قواعد المعلومات والبيانات الحديثة, المتعلقة بتلك المشكلات ومتغيراتها ، وإن إخفاق الباحثين في التواصل مع تلك القواعد المعلوماتية وبخاصة الحساسة منها ، يؤدي إلى فشل الأبحاث المتعلقة به .

خاصة وإن مصادر المعلومات في هذه المجالات لا تسمح بتداول المعلومات والبيانات إلا بعد مرور فترات زمنية ، مما يفقد هذه المعلومات قيمتها ويجعلها عديمة الجدوى في حل هذه المشكلات .

١٠- أن الإعلام والعلوم السياسية من العلوم المعاصرة التي ما زالت في طور إرساء قواعد وتقاليد وتقنيات البحث ، وإنها ما زالت لا تمتلك التقنيات وأجهزة القياس المصممة لمعالجة الظواهر الخاصة بها، مما يجعل الباحثين في هذه المجالات يعتمدون على التقنيات والمقاييس التي صممت للعلوم الأخرى، وهذا

الأمر غالبا ما ينعكس على ضعف دقة النتائج في الأبحاث المتعلقة بالأعلام والعلوم السياسية

١١- أن معظم النشاطات العلمية في مجالات الأعلام والعلوم السياسية على شموليتها لا تعدو عن مقالات ومنشورات ووثائق واتفاقيات ولوائح تتناول ظواهر متغيرة ومتجددة ، مما يجعل التراث العلمي من المصادر والمراجع في هذه المجالات محدوداً , ولا يتناسب مع التراث المرجعي وما يصدر من مؤلفات في المجالات العلمية الأخرى , وهذا الأمر يعد من المعيقات والصعوبات التي تواجه الباحثين في هذه المجالات .

١٢-إن التطورات الهائلة التي حصلت في ميادين الإعلام والعلوم السياسية شملت التقنية والمضمون، إلى الدرجة التي أعجزت الباحثين وأضعفت مواكبتهم للتطورات المتواصلة , الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة واسعة بين التطورات التقنية الحديثة، والمجهودات البحثية المتعلقة بدراسة أبعادها ونتائجها وآثارها على المجتمعات المعاصرة .

١٣-أن المتغيرات السياسية المستمرة التي تحصل في العديد من البلدان وبخاصة النامية منها , عادةً ما يصاحبها سن قوانين ولوائح وتشريعات تحد من حرية وحركة الباحثين وتؤثر على مصادر معلوماتهم .

١٤-غالباً ما تنعكس العلاقات السياسية بين بلدان العالم المختلفة، وبخاصة العربية والنامية منها , على النشاطات العلمية للباحثين ,وتحد من حركتهم وحرية انسياب المعلومات ومتابعة الظواهر التي غالباً ما تمتد مظاهرها ومتغيراتها إلى مستويات تتعدى حدود مجتمع البحث إلى المجتمعات الإقليمية والدولية.

لذلك فإن هذه الظاهرة , تعد من المعوقات والصعوبات المعاصرة التي تواجه الباحثين في الإعلام والعلوم السياسية بصفة خاصة.

مصادر المشكلات العلمية في مجالات الإعلام والعلوم السياسية :

غالباً ما تقترن المشكلات العلمية , بميادينها وبالمجالات التي تكتمل مدى الظواهر التي تعبر عنها في أي تخصص من التخصصات ، وبما إن الإعلام والعلوم السياسية من العلوم المعاصرة ، وحظيت باهتمامات متزايدة في عموم المجتمع الدولي، فقد تعددت ميادينها ومجالاتها بشكل كبير , وإن معظم هذه المجالات مازالت أرضاً بكراً لم تحظَ باهتمامات الباحثين , وبخاصة في المجتمعات النامية

التي أحدث تتعرض لتدفق إعلامي من اتجاه واحد , وتعاني من آثار الاختلال في التوازن للتدفق الإعلامي الحر , الذي عصف بالعديد من الأنظمة الاجتماعية العربية والإسلامية , ورعزع قيمها وآيديولوجياتها وعقائدها .

لهذه الأسباب وغيرها سيما ما يتعلق منها بأهمية وحساسية هذه المجالات, والتطورات السريعة والشاملة التي تحصل فيها كل يوم , فقد توسعت ميادين ومجالات هذه العلوم, وتعددت وتعقدت الظواهر فيها , وانعكس ذلك بشكل جلي على تعدد وتنوع المصادر التي يستقي منها الباحثون مشكلاتهم العلمية , ويمكن الإشارة إلى بعض هذه المصادر بالآتي : - (١٣)

١-التخصص العلمي والمجالات المرتبطة به :- تعد دائرة التخصص العلمي من أول المصادر العلمية وأهمها , وعادةً ما تكون هذه الدائرة متعددة المستويات , فهناك دائرة التخصص الدقيق والتخصص العام والتخصصات الفرعية التي لها علاقة أما بالتخصص الدقيق أو التخصص العام , وهناك التخصص العام النظري والدقيق النظري والتخصص العام التطبيقي والدقيق التطبيقي ... الخ

والباحث العلمي عندما يكون على إطلاع وإدراك بتخصصه العام والدقيق , تكون لديه القدرة والإمكانية , التي تؤهلهُ لاستكشاف و حصر المشكلات المستجدة والمشكلات التي لم تبحث والتي لم يستكمل بحثها من قبل الباحثين الآخرين , وفضلاً عن ذلك سوف تتكون لدى الباحث الخبرة الشخصية التي تمكنهُ من التعرف على المجالات الجديدة والدقيقة في مجال تخصصه, ومتطلبات تطويرها.

٢-متابعة الأحداث الإعلامية وتطوراتها السياسية – من بين المصادر الأساسية التي يستمد منها الباحثون في المجالات الإعلامية والسياسية مشكلاتهم العلمية,المتابعة الموضوعية للأحداث التي تنشرها وسائل الإعلام, ومواكبة تطوراتها السياسية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية , إذ إن هذا المجال الحيوي المعاصر يخص الباحثين في هذه العلوم دون غيرهم إلا إن أهم ما يمكن التنويه عنهُ في هذا المجال , يتمثل بالاعتقاد الخاطيء لدى الغالبية من الناس المتخصص منهم وغير المتخصص , في إن هذا المجال لعبةً للهواة يمكن ان يدخلهُ كل من هب ودب , من منطلق انهُ مجال هام يهم الناس جميعاً , لذلك ظهرت أبحاث تناولت ظواهر خطيرة تم بحثها من قبل مهتمين غير متخصصين , توصلوا إلى نتائج لا تعدو ان تكون وجهات نظر

شخصية، تعبر عن آراء واجتهادات شخصية محضة يشوبها التحيز والانفعال العاطفي ، وإن كثرة مثل هذه الاجتهادات والنتائج المضللة وتباينها وتعارضها وتعدد غاياتها والأهداف من وراء إشاعتها في العديد من المجتمعات وبخاصة النامية منها ، أضعف من فرص اكتشاف وتشخيص المشكلات الحقيقية، لوضع اليد على ظواهرها الخطيرة ، وإيجاد المعالجات والحلول المنطقية لها من قبل المتخصصين ، وذلك لأن المشكلات في مثل هذه المجالات الحساسة، تحتاج إلى باحثين تؤهلهم تخصصاتهم العلمية ، إلى تناول هذه المشكلات وفقاً لمنهجية علمية خاصة ، واستخدام أساليب تحليلية بعيدة عن التحيز والانفعال، تقوم على تصور يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، الإحاطة بالظاهرة.

المبحوثة من كافة الوجوه الاتجاهات ، ولن يتسنى ذلك إلا للمتخصص المتابع والمواكب الذي يمتلك المعرفة في الإحاطة بالتطورات المحلية والإقليمية والدولية وتفاعلاتها وانعكاساتها ، ليتمكن من الربط الموضوعي بين الأحداث واستنباط الأحكام السليمة والصحيحة، التي تخلو من المصالح الذاتية والأغراض الشخصية ، لهذه الأسباب عدت هذه المجالات من المصادر التي يشوبها التعقيد والتشابك ، لكثرة التداخل الحاصل فيها بين المتخصصين وغير المتخصصين.

٣-متابعة آثار وانعكاسات برامج وسائل الإعلام والقرارات السياسية ، على السلوك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في المجتمعات الحديثة .

مما لاشك فيه إن العديد من الظواهر الاجتماعية ، المتمثلة بانحراف الشباب وتأثيراتها في المرأة والطفل ، والظواهر الاقتصادية المجسدة للسلوك الاقتصادي المعاصر ، وظواهر أخرى تتعلق السلوك السياسي والثقافي ، وقرارات تحديد النسل وغيرها من الظواهر ومظاهر السلوك الفردي والجماعي ، لا يمكن تجريدها من تأثيرات وسائل الإعلام المعاصرة ، التي أصبحت تمطر المجتمعات الحديثة ، بسيل لا ينقطع من الأخبار والعلوم والمعارف ، ووابل من المعلومات والبرامج المؤثرة في العادات والتقاليد ونماذج السلوك والممارسات الجديدة التي لم يألفها الإنسان من قبل،وفضلاً عن ذلك فإن التطورات المعاصرة وما تفرضه العولمة من ضغوطات ، جعلت الحكومات بانعقاد دائم على مختلف المستويات ، لإصدار القوانين والقرارات والتشريعات التي تمس حياة الإنسان المعاصر، وتؤثر في أنماط حياته وعاداته وتقاليده وسلوكه اليومي .

وانطلاقاً من ذلك فإن مسرح الحياة المعاصر ، أصبح مصدراً غنياً لاستقاء المشكلات العلمية الإعلامية والسياسية ، ووفقاً لما تمت الإشارة إليه في النقطة السابقة ، فإن هذه المجالات التي أضحت تتسع يوماً بعد آخر، باتت بحاجة ماسة إلى مجهودات الباحثين المتخصصين التي لا تتطلب منهم الإحساس بهذه المشكلات العلمية التي أصبحت لا تعد ولا تحصى، بقدر ما تتطلب تحديد الأولويات لبحث هذه المشكلات حسب خطورتها الملحة ودرجة أهميتها

٤-المكتبات المقروءة والمسموعة والمرئية – ففي الوقت الذي تعد فيه المكتبات المقروءة من المصادر المهمة لاستقاء المشكلات العلمية في كافة المجالات والتخصصات ، تعد المكتبات التسجيلية المسموعة والمرئية من المصادر الأساسية في تخصصات الإعلام والعلوم السياسية ، لما لهذه المكتبات من دور مهم في عكس الواقع الإعلامي والسياسي أمام الباحثين ، وإطلاعهم على الفجوات العلمية والمشكلات التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتقصي لتطويرها ، بعد بتذسبب والتطورات التي حصلت في هذه الميادين على مستويات تقنيات وسائل الإتصال الجماهيري ، والمضامين التي تعالجها هذه الوسائل ، وقد ازدادت أهمية هذه المصادر، بعد ارتباطها بالتطورات التقنية التي حصلت في أجهزة التصوير والتسجيل الفيديوي ، وفي تقنيات الأرشفة والحفظ والاسترجاع .

٥-أجهزة الكومبيوتر ومراكز المعلومات – تعد أجهزت الكومبيوتر ومراكز المعلومات من المصادر الحديثة لاستقاء المعلومات والبيانات ، وفي الوقت ذاته مصادر لاستكشاف المشكلات العلمية ، فالتقنيات الالكترونية التي تستخدمها هذه المراكز العلمية المتقدمة، اختصرت الوقت والجهد والكلفة المادية للباحثين ، عن طريق مساعدتهم في اتخاذ قرارات التبني أو التخلي عن المشكلات التي تم اختيارها للبحث، وذلك من خلال الطلب من أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بمراكز المعلومات البحثية، التأكد من إمكانية بحث المشكلة المعنية، وهل أنها بحثت من باحث آخر أم لا؟ وهل إن متطلبات البحث والمراجع متوفرة أم لا؟ لتقرير إمكانية التبني من عدمه ، وإن هذه التقنيات بإمكانها الرد على الباحثين في غضون دقائق

٦-الانترنت بما إن الانترنت من المخترعات التقنية الحديثة ، التي تقدم خدمات متعددة تخدم كافة المجالات ، إلا أننا يمكن أن نصنفها ضمن مصادر اكتشاف

المشكلات العلمية , لما لها من دور حيوي في عرض الحياة الواقعية أمام الباحثين من خلال الشاشات الإلكترونية , وتمكينهم من الإطلاع على كافة الأحداث وتطوراتها آنياً , وان ذلك يساعدهم باكتشاف العديد من المشكلات العلمية المعاصرة وبخاصة الإعلامية والسياسية , وعلى الرغم من توسع وتشعب المصادر المعاصرة التي تساعد الباحثين في اكتشاف المشكلات العلمية , واتخاذ قرارات تبنيها كمشكلات صالحة للبحث إلا أننا سنقف عند هذا الحد لعدم الإطالة في سرد مصادر اخرى , ربما تكون بديهية للعديد من الباحثين , مثل الاستشارات والمعامل والمختبرات...الخ

٧-الملاحظة والاستشارة – من أهم سمات الباحث العلمي ان يكون دقيق الملاحظة, وان التحلي بهذه السمة يمكّن الباحث من الاهتداء إلى ظاهرة ملفتة للنظر تصلح لموضوع البحث ولا تتأتى هذه الخاصية إلا من المتابعة المنظمة المستمرة لمجريات الأحداث السياسية من خلال وسائل الإعلام , وهناك أمثلة عديدة لاستخدام الملاحظة في تعيين وتحديد المشكلات الإعلامية والسياسية , فعلى سبيل المثال كانت الملاحظة مصدر لدراسة ((الكسيس دي توكفيل)) عن ((الديمقراطية في أمريكا))

وفضلاً عن ذلك كانت المصدر للعديد من الأبحاث والدراسات التي أُجريت في العديد من التخصصات العلمية في مناطق مختلفة من العالم

إلا أن أهم ما نود التأكيد عليه في هذا المجال , إن استخدام الملاحظة من قبل الباحث العلمي تختلف عنه عند غير الباحث , لأن الباحث العلمي يستخدمها وفق شروط وحسابات موضوعية , وخبرة وإدراك عميقين في مجال التخصص , ولا تتأتى الخبرة العلمية في مجال التخصص إلا من خلال المشاركة في جميع النشاطات,وذلك بحضور للندوات والمؤتمرات والمناقشات , وان يكون الباحث عنصراً فاعلاً فيها

وفضلاً عن ذلك لابد للباحث من استشارة ذوي الخبرة والتخصص عند اختياره لمشكلة بحثه, لأن الاستشارة والمحاورة وتبادل الرأي كفيلة بإنضاج موضوع المشكلة وصياغته صياغة علمية دقيقة . (١٤)

الفصل الثانى

أساليب الكشف عن المشكلات العلمية فى مجالات الإعلام والعلوم السياسية

لمشكلات العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، تختلف عن المشكلات الطبيعية والعضوية في أوجه عدة، منها على سبيل المثال : إن المشكلات في العلوم الاجتماعية والإنسانية تفصح عنها الظواهر المتصلة بها ، وغالباً ما تكون هذه الظواهر ملموسة يسهل الإحساس بها والتعرف عليها ، وإن الكثير من هذه المشكلات لا تحتاج إلى أجهزة قياس علمية حساسة لاكتشافها والتعرف عليها واتخاذ قرار البحث فيها ، وأهم ما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال : إن المشكلات العلمية في مجالات الأعلام والعلوم السياسية، لاتخرج عن هذا الإطار، كونها من العلوم الاجتماعية والسلوكية ، ومن هذا الفهم نتوصل إلى إن أساليب البحث عن هذا النوع من المشكلات كثيرة ومتنوعة، تصل من الملاحظة البسيطة التي تعد من أسهل الأساليب وأبسطها إلى الاختبارات العلمية والمعايشة الحالية للظواهر،وإن عملية تطبيق هذه الأساليب على المشكلات ، واختيار الأسلوب الأنسب للكشف عن أي من المشكلات لاختيارها موضوعاً للبحث، يعتمد إلى حد كبير على نوع المشكلة ودرجة تعقيدها وطبيعة الظواهر المعبرة عنها ، وعلى كل حال فإننا نميل إلى ما يذهب إليه اغلب الخبراء في طرق البحث العلمي ، من الذين يقسمون أساليب الكشف عن المشكلات العلمية إلى أسلوبين أساسيين هما الملاحظة والتجربة

استخدام الملاحظة والتجربة في الكشف عن المشكلات العلمية ودراستها :

يمكن اعتبار الملاحظة والتجربة من أساليب الكشف عن المشكلات العلمية واختيارها ، كما يمكن اعتبارهم من أساليب جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بحل المشكلات العلمية، من هنا تتأتى أهمية الملاحظة والتجربة في البحوث العلمية،ومعنى ذلك إن استخدام أي من الأسلوبين، يعتمد على كيفية توظيف كل منهما في اكتشاف مشكلة البحث ، والاعتماد على أي منهما أو كلاهما في جمع المعلومات ومعالجة المشكلة البحثية، لذلك فإننا سنسلط الأضواء هنا على الملاحظة والتجربة كأساليب لاكتشاف وتحديد المشكلات العلمية ، من منطلق إن التفكير العلمي المنهجي في طرق البحث العلمي، يقوم على التأمل والبحث في مجال التخصص والمجالات المتصلة به ، ومن ثم البحث لاكتشاف وتشخيص المشكلات العلمية ، وهذه المرحلة لابد وان تستخدم فيها الملاحظة والتجربة ، بهدف الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر المختلفة ، وعلى الرغم من ذلك فإن الملاحظة

والتجربة لا يقتصر استخدامهما في الكشف عن المشكلات العلمية واختيارها ، وإنما تستخدم لأغراض عدة منها: -

١ - إن الملاحظة العلمية والتجربة يساعدان الباحث في الكشف عن الأهداف التي يروم التوصل إليها، من اجل حل المشكلة .

٢- إن الملاحظة والتجربة يساعدان الباحث في وضع الفروض أو التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث ، وهي خطوة مهمة لخطوات تحديد المشكلة .

٣- أنهما يساعدان الباحث في تحقيق الفروض العلمية ، الأمر الذي يسهل عليه انتقاء أحسن الفروض وانسبها ، واختيار أسهل الطرق لتقييمها من اجل التوصل إلى أفضل النتائج وأدقها .

٤- التأكد من صدق الفروض ومديات صحتها في العديد من الحالات .

٥- يمكن استخدام الملاحظة والتجربة أدوات لجمع المعلومات والبيانات ، التي تتطلبها طبيعة بعض الأبحاث .

واستناداً إلى ذلك فإن الملاحظة والتجربة يحظيان بأهمية كبيرة من قبل جميع الباحثين وفي كافة الفروع والمجالات التخصصية، لكونهم يشكلان البوابة التي يدخل منها الباحثون إلى المشكلات العلمية واستكشاف العديد من الظواهر المتصلة بها والمؤثرة والمتأثرة بها ، لهذه الأسباب سنتناول كل منهما بشيء من التفصيل وكالآتي :-

أولاً :

أسلوب الملاحظة واستخداماته في الكشف عن المشكلات الإعلامية والسياسية :

من الأساليب الشائعة التي رافقت الإنسان منذ نشأته الأولى ، ويعدها البعض من الغرائز البيولوجية ، التي لايمكن لإنسان الاستغناء عنها لملاحظة الأشياء ومراقبتها وتمييزها وإصدار الأحكام بشأنها ، إذ أنها جزء من السلوك اليومي المعتاد للكائنات الحية ، وهذا ما استقامت عليه البشرية عبر مراحل تطورها المختلفة ، إلا أن الشيء الجديد في هذا الموضوع ، إن اسلوب الملاحظة تطور مع تطور مسيرة البحث العلمي التي شهدتها المجتمعات المعاصرة ، فكلما تطورت المجتمعات ازدادت وتعقدت مشكلاتها ، وانعكس ذلك على ازدياد أهمية الملاحظة واهتمام الباحثين بها ، لذلك أمكن تقسيم الملاحظة إلى نوعان رئيسيان هما -

١ ـ الملاحظة البسيطة ومحددات استخدامها :

فالملاحظة من الأساليب الجوهرية لجمع المعلومات في العلوم الاجتماعية والإعلام والعلوم السياسية ،كونها تمثل مرحلة التعرف المبدئي على خارطة المجتمع موضوع الدراسة ، ومحاولة الوقوف على أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة فيها ، فمن خلالها يقوم الباحث بعملية رصد المواقف والأحداث ومراقبة التصرفات السلوكية أثرها على المواقف السياسية والاجتماعية ، والملاحظة بهذا المعنى قد تكون بسيطة وعادية عندما تتم خارج السياقات العلمية ومن دون قصد وتهيئة مسبقة ، وفي مثل هذه الحالات يمكن اعتبار الملاحظة البسيطة ظاهرة سلوكية علمية ، وبخاصة عندما لا يقصد الباحث من وراء استخدامها الكشف عن حقائق علمية محددة . (١٥)

لذلك يسميها بعض الباحثين بالملاحظة البدئية ، وهي المراقبة والمتابعة الأولية غير المخطط لها وغير المقصودة ، ويسميها بعض الخبراء بالملاحظة السريعة، التي يقوم بها الباحث في ظروف الحياة العادية والطبيعية ، ولا يستهدف من ورائها في بادئ الأمر الكشف عن الحقائق العلمية ، لان العديد من الباحثين ، لا يقصدون من وراء استخدامها سوى الوقوف عند حد المواقف العلمية الظاهرة دون النفاذ إلى الجوهر ومحاولة التعرف على المسببات والعلاقات الخفية بين المتغيرات المتعلقة بالمشكلة وما تعبر عنه من ظواهر

وهناك من يسميها بالملاحظة غير المنظمة ، لكونها ملاحظة عرضية غير هادفة وغير دقيقة ، لا يحبذ اعتمادها في الأبحاث العلمية الجادة ، وذلك لأن هذه الطريقة تتأثر بالذاتية ، إذ من المحتمل إن تتدخل ذاتية الباحث عند تدوينه مشاهداته وملاحظاته وتفسيراته لما لاحظه ، وقد يفشل الباحث في الإلمام بكافة مدخلات ومخرجات الظاهرة التي لاحظها ، كما انه قد يفقد الكثير من التفاصيل المتعلقة بالظاهرة الملاحظة أثناء التذكر والتدوين ، مما يخل بسياق العديد من الوقائع والأحداث المؤثرة في المشكلة وما تعبر عنه من ظواهر ، ويجعل البحث فيها يثير العديد من التساؤلات ، وان ذلك يعد مشكلة بحد ذاته .

ومن العيوب الأخرى لاستخدام هذا الأسلوب ، التبني العاطفي للظاهرة الملاحظة والتأثر بها بقصد أو بدون قصد ، لأن العديد من الباحثين وبخاصة المبتدئين منهم غالباً ما يتأثرون بالوقائع والمواقف والأحداث بشكل انفعالي و

يتكون بعضهم الميل لأن يكونوا جزءاً منها , فتجدهم يدافعون عن بعض المواقف والأحداث ويتبنون المشكلات المتعلقة بها

وللتدليل على بعض نماذج هذا السلوك البحثي , نسلط الأضواء على ما يقوم به بعض الباحثين من ملاحظات تتعلق بالعديد من الظواهر, وبخاصة الإعلامية والسياسية والاجتماعية , فحين يقوم الباحث بتطبيق هذه الطريقة من خلال ملاحظة سلوك شخص آخر , وعندما يركز انتباهه بتجرد وإخلاص وموضوعية , وبدون كل صغيرة وكبيرة من السلوك الملاحظ , فإنه قد يفشل في التوصل إلى حقائق علمية دقيقة , لأنه عند التفسير والتحليل , لابد أن يتأثر بالمواقف المعبرة عن الفرح والسعادة والمواقف المعبرة عن الحزن والغضب والامتعاض, فنجده يفرح و يتفاءل ويحزن ويغضب ويتخذ أحد المواقف الانفعالية المثيرة للعاطفة , وإن عملية التأثر هذه, تخلق حالة من التماثل والتطابق بين سلوك الظاهرة وسلوك الباحث , مما يفقد الباحث الموقع الذي كان من المفترض أن يقف فيه من الظاهرة , والموقف الذي كان من المفترض إن يقفه منها .

إن هذه العيوب تجعل العديد من الباحثين يتجنبون اتخاذ هذا الأسلوب , طريقاً لبحث العديد من المشكلات المهمة والمعقدة , ولتخطي هذه الإشكالية يلجأ العديد من الباحثين إلى اعتماد أسلوب الملاحظة العلمية , وذلك لأن هذا الأسلوب يوصل الباحث إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية وشمولية , كونه يتطلب شروط وظروف مختلفة , أكثر صعوبة إلا أنها تفي ببعض المتطلبات العلمية التي تقتضيها طبيعة بعض الأبحاث العلمية .

٢. الملاحظة العلمية أو المنظمة .

تعرف الملاحظة العلمية , على أنها: المراقبة العلمية الدقيقة المنظمة والموجهة , التي يقوم بها الباحث وفقاً لتخطيط علمي مسبق , بهدف الكشف عن المشكلات العلمية , وتشخيص الظواهر المعبرة عنها , ونوع العلاقات بين عناصرها وبينها وبين الظواهر الأخرى .

ويصف بعض الخبراء هذا الأسلوب بأنه الطريقة المناسبة لتحقيق المشاهدة الدقيقة لظاهرة أو مجموعة من الظواهر تعبر عن مشكلات حقيقية , عن طريق الاستعانة بالأجهزة والأدوات والأساليب التي تتفق مع طبيعة هذه الظواهر ,

وذلك من اجل الإطلاع والتعرف على صفاتها وخواصها , والمؤثرات المحيطة بها, والعناصر المكونة لها .

ومن اجل المزيد من الإيضاح للملاحظة العلمية المنظمة, وتمييزها عن الملاحظة البسيطة , لابد إن يضع الباحث في حساباته, انه" لا يتمكن من التوصل إلى نتائج علمية دقيقة , من دون الاستعانة , بالأجهزة والأدوات الضرورية التي تتناسب مع طبيعة كل ظاهرة , لاستخدامها في تسجيل المعلومات والبيانات , التي تفصح عن حجم الظاهرة ونوعها ودرجة أهميتها وعلاقتها بالظواهر الأخرى .

وفضلاً" عن ذلك فإن الجهد العلمي المنظم الذي يقوم به الباحث , لا ستحصال المعلومات وتنسيقها وتنظيمها, لابد ان يخلق لديه, خاصية الحدس و التنبوء والتخمين , لأبعاد الظاهرة والاتجاهات التي يمكن تعبر عنها .

ومن هذا المنطلق, فإن الملاحظة لابد إن تهدف إلى تحقيق هدف عقلي , يتمثل بإمكانية الكشف عن بعض الحقائق , التي يمكن استخدامها في استنباط و ستنتاج بعض العلوم والمعارف الجديدة , التي تخدم مجال البحث .

وهذا النوع من الملاحظات هو الذي ينبغي التركيز عليه في مناهج البحث العلمي , لأنه إسلوب علمي بسيط وشامل , يخدم العديد من المجالات وبخاصة الإعلامية والسياسية كونه"يتميز بالخصائص الآتية : -

١- إن الملاحظة العلمية تطبق وفق شروط علمية خاصة , لايمكن إن يقوم بها إلا الباحث المتمرس .

٢- إن نجاح الباحث في تطبيق الملاحظة في الكشف عن المشكلات العلمية في الإعلام والعلوم السياسية , يعتمد على التخصص الدقيق والخبرة الشخصية .

٣- إن نجاح الملاحظة العلمية يعتمد على وضوح الأهداف التي يسعى الباحث من ورائها إلى الكشف عن الخواص الرئيسية للظاهرة المبحوثة .

٤- الملاحظة العلمية تتطلب من الباحث العلمي إن يتذرع بالصبر والأناة والدقة.

٥- قد تعتمد الملاحظة العلمية على نظريات في مجال التخصص دعمتها الحقائق العلمية بحوث تهدف إلى اكتشاف متغيرات جديدة تسهم في حل المشكلة البحثية.

٦- أن استخدام الملاحظة العلمية أسلوباً" للبحث , يقتضي الموضوعية والتجرد من كل طابع شخصي .

٧- إن دقة النتائج المفترض التوصل إليها من استخدام الملاحظة يعتمد على الأجهزة التقنية والأدوات المستخدمة في تطبيقها , لتفادي القصور في الحواس وعلى هذا الأساس فإن التطور في استخدام الملاحظة في التشخيص والكشف عن المشكلات العلمية , يعتمد على مسار التطور في الأجهزة والمعدات الحديثة التي يتوصل إليها العلم الحديث

أهمية الملاحظة العلمية في الكشف عن المشكلات الإعلامية والسياسية :

يمكن اعتبار الملاحظة العلمية من انجح أساليب البحث عن المشكلات الإعلامية والسياسية , وذلك لأن مجالات الإعلام والسياسة من المجالات الحيوية التي تتغير معطياتها وظواهرها بشكل سريع ومستمر , لارتباطها بتقنيات وسائل الإعلام الجماهيري , الذي أضحى يعتمد على السبق والآنية .

وبحكم كون الباحث في هذه المجالات مشاهدا ومراقباً , فإنه سيلاحظ كل ما يمرُ في هذه الميادين من مستجدات , وسيتحسس ويتأثر بمتغيرات هذه الميادين أكثر من غيره , وإذا ما قام بتطبيق الملاحظة العلمية وفقا لشروطها ومتطلباتها فسيجد عدداً لا حصر له من المشكلات الإعلامية والسياسية , لأن وسائل الإعلام تعرض النشاطات السياسية بشكل آني ومتواصل , إلا إن المشكلة التي ستواجه الباحثين في هذه المجالات , تتمثل بكيفية التميز والتحديد بين المشكلات وفقاً لأهميتها وإمكانيات بحثها , لأن ذلك يتطلب خلفية علمية تمكن الباحث من الإلمام بكافة عناصر المشكلة المرشحة للبحث , ولذلك كان للملاحظة العلمية دوراً مهماً في تطوير البحث في مجالات الإعلام والعلوم السياسية , وفي الإحساس بالعديد من المشكلات البحثية في هذه المجالات للأسباب الآتية : -

١- كشفت الملاحظة العلمية منهجية تحليل المضمون كأداة وأسلوب من أهم أساليب البحث العلمي في المجالات الإعلامية والسياسية , وقد حظي تحليل المضمون باهتمام كبير من قبل الباحثين في هذه المجالات .

٢- إن استخدام الملاحظة العلمية ركشف عن المنهجية في مجال البحث عن دور وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمعات النامية , وساعد في تنشيط دور هذه الوسائل الجماهيرية في التعجيل بالتنمية والتطور في هذه المجتمعات وبخاصة في تطبيق نظريات إعلام التنمية , إذ كان لنظرية روجرز في نشر الأفكار المستحدثة الأثر الواضح في هذا المجال .

٣- كشفت الملاحظة العلمية التهجية في مجال الإعلان ، مما ساعد في ظهور دراسات الترويج والتسويق ، التي ارتبطت بنشاطات الاقتصاد العالمي وما حظي به من أهمية ومكانة في المجتمعات المعاصرة .

وفضلاً عن ذلك فقد أظهرت الملاحظة العلمية تفشي ظاهرة نشر إعلانات المناسبات الإعلامية ، التي وصفت بأنها لا تستهدف تحقيق أية أهداف اقتصادية كان للملاحظة العلمية التهجية دور واضح في مجا توزيع الصحف ، والمراجعة الدورية المستمرة لأرقام توزيع صحيفة مهمة في مناطق مختلفة ، خلال مدة زمنية محددة مقارنة بتوزيع صحف أخرى .

كشفت الملاحظة العلمية التهجية في مديات الاستماع والمشاهدة لمحطة أو قناة تلفازية خلال مدة محددة ، مقارنة بمديات الاستماع والمشاهدة لمحطات وقنوات إذاعية وتلفازية أخرى .

أما ما يتعلق بدور الباحث في تطبيق الملاحظة العلمية ، فيمكن القول ، إن مقدار الاستفادة من هذا الأسلوب يعتمد على شخصية الباحث ومستوى تأهيله وتجربته وما يتمتع به من مهارات ، خاصة وان استخدام الملاحظة لابد وان يمر بمراحل متتابعة ، في كل منها يطرح الباحث العديد من التساؤلات ، يسعى من خلالها الحصول على إجاباتها ، وفضلاً عن ذلك فإنه يقوم بالعديد من الاجراءات والأنشطة بغية الحصول على المعلومات، لتعزيز الإجابة عن التساؤلات التي أثارها والمتعلقة بمشكلته البحثية ، وعندما تكون المشكلة إعلامية أو سياسية يسعى الباحث إلى معرفة الجوانب المختلفة لحياة المجتمع قيد الملاحظة ، ثم يعقب ذلك تساعد في الإهتمام لتعميق مسارات البحث واتجاهاته، عن طريق الحصول على معلومات أكثر تحديداً ، وخلال هذه المرحلة يكون الباحث أكثر تنظيماً وجدية.

الملاحظة بالمشاركة، وأهميتها في الكشف عن المشكلات الإعلامية والسياسية :

يميز أهل الخبرة والاختصاص بين الملاحظة بدون مشاركة (Not-participant observation) والملاحظة بالمشاركة (participant observation) ،ففي الحالة الأولى يكون دور الباحث مبسطاً قد لا يتعدى المشاهدة ومراقبة الظاهرة موضوع البحث ، وتدوين الملاحظات بشكل متتابع بغية الرجوع إليها عند التحليل والمعالجات التي يجريها لمشكلة بحثه ، وقد يجسد الباحث هذا الأسلوب عن طريق حضوره المؤتمرات الصحفية والمناظرات بين المرشحين لانتخابات الرئاسة والمؤتمرات العلمية وتقانات

جلسات المؤتمرات البرلمانية من دون المشاركة في جداول أعمال هذه الأنشطة بصورة فعلية ، ومعنى ذلك انه يحضر بصفة مراقب لا مشارك .

أما في الحالة الثانية فإن الباحث يشارك بصورة فعلية ويكون له دور فاعل ومؤثر في الأنشطة سالفة الذكر ، وعندما يتعلق النشاط السياسي أو الإعلامي بمشكلة الباحث . فإن دوره يكون أكثر عمقاً ومشاركة من بقية المشاركين ، وسيحاول الإطلاع على كل صغيرة وكبيرة للخروج من النشاطات والفعاليات بأكبر حصيلة من المعلومات والبيانات والمشاهدات، لما لذلك من اثر في تغطية المشكلة البحثية .

وتأسيساً على ذلك يمكن اعتبار الملاحظة العلمية بالمشاركة، اسلوب بحثي على درجة عالية من الأهمية ، لما يمتاز به هذا الأسلوب من سهولة وسرعة واختصار للجهد والكلفة ، إلا إن من عيوب هذا الأسلوب انه : يخرج عن إرادة الباحث وسيطرته الفعلية ، وذلك لأنه ليس بمقدور الباحث ، التأثير المباشر في تحديد أوقات وأماكن وجدول أعمال هذه الأنشطة والفعاليات ، بما يتماشى وطبيعة مشكلة الباحث من حيث الزمان والمكان والموضوع ،وحتى فيما يتعلق بطبيعة المشاركة في الأنشطة ودرجة الإسهام فيها.

وعلى الرغم من كل ما يحيط بهذا الأسلوب البحثي من صعاب وما يواجهه الباحثون من عقبات ، ليس في إطار علمية هذا الأسلوب وتقنياته والفوائد المتوخاة منه، وإنما من حيث الظروف السياسية والعقبات القانونية والإدارية ، التي تحد من طرق تطبيقة ، وتحدد طبيعة المشاركة والاستفادة من النشاطات الإعلامية والسياسية المتعلقة بمشكلات الباحثين ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمجالس النيابية والتشريعية ومنظمات الدولية وعملياتها صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الدولية والمحلية ، وعلى العموم نخلص إلى القول : بأن حجم الاستفادة وأهميتها منوطا بدور الباحث العلمي ، سيما وان هناك مواقف تفرض على الباحثين حتمية اللجوء إلى هذا الأسلوب البحثي ، الذي من دونه لا يتمكن أي من الباحثين من الولوج الى المشكلات واستكشاف متغيراتها مهما بلغت خبرته العلمية، ومن بين أهم هذه المواقف نذكر الآتي : - (١٦)

١ - هناك العديد من المواقف والحالات التي تمنع الباحثين من استخدام أساليب وأدوات البحث العلمي الأخرى كالإستبانة والمقابلة وغيرها ، مما يفرض على الباحثين اللجوء إلى استخدام الملاحظة العلمية بالمشاركة كأمر واقع ، للحصول

على المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشكلة من مجتمع البحث ، ويبدوا هذا الأمر أكثر وضوحاً عندما يكون الباحث جزءاً من الجماعة التي تنتمي إليها مشكلة البحث ، فإن هذه الجماعة سوف تميل إلى ما يريده الباحث ويرغب في حصوله،مما يعرض حيادية البحث إلى الخطر ، فيظهر التحيز واضحاً في النتائج العلمية التي يتوصل إليها الباحث ، الأمر الذي يفقدها مصداقيتها وينعكس هذا الأمر على الباحث بنتائج سلبية .

٢- هناك العديد من المشكلات البحثية سواء كانت إعلامية اوسياسية او جتماعية ، تحتاج إلى أجهزة قياس علمية تقنية ، تقوم برصد ومراقبة العديد من الظواهر المتعلقة بمشكلات البحث ، وان هذه العملية لايمكن أن تتم إلا تحت إدارة وإشراف ومشاركة الباحث ، الذي لابد وان يكون له حضور ميداني في حقل المشكلة، سواء كان بمفرده أو بمشاركة فريق البحث .

٣- قد تمس الحاجة إلى معلومات ذات طبيعة خاصة ، تكشف عن أنماط سلوكية معينة ، لها انعكاساته تؤثر في سياقات مشكلة البحث بشكل أو بآخر ، يصعب الإطلاع عليها عن كثب والتعرف على امتداداتها خلال مد زمنية معينة ، إلا باستخدام الملاحظة العلمية أو الملاحظة بالمشاركة .

تظهر هذه الاستخدامات للملاحظة بالمشاركة في مناسبات وحالات كثيرة ، منها على سبيل المثال: في حالات الكشف عن أنماط الصراع التي تظهر عبر مرحلة زمنية طويلة ، التي يتناول الناس أحداثها ومتغيراتها وأبعادها بصور وأشكال مشوهة، لا تعبر عن حقائقها الفعلية في الميدان ، بفعل إنتماءآتهم ومصالحهم الشخصية المتباينة، ومستويات وعيهم وإدراكهم المختلفة

وفي حالات أخرى قد تتولد لدى بعض الباحثين الرغبة في دراسة ثقافة مجتمع آخر ، من دون إن تكون لديهم معرفة أو خلفية علمية كافية بذلك المجتمع ، فيلجأ ون إلى اسلوب الملاحظة بالمشاركة ، لاستقراء ذلك الواقع الغريب عنهم ، بقصد الحصول على رؤية واضحة ومعرفة واقعية تساعدهم في اكتشاف بعض مشكلات ذلك الواقع ، وفي استخدام التكنيكات البحثية الأخرى ، للخروج بنتائج إيجابية تقدم حلولاً عقلانية لما يدور في أذهانهم من تساؤلات ، وهناك العديد من الباحثين اتخذوا من هذا الأسلوب مدخلاً أساسياً ، لاستخدام أدوات بحثية أكثر علمية ، من اجل جمع المعلومات المتعلقة بمشكلات سياسية وإعلامية، مثل آليات اتخاذ القرار في

للمجالس التشريعية , وصنع قرارات سياسات الإعلام في نظم إعلامية معينة, وإدارة الصراعات الدولية والإقليمية ...الخ

وفي مرحلة التعرف المبدئي على المشكلات البحثية . على الباحث أن يحدد لنفسه دوراً اجتماعياً نشيطاً , وينسج علاقات شخصية واسعة ومتينة, مع من يعتقد أن لهم ادوار مؤثرة أو متأثرة بمشكلات البحث , ويتضح الدور البارز للملاحظ المشارك من خلال الأوجه الآتية : – (١٧)

١– طبيعة الدور الذي يتخذه الباحث كملاحظ مشارك في مجتمع البحث, فيما إذا كان رئيسياً أو ثانوياً , فقد يرى الباحث إن من المفيد له أن يأخذ دوراً هامشياً يتيح له إمكانية الاستقلال عن الفرق والزمر الكائنة بالمجتمع , بما يمكنه من جمع معلومات حقيقية ,عن مدخلات الصراع ومخرجاته وشكاوى الناس وتصريحات المسئولين . غير أن الباحثين غالباً ما يلجأ ون إلى اختيار أدوار محورية ويرتبطوا بالشخصيات والمجموعات المؤثرة في المجتمع كالقادة والمسئولين , الأمر الذي يمنعهم من الإلمام بالصورة الكاملة للأحداث , فيعكسون وجهات نظر متحيزة وناقصة في كثير من الأحيان , سواء ما يتعلق منها بالقضايا الإعلامية أو السياسية .

٢– هل الدور الذي يتخذه الباحث يمثل تقمصاً لسلوك فعلي, موجود, في المجتمع, أم دوراً جديداً للملاحظ المشارك, اختطه لنفسه, بشكل واع, بغية التوصل إلى أهداف محددة .

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن العديد من الباحثين الغربيين الذين أجروا أبحاث في بيئات غير غربية , اختاروا أدوارا جديدة غير متقمصة , وقدموا أنفسهم إلى أبناء المجتمعات التي شملتها أبحاثهم, على أنهم باحثون لخدمة قضايا ومشكلات تلك المجتمعات , لأن من مزايا اتخاذ الأدوار الجديدة, أنها تتيح للباحثين حرية الحركة والتصرف داخل مجتمع البحث , إلا إنها قد تثير شكوكاً من أبناء مجتمع البحث إزاء الباحثين الأغراب حول حقيقة نواياهم الفعلية , وان بعض هذه الشكوك مبررة وخاصة في المجالات السياسية لأسباب عديدة واضحة للمعنيين

٣- تتمثل الوجهة الثالثة في طبيعة المشاركة, فيما إذا ما قام الباحث بالملاحظة بمفرده معتمداً على إمكانياته الشخصية , أو بالمشاركة من خلال استعانته

بفريق بحث من المساعدين من أبناء مجتمع البحث ، وان اسلوب المشاركة مهم ومسلم به، خاصة الباحثين الأغراب عند دخولهم لمجتمع بحث لأول مرة بهدف أجراء دراسات اجتماعية فيه تتعلق بالسكان ، وذلك لأن هؤلاء المساعدون يفهمون اللغة واللهجات المحلية وجغرافيا المناطق البحثية ، وفضلاً من ذلك فإنهم على معرفة وإطلاع بالقيم والعادات والتقاليد وطبيعة المشكلات وامتداداتها ، وعلى الرغم من كل هذه المزايا فلا يخلوا اسلوب المشاركة من عيوب أبرزها التحيز وارتفاع كلف الأبحاث .

الملاحظة بالمشاركة، والمشكلات التي تواجه الباحثين في المجالات الإعلامية والسياسية :

إن اسلوب البحث عن المشكلات وتحديدها باستخدام الملاحظة بالمشاركة ، يطرح العديد من التساؤلات والمشكلات ، التي تفرض على الباحثين أخذها بالاعتبار عند تطبيق هذا الأسلوب ، ومن بين أهم هذه المشكلات نذكر الآتي : –

١– إن الملاحظات التي يقوم الباحثون بمتابعتها ،غالبا ما تتعرض للسهو والنسيان، وإذا ما بقيت لمدة من الزمن قد تتعرض للتحيز عند التدوين والتفسير ، لذلك ينصح بتسجيل وتوثيق الملاحظات مثلما هي أولاً بأول، وخاصة ما يتعلق منها بالظواهر الإعلامية والسياسية، باعتبارها ظواهر سريعة ومتغيرة باستمرار تتطلب المواكبة والتدوين بأمانة وموضوعية .

٢– التعامل مع الأحداث والظواهر وفق سياقاتها الزمنية ، سيما وان أهمية المشكلات الإعلامية والسياسية تتوقف الظروف الزمانية لحدوثها ، وان الباحث العلمي ليس بمقدوره أن يكرر الأحداث أو يعيدها وفق سياقاتها الزمنية، كي يخضعها للملاحظة العلمية ، وفي أحيان كثيرة تحدث أحداث جسام سياسية وإعلامية مهمة ومؤثرة ، وان معظم هذه الأحداث والمتغيرات تكون خارج حسابات الباحثين، إذ ليس بمقدور الباحث التنبؤ بدقة بما سوف يقع ليكون حاضراً في أماكن الأحداث وتدوين ما يحصل ، ويعد ذلك من المشكلات الحقيقية التي تواجه الباحثين في المجالات الإعلامية والسياسية .

٣– إن نوع وحجم الظاهرة يفرضان العديد من المشكلات ، أمام الباحثين في مجالات الإعلام والسياسة ، وان بعض هذه المشكلات تنبع من نوع المجال وطبيعة الظرف الذي تحصل فيه ، فقد يكون بمقدور الباحث ملاحظة بعض الظواهر ومتابعة أحداثها ووقائعها بيسر وسهولة ، مثل ظواهر التصويت برفع الأيدي

لمرشح معين, أو الموافقة على قرار محدد , إلا انه ليس بمقدور هذا الباحث ملاحظة ظواهر أخرى بدقة , كالتصويت أو الاقتراع السري والاجتماعات والمؤتمرات المغلقة وغيرها.

كما إن العديد من المشكلات الإعلامية والسياسية تتسم بالسعة والشمولية وتعدد المستويات , الأمر الذي يجعل ملاحظتها بشكل علمي , والإلمام بمتغيراتها بما يجعل الصورة مكتملة , يعد من الأمور المستحيلة , لأن الباحث العلمي بمفرده لا يستطيع ملاحظة انفعالات حشود غاضبة في تظاهرات حاشدة , كما انه لا يستطيع متابعة حدث تدور وقائعه بأكثر من مكان ...الخ

٤- إن المشكلات الإعلامية والسياسية الممتدة على مستوى إقليم أو بلدان متجاورة , العلاقات السياسية بينها متأزمة أو مقطوعة , تعد من المعوقات التي تحول دون تمكن الباحث من ملاحظة امتدادات وتطورات مشكلة بحثه , في مناطق تحوي العلاقات السياسية فيما بينها , دون تمكن الباحث من تعقب الظاهرة المبحوثة ومتابعة تطوراتها ... الخ

٥- هناك مشكلات تتعلق بالحروب ومناطق النزاعات أو الأوبئة والكوارث , تتطلب حضور الباحث وتواجده في قلب الحدث, لملاحظة مجريات الحدث وتدوين وقائعه, غير ان المخاطر والعوائق القانونية والأمنية , تحول دون إمكانية حضور الباحث ووصوله إلى ميدان الحدث , مما يجعل ملاحظته وتدوين المعلومات عنه بصورة حية أمراً غير ممكناً , وفي مثل هذه الحالة يلجأ بعض الباحثين إلى الصور والمعلومات الثانوية المنقولة للكتابة عنه من الخارج, ولذلك يعد هذا النوع

من الكتابة من قبيل التأملات الفكرية والأدبية , وإذا ما أقدم الباحث على ذلك, فان جهده يفقد صفته العلمية وسوف ينعكس ذلك على الباحث ذاته , حصيلة النتائج التي قد يتوصل اليها , و مثل هذه الحالات تعد من المشكلات التي تواجه الباحثين, عند استخدامهم لأسلوب الملاحظة في التعامل معها, مما يفرض على الباحثين محاولة النفاذ إلى هذه الظواهر بأساليب أخرى .

٦ إن الباحث العلمي في البلدان النامية , يفتقر إلى التقنيات العلمية المتطورة , وكيفية التعامل معها بدقة وفق خصائصها العلمية , مما يجعل النتائج التي يتوصل اليها الباحثون, باستخدام اسلوب الملاحظة العلمية بالمشاركة يشوبها

الشكوك وعدم الثقة ، لاعتمادها على معلومات قد تكون مضللة، لإمكانية خضوعها للتحيز أو التضخيم أو التسطيح ...الخ .

وتأسيساً على ما تقدم فأن البحث في الظواهر الإعلامية والسياسية قد ينطوي على قدر كبير من الصعوبة و التعقيد ، وللتغلب على هذه التعقيدات وتجاوز المعوقات، يلجأ الباحثون إلى تحديد المشكلة في إطار يتم بموجبه ملاحظة كافة أبعادها الزمانية والمكانية وعلاقتها بالظواهر الأخرى ، وان تحديد الإطار يسمح بتقدير أهميتها، وإمكانية تقسيمها إلى أجزاء وفقاً للإطار الزمني الذي تتم فيه معالجة المشكلة ، وهذا التحديد سوف يسهل من سبل معالجة المشكلة . (١٨)

ويمكن للباحث من أن يبين لنا إن دراسته تمثل حلاً محتملاً للمشكلة التي يتصدى لها وسداً للفراغ المعرفي في ميدان التخصص، خاصة عندما يركز الباحث على هدف واضح فانه سوف يحصل على نتائج محددة في إطار مشكلة بحثه، تعزز الاعتقاد لديه بأهمية المشكلة ،وعندما يتعرض الباحث إلى وجهات نظر مخالفة لما يعتقده ويتوخاه ، فانه قد يتوصل إلى علاقة سببية بين ما يعتقده هو وما يعتقده الباحثون الآخرون بشأن المشكلة البحثية التي يتصدى لها ، الأمر الذي يستثيرهُ ويدفعهُ إلى المزيد من البحث والتقصي لإثبات وجهة نظرهُ وتحديد موقفه من المشكلة

ثانياً:

اسلوب التجربة واستخداماتهُ في الكشف عن المشكلات الإعلامية والسياسية :

التجربة كالملاحظة يمكن اعتبارها احد أدوات البحث العلمي للكشف عن المشكلات البحثية وتشخيصها ، كما يمكن اعتبارها من أدوات جمع البيانات والمعلومات ، إلا إن هناك فروق واضحة بين التجربة والمنهج التجريبي، الذي يعد احد المناهج الأساسية في التعامل مع المشكلات الطبيعية والفسيولوجية والجيولوجية وغيرها من المشكلات،التي تمس الحاجة في دراسة ظواهرها إلى استخدام هذا المنهج

فالمنهج التجريبي طريقة بحث اشمل من التجربة ، التي يمكن اعتبارها من أدوات المنهج التجريبي لجمع البيانات والتحقق من نتائج البحث ، وهناك أدوات قياس مختلفة واختبارات معملية غاية في الدقة والتعقيد، يتم اللجوء إليها عند تطبيق المنهج التجريبي على بعض المشكلات العلمية ، وقد يلجأ بعض الباحثين إلى تصميمات تجريبية لاختبار بعض الافتراضات العلمية ، سيما وان هناك تشابه واختلاف بين المنهج التجريبي ومناهج البحث العلمي الأخرى ، إلا إن الطرق التي

يتم استخدامها في اختبار الفروض تختلف من منهج إلى آخر . فالطريقة التي يتم فيها اختبار تجريبي تختلف عن الطريقة التاريخية التي يتم بموجبها اختبار الفرض. فالطريقة الأولى تتعامل مع بيانات ومعلومات ومؤشرات قد لاتكون متوفرة إلا بعد الإجراءات التجريبية أو إدخال المتغير التجريبي , أما الطريقة الثانية أي التاريخية فقد تتشابه مع الطريقة الأولى في عمليات جمع المعلومات والبيانات باستخدام أساليب المسح كالإستبانات والمقابلات والملاحظة ...الخ

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إن المسوح والدراسات الوصفية بصفة عامة حتى عندما تختبر بواسطتها الفروض فإنها لا تتضمن إدخال متغيرات جديدة , وفي هذه الحالة فإنها لا تحتاج إلى قياسات قبلية وبعدية, وهذا ما يميز المنهج التجريبي عن المنهج الوصفي . (١٩)

أما التجربة عندما تستخدم كأداة بحث لاكتشاف المشكلات فإنها تعني: موقف بحثي يقوم به الباحثون للتحكم في المتغيرات في ظروف مختلفة , وتحديد المدخلات والمخرجات بهدف تطويع واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة , ومحاولة قياس تأثيرها على المتغيرات التابعة ,لواحد أو أكثر من المجموعات التجريبية التي يقوم الباحث بملاحظتها .

وعندما يقوم الباحث بعزل إحدى المتغيرات, أو التحكم بها بطريقة تجعله واثقاً من ان الآثار التي يلاحظها , إنما هي آثار ناتجة من المتغيرات التي قام هو بتطويعها, وأنها لم تكن ناتجة من تأثيرات خارجة عن نطاق سيطرته.. (٢٠)

وهناك وجهات نظر عديدة حول موضوع التجربة واستخداماتها ووظائفها , إذ يرى فريق من الباحثين إن التجربة من أساليب البحث في العلوم الطبيعية حصراً ويصطلح على تسميتها باللغة الإنكليزية (Natural Experiment) , ويقصد بذلك الأبحاث التي يستخدم فيها الباحثون ملاحظة السلوك الإنساني أو سلوك أية ظاهرة أخرى في ميدانها الطبيعي , من دون إن يُدخل عليها أية مؤثرات مصطنعة , وعند إجراء التجربة في العلوم الطبيعية لملاحظة سلوك ظاهرة معينة , لابد أن ينتظر الباحث حتى يقع المؤثر المرغوب فيه وفقاً للسياق الطبيعي للأحداث , وعند ذاك يقوم بملاحظة وتسجيل التأثير الذي يحصل في الظاهرة موضع الدراسة , ومن ثم يقوم بقياسه بالتقنيات ووحدات القياس التي أعدها لهذا الغرض

وعندما يقوم الباحث بتطبيق هذا الأسلوب على الظواهر والمشكلات السياسية والإعلامية , عليه أن ينتظر حتى تقوم حكومة ما أو حزب معين على سبيل المثال بإجراء حملة دعائية ليقيس أثر تلك الحملة على الرأي العام , عن طريق اختيار عينات ممثلة من الجماهير الذين وجهت إليهم تلك الحملة , نقيس الأثر قبل وبعد الحملة الدعائية .

وعلى الرغم مما يعتقده العديد من الباحثين في إن التجربة هي من أساليب البحث في الظواهر الطبيعية , مثل علوم الأحياء و الفلك والفيزياء وغيرها من العلوم الطبيعية الصرفة, إلا أنها استخدمت في العلوم الاجتماعية بشكل موسع, واستخدمها الباحثون في علوم الإعلام والسياسة , لدراسة أنظمة الانتخابات وسلوك الهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسات الإعلامية , وتأثيرات برامج الإذاعة والتلفاز على المرشحين للانتخابات, وآثار برامج التلفاز على سلوك الأطفال والتحصيل العلمي للطلبة , واستخدام برامج الإعلام في مشاريع التنمية ...الخ (٢١)

وهناك فريق من الباحثين يرى بان من وظائف التجربة وأدواتها ووحداتها القياسية, التعرف على مشكلات البحث وتحديدها , وصياغة الفروض المراد اختبارها والتحقق من مدى صحتها تجريبياً , واختبار التصميمات التجريبية التي بواسطتها يتم اختبار صدق الفروض التي يضعها الباحث لاختبار مدى صحة ودقة النتائج التي توصل إليها . كما إن استخدام التجربة وما يتبعها من إجراءات لجمع المعلومات والبيانات وتنظيمها وتحليلها , يمكن إن يؤدي إلى نتائج غير متحيزة للأثر المفترض وجوده في الظاهرة المبحوثة . (٢٢)

ويرى فريق من الباحثين في العلوم الاجتماعية , إن التجربة أداة استقصاء يمكن أن تتم بطريقة الملاحظة والتجريب العقلي أو العملي , والمذهب التجريبي يفترض أن الإنسان لا يتمكن من التعرف على الأشياء التي تعد نتائج مباشرة لمتغيرات غير معلنة وغير مدركة وغير ملموسة إلا بعد ظهور نتائج الاختبار .

فمتغيرات التي يمكن إدراك نتائجها بالنظريات الاستنباطية والاستنتاج المنطقي لنظم بالطرق المنهجية و النظريات التجريبية المستخدمة في العلوم الطبيعية, يمكن أن تقابلها النظريات المعيارية في العلوم السياسية , أي رؤية ما هو كائن مقابل ما يجب إن يكون , وهذا يعني: رؤية البرهان عن طريق التأكيد الواقعي, مثل معقولية النتائج المستنبطة منطقياً من المقدمات , أي الاستدلال على النتائج النهائية

من المقدمات منطقياً , وقد تطاهي الطرق التجريبية الكثير من الطرق الأخرى عندما تُجرى بأساليب علمية صحيحة في بعض الدراسات السياسية أو الدراسات السلوكية بصفة عامة .

ويرى بعض المتخصصين إن التجريبية (Empiricism) بمثابة استقصاء المعرفة بطريقة الملاحظة,من خلال محاولة تجريب ما يتم ملاحظته بالطرق المنهجية المعروفة المستخدمة في الأبحاث الاجتماعية , وقد أكد فريق من علماء السياسة في السنوات القليلة الماضية ,على ضرورة تجميع كافة الحقائق العلمية المتاحة لتطوير نظرية تجريبية, بدلاً من استمرارية الاهتمام بالنظريات المعيارية , المستخدمة في دراسات الظواهر السلوكية والسياسية , وقد ساد هذا التوجه في منتصف القرن الماضي , مجسداً في التركيز على الوسائل الأكثر حيوية والإجابات الأكثر دقة للأسئلة السياسية التي تمس الحاجة فيها إلى التطبيقات التجريبية, وعلى الرغم من إن الكلام عن التجريب والتجريبية يعني للكثيرين, على انه بمثابة اختبار للحقائق التي لا جدال في صحتها , إلا أن هناك هامش من الشك, يكون عندما تكون البيانات غير متكاملة أو أن قياساتها غير دقيقة , وفي مثل هذه الحالات, يعمد الباحثون اللجوء إلى المعرفة والإدراك بالاستنباط لتعزيز الثقة بالنتائج التي توصلوا إليها , إذا ما قورنت بالنتائج التجريبية .

وفضلاً عن ذلك فإن الأسئلة المعيارية, مازالت تحظى بدرجة كبيرة من الأهمية في علم السياسة , وبخاصة فيما يتعلق بالمشكلات السياسية ,التي لايمكن حلها بالطرق التجريبية .(٢٣)

وعلى العموم يمكن القول : إن التجربة من أدوات المنهج التجريبي , وتشكل تطبيقا مثالياً عندما تطبق في العلوم الطبيعية , لإمكانية التحكم بجميع المتغيرات المؤثرة , من خلال التجربة وطرق قياسها وتقنياتها وظروف إجرائها , أما في العلوم الاجتماعية فيتم اللجوء إلى العينات العشوائية(Randomization) للاقتراب من عملية التحكم في المتغيرات المتداخلة في الظاهرة المبحوثة . (٢٤)

وتعد التجربة من الأساليب الأساسية للكشف عن المشكلات ووضع الفروض العلمية, لأن الملاحظة قد لا تكفي لوحدها للكشف عن هذه المشكلات , فلكل مشكلة منهجها وأساليبها وأدواتها ومنطقها في التحليل , وهناك أسباب أخرى لعدم كفاية الملاحظة نوجزها بالآتي : -

١- في حالة استخدام الملاحظة يقتصر دور الباحث على ملاحظة الظاهرة أو مجموعة الظواهر التي تقع في إطار مشكلته البحثية , دون إن يُحدث فيها أية تغيرات جوهرية , وانه قد يكتفي بما تقدمه له الطبيعة من معطيات ودلائل أو بما يسمح له أسلوب الملاحظة من مشاهدات في ظروف الحياة العادية , دون أن يسعى إلى تهيئة ظروف مصطنعة, تتيح له إمكانية دراسة الظواهر على النحو الذي يريده.

٢- إن استخدام الملاحظة لا يتيح إمكانية تحليل الأشياء والمواقف إلى عناصرها الأولية وبيان الأهمية النسبية لكل عنصر , وفضلاً عن ذلك لتعرف على العلاقات الخفية بين المتغيرات المختلفة المؤلفة للظاهرة المبحوثة .

٣- أثبتت العديد من الدراسات الوصفية عجز الملاحظة عن إحداث التآلف بين العناصر المختلفة المكونة للظاهرة المبحوثة , على نحو يتيح إمكانية اكتشاف ظواهر أخرى جديدة لم تكن موجودة قبل شروع الباحث بدراسته.

٤- عدم ثقة الباحثين بالملاحظة يجعل احتمالات الثقة بنتائجها ضعيفة , خاصة وان معظم الباحثين ينظرون إلى هذا الأسلوب البحثي بعدم الموضوعية و المصداقية, لما ينطوي عليه هذا الأسلوب من احتمالات التحيز وتغليب الطابع الشخصي للباحث على القيمة العلمية المتوخاة من البحث .

٥- الملاحظة أسلوب بحثي يتطلب استخدامه الانتظار لاحتمال تأخر النتائج المستحصلة بواسطته , الأمر الذي ينعكس على التأخير في استكشاف المشكلات البحثية ووضع الفروض لها , وهو ما قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى تأخير الجوانب الإجرائية للأبحاث .

وتأسيساً على ما تقدم من أسباب , تتعلق بعدم ميل بعض الباحثين إلى استخدام ملاحظة كأسلوب بحث علمي يعول عليه في الكشف عن المشكلات البحثية وتشخيصها , وعند مقارنة هذا الأسلوب بأسلوب التجربة , وفقاً لتجارب الباحثين والمصادر العلمية المتاحة في هذا المجال , يتبين أن الغالبية من المهتمين بهذا الموضوع , ينتهون إلى تغليب التجربة على الملاحظة في الكشف على المشكلات العلمية وتشخيصها , ويبدوا ذلك أكثر وضوحاً من خلال الدلائل والمؤشرات الآتية:-

١- إن استخدام التجربة يتيح للباحثين إمكانية التدخل في مجريات الظواهر والتأثير في متغيراتها ، بما يخدم ضمان دقة النتائج ، وهذه الميزة لايمكن الحصول عليها باستخدام الملاحظة .

٢- إن استخدام التجربة وتطبيقاتها يساعد الباحثين في تحليل الظواهر إلى عناصرها الأساسية ، ويتيح إمكانية إظهار أهمية كل عنصر وتأثيره .

٣- تسمح التجربة في إيجاد التآلف بين العناصر المختلفة للظاهرة ، على نحو يؤدي إلى الكشف عن مشكلات جديدة لم تكن في حسبان الباحث .

٤- إن الخبرات المستخلصة من البحث العلمي تشير إلى: إن استخدام التجربة يمكن الباحثين من الحصول على نتائج تمتاز بالدقة والموضوعية ، لأن استخدام التجربة يقي الأبحاث من التأثيرات الجانبية وإشكالية التحيز

٥- تمتاز التجارب بالدقة والسرعة في الحصول على النتائج ، الأمر الذي ينعكس على تنشيط عمليات البحث وتعزيز الثقة بنتائجها .

وانطلاقاً من الحقائق سالفة الذكر ، التي تؤكد أهمية التجربة في الكشف عن المشكلات العلمية وتحديدها وفرض الفروض وتحديد أساليب المعالجة .

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى هناك أهمية استثنائية تتيحها الطرق التجريبية ، تخدم كافة مراحل البحث العلمي من اكتشاف المشكلات إلى استخلاص نتائجها ، تتمثل في أن بعض المعلومات والبيانات التي يحتاجها الباحثين للاستدلال على وجود المشكلة وتحديد إطارها وتحديد أساليب المعالجة لاستخلاص النتائج ، غالباً ما يكون مصدرها الظاهرة المبحوثة ذاتها ، أي أن الباحث يستقي هذه المعلومات من السياقات الإجرائية للتجربة خلال مراحلها الأولى ، أو بالإجراءات التي يقوم بها مثل اختبار وتجريب بعض المتغيرات أو تثبيت بعض المتغيرات أو عزل الظاهرة عن بعض متغيراتها ...الخ

وبالنتيجة فإن الظاهرة هي التي تفصح عن نفسها وتجيب عن بعض التساؤلات التي في ذهن الباحث .

لذلك فأن التجربة تتعامل مع معلومات وبيانات قد لاتكون موجودة خلال المراحل الأولى من إجراء التجربة ، على العكس من بعض طرق البحث الأخرى المستخدمة في العلوم الاجتماعية ، التي تجمع معلوماتها بطرق وأساليب وأدوات

متعددة كالوثائق والمصادر والمراجع العلمية وشهود العيان والإستبانة وتحليل المضمون والمقابلات العلمية والخبرة الشخصية للباحث ... الخ .

لهذه الأسباب لابد من إعطاء فكرة موجزة لما يجب ملاحظته عند إجراء أية تجربة، بهدف تهيئة الباحثين لما تنطوي عليه هذه العملية من فوائد وإجراءات تتلخص بالخطوات الآتية:-

الخطوة الأولى- يجب أن يسعى الباحث إلى تهيئة مشكلة بحثه المقترحة، من خلال تعديل بعض المتغيرات أو إحداث تغيير فيها، حتى تبدو بوضع يمكن دراستها وتطبيق أنسب الأساليب والأدوات عليها .

الخطوة الثانية- لابد أن يقوم الباحث بالتحكم في المتغيرات المتعلقة بالظواهر بحسب الظروف والإمكانيات المتاحة .

الخطوة الثالثة- وإذا ما أراد الباحث التأكد من صحة تشخيصه، أو انه وجه إشكاليات معوقة لعمله، فبالإمكان إعادة تكرار التجربة لأكثر من مرة تحت ظروف مختلفة، حتى تتضح الصورة أو يزول الغموض أو الشك بخطأ الإجراء آنف ...الخ

الخطوة الرابعة- قد يعمد الباحث إلى مقارنة ما توصل إليه من نتائج مع نتائج الآخرين المماثلة في حقل الاختصاص .

الخطوة الخامسة – يقوم الباحث بالكشف عن العناصر المختلفة للمشكلة العلمية، ومقارنتها مع الفروض الأساسية للبحث .

استخدام التجربة في الكشف عن المشكلات الإعلامية والسياسية :

تتأتى أهمية التجربة في الكشف عن المشكلات الإعلامية والسياسية، من أهمية هذه التخصصات الحيوية للإنسان المعاصر، ولكون هذا النوع من المشكلات يتعلق بالسلوك الإنساني، والتغيرات التي يخضع لها هذا السلوك بتأثير تكنولوجيا الاتصال المعاصر، والتطورات السياسية التي تدخلت بكافة التفاصيل الحياتية للمجتمعات الحديثة، سيما وان هذه التطورات زادت من المشكلات الإنسانية وضخمة من حجمها، مما يستدعي مضاعفة الجهود وتسخير كافة الإمكانيات الدولية لمواجهة هذه المشكلات والحد من تأثيراتها الضارة، وبما أن هذا النوع من المشكلات يتعلق بالإنسان ونشاطاته الحياتية وبخاصة الاجتماعية منها، فإن العديد من الظواهر التي تبرز في هذه المجالات ،لايمكن الغور في أعماقها والتعرف على

مسبباتها من دون استخدام التجربة , ولتسليط الضوء على أهمية التجربة في الكشف عن المشكلات البحثية في هذه المجالات , ووضع الافتراضات الملائمة لها, نستعرض بعض الأمثلة المتعلقة بالدراسات والأبحاث التي أجريت على بعض هذه المشكلات المعاصرة وكالآتي :-

أولاً: الدراسات التي أجريت على التلفاز بهدف الوقوف على إمكانياته الفعلية كوسيلة اتصال جماهيرية متطورة بالغة التأثير , واستطلاع إمكانية استخدامه كوسيلة تعليمية , لمحور الأمية وتطوير التعليم العام الرسمي والأهلي , وذلك من خلال أجراء المزيد من التجارب التي يتم بموجبها التحكم بالعديد من المتغيرات المتدخلة في هذه العملية , ومن بين أهم المتغيرات التي ينبغي السيطرة عليها والتحكم في أبعادها وتأثيراتها نذكر الآتي :-

١- أجراء المسوح اللازمة للمناطق الجغرافية والسكان , للوقوف على التوزيع الجغرافي للقرى والمناطق التي ستجرى عليها التجارب .

٢- لابد من الإطلاع بعمق على الطرق والوسائل والأساليب التدريبية , التي ينبغي إن تطبق في مثل هذه الأنواع من البرامج لإجراء الدراسات التجريبية التي تكشف لنا مدى فعالية كل طريقة لاعتماد انسبها وأكثرها تأثيراً.

٣- دراسة مجموعات المشاهدة أو الاستماع للبرامج , بهدف التوصل إلى السبل التي تمكن من التحكم في الظروف المحيطة بهم , عن طريق التعرف على خصائصهم الفردية والجماعية , وتصنيف هذه المجموعات على وفق خصائصها .

٤- التعرف على مديات الإرسال المخصصة للبرامج الموجهة للمجموعات التجريبية, ومرات تكرارها لكل مجموعة , والتنوع في البرامج المكررة لكل مجموعة وقياس درجة التعرض للبرامج من حيث عدد مرات الاستماع أو المشاهدة أو كلاهما, بهدف التعرف على انسب الأوقات وأفضل البرامج .

٥- التنويع بأساليب عرض البرامج من خلال استخدام وسائل الإيضاح في بعض البرامج وعدم استخدامها في برامج أخرى , لمعرفة أهمية وسائل الإيضاح في عمليات التأثير .

٦- لتنويع بمقدمي البرامج والمعلمين , من خلال استخدام التباين الجنسي , أي الذكور مرة والإناث مرة , وتنوع الأشكال والمظاهر والمضامين , بهدف الوقوف

على تأثير هذه المتغيرات على العمليات التعليمية التي تتم عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري

٧- الوقوف على درجة تأثير اللغة في العملية التعليمية من خلال التنوع في الاستخدام بين الفصحى والعامية ولغة الإعلام المشتركة . والتنوع في استخدام اللهجات المحلية

ثانياً : هناك العديد من الدراسات التي أجريت عن تأثير وسائل الإعلام الجماهيري على الأفكار والميول والاتجاهات السياسية للجماهير , واستخدام الدعاية السياسية في تغيير هذه الميول والاتجاهات أو التأثير عليها .

ثالثاً : ومن بين أهم الأمثلة على الدراسات التي أجريت في هذه المجالات , الدراسات التي تناولت تأثير وسائل الإعلام الجماهيري , على القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات والأعراف بهدف السيطرة على المتغيرات المؤثرة في هذه العملية, ومن بين أهم المتغيرات التي تم التركيز عليها التعليم والثقافة والسن والجنس والمهنة والديانة ومستويات المعيشة والحالة الاجتماعية ومستويات التحضر .

رابعاً : الدراسات المتعلقة بدور وسائل الإعلام الجماهيري في العمليات السياسية , كالحملات الانتخابية والترويج للمرشحين , وتبليغ القرارات السياسية والثقافة السياسية والترويج لأيديولوجية معينة واستخدام وسائل الإعلام الجماهيري في التعبئة الشعبية في أوقات الأزمات والحروب ...الخ

خامسا : استخدام وسائل الإعلام في الإعلان والترويج , ودراسة السبل الكفيلة بتسويق الأفكار والسلع والبضائع , ودراسة سلوك المستهلك من اجل الكشف عن الأسباب التي تؤدي في بعض الأحيان إلى انصراف الناس عن منتج معين أو رفض فكرة أو مبدأ ..الخ

سادساً : دراسة تأثير بعض المواد التحريرية في صحيفة معينة , على عمليات تسويقها في مناطق محددة , حيث من خلال الملاحظة انخفاض نسبة التوزيع فيها وذلك بهدف الكشف عن تأثير المتغيرات في المواد التحريرية على عمليات التسويق.

سابعاً : الدراسات التي أجريت للوقوف على الدور السياسي للأحزاب السياسية في صناعة القرارات السياسية وتأثيراتها المحتملة على الجماهير وبخاصة أبان الانتخابات البرلمانية أو الشعبية .

الفصل الثالث

وضع الافتراضات او التساؤلات العلمية ، وطرق تحقيقها لحل المشكلات الإعلامية والسياسية

مفهوم الافتراضات العلمية وتحديد إطارها : يعد الافتراض من المفاهيم التي يلف بعض مدخلاتها الغموض , وبخاصة فيما يتعلق بتحديد المفهوم وتفسيرته وأبعاده التطبيقية , وغالباً ما نجد هناك خلط وعدم وضوح بين الفرض والافتراض , فالمفهوم الشائع للفرض من الناحية اللغوية هو: الشرط أو الإلزام وهذا المعنى ينافي الغاية المتوخاة منه في البحث العلمي , لأن الهدف هو ليس الاشتراط بصيغة الأمر والجزم بشيء ما , لذلك ينبغي الاستعاضة منه باصطلاح الافتراض الذي يدل على المعنى المراد به , وهو الحكم والاحتفال والتسليم بنتيجة تم افتراضها كحل محتمل لإشكالية أو مشكلة بالاستناد إلى خبرة الباحث الشخصية .

وبالاستناد إلى ما تم ذكره يمكن القول:إن الفروض (Hypothesis) , تختلف من مدلول الافتراضات (Assumptions) , وإن المفردتين لا تعنيان المدلول ذاته ولا المعنى المراد منه .

وهناك نوع آخر من التداخل يبرز بين الافتراض والفرضية , فكثيراً ما نجد من يستخدم الاصطلاحين على أنهما تعبير عن معنى واحد , في حين إن المفهومين يختلفان من حيث المعنى والدقة المتوخاة في التطبيق, ولكن على الرغم من ذلك فإنهم يلتقيان في الغاية أو الهدف , فالفرضية أوسع مفهوماً وأكثر دقة من الافتراض , ويمكن مقارنة الفارق بينهما بالفارق بين التجميمية والنظرية .

وذهب بعض الباحثين إلى اعتبار الافتراضات : فرضيات في طور التشكيل أو التكوين , ويقرن الفرضيات بالنظريات ويضعها في طور التكوين أيضاً , مبرراً ذلك في أنها تشبه الفرضيات من حيث قبولها مبدئياً في البحث , غير أنها تختلف عن الفرضيات من حيث عدم تعرضها للاختبار المباشر , ومع ذلك كله يبقى إثبات صحة الفرضيات يدعم صحة الافتراضات , مثلما أن عدم قبولها يعرض احتمالية الافتراضات للشك والتساؤل , ومثل هذا الأمر ينعكس بدوره على البحث بصفة عامة, ابتداء من المفاهيم إلى الحقائق والنظريات المتعلقة بالبحث .

وتأسيساً على ذلك فإن للافتراضات أهمية كبيرة على سير كافة مراحل البحث وصولاً إلى النتائج المرجوة , لأن الافتراضات تعد مؤشراً لخبرة الباحث ومهاراته وسعة إطلاعه , فضلاً عن أنها من العناصر الأساسية للدراسة , كونها أداة موجهة لكافة إجراءات الدراسة إلى المراحل النهائية, من تفسير النتائج وتقديم

حلول منطقية المعقولة لمشكلة الباحث , ومع كل تلك الأهمية يبقى قرار تبني الافتراضات بيد الباحث نفسه . (٢٥)

والافتراض كما يعرفه معجم المصطلحات السياسية : اقتراح يؤخذ على أنه حقيقة دون توفر الدليل على ذلك , ويكون بالإمكان التثبت من صحته بالطرق العلمية المناسبة , وقد يرتبط الافتراض بحقيقة علمية مسلم بها , مثلما نقول إن الناس يتصرفون في حياتهم السياسية وفقاً لمصالحهم الذاتية , أو أن نقول ان الناس يتصرفون وفقاً لما يعتقدون أو أن الإنسان يجني ما يزرع ..الخ (٢٦)

ويرى بعض الباحثين إن الافتراضات معتقدات أكاديمية يعرضها الباحث لدعم وجهة نظره أو فرضياته أو الإجابات التي يتوقعها لأسئلته , وهي في الغالب حقائق عامة مسلم بها من قبل الباحث تتعلق بمشكلة البحث , ووفقاً لذلك لا يحتاج الباحث إلى تفسيرها أو البرهنة على مدى صحتها وصلاحيتها , وهذا يعني إن الافتراضات قد تخضع لاجتهادات الباحث , وان صلاحيتها ودقتها واختيار أساليب البحث فيها والنتائج التي يتوصل إليها الباحث تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الباحث وخبرته وسعة إطلاعه بمجال المشكلة البحثية .

وقد كشفت لنا متابعة هذا الوضوع وجود تصورات عديدة تتعلق بالافتراضات , منها على سبيل المثال : أنها عبارة أو جملة تتعلق بعلاقة متوقعة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات , يمكن اختبارها إمبريقياً لبيان مدى مصداقيتها ويعتقد أصحاب هذه التصورات إن الافتراضات يمكن إن تشتق من الملاحظة أو تستنبط من بناء نظرية علمية أو ترتكز إلى شعور قوي موثوق به من قبل البحث , وانه غالباً ما يكون على شكل جملة توكيدية احتمالية , يمكن للباحث إن يقوم بعد ذلك بالتثبت منها أو نفيها , مثل الافتراض بأن كافة الأطفال يتأثرون ببرامج العنف في التلفاز , أو الافتراض بان غالبية الأصوات في حملة انتخابية تميل لصالح حزب أو مرشح معين لانتخابات الرئاسة ...الخ

وهناك من يؤكد مضمون الافتراض على انه : تعبير واقعي عن العلاقة بين متغيرين, وان هذه العلاقة الافتراضية تتنوع من حيث الطبيعة والاتجاه , وان طبيعة العلاقة هذه يمكن أن تكون سببية (Causal relationship) يتحدد بموجبها المتغير الذي يمثل السبب والمتغير الذي يمثل النتيجة , فإذا افترضنا إن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى تنشيط المشاركة السياسية , كان لدينا متغيران اولهما يمثل

السبب وهو ارتفاع مستوى التعليم ، وثانيهما يمثل النتيجة زيادة عدد المشركين في الحياة السياسية ، وبذلك فإن أي تغيير في السبب يمكن أن يؤدي إلى تغيير في النتيجة .(٢٧)

تجدر الإشارة إلى إن اغلب الباحثين لا يفضلون وضع الافتراضات السببية ، والبعض الآخر يرفضها تماماً ، وبخاصة في الأبحاث الإعلامية والسياسية ، لما تحتمله من صعوبات وتعقيدات والميل إلى التداخل مع العديد من المشكلات الاجتماعية ، ولاحتمال ظهور أكثر من سبب للنتيجة الواحدة ، وقد يتعدى الأمر ذلك إلى إن المتغيرين اللذين يتضمنهم الافتراض ربما يمثلان نتائج لمتغير ثالث ، وهنا تكمن إشكالية الميل إلى وضع الافتراضات السببية .

وهناك شكل آخر للافتراضات لا يأخذ بالعلاقة السببية، وإنما يأخذ علاقة الاقتران (Covariance) ، ويؤدي هذه العلاقة إلى أي ازدياد أو نقص في أحد المتغيرين يقترن بازدياد أو نقص المتغير الآخر ، وبذلك فإن كلا المتغيرين يتغيران معا سواء بالزيادة أو النقصان ، وفي مثل هذه العلاقة قد تتعدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المبحوثة ، مما يؤدي إلى عدم معرفة الباحث على وجه الدقة أي من المتغيرات السبب وأي منهما النتيجة ، ومن الأمثلة على ذلك اقتران تنشيط الحملات الإعلانية بزيادة المبيعات من سلعة معينة أو منتج ، فعندما تشن حملة دعائية لمشروب البيبسي كولا في فصل الصيف على سبيل المثال وظهر ارتفاع في المبيعات متزامناً مع تحسن النوع وتغير شكل العلبة والسعر ، ففي هذه الحالة تظهر لنا متغيرات عديدة تدخلت في الزيادة لا يعرف الباحث أيها السبب ، إلا عندما يلجأ الي الاختبار والتحقق من كافة المتغيرات .

أو بأن يرتبط التعرض المستمر لوسائل الإعلام بارتفاع مستوى الوعي السياسي، والأمثلة على ذلك كثيرة يصعب حصرها . (٢٨)

وهناك من يرى بأن الافتراض إجابة ذكية لسؤال مشكلة البحث ، أو تخمين واع لحلها ، أو انه تخمين أو استنتاج يصوغه ويتبناه الباحث بصورة مؤقتة لشرح بعض ما يلاحظه ، وهناك من يرى بأنه اقتراح يقترب من التصديق لتفسير واقعة أو ظاهرة أو مجموعة من الظواهر التي ترتبط مع بعضها بعلاقة تأثير وتأثر

مع وتحفل كتب المنهجية بوجهات نظر واجتهاد وآراء يصعب الإحاطة بها وحصرها، تتعلق بتعريف الافتراضات وتحديد مفهومها وحدودها ووظائفها ، إلا إن

معظمهم يؤكد على إن الافتراضات . هي حلول محتملة للمشكلات تستمد من خبرة الباحث ومستوى معرفته وسعة إطلاعه في مجال تخصصه , وان هذه الحلول والإجابات المحتملة كفيلة بتقديم حلول منطقية معقولة لمشكلة البحث , يزول بموجبها الغموض أو يحل التعارض بين الخيارات وتنتهي الحيرة التي يعيشها الباحث عند معايشته لمشكلة بحثه معايشة واقعية دقيقة .

وخير ما يمكن الاستدلال به على معنى الافتراض المثال الذي أورده الباحث (فان دالين عام ١٩٧٩م) بقوله:(عاد رجل من إجازته فاكتشف إن حديقة منزله قد دمرت ,أخذ يتحص الحديقة , فوجد السور مكسوراً , والزهور قد سقطت على الأرض والنوافذ قد تحطمت . . وبينما هو يبحث عن تفسير لهذه الوقائع , خطر بفكره أن أطفال الجيران ربما يكونوا قد خربوا الحديقة عامدين/الفرض الأول/ هذا الفرض يتجاوز المعلومات المتوفرة فهو لم ير الأطفال يقومون بهذا العمل , ولكن هذا الفرض يقدم احد التفسيرات المحتملة للوقائع , كذلك خطر بفكره أن حديقته ربما دمرتها عاصفة عنيفة / فرض ثاني /) (٢٩)

يتبين من هذا المثال إن الرجل تعرض إلى مشكلة , وانه تمكن من إيجاد حلول محتملة , ووجد في هذه الحلول إزالة للغموض وتبديد للحيرة التي عانى منها , وان هذه الحلول الاحتمالية وإن كانت مؤقتة لم يتم التأكد من مدى صحة أيٍّ منها بعد , فإنها تمثل الافتراضات التي يسعى إليها كافة الباحثين بعد تحديدهم لمشكلاتهم البحثية, وفي مثل هذه الحالة فإن الرجل يؤجل إصدار أية أحكام , إلى أن يحصل على الأدلة والمعلومات والحقائق ,التي ترجح أي من الافتراضات التي توصل إليها, والتي ربما كانت السبب وراء تلك الوقائع , ومن ثم يسعى بعد ذلك إلى تفسيرها, بهدف التوصل إلى النتائج العلمية التي تكون بمثابة حلول لمثل هذه المشكلة , ولحسم الجدل حول أفضلية الاستخدام بين مفاهيم الفروض والافتراضات والفرضيات , يمكن القول : إن الرجوع إلى المعاني الدلالية لهذه المفاهيم يمكن إن يحسم الجدل لصالح الافتراضات أو الفرضيات , واستثناء الفروض من الاستخدام في الأبحاث العلمية , وذلك لأن الفروض جاءت من الفرض وهو الشرط أو الحكم من دون تثبت واختبار , بينما جاءت الافتراضات من الفرض والفرضيات من الفرضية وتعني الاحتمال والاحتمالية وهذا ما يسعى إليه الباحثون و يتفق مع آلية إجراء الأبحاث والغاية من إجرائها وفقاً للمنطقية العقلانية .

وإذا ما أراد الباحث التوصل إلى نتائج دقيقة وسريعة فما عليه إلا صياغة الافتراضات صياغة علمية صحيحة ,وذلك لأهمية الصياغة في التأثير على كافة مجريات البحث.

صياغة الافتراضات العلمية :

سبقت الإشارة إلى إن صياغة السؤال قد تحقق نصف إجابته ، والصياغة بمثابة عملية إخراج مظهري لمشكلة البحث ، وهي تشبه إلى حد ما عملية التوجيه بالبوصلة ,تتحدد بموجبها اتجاهات البحث وسياقاته , ويمكن اعتبارها خارطة دلالية يستطيع الباحث بواسطتها الوصول إلى ما يبغي الوصول إليه من الأهداف .

وبما أن الافتراض عملية يتحدد بموجبها العلاقة بين المتغيرات , فإنها قد تتجاوز الوقائع والمفاهيم والأفكار والتجارب الظاهرة والعلنة , وهي عملية تشبه الإستبار من حيث مدلولها وغاياتها , كونها تتضمن ظرفاً أو حدثاً لم يثبت وجوده أولم يتم التثبت من حقيقته., فالافتراض يمكن إن يعين وجهة السير من الجوانب المفترضة إلى الجوانب العلمية الواقعية أو المحتملة , لذلك يفترض أن تكون الافتراضات قابلة للتحقق ومنطقية يمكن قياسها .

ويتوجب أن تصاغ الافتراضات في المجالات الإعلامية والسياسية وفقاً لنظرية يمكن البرهنة عليها والتوصل إلى النتائج المترتبة على الافتراضات منطقياً بالاستناد إلى المقدمات , وما يترتب على الافتراضات من نتائج هو الذي يجب إخضاعه للاختبار والتجريب للتأكد من صحته .

وبعبارة أخرى فإن منطوق الافتراض وطريقة صياغته وبلة ما يهدف إليه قد يكون قاعدة أو قانونا إذا ما تأكدت صحة نتائجه بعد الاختبار والتحقق .(٣٠)

وقد يقوم الباحث بصياغة الافتراضات بصورة مباشرة استنادا إلى المعلومات المتوفرة لديه وخبراته السابقة , وأهم ما يجب التذكير به في هذا المجال أنه يتوجب على الباحث أن يضع في حساباته عند صياغته افتراضات بحثه طرق اختبارها والتحقق من مدى صحتها فيما إذا كانت كيفية أو كمية , فإذا كان البحث تاريخياً أو وثائقياً تبقى الافتراضات على حالها وتختبر كيفياً عن طريق جمع المعلومات والبيانات والبحث عن الأدلة والبراهين التي يمكن بواسطتها قبول الافتراضات أو رفضها .

وأما إذا كان البحث تجريبياً أو وصفياً سببياً فإن عملية اختبار الافتراضات والتحقق منها تكون كمية , وفي هذه الحالة لابد من لجوء الباحث إلى المعالجات الإحصائية , للتحقق من مقدار الفروق بين المتغيرات , لأن طبيعة هذه العلاقة هي التي تحدد فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة معنوية أم لا , وعن طريق هذه النتائج يتمكن الباحث من قبول الافتراضات أو رفضها .

ومن خلال هذه الإجراءات قد يقوم الباحث بتعديل صياغة بعض الافتراضات أو يحولها إلى افتراضات إحصائية . (٣١)

وعندما يلجأ الباحث إلى الافتراضات الإحصائية فلابد أن تأخذ هذه الافتراضات أحد الأشكال الآتية :

أولاً / الافتراضات الصفرية :

يحدد الباحث بمقتضاها شكل العلاقة بين المتغيرات افتراضياً , كأن يجعل الفروق المتوقعة بين الافتراضات تساوي صفراً على سبيل المثال , ويطبق الاختبارات الإحصائية على هذه الافتراضات من خلال اعتماد المعادلات الإحصائية التي تفي بالغرض مثل : تي تيست أو كا تربيع أو معامل الارتباط بيرسون ...الخ .

ثانياً / الافتراضات غير الصفرية :

يقوم الباحث بتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات وفقاً للنتائج التي يتوصل إليها إحصائياً , بعد جدولة البيانات وتحويلها إلى مدلولات رقمية , يستدل بمقتضاها أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية , بين المتغيرات المتعلقة بالمشكلة المبحوثة , كأن تتناول هذه العلاقة الفروق الدلالية بين الذين درسوا والذين لم يدرسوا , أو بين الذين استمعوا أو شاهدوا والذين لم يسمعوا ولم يشاهدوا , أو بين الذين شاركوا في الانتخابات والذين لم يشاركوا ...الخ

تجدر الإشارة إلى أن الافتراضات المباشرة لا تحول إلى افتراضات بديلة (غير صفرية) إلا إذا كانت الاحتمالات كبيرة , أي أن النتائج لاتثبت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية , علماً أن للمعالجات الإحصائية فيها ما يلائم الافتراضات الصفرية وما يلائم الافتراضات غير الصفرية .

ويصف الباحث محمد زياد حمدان عملية لجوء الباحث في تحليله وتفسيره للبيانات بصورة مباشرة إلى الافتراضات الصفرية (بالفرضية الشغالة مقارنة بالعاملة الشغالة في خلية النحل دوراً ونتيجة) (٣٢)

ومدلول ذلك إن رفض الفرضية الصفرية يؤدي إلى قبول قرينتها البديلة والعكس صحيح , فعندما يتم قبول الفرضية البديلة بناءً على رفض الفرضية الصفرية , فإن ذلك يدعم صحة افتراضات البحث أو فرضياته وما تجسده من أفكار ومفاهيم ومبادىء أو نظريات , وأما إذا حدث العكس فإن ذلك يضعف من ثقة الباحث بافتراضاته , وينعكس ذلك على مديات صلاحيتها لإجراء البحث والخروج بنتائج إيجابية ,مما يؤدي إلى تعديل كلي أو جزئي للافتراضات وما تمثله من مبادىء ومعارف ومفاهيم ونظريات .

أما الفوائد التي يجنيها الباحث من استخدامه لتلك الافتراضات فيمكن إيجازها بالآتي:- (٣٣)

١- توجيه البحث نحو الأهداف المحتمل تحقيقها ,التي بموجبها يتم حل مشكلة البحث.

٢- أنها تفيد في إعداد قاعدة بيانات ومفاهيم واستنتاجات جديدة , نتيجة لتوظيف الفرضيات واختباراتها ومستويات دلالتها الإحصائية في تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالبحث .

٣- دعم النظرية التي تنتمي إليها الافتراضات , ويتم تدعيم ذلك برفض الافتراضات الصفرية وقبول الافتراضات البديلة .

٤- أنها تعد مؤشراً إيجابياً للباحث ومستويات معرفته وخبرته وإطلاعه وما يتوصل إليه من نتائج تمثل حلولاً لمشكلة بحثه .

وظائف الافتراضات :

البحث العلمي يقوم على افتراضات يتحدد بموجبها نوع المعلومات والبيانات التي ينبغي أن يحصل عليها الباحث , وهذه المعلومات والحقائق العلمية هي التي سوف تؤدي في النهاية إلى التثبت من مدى صحة الافتراضات , سواء بالقبول أو الرفض , من منطلق إن الافتراضات تشكل نقطة البداية الحقيقية لكل استدلال تجريبي .

فمن دون الافتراضات لا يستطيع الباحث أن يقوم بالإجراءات البحثية التي تمكنه من الوصول إلى أهدافه الحقيقية, التي تقود بالنتيجة إلى حل مشكلته البحثية , وبدلاً من ذلك سيكتفي بتكديس المعلومات والبيانات والملاحظات التي لا تفيده بشيء , فالافتراضات غالباً ما تستوحى من خيال الباحث , وتقتح ذهنه على

الإبداع والابتكار، وتساعده في اكتشاف الحقائق العلمية واستنباط الأفكار والمعلومات الهادفة إلى إجلاء الغموض الذي يحيط بالعديد من الظواهر المتعلقة بمشكلة البحث، فمن دون الافتراضات لا يعتبر الاستقراء أو الإستبار منهجاً علمياً.

فالافتراضات تنشأ من العلم المنهجي وتدعمه، إذ لا تقتصر وظائفها على تسجيل الملاحظات، أو الخروج بنتائج وتفسيرها تفسيراً منطقياً يقود إلى مواقف وحلول عقلانية، وإنما تسمح بالتنبوء العلمي واستشراف المستقبل من دلالاته الإيحائية، وانطلاقاً من هذه التصورات فإن للافتراضات وظائف أخرى، يتم بموجبها تقنين لعمليات الباحث، وتفسير النتائج التي يتم التوصل إليها تفسيراً عقلانياً صائباً، وبيان ما توحي إليه من دلائل ومؤشرات حول المواقف المبهمة والغامضة، وفضلاً عن ذلك فإن من وظائفها الأساسية أنها تمد الباحث العلمي بالعناصر التصورية، التي توسع من دائرة خياله، وتخلق لديه خاصية التقمص الوجداني والمحاكاة وتفسير الذات للآخر، سيما وإن من شأن هذه الخاصية في التحرك الذهني الوجداني، أنها تستكمل البيانات والمعلومات المعرفية المتعلقة بالآراء والمواقف إزاء الاتجاهات غير الكتملة والنتائج ذات الدلالات غير الواضحة، عن طريق الاستعانة بالعلاقات التصورية، التي تنظم المعاني المتداخلة بين المواقف المختلفة في إطار المشكلة الواحدة، ومن وظائف الافتراضات أيضاً تنظيم العناصر غير المنتظمة، والاستفادة من المعاني والتفسيرات التصورية في توضيح الظواهر غير المعروفة، والكشف عن كافة أبعاد المشكلات البحثية، وتداخلها وتشابكها مع المشكلات الأخرى، في مجال التخصص والمجالات الأخرى المتصلة به.

الشروط الأساسية لصياغة الافتراضات العلمية :

إن الخطوات الإجرائية الأولى التي يقوم بها الباحث العلمي : اختيار المشكلة وتحديد إطارها وصياغتها الصياغة الصحيحة التي تجسد أهميتها وتوضح أهدافها، ومن ثم ينتقل إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً تقربه أكثر من الإحاطة بكافة جوانب المشكلة، تتمثل بعملية صياغة الافتراضات بما تنطوي عليه هذه الصياغة من أهمية .

وكما أسلفنا في الإشارة إلى أن الافتراضات باعتبارها تصورات احتمالية مؤقتة، تحدد شكل وطبيعة العلاقة بين متغيرات المشكلة المبحوثة، لأن الافتراض ليس قانوناً وإنما مشروعاً لقانون أو قاعدة أو فرضية لم تثبت صحته بعد، لكونه

في مرحلة التجريب والاختبار أو التحقق , فإذا ما أثبتت الحقائق العلمية صحته فبالإمكان أن يصبح قانوناً .

وبذلك فإن الافتراض العلمي ينتهي إلى تفسير محتمل أو حل لمشكلة البحث, غير أن الافتراض لاتثبت صحته إلا بالتحقق والإثبات , وان عملية التحقق هذه مرتبطة بعملية جمع المعلومات والبيانات , كونها تشكل المخرج النهائي للحقائق المتعلقة بحل مشكلة البحث .

تجدر الإشارة إلى أن الافتراضات لايمكن اعتبارها ذات صفة علمية , مالم تنبع من التصورات العلمية للباحث , ومن خبرته الشخصية والطريقة التي يفكر بها لربط الظواهر المختلفة واستنتاج أسبابها وتصور نتائجها ,وفضلاً عن ذلك لابد أن تكون الافتراضات واضحة, سهلة الفهم وممكنة التحقيق, يمكن الوصول من خلالها إلى نتائج تحاكي الواقع وتقدم الحلول له . ومع ذلك فلابد من وضع بعض الضوابط والشروط المهمة التي يتوجب مراعاتها عند صياغة الافتراضات.(٣٤)

ومن بين أهم هذه الشروط نذكر الآتي: –

١- لا يمكن للباحث أن يضع افتراضات موضوعية ما لم تكون لديه معرفة واسعة ومعمقة في مجال البحث الذي يقوم بإجرائه .
٢- إن الافتراضات العلمية يفترض أن تستند إلى نظرية أو مبادئ عامة في مجال التخصص, و تتفق مع الحقائق علمية المقبولة والمتعارف عليها في مجال التخصص, وهناك حالات يمكن فيها استثناء هذا الشرط إذا اقتضت الضرورة .
٣- يشترط أن تكون الافتراضات أقرب إلى الواقع منه إلى الخيال , وان تستنبط من المزاوجة بين التأمل العلمي للباحث والواقع التجريبي للظاهرة المبحوثة , وان يبدأ الباحث من واقعة معينة معتمدا على الملاحظة والتجربة في الكشف عن معالم الظاهرة, بهدف تصور الافتراضات المناسبة لحلها بالطرق العلمية .
٤- يشترط تجنب التناقض عند وضع الافتراضات العلمية , بحيث توضع بتسلسل منطقي مصوب نحو أهداف البحث , لضمان الكشف عن كافة مجاهيل الظاهرة المبحوثة .

- يجب إن لاتكون الافتراضات بسيطة سهلة التحقيق بالخبرة الحسية المباشرة والاستنتاج المنطقي , وإنما يجب أن تستوحى من عمق الظاهرة وجوهرها وممكنة التحقيق بالطرق العلمية .

٦- يفترض أن تصاغ الافتراضات صياغة علمية صحيحة وواضحة لا تدفع الباحث إلى متاهات غامضة أو معلومات سطحية لا تحقق الأهداف المرجوة منها

٧- يشترط أن تصمم الافتراضات بطريقة تختصر من الوقت والجهد والمال وتحقق الأهداف العلمية المنشودة .

٨- يشترط أن يراعى في صياغة الافتراضات الشمولية , من خلال احتواء كافة متغيرات الظاهرة والعلاقة فيما بينها والمتغيرات المسئولة عن حدوث الظاهرة.

٩- يشترط في الافتراضات العلمية المميزة أن تمكن الباحث من تفسير الظاهرة المبحوثة ومتغيراتها , بأقل ما يمكن من المكونات الافتراضية , على أن تنفذ إلى مركز الظاهرة وتبحث في جوهرها .

١٠- لا يشترط في الأبحاث العلمية أن تكون جميع افتراضاتها صحيحة, تتفق مع توقعات وتصورات الباحث , لأن للافتراضات الخلافية والتي لاتتفق نتائجها مع ما توقع الباحث , فوائد علمية لايمكن الاستهانة بها , كونها ستدفع الباحث إلى السعي لتعديل بعض الافتراضات والقيام ببعض الإجراءات التي من شأنها التعمق في بحث الظاهرة , وتنوع الوسائل والأساليب المستخدمة إلى أن يتم التوصل إلى الأسباب الحقيقية للظاهرة التي تمثل النتائج المطلوبة من البحث .

أهمية استخدام الافتراضات العلمية في تنشيط حركة البحث العلمي :

لا يخفى على الباحثين والمتخصصين ما للافتراضات من أهمية تتجلى بصور وأبعاد مختلفة ,تخدم مختلف المجالات العلمية , من بين أهم هذه الفوائد أنها تقرن الدراسات النظرية بالممارسات العملية والتطبيقية في الميدان , وان هذه الخاصية ينتج عنها فوائد علمية وعملية في آن واحد تخدم كلا المجالين , سيما وان معايير الإهتمام النظري والعملي لا يلغي أحدهم الآخر .

سيما وان هناك شبه اتفاق بين الباحثين من ذوي الاختصاص , على أهمية وفاعلية الافتراضات العلمية في تنشيط حركة البحث العلمي , عن طريق تنسيق الخبرات وصقل المواهب والمهارات في مجالات البحث العلمي المختلفة , فالافتراضات توجه الباحثين وترشدهم إلى كيفية جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف الظواهر العلمية , وان صياغة الافتراضات بشكل صحيح يمكن الباحث العلمي من اختصار الوقت والجهد والمال , وعلى الرغم من إن الافتراضات ليست

ضرورة ملزمة في كافة الأبحاث , فهناك أبحاث ودراسات يضعف فيها استخدام الافتراضات كالدراسات الاستطلاعية أو الكشفية على سبيل المثال , كون هذا النوع من الأبحاث لا يسعى الباحثون فيه إلى اختبار الافتراضات , إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية وفعالية استخدامها في الأبحاث الأخرى , وذلك لأن الافتراضات تستمد أهميتها وفعاليتها من الجوانب الحيوية الآتية :- (٣٥)

١- الافتراضات تمثل القاعدة الموضوعية , التي تمكن الباحث من التوصل إلى الحقائق العلمية المتعلقة بحل مشكلة بحثه .

٢- تبرز أهمية الافتراضات العلمية من دورها في تحديد المشكلة أمام الباحث تحديداً دقيقاً يمكنه من تناولها بشكل منهجي , والقيام بتحليل كافة العناصر الحقيقية المكونة لها وربط التصورات المتعلقة بمتغيراتها من حيث علاقاتها ببعضها وعلاقتها بالمشكلة , مما يؤدي إلى ربط المعلومات والحقائق والتصورات المتصلة بالمشكلة في سياق تصوري منهجي منظم , يقود إلى معالجة مشكلة البحث معالجة موضوعية.

٣- تعد الافتراضات دليلاً على تحديد نوع التجارب والإجراءات , التي ينبغي أن يقوم بها الباحث , من أجل الولوج إلى عمق الظاهرة , والتمكن من اكتشاف أو استنتاج ظواهر جديدة .

٤- تظهر أهمية الافتراضات من دورها في إرشاد الباحث , إلى كيفية التفسير العلمي السليم , ويتأتى ذلك من منطلق إن الافتراضات هي التي توجه الباحث إلى ما ينبغي عمله .

٥- للافتراضات أهمية كبيرة في تمكن الباحث العلمي , من التوصل إلى استنتاجات علمية واستنباط الكثير من المعلومات المتعلقة بالظاهرة والعلاقات الخفية بين متغيراتها .

٦- تؤدي الافتراضات إلى تجسيد النظريات العلمية بشكل قابل للقياس , وبذلك فإنها تسهم في تقدم المعرفة العلمية .

٧- الافتراضات تؤدي إلى توصل الباحثين إلى نتائج علمية قيمة , تسهم في تقدم مسيرة البحث العلمي في كافة المجالات .

حدود استخدام الافتراضات وطرق تحقيقها :

على الرغم من أهمية الافتراضات العلمية وما يمكن إن تفضي إليه من نتائج تخدم كافة المجالات العلمية , إلا أن عمليات استخدامها ليست حرة بشكل مطلق، بل تحكمها محددات تقيد من استخدامها , ومن بين أهم هذه المحددات نوجز الآتي: -

١- محددات تتعلق بنوعية البحث , سيما وان بعض أنواع البحث العلمي لاتتيح إمكانية وضع الافتراضات , وهو ما سبقت الإشارة إليه وبخاصة الأبحاث الاستكشافية التي تهتم بمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية والسلوكية , وبخاصة ما يتعلق منها باستطلاعات الرأي العام .

٢- هناك العديد الأبحاث مازالت بعيدة عن استخدام الافتراضات، وبخاصة الإعلامية والسياسية منها مثل استطلاعات الرأي العام , وان الوقت الذي يتم فيه توظيف الافتراضات في هذه الأنواع من البحوث , فإن ذلك يعني أن البحث العلمي في هذه المجالات وصل إلى مرحلة علمية متقدمة .

٣- هناك العديد من الأبحاث العلمية , التي تهتم بمعالجة الظواهر الاجتماعية والإعلامية والسياسية , يتحدد فيها استخدام الافتراضات لأسباب إجرائية أو موضوعية , مما يدفع الباحثين إلى استبدالها بالتساؤلات التي تعبر عن المتغيرات المتعلقة بالظاهرة المبحوثة , وبخاصة في الحالات التي يسعى فيها الباحث في الحصول على إجابات دقيقة ومحددة , وذلك ما يعتمده الباحثون في الأبحاث الوصفية بشكل موسع .

٤- هناك محددات تقيد استخدام الافتراضات تتعلق بالباحث ومستوى قدرته , والإمكانيات المتاحة ومستوى مرونتها , والظاهرة المبحوثة وطبيعتها والمجال العلمي وطبيعة تخصصاته , خاصة وان صياغة الافتراضات العلمية والتصورات العلمية التي تبنى عليها هذه الصياغة تحتاج إلى مستوى عال من الخبرة والممارسة وسعة المعرفة النظرية في مجال التخصص العلمي

أما تحقيق الافتراضات : فيقصد به اختبار الافتراضات أو الأسئلة أو الفرضيات التي اجتهد الباحث في وضعها كحلول احتمالية لمشكلة بحثه , إذ تتأتى هذه المرحلة بعد الصياغة النهائية للأسئلة أو الافتراضات أو الفرضيات , ومهما تكن الاجتهادات حول هذه الخطوة الإجرائية , فإن الاختبار يعني تعريض ما يعتقده الباحث من إجابات أو

حلول المشكلة ، النقد والقياس المنطقي تارة كما في البحوث التاريخية وبعض البحوث الو صفية و الإجرائية التطويرية ، أو الملاحظة التجريبية الواقعية تارة أخرى كما في الدر سات الإجرائية التطويرية والتجريبية وبعض الو صفية ، أو المقارنة الإحصائية الو صفية / الاستدلالية تارة ثالثة كما هو الأمر مع البحوث التجريبية وبعض الو صفية وغيرها مما يغلب على بياناته الصفة الكمية ..) (٣٤)

وبذلك فإن اختبار الافتراضات هو عملية تحقق عن مدى صحة الاحتمالات التي وضعها الباحث ، بأساليب وأدوات البحث العلمي التي تناسب طبيعة الإفترضات والمنهجية التي يعتمدها الباحث طريقاً لحل مشكلاته البحثية .

ولما كان القصد من تحقيق الافتراضات : التأكد من مدى صحتها بالطرق والأساليب المنهجية ، فإن التفكير المنطقي الذي ينبغي أن يتصف به الباحث العلمي ، لابد أن يتضمن الاعتبارات الآتية :- (٣٦)

١- يمكن اعتبار الافتراضات مجموعة من الحقائق والقوانين العلمية والتصورات المنطقية التي لم يتم التأكد من مدى صحتها بعد ، وعندما يتم التثبت من صحتها تتحول إلى حقائق وتصورات علمية وقوانين ، وتبقى كذلك حتى يظهر ما يدل على عدم صحتها ويشكك في صلاحيتها .

٢- لابد إن يضع الباحث في حساباته إن كافة الحقائق العلمية والقوانين في الدراسات الاجتماعية ، لم تصل بعد إلى درجة اليقين المطلق في الثبات والدقة والاستقرار ، لاحتمال ظهور دلائل ومؤشرات مستقبلية تؤكد عدم صحتها وتد حضها

٣- وبالاستناد إلى كافة الحقائق السابقة ، على الباحث إن يتحلى بالمهارة والموضوعية وان يسعى إلى التدقيق والتمحيص من أجل الكشف عن جميع الظواهر الاجتماعية والسلوكية ، والبحث الجاد عن المتغيرات الإعلامية والسياسية المتدخلة فيها ، ودراسة أسباب ذلك كله على مدى صحة الافتراضات ، ومن ثم البحث عن المتغيرات السلبية التي قد يكفي واحدٌ منها فقط لإفساد افتراض معين ، حتى وأن توفرت له عشرات المتغيرات الإيجابية التي تؤكد صحته ، وكثيرا ما تظهر نماذج ذلك واضحة في مجال الإعلام الدعائي

٤- وعندما يقوم الباحث بالتحقق من افتراضاته عليه أن يلجأ إلى الطرق العلمية بحسب الأولوية والتسلسل في الأهمية من الأبسط إلى الأصعب إلى الأعقد الخ

وهذا يفرض عليه أن يبدأ بالملاحظة العلمية ومن ثم الطرق الاستقرائية التي تبنى على المنطق الإستنتاجي لاستنتاج الافتراضات العلمية الأكثر احتمالاً فالتجربة وهكذا , وعندما يأخذ الباحث بالاستقراء فهناك منهجان أساسيان في الاستقراء هما :-

أ. المنهج السلبي أو الإستبعادي : إن استخدام هذا المنهج يتطلب من الباحث استبعاد كافة الافتراضات التي لا تتفق مع الحقائق العلمية المسلم بها منطقياً وعقلانياً .

ب. المنهج الإيجابي : يعتمده الباحث لإثبات صحة الافتراضات التي قام بوضعها, ويعد من المناهج الشائعة التي يستخدمها الباحثون في مختلف الحالات ويعمدون الى التنويع في الأدوات والأساليب في ظروف مختلفة , وإعادة بعض التجارب في ظروف مختلفة .

ويقدم جون ستيوارت مل بعض الطرق المهمة لاختبار الافتراضات , ترجى فيها أن يكون للاستقراء منهجاً معيارياً مهماً , يتقارب ويتشابه فيه مع ما ذهب إليه أرسطو في القياس , لذلك نجده وضع عدداً من القواعد أو الطرق , أعتبرها خطوات أساسية في المنهج التجريبي , ويمكن حصر هذه الخطوات الإجرائية في أربعة طرق هي: (٣٧)

الطريقة الأولى : طريقة الاتفاق أو التلازم :

من سمات هذه الطريقة أنها تركز على السبب والنتيجة , إذ تقوم على مبدأ مفاده : إن وراء كل سبب نتيجة , فليس هناك نتيجة من دون سبب يؤدي إليها وتدل عليه, وفي ذلك يقول مل:(إذا اتفقت حالتان أو أكثر في الظاهرة المبحوثة في متغير واحد فقط , فهذا المتغير الوحيد الذي تتفق عليه جميع الحالات هو سبب الظاهرة ونتيجتها)

ومن عيوب هذه الطريقة : إن شرط نجاحها يقتضي المقارنة بين مختلف الظروف المصاحبة للظاهرة , وحذف كافة للتغيرات العرضية , ماعدا التغيرات التي تتكرر في جميع الحالات , وان هذا الشرط عسير يصعب تحقيقه في الدراسات الإعلامية والسياسية , وتتأتى هذه الصعوبة من أسباب عدة: منها كثرة التغيرات وتشابكها وتعقدها في هذه المجالات , هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يكون المتغير الذي

يتكرر في جميع الحالات ظرفاً مصاحباً للظاهرة واحتمالية وجودها , لأن وجوده في الظاهرة عند حدوثها لايعني عدم وجوده في حالة عدم وجود الظاهرة, وبصفة عامة فإنه قد يكون وليد الاتفاق أو أنه يظهر مصادفة" .

الطريقة الثانية : طريقة الاختلاف أو البرهان العكسي :

تتصف هذه الطريقة بأنها عكس طريقة الاتفاق , فعلى الرغم من اعتمادها مبدأ السببية فإنها تقوم على أنه : إذا اتفقت حالتان في جميع المتغيرات واختلفتا في متغير واحد يظهر في الحالة الأولى التي تحدث فيها الظاهرة , ويختفي في الحالة الثانية التي لا تحدث فيها الظاهرة , كان هذا المتغير هو السبب أو جزء من السبب المسئول عن حدوث الظاهرة .

وتستخدم هذه الطريقة بكثرة في بحوث الإعلام والعلوم السياسية , ويتم التأكد من صحة الافتراضات بواسطة التجربة , إذ يستخدم الباحثون مجموعتين أحداهما تجريبية والأخرى ضابطة , على أن تكونا متماثلتين في كل شيء ما عدا متغير واحد يوجد في إحدى المجموعتين ولا يوجد في الأخرى , ويتم قياس التأثير الذي يحصل , فإذا كانت الفروقات بين المجموعتين واضحة وذات دلالة معنوية نتيجة لوجود هذا المتغير , عند ذلك يمكن الحكم بأن غياب المتغير عن المجموعة الثانية هو الذي أدى إلى غياب النتيجة المرتبطة به وبذلك يكون هو السبب .

الطريقة الثالثة : طريقة التغير النسبي أو التغير بالتلازم :

تعتمد هذه الطريقة على تحديد العلاقة بين السبب والنتيجة تحديداً كمياً وأنها ليست مسئولة عن إيجاد العلاقة بينهما وبيان نوعها , فعندما تتغير الظاهرة بدرجة معينة كلما تغيرت ظاهرة أخرى على نحو خاص فإن إحدى الظاهرتان تعد سبباً والظاهرة الأخرى تعد نتيجة لها , وبذلك فإنها ترتبط معها بنوع من العلاقة السببية .

ويستخدم مقياس الارتباط الإحصائي , لبيان العلاقة بينهما , وفضلاً عن ذلك فإن هذا المقياس يستخدم لدراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة للعديد من الحالات .

الطريقة الرابعة : طريقة البواقي :

يمكن اعتبار هذه الطريقة من طرق المنهج التجريبي لكونها تعتمد على هذا المنهج بصفة أساسية , وذلك بقصد البحث عن الظواهر الجديدة غير المكتشفة وبخاصة تلك التي تتطلب مزيداً من البحث والتقصي عن سبب وجودها .

وفي هذه الطريقة يقول جون ستيوارت مل : إذا أخذ مجموعة من المقدمات إلى مجموعة من النتائج , وأمكن إرجاع كافة النتائج إلى مقدماتها باستثناء نتيجة واحدة ومقدمة واحدة , فمن المرجح أن توجد علاقة بين المقدمة والنتيجة المتبقيتين .
وتستخدم هذه الطريقة في الكشف عن الظواهر لا عن القوانين , تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذه الطريقة من النادر أن تطبق في العلوم الحديثة كالإعلام وكذلك العلوم السياسية , بينما يكثر استخدامها في بقية العلوم التي حققت تقدماً كبيراً في الكشف عن القوانين والنظريات مثل علم الاجتماع والعلوم الطبيعية كالفيزياء والرياضيات والكيمياء وغير من العلوم التي قطعة أشواطاً متقدمة في مسيرة البحث العلمي في عالمنا المعاصر .

مراجع وهوامش الباب الأول :

١- د. صالح بن حمد العساف , المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية , الرياض , ١٩٨٩م , ص ٢٣.

٢- المصدر السابق نفسه , ونفس الصفحة .

٣- المصدر السابق نفسه , ص ٢٤.

٤- د. احمد يوسف احمد وآخرون , تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية , القاهرة,جامعة القاهرة,١٩٩٢م, ص١١.

٥- المصدر السابق نفسه , ونفس الصفحة .

٦- د . سمير محمد حسين , بحوث الإعلام الأسس والمبادىء , القاهرة , مطبعة عالم الكتاب , ١٩٧٦م , ٥٦.

٧- د. احمد يوسف وآخرون , تصميم البحوث في العلوم الإجتماعية , مصدر سابق, ص ١٣.

٨- د. صالح بن حمد العساف , المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية , مصدر سابق , ٥٦.

٩- عقيل حسين عقيل ، فلسفة مناهج البحث العلمي , مصدر سابق , ص٣١.

١٠- د . سمير محمد حسين , بحوث الإعلام الأسس والمبادىء , مصدر سابق , ص ٧٤.

١١- د. احمد يوسف احمد وآخرون , تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية , مصدر سابق ، ص ١٦.

١٢- د. سمير محمد حسين , بحوث الإعلام الأسس والمبادىء , مصدر سابقص٨٩.

١٣- المصدر السابق نفسه , ص ٧٤.

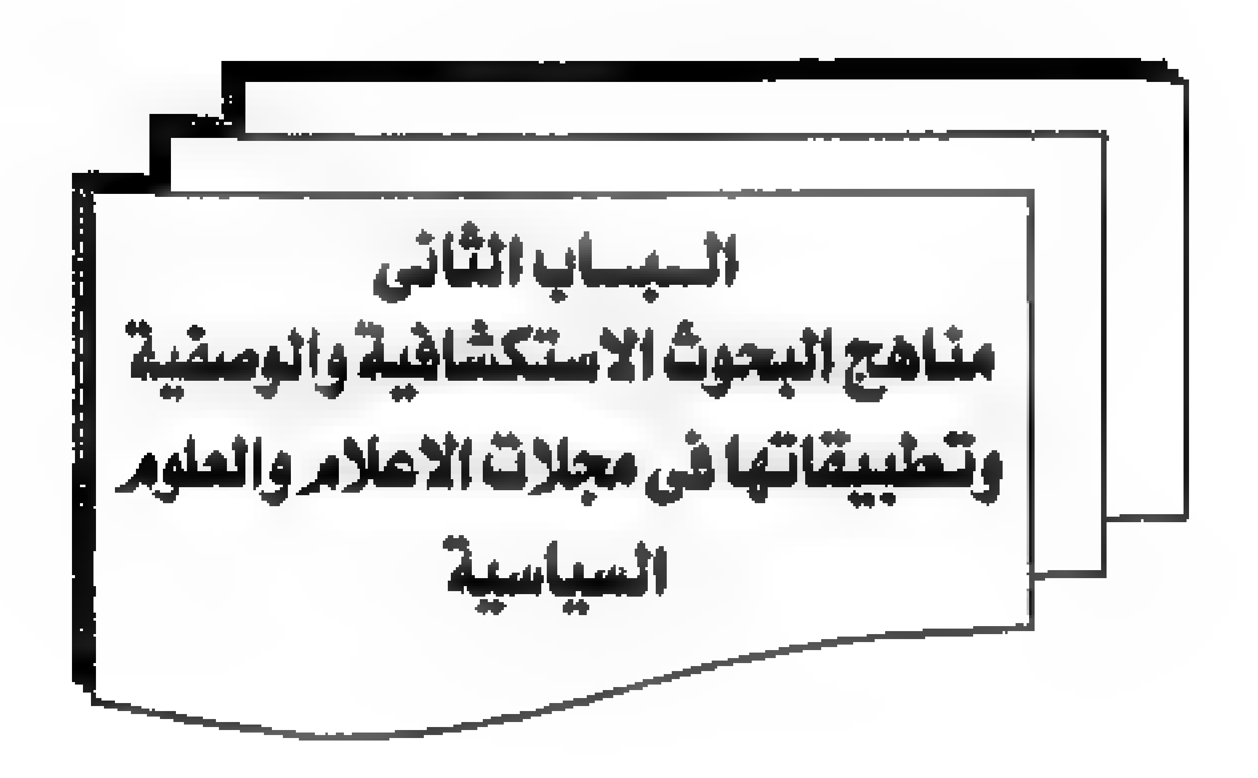
١٤- د. كمال المنوفي , مقدمة في مناهج وطرق البحث العلمي في علم السياسة, الكويت, وكالة المطبوعات , ص ٤٩.

١٥- المصدر السابق نفسه , ص ١٠٤.

١٦- المصدر نفسه , ص١٠٦.

١٧- المصدر نفسه , ص ١٠٧.

١٨- د. احمد يوسف احمد وآخرون , تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية مصدر سابق , ص ١١.
١٩ - د. احمد بدر , مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات ,الرياض , دار المريخ, ١٩٨٨م , ص ٧٩.
٢٠ – المصدر السابق نفسه , ص ٧٨.
٢١- علي الدين هلال وآخرون , معجم المصطلحات السياسية ,مصدر سابق, ص ٣٧ .
٢٢- د عمر محمد الشيباني , مناهج البحث الاجتماعي ,طرابلس ,الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان, ط٢ , ١٩٧٠م, ص ١٧٩.
٢٣- علي الدين هلال وآخرون , معجم المصطلحات السياسية , مصدر سابق ص٣٨
٢٤- د. احمد بدر , مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات , مصدر سابق ,ص ٧٨.
٢٥- د. محمد زياد حمدان , البحث العلمي كنظام , سلسلة التربية الحديثة رقم ٢٨ , عمان , دار التربية الحديثة , ١٩٨٩م , ص ٤٧.
٢٦- علي الدين هلال وآخرون , معجم المصطلحات السياسية , مصدر سابق ص٣٢
٢٧- د. كمال المنوفي,مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة,مصدر سابق,ص ٦٠.
٢٨- المصدر السابق نفسه ونفس الصفحة .
٢٩- د. فان دالين , مناهج البحث في التربية وعلم النفس , ترجمة نوفل محمد وآخرون , القاهرة , مكتبة الأنجلو المصرية , ١٩٧٩م , ص٣٨.
٣٠- د. احمد يوسف احمد وآخرون , تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية , مصدر سابق , ص ٧٧.
٣١- د.صالح بن حمد العساف المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية,مصدر سابق , ص٢٣
٣٢- د محمد زياد حمدان , البحث العلمي كنظام , مصدر سابق , ص٤٠.
٣٣- المصدر السابق نفسه ونفس الصفحة .
٣٤- المصدر نفسه , ص ١٩٨.
٣٥- د. سمير محمد حسين , مصدر سابق , ص٩١-٩٢.
٣٦- نجيب اسكندر وآخرون , الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي القاهرة , مؤسسة المطبوعات الحديثة , ١٩٦١م , ص١٧٩ -١٨٠.
٣٧- د. سمير محمد حسين,بحوث الإعلام الأسس والمبادئ,مصدر سابق,ص٤٣-٤٦



الــبــاب الثانى

مناهج البحوث الاستكشافية والوصفية وتطبيقاتها فى مجلات الاعلام والعلوم السياسية

الفصل الأول

منهج البحوث الاستطلاعية أو الاستكشافية واستخداماته فى مجالات الإعلام والعلوم السياسية

تصنيف البحوث العلمية:

تتباين وجهات نظر المتخصصين بالمنهجية والباحثين بشأن تصنيف مناهج وطرق البحث العلمي ، ونتيجة لهذا الاختلاف أصبح من المتعذر وضع تصنيف موحد للبحوث العلمية ، وتعود أسباب هذا الاختلاف إلى اختلاف المعايير والاعتبارات التي يضعها الباحثون لتصنيف البحوث العلمية . (١)

وقد يكون مصدر الاختلاف لتصنيف البحوث العلمية ، اختلاف المدارس المنهجية سواء كان ذلك في الغرب أو الشرق ، وغالباً ما يكون لكل مدرسة مذهب تنتمي إليه وتنتهجه في التعامل مع المشكلات العلمية ، لدرجة نجد إن أتباع هذه المذاهب يتعصبون لها ويناهضون غيرها ، وفي أحيان أخرى يبنى الاختلاف في التصنيف على التخصصات العلمية للباحثين وبخاصة بين المتخصصين في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية ...الخ .

وقد ينشأ الاختلاف في التصنيف بين الباحثين في التخصصات ذات الطابع النظري والباحثين في التخصصات ذات الطابع التطبيقي ، وهكذا تتعدد الاختلافات وقد يكون للاختلاف والتباين ما يبرره ، سيما وان هذا التباين لم يكن وليد المصادفة ، وإنما تبلور عبر عشرات السنين ، حتى أصبح ثمرة لعدد لا يحصى من التجارب في المجالات العلمية المختلفة ، ولما كان هذا الاختلاف نتيجة لمخاض طويل وحصيلة من التجارب، فلابد إن يعبر عن ظاهرة صحية تصب في خدمة البحث العلمي .

ونتيجة لذلك اكتسبت بعض التصنيفات اعترافاً رسمياً ، أجمعت عليه العديد من المصادر العلمية ، وكما تظهره التقسيمات الآتية : -

أولاً : تصنيف الأبحاث وفقاً للمجال العلمي الذي تنتمي إليه ، وبذلك يمكن تقسيمها إلى الآتي:-

١- بحوث العلوم الطبيعية .

٢- بحوث العلوم الاجتماعية .

٣- بحوث العلوم الإنسانية .

ثانياً : وهناك من يصنف الأبحاث وفقاً لطبيعة البحث فيها والهدف النهائي من إجرائها ، ويقسمها إلى الأنواع الآتية : -

١- البحوث العلمية الصرفة أو البحتة (pure or Basic)

٢- البحوث العلمية التطبيقية (Applied or Practical)

ثالثاً: وهنالك فريق ثالث يصنف الأبحاث العلمية بحسب طرق وأساليب التعامل مع الظواهر العلمية فيقسمها إلى نوعين هما :-

١- البحوث الكمية (Quantitative)

٢- البحوث الكيفية (Qualitative)

رابعاً: ثم نجد من يصنف الأبحاث على أساس المنهج المستخدم في البحث فيقسمها بحسب التقسيم الآتي :-

١- بحوث تستخدم المنهج التجريبي (Experimental) ، وتسمى بالأبحاث التجريبية .

٢- بحوث تستخدم المنهج التأريخي (Expost facto) وتسمى بالأبحاث التاريخية

٣- بحوث تستخدم الإحصاء (Statistical) وتدعى ابحث إحصائية .

خامساً: هنالك فريق خامس يصنف الأبحاث العلمية وفقاً للمجال الذي تجرى فيه الدراسة ، أي في ميدان الظاهرة المبحوثة، وتقسم الأبحاث وفقاً لهذا المعيار إلى خمسة أنواع وكالآتي :-

١- البحوث المكتبية أو الوثائقية (Library or Documentary) .

٢- البحوث الميدانية أو الحقلية (Field) .

٣- البحوث التجريبية (Experimental).

٤- البحوث التتبعية أو التطورية (Longitudinal).

٥- بحوث التماثل أو المحاكاة (Stimulation) .

ومن استقراء العديد من التصنيفات ودراسة العديد من الإجتهادات التي بنيت على الخبرة والممارسات الميدانية في العديد من التخصصات العلمية ، نجد إن اغلب الباحثين يميلون إلى التصنيف الآتي :- (٢)

١- البحوث الاستطلاعية أو الكشفية (Exploratory or Discovery Formularis)

٢- البحوث والوصفية والتشخيصية (Descriptive or Normative) .

٣- بحوث اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات أو الافتراضات (Testing Casual Relationship of Hypotheses)

وتأسيساً على الأسباب التي سبق ذكرها , ولخصوصية المجالات الإعلامية والسياسية , تم اعتماد هذا التصنيف كونه الأقرب لهذه التخصصات ولكونه أكثر ملائمة للبحث فيها , لذلك سنتناول البحث في هذه المناهج بشيء من التفصيل .

منهج البحوث الاستطلاعية أو الاستكشافية

(Exploratory or Discovery Formularize)

أهمية المنهجية في البحوث الاستطلاعية أو الاستكشافية في مجالات الإعلام والعلوم السياسية :

تستهدف البحوث الاستطلاعية اكتشاف ظاهرة أو مجموعة من الظواهر التي تتعلق بمشكلة معينة وضعت لها مجموعة من الافتراضات بهدف التحقق من مدى صحتها من خلال إخضاعها للاختبار , ويشكل هذا النوع من الأبحاث خطوة متقدمة في التعامل مع المشكلات الإعلامية والسياسية , وفضلاً عن ذلك فإن هذا النوع من الأبحاث المنهجية يمكّن من معالجة المشكلات العلمية وتقديم المعالجات والحلول المناسبة لها , وتتأتى أهمية الدراسات الاستطلاعية في مجال الإعلام والعلوم السياسية من العديد من العوامل يمكن تلخيص أهمها بالآتي : - (٣)

١- إن أول العوامل تتمثل في طبيعة الظواهر السياسية والإعلامية , إذ تتصف هذه الظواهر بصعوبة التكوين وسرعة التغير والتداخل والتشابك مع الظواهر الاجتماعية والسلوكية وغيرها من الظواهر الأخرى .

٢- تعد الظواهر الإعلامية والسياسية , من الظواهر الجماهيرية المعاصرة, التي تمتاز بخصوصية معينة تميزها عن غيرها؛ فالظاهرة الجماهيرية المعاصرة أضحت الواجهة الشرعية لسلطات اتخاذ القرار على كافة المستويات : المحلية والوطنية والقومية والإقليمية والدولية , الأمر الذي جعلها تحظى بأهمية غير اعتيادية

٣- حداثة علم الإعلام وحتى العلوم السياسية مقارنة بالعلوم الطبيعية أو الاجتماعية والنفسية , التي حققت درجات عالية من التقدم على طرق إرساء النظريات العلمية وأساليب المعالجة المنهجية .

٤- تتصف الأبحاث الاستطلاعية بإمكانية اشتقاق العديد من المعايير العلمية , التي تمكّن الباحثين من اكتشاف المشكلات العلمية والتعرف على ظواهرها وامتداداتها في المجالات العلمية المختلفة , فضلاً عن أنها تفيد في عمليات

المفضلة بين الأبحاث المزمع إجراؤها ، والأبحاث والدراسات السابقة من حيث الموضوعات التي تتناولها أو من حيث أساليب وأدوات البحث المستخدمة فيها

٥- إن المقارنة الموضوعية بين الأبحاث والدراسات التي أجريت في الإعلام والعلوم السياسية ، مع الأبحاث التي أجريت في العلوم الطبيعية والاجتماعية ، تشير بوضوح إلى وجود نقص حاد في الأبحاث التطبيقية والنظريات التي يمكن الاعتماد عليها ، في تفسير الظواهر المختلفة وتحديد المشكلات التي تواجه المعنيين في مجال الإعلام والعلوم السياسية ، وبخاصة في الفروع الجديدة والمستحدثة في هذه التخصصات ، مثل (أبحاث الرأي العام والدعاية والحرب النفسية والعلاقات العامة وتقنيات الاتصال عالية الدقة ...الخ) وهذا الأمر ينعكس على ازدياد أهمية الأبحاث الاستطلاعية في هذه المجالات الحيوية .

٦- إن الأبحاث التي أجريت في مجال الإعلام والعلوم السياسية لا تتناسب مع عدد وحجم المشكلات المستجدة ، فضلاً عن عدم تغطية هذه الأبحاث لكافة الظواهر الإعلامية والسياسية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هناك فجوة كبيرة قابلة للاتساع بين الأبحاث النظرية والأبحاث التطبيقية في هذه المجالات المعاصرة ، مما يزيد من أهمية هذا النوع من الأبحاث .

٧- إن استكشاف الدراسات والأبحاث السابقة التي أجريت في الإعلام والعلوم السياسية ، يظهر إن هناك العديد من المجالات في هذه التخصصات مازالت مجهولة وتحتاج إلى المزيد من البحث والتقصي ، وفضلاً عن ذلك فإن الظواهر المبحوثة تحتاج إلى التعمق، لاستنباط معارف جديدة تدفع هذه التخصصات إلى مزيد من التطور ، بما يتناسب والتطورات التقنية المتسارعة التي حصلت في هذه المجالات .

٨- إن تداخل الظواهر الإعلامية والسياسية مع الظواهر الاجتماعية والسلوكية ، وتأثر هذه الظواهر بالعديد من النظريات ، أدى إلى ازدياد أهمية الدراسات الاستكشافية ، بهدف تسليط الأضواء على هذه التداخلات وفك الاشتباك بينها وبين الظواهر الأخرى .

وظائف الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية :

هناك العديد من الوظائف للأبحاث الاستكشافية , تخدم الباحثين في تسليط الأضواء على الظواهر المختلفة في المجالات الإعلامية والسياسية , وتسهم في تعريف الباحثين عليها وتمييزها عن الظواهر الأخرى , وللتعريف بهذا النوع من الأبحاث لابد من الإطلاع على أهم الوظائف التي تؤديها في هذه المجالات , والمتمثلة بالآتي: –

١– أنها تساعد الباحثين في التعرف على الظواهر التي يرغبون في دراستها وتعميق البحث فيها,وفضلاً عن ذلك أنها تسهم في تعريف الباحثين بالمجال الذي تهتم به الدراسة.

٢– من وظائف الدراسات الاستطلاعية أنها تسهم في زيادة درجة إدراك الباحث للمشكلة التي يتصدى لدراستها , والمتغيرات المؤثرة والمتأثرة فيها , فضلاً عن اكتشاف العلاقات المختلفة بين هذه المتغيرات .

٣– تساعد هذه المنهجية في تحديد مشكلة البحث تحديداً علمياً دقيقاً, وصياغتها في إطار يسمح للباحث بالتخطيط لدراستها دراسة علمية متكاملة

٤– أنها تساعد في التعرف على الافتراضات واحتمالية تحقيقها , كما تساعد في إمكانية إخضاعها للبحث العلمي , والتثبت من صحتها أو عدم صحتها .

٥– تسهل للباحث كتابة الإطار النظري , الذي يسمح بتوضيح أهم المفاهيم والاصطلاحات المتعلقة بالمشكلة المبحوثة .

٦– من أهم وظائف البحوث الاستطلاعية توفير المعلومات الضرورية التي تحدد على وجه الدقة مدى إمكانية إجراء البحث وتنفيذه بدقة , فضلا عن استطلاع حقيقة المواقف والظروف التي تجرى فيها الدراسة .

٧– من وظائف هذه الأبحاث أنها تساعد الباحثين في التعرف على أهم الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبل ووسائل البحث العلمي , وبخاصة المعوقات الإعلامية والسياسية التي تقف حائلاً دون تنفيذ الأبحاث العلمية في هذه المجالات .

أهم مستلزمات ومتطلبات الدراسة الاستطلاعية أو الاستكشافية :

يمكن اعتبار منهجية البحث الاستطلاعي أو الاستكشافي مدخلاً مبدئياً للبحث العلمي , كونها تمثل نقطة البداية في مجال البحث , سيما وان أي باحث حين يشرع بالبحث يجهل الكثير من الأشياء , المتعلقة بطبيعة الظواهر التي يروم دراستها , في المجال العلمي والتخصص التي يتفق مع تخصصه وفي المشكلة التي يرغب البحث فيها

وتأسيساً على ذلك فإن تصميم هذا النوع من الأبحاث يستلزم درجة عالية من المرونة والشمولية , لأن الباحث في مثل هذا النوع من الدراسات , لا يستهدف اختبار مدى

صحة الافتراضات فحسب ، بقدر ما يستهدف التوصل إلى نتائج كشفية، توسع من مدركاته وتزيد من معلوماته وخبرته الشخصية ، لوضع افتراضات واقعية احتمالية أكثر دقة وموضوعية، تتعلق بالمشكلة التي اختار البحث فيها، وفضلاً عن ذلك فإن المنهجية الاستطلاعية أو الاستكشافية تستلزم من الباحث العلمي الاطلاع على التراث العلمي في مجال التخصص، وان تعذر عليه ذلك ينبغي الإطلاع على ببلوغرافيا التخصص والموضوعات وما يمكن إن تصل إليه يد الباحث من الدراسات والأبحاث الجادة ، كما يتطلب من الباحث إن يكون متابعاً ومواكباً لأحدث التطورات ، سيما وان مجالات الإعلام والعلوم السياسية تشتمل على نوعين من الأنشطة التي تتطلب المتابعة والمواكبة .

النوع الأول: النشاطات الإنتاجية وما تعكسه من ممارسات ميدانية تتعلق بالأمور الحياتية ؛ كالنشر والبث بأشكاله المختلفة والقوانين والتشريعات وتطبيقاتها وانعكاساتها على مجمل الحياة المعاصرة .

أما النوع الثاني: فيتمثل بالمجهودات الأكاديمية المتعلقة بعمليات البحث والتعليم وما تنطوي عليه هذه العمليات من آثار وانعكاسات ، خاصة وان عمليات التطوير المختلفة وتعميق المسارات العلمية ، ترتبط بهذا النوع من النشاط الإنساني الذي يوصف بكونه نشاطاً علمياً منهجياً منظماً وموجهاً نحو أهداف محددة .

إجراءات البحث في الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية في مجال الإعلام والعلوم السياسية :

بما إن الدراسات الاستكشافية تقوم على منهجية علمية ، توجه نحو أهداف علمية واضحة ومحددة ، لابد لها من أساليب ووسائل علمية تميزها عن الأبحاث والدراسات الأخرى، و من أجل إن يحقق الباحث النتائج المرجوة عن طريق اعتماده الدراسة الاستكشافية عليه إتباع الأساليب الآتية : - (٤)

أولاً/ وضع خطة منهجية لمسح التراث العلمي في مجال مشكلة البحث والمجالات المتعلقة بمتغيراتها المختلفة ، فعندما تكون المشكلة موضع البحث إعلامية، لابد أن يشرع الباحث باستقصاء التراث العلمي في هذا المجال بشكل علمي منتظم ، على أن يتركز البحث في إطار المشكلة المبحوثة وامتداداتها ،لكي لا تتبعثر مجهودات الباحث فيخسر الوقت والجهد والمال في ما لا طائل من ورائه ، ويتبع الأسلوب ذاته عند البحث في المشكلات السياسية أو النفسية أو الاجتماعية .. الخ

ثانياً / التنبه إلى الحالات والظواهر المثيرة للانتباه , والتصدي لدراستها والتعرف على المتغيرات المؤثرة فيها , وتحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً بهدف الوقوف على حقيقة الظاهرة , ومحاولة اكتشاف أبعادها وتأثيراتها الحالية والمستقبلية , واستشراف إمكانية الافتراضات التي يمكن إن تحتملها الظاهرة المبحوثة .

ثالثاً / على الباحث إن يسعى للاستفادة من كافة المصادر المتاحة للبيانات والمعلومات و, واستشارة من يمكنه الوصول إليهم من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع المشكلة المبحوثة , وبخاصة أولئك الذين كانت لهم بصمات واضحة في معالجة مشكلات مماثلة وتجارب علمية سابقة , بقصد التعرف على الجوانب المختلفة للظاهرة المبحوثة .

رابعاً / الاستفادة من كافة الوسائل والأساليب والخبرات التي أمكن الحصول عليها, لإجراء مراجعة منهجية موضوعية لتقييم الظاهرة المراد إخضاعها للبحث , بهدف الوقوف على حقيقة الإمكانيات المتاحة , والقدرة على التنفيذ ,والتنبوء بالنتائج التي من المحتمل التوصل إليها ,واستطلاع انسب الوسائل والسبل والأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في التنفيذ, لاتخاذ قرار تبني البحث .

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى إن استكشاف التراث العلمي في مجال التخصص, يجب أن يكون شاملاً بحيث يتضمن كل ما يحيط بالظاهرة المبحوثة وامتداداتها , أي إن البحث والتقصي والاستشارة ,لابد إن يشمل التخصص العام والدقيق في موضوع الظاهرة .

فإذا كانت الظاهرة المبحوثة في مجال الإعلام مثلاً, فلابد للبحث والاستكشاف من أن يشمل كافة الفروع التخصصية, التي لها علاقة بالظاهرة و التي من المؤمل إخضاعها للبحث, سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة,فإذا كانت الظاهرة المرشحة للبحث إعلامية , فيتوجب الرجوع إلى تفرعات الإعلام الرئيسية على اقل تقدير كالصحافة والإذاعة والتلفاز والرأي العام والحرب النفسية والعلاقات العامة ...الخ

وينطبق الإسلوب ذاته عندما تكون الظاهرة المبحوثة سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك من الظواهر .

أساليب البحث في الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية واستخداماتها في الإعلام والعلوم السياسية :

بما إن الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية من الدراسات التي تهتم باكتشاف الظواهر العلمية , المتعلقة بمشكلة تحظى بأهمية كبيرة في أحد المجالات التخصصية، واستطلاع علاقتها بالظواهر الأخرى، وإمكانية وضع الافتراضات العلمية لها، وإمكانية بحثها والتوصل إلى نتائج علمية تخدم المجال العلمي الذي تتواجد فيه الظاهرة , فإن المنهج الاستكشافي غير مسئول عن أسباب وجود الظاهرة، ولاعن العلاقات الخفية بين متغيراتها , لذلك فإنه يقترب وظيفياً من المنهج الوصفي , الذي يقف عند المظهر الخارجي للظاهرة المبحوثة , ويصف ما يمكن وصفه من متغيراتها الظاهرية وما إلى ذلك من الوظائف .

وتأسيساً على ذلك سنتناول الأدوات الرئيسية المستخدمة في الأبحاث الاستكشافية أو الاستطلاعية , التي قد تشترك فيها مع بعض المناهج العلمية الأخرى، وبخاصة المنهج الوصفي وكما يأتي:-

أولاً / الملاحظة بنوعيها العلمي والبسيط :

فالملاحظة من الأدوات التي شاع استخدامها في العديد من الأبحاث العلمية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها , فالملاحظة الذاتية غريزة فطرية موجودة في الجنس البشري منذ أن خُلِق , وعندما يتحول الإنسان إلى باحث علمي، تتطور هذهِ الخاصية حتى تشكل جزءاً من سلوكه العلمي , وقد استغل أتباع المنهج الاستطلاعي هذه الخاصية، وطوروها بالاستفادة من تجاربهم السابقة في هذا المجال، وبالتعاون مع الباحثين في المجالات العلمية المختلفة , حتى أضحت الملاحظة أداة علمية لها تقنياتها وأساليبها، يستخدمها الباحثون في ظروف معينة لتحقيق غايات محددة .

ثانياً / استطلاعات الرأي العام :

بما أن الباحثين في الإعلام والعلوم السياسية، استفادوا من المنهجية الاستكشافية وطوروها ووظفوها في مجالاتهم التخصصية , فإنهم استفادوا من الأدوات المبتكرة في هذه المجالات لتنفيذ أبحاثهم العلمية , ومن بين هذه الأدوات استطلاعات الرأي العام , فعلى الرغم مما تمتاز به ظاهرة الرأي العام من تغيرات وتقلبات يصعب الركون إليها في أية دراسات علمية جادة , فإن الاستطلاعات التي قامت بها العديد من الصحف المرموقة

وبعض القنوات الفضائية الدولية المشهورة , قدمت خدمات كبيرة للباحثين في هذه المجالات , إذ أطلعتهم على العديد من المواقف والآراء المؤثرة والمتأثرة بالظواهر الإعلامية والسياسية المختلفة , واستفاد الباحثون في هذه المجالات كثيراً , من المعلومات والبيانات التي قدمتها هذه الاستطلاعات بشكل دوري من خلال متابعة ومواكبة الأحداث والتطورات الدولية المهمة .

ثالثا / المقابلات :

تعد المقابلات من أدوات جمع البيانات والمعلومات في العديد من المناهج العلمية وبخاصة المنهج الوصفي , وتمتاز المقابلات بالمرونة أكثر من غيرها من الأدوات العلمية الأخرى , لأن الباحث هو الذي يحدد شكلها وكيفية إجرائها , كما إن بإمكان الباحث إن يوظفها بحسب طبيعة البحث الذي يقوم به , ويصبح بإمكانه التحكم بمعظم مجريات هذه الأداة , وإن هذه المرونة والسمات التي اتسمت بها أضافت لها أهمية كبيرة , وبذلك أصبحت من الأدوات المفيدة في الأبحاث الاستكشافية, وبخاصة في مجال الإعلام والعلوم سياسية , سيما وإن المجال الإعلامي والسياسي على صلة وثيقة بالمقابلات على اختلاف أنواعها , المقننة وغير المقننة , وفضلاً عن ذلك فإن ما يتميز به مجال الإعلام والعلوم السياسية من بين كافة المجالات التخصصية , استفادته من المقابلات الصحفية في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية , إضافة إلى المقابلات العلمية التي عادة ما تجرى لأهداف وغايات علمية محددة وتحت شروط معينة

ففي الكثير من الحالات أضحت المقابلات الصحفية موضوعاً يبحث فيه العديد من الباحثين لتطويره , كما تمكن بعض الباحثين من اكتشاف العديد من المشكلات العلمية عن طريق برامج المقابلات الإعلامية والسياسية, واستفاد الباحثون في هذه المجالات من المعلومات والخبرات التي تقدمها هذه البرامج , وبالمقابل استفاد الإعلاميون والسياسيون من قواعد ومبادئ وشروط إجراء المقابلات العلمية لإجراء وتطوير المقابلات الإعلامية والسياسية , فحتى السياسيون العاملون في السلك الدبلوماسي استفادوا من هذه الأداة المنهجية بنوعيها العلمي والإعلامي لإجراء المقابلات الدبلوماسية مع مسئولين لتحقيق مكاسب سياسية .

الفصل الثانى

منهج البحوث الوصفية او التشخيصية وتطبيقاتها فى الإعلام والعلوم السياسية

مفهوم البحوث الوصفية :

البحوث الوصفية تعتمد على المنهج الوصفي سبيلاً في الوصول إلى الحقائق العلمية ، ويعرف هذا المنهج بأنه : الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن الباحثون من خلالها ، وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها والمجال العلمي الذي تنتمي إليه ، وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة فيها ، كما تصور شكل العلاقة بين متغيراتها ، باستخدام أساليب وأدوات البحث العلمي، التي تلائم الأهداف التي يسعى الباحثون إلى تحقيقها من وراء استخدام هذا المنهج .

تجدر الإشارة إلى أن كافة الأبحاث التي تجري باستخدام المنهج الوصفي تسمى أبحاث وصفية،ويرتبط مفهوم البحث الوصفي(The descriptive researe)، بشرح وتوضيح الأحداث والمواقف المختلفة، المعبرة عن ظاهرة أو مجموعة ظواهر مهمة ، ومحاولة تحليل الواقع الذي تدور عليه تلك الأحداث والوقائع ، من خلال وصف تطوري لذلك الواقع ، ومحاولة تحليل و تفسير الأسباب الظاهرية لتلك الأحداث ، بقصد الوصول إلى استنتاجات منطقية مفيدة ، تسهم في حل المشكلات أو إزالة المعوقات والغموض الذي يكتنف بعض الظواهر ، من أجل تطوير الواقع واستحداث أفكار ومعلومات ونماذج سلوك جديدة . (٥)

وعلى الرغم من إمكانيات تعريف المنهج الوصفي وتحديد المفاهيم المتعلقة به، وتحليل وتحديد أهداف ووظائف الأبحاث الوصفية، فإن الخلاف والجدل يشتد بين علماء المنهجية، حول تحديد تأطير مفهوم المنهج الوصفي وإيضاح حدوده، وفك التداخل بينه وبين المناهج الأخرى ، وتتأتى هذه الاختلافات في وجهات النظر من عدم اتفاق الباحثين على الأهداف التي يمكن أن يحققها المنهج الوصفي ، فغالباً ما يقف الباحثون عند التساؤلات الآتية : هل إن المنهج الوصفي يقف عند حد وصف الظاهرة المبحوثة أم يتعدى إلى أبعد من ذلك في التحليل والتفسير والبحث عن المسببات ؟ وهل من وظائف المنهج الوصفي تحديد العلاقة بين الظاهرة المبحوثة والظواهر الأخرى ، وبيان مقدار هذه العلاقة ؟

وهل يتعدى دور هذا المنهج إلى البحث في أسباب وجود الظاهرة وطبيعة الظروف المحيطة بها والمؤثرة عليها ؟ ...الخ

إن الإجابة عن هذه التساؤلات وتحديد مفهوم المنهج الوصفي مزيد من الاختلافات بين الباحثين ، ويطرح تساؤلات أخرى تتعلق بتحديد انتماء العديد من الأبحاث الأخرى مثل البحوث المسحية والسببية المقارنة والإرتباطية والوثائقية والحقلية التتبعية وتحليل المحتوى ...الخ

فكثيراً ما ينصب الخلاف حول علاقة هذه الأبحاث بالمنهج الوصفي ، ونوع هذه العلاقة ومقدارها وأي الأبحاث انسب لدراسة الظواهر الإعلامية والسياسية المعاصرة ؟ وهل إن هذه الأبحاث يمكن إن تشكل مناهج بحث مستقلة بذاتها ، أم أنها فروع مشتقة من المنهج الوصفي ؟ أم أنها أساليب بحث مختلفة تستخدم لتطبيق هذا المنهج ؟

حول هذه التساؤلات تثار النقاشات التي لم تحسم بشكل قاطع إلى اليوم ، و يرى بعض المتخصصين أن الخروج من هذا الجدل والخلاف ، الذي غالباً ما يربك الباحثين في التسميات المتداخلة ويجعلهم في حيرة وتساؤل ، يمكن أن يتم من خلال الإدراك إن كل بحث يرتبط بظاهرة معاصرة ، يهدف إلى وصفها وتفسيرها تفسيراً وصفياً ، يعد من أبحاث المنهج الوصفي .

أما البحث الذي يرتبط بالماضي، ويتناول تحليل وتفسير وقائعه بحسب تسلسلها الزمني، فإنه من أبحاث المنهج التأريخي .

والبحث الذي يهدف إلى وضع الظاهرة المبحوثة تحت الاختبار أ والتجربة في ظروف وشروط محددة لتحقيق توقعات مستقبلية، فإنه يعد بحثاً تجريبياً وهكذا ..

ولهذه الأسباب نجد الباحث صالح العساف يجمع الأبحاث التي تقع ضمن المنهج الوصفي ، ويصنفها تبعاً لوظيفة البحث في التعامل مع الظاهرة المبحوثة في مجالها التخصصي ، وكالآتي:- (٦)

١- عندما يقف البحث عند حد وصف الظاهرة فقط ، فإنه بحث(مسحي).

٢- وعندما تتعدى وظيفة البحث حد الوصف إلى توضيح طبيعة العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى ، يكون البحث (ارتباطي).

٣- وحين يهدف البحث إلى اكتشاف الأسباب الكامنة وراء الظاهرة ، عن طريق الاستعانة بظاهرة مماثلة مبحوثة سابقاً ، أو الاستعانة بنتائج أبحاث سابقة فإن البحث (سببي مقارن) .

٤- وإذا أجريت الدراسة في الحقل أو الميدان فيمكن الاحتكام إلى أسلوب البحث وكما يلي : -

أ- في حالة استخدام أسلوب الملاحظة المباشرة أداة للبحث , مع معايشة الباحث الفعلية للظاهرة , فإن البحث (حقلي أو ميداني) .

ب- أما إذا قام الباحث باعتماد أسلوب الإستبانة أو المقابلة أداة للبحث , عن طريق استجواب مجتمع البحث أو عينة ممثلة له , فإن البحث (مسحي) .

هـ- وأما إذا تم إجراء البحث في المكتبة , فيمكن الاحتكام إلى نوع الأسلوب المستخدم في التحليل وكالآتي: -

أ- عندما يقوم الباحث بدراسة الوثائق والأدبيات دراسة كيفية فإن البحث (وثائقي) .

ب- وفي حالة قيام الباحث بدراسة الوثائق والأدبيات دراسة كمية , فإن البحث (تحليل محتوى) .

٦- وعندما يعتمد البحث على عدد مرات إجراء الدراسة للظاهرة ,فيمكن تصنيفه وفقاً لما يأتي : -

أ- إذا أجري البحث لمرة واحدة فالبحث (استمراضي) .

ب- أما إذا أجري البحث لأكثر من مرة , فإن البحث (تتبعي) .

ومن أجل إزالة الغموض والتداخلات الشائكة بين مناهج البحث العلمي وطبيعة استخدامها بما يحقق الغايات المختلفة للباحثين , يذهب فريق آخر من الباحثين والمهتمين بالمنهجية إلى القول : بأن لكل منهج وظائف محددة , وأهداف يسعى الباحثون إلى تحقيقها بتبنيهم لهذا المنهج أو ذاك , فبعد أن تؤدي الدراسة الاستكشافية أو الاستطلاعية دورها , في التعرف على المشكلة البحثية والتعريف بها, وفي المساعدة في وضع الافتراضات الجديدة والتعريف بها , فعند هذا الحد يكون الباحث قد انتهى إلى مرحلة في البحث البدء بمرحلة جديدة .

إذ تستهل المرحلة الجديدة بمنهج آخر لتأدية وظائف أخرى عن طريق استخدام المنهج الوصفي , فأبحاث المنهج الوصفي غالباً ما تهتم بتصوير وتحليل وتقويم لخصائص العامة لمجتمع البحث أو عينة ممثلة له , أو تحليل موقف غامض يتعلق بمشكلة البحث , أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة المبحوثة , أو إيضاح موقف من قضية أو وضع معين يهم الغالبية من الناس , والبحث من أجل

التوصل إلى معلومات وبيانات كافية ودقيقة , تمكن المعنيين من اتخاذ قرار أو مجموعة قرارات صائبة .

غير إن استخدام المنهج ألوصفي قد لا يوصل الباحث إلى أسباب الأحداث والقضايا والمواقف أو التحكم في مجرياتها , ويغض النظر عن وجود أو عدم وجود افتراضات سببية قد تخضع للاختبار . (٧)

لأن الأبحاث الوصفية لاتهتم بأسباب الظواهر والعلاقات المختلفة بين عناصرها , إلا أنه قد تهتم بتقدير عدد مرات حدوث الظاهرة , ومدى ارتباطها بالظواهر الأخرى المشابهة أو التي لها علاقة بالظاهرة المبحوثة

وينتقد دعاة هذا الاتجاه من يتصور بأن الأبحاث الوصفية , قد تقف عند حدود جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة المبحوثة , دون السعي من اجل التوصل إلى أهداف علمية معينة , سيما وان هناك من يعتقد بأن وظائف الأبحاث الوصفية تتلخص بالبحث عن المعلومات والبيانات وتوفيرها للباحثين , وان وظائفها في هذا المجال تتشابه إلى حد ما وظائف الأجهزة الإحصائية الرسمية المسئولة عن جمع البيانات وإعداد الإحصائيات الدورية , ويرى دعاة هذا الاتجاه أن أقل ما تقوم به الأبحاث الوصفية : هو جمع الحقائق المتعلقة بالظواهر المبحوثة, وتصنيف البيانات والمعلومات التي تم جمعها , والقيام بتفسيرها وتحليلها تحليلاً علمياً شاملاً بهدف استخلاص واستنباط نتائج واستنتاجات ذات دلالات معنوية مفيدة , يمكن أن تؤدي إلى معرفة جديدة , تتيح إمكانية التعميم ,الذي يخدم المعرفة العلمية المتأتية من استخدام هذا المنهج .

وهناك من يرى بأن مفهوم البحث ألوصفي (The descriptive research) يهتم بتوضيح الواقع الذي تدور فيه الأحداث والمواقف , ومحاولة وصف ذلك الواقع وفقاً لحقائقه الحاضرة بموضوعية , ويمكن الذهاب إلى أبعد من الوصف إلى التفسير والتحليل, بقصد التوصل إلى استنتاجات تمهد عملية تصحيح الواقع وتحديثه, أو التوصل إلى معلومات ومعارف جديدة تخدم المجال المعرفي الذي تجرى فيه

ويرى دعاة هذا الاتجاه إن أهم ما تهدف إليه البحوث الوصفية , هو إتاحة إمكانية فهم الواقع في حاضره ومحاولة استشراف المستقبل , عن طريق توفير البيانات والمعلومات والحقائق والاستنتاجات الواقعية , التي تمكن المعنيين من التوجه نحو إجراء تحولات نوعية لخدمة المجتمعات المعاصرة .

أهم مراحل البحث ألوصفي:

قد يتفق الباحثون والتخصصون في المنهجية على مراحل معينة في البحث الوصفي. إلا أنهم يختلفون على مراحل أخرى , ومنشأ هذا الاختلاف ربما يكون في المسائل لإجرائية , وهذا الخلاف الإجرائي ينسحب في كثير من الأحيان على الأهداف المتوخاة من الأبحاث الوصفية , سيما وان هناك من يعتقد بأن أبحاث المنهج ألوصفي يمكن إن تحقق أهداف كلية وشاملة , وهذا عكس ما يراه فريق آخر من المتخصصين , إذ يعتقد هذا الفريق إن المنهج ألوصفي قد لا يصلح لبحث العديد من المشكلات , وبخاصة تلك المشكلات المتعلقة بالمجالات الطبيعية البيولوجية , وحتى إن بعض المشكلات الإنسانية المتعلقة بالسلوك يمكن إن تقع خارج إمكانيات هذا المنهج , ويمكن إن يكون رأي هذا الفريق الأقرب إلى الصواب حينما ينظرون إلى وظائف وأهداف المنهج ألوصفي نظرة معتدلة تخلو من المغالاة والمبالغة, حول حدود وإمكانيات هذا المنهج , وبخاصة عندما يرون بأن كل بحث من أبحاث المنهج الوصفي يمكن إن يختص بوظائف معينة وينتهي إلى نتائج محددة , وينتهي أصحاب هذه الرؤيا إلى أن البحث ألوصفي يمكن أن يفضي إلى نتائج ايجابية , وبخاصة فيما يتعلق بتطوير الاستنتاجات , ويحددون مراحل البحث الوصفي بعدد من الخطوات التي يمكن تلخيصها بالآتي - (٨)

١- تحديد مشكلة البحث .

٢- مراجعة الدراسات والمراجع السابقة التي لها علاقة بمشكلة البحث .

٣- وضع الافتراضات أو التساؤلات المتعلقة ببحث المشكلة .

٤- تحديد منهجية البحث , بشكل خطة إجرائية تشتمل على العينات وأدوات ومقاييس جمع البيانات والمعلومات , وأساليب البحث وطرق تفسير وتحليل البيانات .

٥- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوعة البحث .

٦- تفسير وتحليل البيانات والمعلومات ومعالجتها إحصائياً إذا تطلب الأمر ذلك .

٧- استخراج النتائج والاستنتاجات .

٨- مناقشة النتائج وبيان أهميتها وما توصلت إليه من حلول المشكلة المبحوثة

٩- وضع التوصيات وكتابة تقرير البحث .

ويذهب فريق آخر إلى تقسيم مراحل البحث ألوصفي وفقاً الخطوات الآتية (٩)

١- فحص الموقف الذي يعبر عن المشكلة بعناية تامة (١٠)
٢- تحديد المشكلة ووضع الافتراضات .
٣- تنظيم الافتراضات .
٤- اختيار عينة ممثلة من المبحوثين .
٥- تنظيم طرق جمع البيانات والمعلومات .
٦- اختيار أدوات جمع البيانات , على أن يتوفر فيها الصدق والثبات في إعطاء النتائج النهائية .
٧- القيام بالملاحظة المنظمة الدقيقة (الملاحظة العلمية) .
٨- وصف نتائج الملاحظة بصورة دقيقة ومحددة .
٩- تحليل النتائج وكتابتها في تقرير وافٍ بلغة سهلة واضحة ومفهومة .

ويلاحظ قصور واضح في هذا التقسيم , لأنه لا يشير إلى الخلفية المعلوماتية التي ينبغي للباحث أن يتحصل عليها , من خلال الاستشارة والإطلاع على الدراسات السابقة , وفضلاً عن ذلك نرى غياباً لأهداف البحث , سيما وان الأهداف تعد المحور الذي تدور حوله عملية البحث برمتها , كما نلاحظ اقتصار الاستخدام على الملاحظة من بين أساليب اكتشاف المشكلة وتحديد الافتراضات .
والتقسيم الأول كان أكثر شمولية إلا أنه يختصر العديد من التفاصيل الإجرائية , التي من دونها لايمكن أن يستقيم البحث العلمي, ولذلك لابد من وضع تصور آخر أكثر شمولية لمراحل إجراء الأبحاث الوصفية, والتي يمكن أن تلائم العديد من الأبحاث العلمية الأخرى , ويتضمن هذا التصنيف الخطوات الآتية : -

أولاً / الإطار المنهجي للبحث ويتضمن الإجراءات الآتية :

١- مشكلة البحث : وتتضمن صياغة المشكلة , وتحديد إطارها وما تحتاجه من استشارات والاستعانة بالدراسات المماثلة السابقة .

٢- أهمية المشكلة : يقوم الباحث بإظهار أهمية المشكلة , من خلال الاستعانة بآراء الخبراء واهتمامات المسئولين ومقررات المؤتمرات العلمية و ندوات , والدراسات السابقة , وبيان فائدة البحث وما يمكن أن يتوصل إليه, من نتائج وتوصيات ومقترحات تخدم المجال العلمي الذي تجري به الدراسة . الخ

٣- أهداف البحث : يمكن تلخيص أهداف البحث بالافتراضات أو التساؤلات ، إذ يتم اللجوء إلى التساؤلات في البحوث والإرتباطية والوصفية والمقارنة وبحوث العمل والرأي العام ... الخ

أما الفرضيات : فلا يلجأ إليها الباحث إلا إذا اعتمدت دراسة الباحث على نظرية علمية أو دراسات ذات طبيعة خاصة تلزمه بوضع الفرضيات كما في البحوث التجريبية التي تشتمل على سبب ونتيجة وفيها ضبط تجريبي وإحصائي

٤- حدود البحث :عادة ما تتضمن حدود البحث تحديد مجتمع البحث وليس العينة الممثلة له ، وتحديد زمان ومكان إجراء البحث ،وتحديد بعض المتغيرات المتعلقة بالبحث .

٥- تحديد المصطلحات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالبحث : والتحديد هنا يتضمن التعريفات النظرية بالإستفادة من المصادر والمراجع التي تناولت هذا المفهوم والقوانين والنظريات المتعلقة بالموضوع ، على أن تعرض التعريفات وفق سياق معين ووفقاً لما يلي :

أ – أما أن يقوم الباحث بتبني تعريف محدد ويضع التبريرات المنطقية التي دعته إلى مثل هذا التبني .

ب – أو يقوم بوضع تعريف إجرائي من خلال وصف الإجراءات القابلة للملاحظة من أجل الوصول إلى الهدف الذي يقصده الباحث .

ثانياً/ الإطار النظري للبحث ويقصد به :

قيام الباحث بعرض الرؤية النظرية للمفاهيم والمتغيرات ، وعرض تفصيلي للنظرية التي اعتمدها الباحث ، من حيث مسلماتها وخصائصها وإجراءاتها والدراسات التي تناولتها .

ثالثاً / الخطوة الثالثة تتناول الدراسات السابقة : وهنا يكون أمام الباحث خياران وكالآتي :-

١- أما تلخيص الدراسات السابقة من خلال ذكر الأهداف والعينة والأداة المستخدمة في الدراسة والإحصاء وعرض النتائج ، أو عرض الدراسات بحسب التصنيف المعتاد الذي يصنف الدراسات السابقة إلى :-

أ - دراسات محلية .

ب - ودراسات عربية .

جـ - ودراسات أجنبية .

وعند اعتماد هذا التصنيف تعرض الدراسات بحسب تواريخ إجرائها بتسلسل منطقي

وقد تعرض الدراسات السابقة بحسب أداة جمع البيانات والمعلومات المستخدمة في البحث .

كما يمكن أن تعرض بحسب الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث العلمي.

٢- مناقشة الدراسات السابقة . تتم مناقشة الدراسات السابقة بحسب النقاط التي ترد في ملخص الدراسة وتقارن جوانب التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية .

وقد تناقش الدراسات السابقة وفقاً للإطار النظري المعتمد , من خلال المقارنة الموضوعية بين دراسة الباحث والدراسات السابقة من حيث جوانب القوة والضعف, على إن تجرى المناقشة برؤية موضوعية ناقدة .

رابعاً/ الإجراءآت الميدانية :

وتتضمن القضايا الإجرائية الآتية : -

١- مجتمع البحث : بعد أن يحدد الباحث طبيعة مجتمع البحث , يرجع إلى المصادر الإحصائية للحصول على البيانات ويضعها في جدول , ثم يحلل و يفسر هذه البيانات .

٢- سحب عينة ممثلة لمجتمع البحث: إذا تعذر مسح المجتمع بالكامل , ثم يقوم الباحث بإيضاح طريقة سحب العينة وإجراءه آتها , ويضعها في جداول خاصة بها, ثم يقوم بتفسير و تحليل جداول العينة بعدهم جزءاً من الإجراء آته .

٣ - أداة البحث : يوضح الباحث أداة البحث التي سيستخدمها لجمع المعلومات والبيانات, وكما هو معروف فإن للمنهج الوصفي يستخدم العديد من الأدوات, كالإستبانة بأنواعها المختلفة , والمقابلة العلمية بأنواعها , والملاحظة بأنواعها , وبناء المقياس , والاختبار ...الخ

٤ الوسائل الإحصائية , إذ يذكر الباحث الوسائل الإحصائية التي يستخدمها , في إيجاد الصدق والثبات , ومعالجة البيانات الجدولية لعينة البحث , كأن

يستخدم مربع كآي , أو معاملات الارتباط بيرسون أ وسبيرمان , أو تي تيست أو معامل فآي (فاي) ... الخ

خامساً / عرض نتائج البحث ومناقشتها :

بعد أن يقوم الباحث بتحليل البيانات ومعالجها إحصائياً , يعرض النتائج التي توصل إليها في جداول أو محاور , ويعلق عليها بالنقد والتفسير والمقارنة ويبين ما تم تحقيقه من أهداف أو تحقيق للافتراضات أو إجابة للتساؤلات, ثم يذكر الاستنتاجات التي توصل إليها , عن طريق عرض ما وراء النتائج من غايات .

وينتهي الباحث إلى ذكر المقترحات والتوصيات , إلا أنه ينبغي التفريق ما بين المقترحات , التي يمكن أن تكون مشاريع لبحوث مستقبلية , وبين التوصيات التي هي عبارة عن إجراءات عامة يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية بموضوع المشكلة التي عالجها الباحث .

ثم يرفق الباحث الملاحق والأدوات العلمية والوثائق والمصادر والمراجع بحسب الطرق المنهجية التي سنأتي على ذكرها في الفصول القادمة .

وظائف المنهج الوصفي في مجال الإعلام والعلوم السياسية :

يعتمد المنهج الوصفي على الأبحاث المسحية ,مما يجعله الأقرب إلى الدراسات الإعلامية والسياسية , وان من أكثر الأبحاث شيوعاً في هذه المجالات استطلاعات الرأي العام , والأبحاث المسحية الأخرى مثل : الوقوف على آراء الناخبين حول مرشح رئاسي , أو موقف البرلمان من موقف سياسي , أو الأبحاث التي تهتم بأعداد القراء والمستمعين والمشاهدين لكل وسيلة من وسائل الإعلام الجماهيري , ودرجة تفضيلهم لكل وسيلة إعلامية , ونوع الأبواب والبرامج التي يفضلونها , وبيان آراء الجمهور حول فترات الاستماع والمشاهدة المفضلة لديهم , أو دراسة آثار الحملات الدعائية على جمهور معين وغيرها من الأبحاث ذات الصبغة الوصفية .

وتأسيساً على ذلك فإن للمنهج الوصفي وظائف عديدة , يمكن أن تحقق العديد من الأهداف في مختلف المجالات , بما فيها الأبحاث التي تجرى في المجالات الإعلامية والسياسية , وكما يأتي : - (١١)

١- من وظائف المنهج الوصفي إجراء أبحاث ، تستهدف التعرف على نوع معين من الجمهور ، يعتنق آراء معينة أو يتجه اتجاهات معينة أو يسلك سلوكاً معيناً عند تعرضه لمؤثر إعلامي أو سياسي ...الخ

٢- للمنهج الوصفي وظائف ، تهتم بوصف الخصائص الدقيقة لظاهرة أو مجموعة الظواهر التي يقوم الباحث بدراستها مستهدفاً التعرف على طبيعتها العامة وأوصافها ، وانعكاساتها في المجال الذي تظهر فيه .

٣- هناك أبحاث وصفية تستهدف وصف الخصائص العامة لبعض الجماعات الاجتماعية ، في الجوانب الحياتية والديموغرافية وطبيعة العلاقات المختلفة فيما بينها ، وتأثير هذه العلاقات على قيمها وتصرفاتها السلوكية .

٤- إن بعض الأبحاث الوصفية تستهدف استشراف المستقبل ، والتنبؤ بما سيقع فيه من أحداث ، وتأثير الأحداث المحتمل وقوعها على سلوك الجماعات الاجتماعية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...الخ

٥- هناك وظائف للمنهج الوصفي ، تتركز على دراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة لظاهرة إعلامية أو سياسية أو اجتماعية .

٦- من وظائف المنهج الوصفي في المجال السياسي ، أبحاث صناعة القرارات السياسية ، التي تدور حول دور الجماعات الضاغطة ، في التأثير على المؤسسات السياسية المسئولة عن صنع القرار .

أهمية طرق البحث الوصفية، في إعداد البحوث الإعلامية والسياسية :

تتجسد أهمية الأبحاث الوصفية، في الغايات التي من أجلها تجرى هذه الأبحاث ، سيما وأن أبحاث المنهج الوصفي تقوم على إجراءآت متعددة، الغاية منها حماية الباحثين من الوقوع في التحيز ، عند جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة المبحوثة .

وفضلاً عن ذلك فإن الإجراءآت التي تتبع في الأبحاث الوصفية ، يراعى فيها الدقة والوضوح والموضوعية ، وتجنب جمع البيانات والمعلومات غير الضرورية، لأن الأبحاث الوصفية وبخاصة الإعلامية والسياسية منها ، تتناول ظواهر جماهيرية واجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد والحساسية وسرعة التغير ، وإذا لم تعد أبحاثها بإتقان ، فإنها سوف لا تحقق الأهداف التي أجريت من أجلها ، وستقحم الباحث في متاهات هو في غنى عنها ، وبخاصة إذا قام بجمع معلومات ليس لها علاقة بالظاهرة

المبحوثة أو أخطأ في التعامل مع الظاهرة إحصائياً ، فإنه قد يخرج الظاهرة المبحوثة عن إطارها

وإذا ما أراد الباحث اختصار الوقت والجهد والمال ، فما عليه إلا الإهتمام بالتصميم الشكلي والهيكلي ، وإتقان صياغة الافتراضات صياغة صحيحة ، واعتماد الحذر والدقة عند الشروع بالإجراءات وبشكل خاص الإجراءات الميدانية

لهذه الأسباب اتجه معظم الباحثين في الأبحاث الوصفية ، إلى استخدام الأساليب الكمية (Quantitative) ، في إجراء الفهم العلمية واستخلاص البيانات والنتائج العلمية ، مستندين إلى وحدات قياس دقيقة وطرق إحصائية معيارية ، في تبويب البيانات وجدولتها واستخراج النتائج ، وعلى الرغم من أهمية استخدام الطرق الإحصائية والتكميم للبيانات والمعلومات وعرض النتائج ، فعلى الباحثين في هذه المجالات عدم إغفال الأساليب الوصفية ، لاستخدامها جنباً إلى جنب مع الأساليب الكمية ، لما لاستخدامها من دور في التوصل إلى نتائج واستنتاجات ، تفيد في حل العديد من المشكلات العلمية وبخاصة السياسية والإعلامية، كما أنها تسهم في تقدم المعرفة العلمية في هذه المجالات وغيرها .(١٢)

تجدر الإشارة إلى أن تصميم البحث العلمي، يعتمد على المنهج الذي يجرى في إطاره ، وعلى الهدف من إجرائه ، سيما ان لكل بحث طبيعته الخاصة وإجراءاته وتقنياته وأساليبه ، وعلى الرغم من تعدد إجتهادات الباحثين حول أنواع البحوث الوصفية ، إلا أن هناك تصنيف يتفق عليه العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية والإعلام والعلوم السياسية ، لأنه الأقرب والأكثر ملائمة لدراسة المشكلات الإعلامية والسياسية ، وانه يخدم المجالات العلمية الأخرى ، وهذا التصنيف يقسم الأبحاث الوصفية إلى ثلاثة طرق منهجية، هي: الطرق المسحية ، والحالات المتبادلة، والتطورية .

وان لكل من هذه الطرق المنهجية، الأبحاث الخاصة بها التي تميزها عن غيرها وكالآتي : - (١٣)

أولاً / طرق البحث المسحية :-

يعرف البحث المسحي بأنه" منهج علمي منظم يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات، المتعلقة بمؤسسات إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية،

كالمؤسسات التعليمية والخدمية والإنتاجية، بقصد التعرف على أنشطتها المختلفة ، وسلوك العاملين فيها ومواقفهم من مختلف القضايا، خلال مدة زمنية معينة (١٤) ويذهب بعض الباحثين إلى إطلاق التسمية ذاتها على كافة الأبحاث الوصفية دون تمييز، إذ إن هؤلاء الباحثين يخلطون بين البحوث الوصفية في عموميتها، والبحوث المسحية بخصوصيتها ، معتقدين إن التسميتين لمدلول واحد وإن كل منهما يعني الآخر . لذلك نجدهم يعرفون البحوث المسحية على أنها : البحوث التي يتم بواسطتها استجواب جميع أفراد مجتمع البحث ، بشكل مباشر أو من خلال عينة ممثلة له، بهدف وصف الظاهرة المبحوثة من حيث طبيعتها وحجمها وأهمية بحثها ، دون أن يتجاوز ذلك دراسة العلاقة بين متغيراتها وبينها وبين الظواهر الأخرى ، أو استنتاج الأسباب والدوافع الكامنة وراءها .

تجدر الإشارة إلى أن دعاة هذا الاتجاه يميزون بين الأبحاث المسحية وبقية الأبحاث الوصفية، في الخطوات الإجرائية وفي طبيعة الأهداف التي يسعى الباحثون إلى تحقيقها ، ويعللون أسباب ذلك إلى : إن البحث المسحي يمكن تطبيقه على مجموعة بحث واحدة ، كما يمكن تطبيقه على أكثر من ذلك ، في حين إن الأبحاث الوصفية غير المسحية تختلف عن ذلك ، فالبحث الإرتباطي على سبيل المثال– لا يطبق إلا على مجموعة بحث واحدة فقط ، وإن البحث السببي المقارن لايمكن تطبيقه إلا على مجموعتين .

وبما إن الأبحاث المسحية تستهدف وصف الظاهرة المبحوثة وواقعها ،ولا تتجاوز ذلك إلى التدخل في دراسة العلاقات والأسباب ، فإنها تعد من صميم الأبحاث الوصفية ، على العكس من الأبحاث الإرتباطية التي تتدخل في دراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء الظواهر المبحوثة ، ولا يقتصر الأمر عند هذه الاختلافات ، فهناك اختلافات أخرى على مستوى أدوات جمع البيانات والمعلومات أيضاً . فلكل طريقة بحث أدواتها وأساليبها الخاصة بها ، وإن الأداة التي تناسب بحث معين قد لا تصلح لبحث آخر ، فهناك بحث يعتمد الإستبانة أداة لجمع البيانات وآخر يعتمد على المقابلة أو الإستبار وبحث ثالث يحتاج إلى أكثر من أداة ....الخ (١٥)

وعندما يكون هدف البحث معياراً للمنهجية في تحديد نوع البحث ، فإن البحث الذي يهدف إلى تحليل وتقويم خصائص الظاهرة المبحوثة يمكن أن يكون

مسحيا , كون الأبحاث المسحية تعبر عن جهد علمي منظم , لجمع المعلومات والبيانات التي تتعلق بأوصاف الظاهرة المبحوثة , التي من خلالها يمكن التعرف على الخصائص وإجراء التحليل المطلوب .

ووفقاً لما سبق ذكره فإن الأبحاث المسحية غالباً ما تقوم على أهداف , يقصد من وراءها تكوين قاعدة علمية أساسية من البيانات والمعلومات , وهذه القاعدة المعلوماتية تخدم التخصص العلمي الذي تجرى به , وقد تمتد الأهداف إلى أبعد من ذلك , إلى محاولة تصميم أوضاع معينة في مجال الظاهرة المبحوثة , عن طريق إجراء مقارنات موضوعية , تعتمد على معايير قياسية سبق وان تم اختبارها أو من خلال بناء مقياس يتعلق بالظاهرة , وفي حالات أخرى تستخدم هذه الأبحاث في التعرف على بعض الأساليب والممارسات السابقة التي اتبعت لمعالجة مشكلات سابقة , أو تستخدم الأبحاث المسحية لجمع معلومات وبيانات محددة تتعلق بمؤسسات معينة داخلية أو خارجية , أو لوضع خطط تنموية تحتاج إلى بيانات دقيقة

ولتحقيق تلك الغايات المتعددة يعتمد الباحثون أساليب متعددة وأدوات مختلفة أعدت لهذه الأغراض . (١٦)

وظائف البحوث المسحية :

البحوث المسحية منهجية تعالج العديد من الموضوعات الحياتية , منها ما يدخل في إطار شخصية الإنسان وطباعه وخصائصه السلوكية وظروفه المعيشية , ومنها ما يتعلق بالبيئة المحيطة به والمؤثرة عليه , كل ذلك يدخل في الوظائف التي تعالجها البحوث المسحية والتي يمكن تلخيصها بالمحاور الآتية :- (١٧)

١- الخلفية التاريخية للمتغيرات الواقعية :

من وظائف الأبحاث المسحية متابعة البحث عن الحقائق والمعلومات المتعلقة بالمجتمع المحلي , ودراسة الواقع الاجتماعي وطبيعة تراكيبه وعوامل نموه وتطوره, والبحث عن المعلومات ذات الصلة بسكانه وقاطنيه الأوائل ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية , واهم التغيرات التي حصلت عليها , وتأثير ذلك كله على حياة الأفراد والجماعات في بيئة اجتماعية معينة وعلاقة هذه البيئة بالمجتمع الدولي.

٢- البحث عن المعلومات التي تتعلق بالإدارة والقوانين : -

من مهام البحوث المسحية جمع المعلومات المتعلقة بالنظم الإدارية والقانونية لبيئة اجتماعية محددة وفقاً للعناصر الآتية :

أ- البحث عن الأساس القانوني أو التنظيمي لكيان المجتمع المحلي , والعناصر التي تقوم عليها إدارته الحالية .

ب - الوقوف على الأسس القانونية التي يتم بموجبها تحديد الحقوق والواجبات بين مؤسسات الدولة والأفراد , وكيفية تطبيق العدالة والفصل في القضايا لتي تنشأ بين الأفراد ومؤسسات الدولة وفي تنظيم العلاقة بين الأفراد بعضهم مع البعض الآخر

جـ- التعرف على طبيعة التنظيمات السياسية القائمة في المجتمع , والشخصيات البارزة والمسئولة فيها , وعلاقتها بالمجتمع وعلاقة المجتمع بها , والأدوار التي تقوم بها لخدمة المجتمع .

د – البحث في اللوائح والقوانين والتعليمات , التي تحدد الضرائب والجباية الحكومية, وأساليب تنفيذها ومدى استجابة الشرائح الاجتماعية لها .

هـ – نوع ومستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين , ورضا المجتمع عنها ومدى تفاعله مع المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات .

٣- البحث في الظروف الجغرافية والاقتصادية لبيئة اجتماعية معينة:

سبقت الإشارة إلى أن الأبحاث المسحية تهتم بالإنسان وطبيعة تكوينه وسلوكه في بيئته الاجتماعية , والوظائف الأخرى التي تهتم بها هذه الأبحاث , تتمثل في دراسة الطبيعة وتكوينها الجيولوجي وأثره على الإنسان ونشاطاته المختلفة, وبخاصة فيما يتعلق بتأثير جغرافية منطقة معينة على البيئة الاجتماعية والمؤسسات الموجودة فيها , كالأعمال والمهن والخدمات الصحية والنقل و المواصلات وتوزيع السكان ...الخ كما تهتم الأبحاث المسحية بالنشاطات الاقتصادية المختلفة التي يزاولها المجتمع المحلي , ومستويات المعيشة وغيرها من النشاطات .

٤- البحث في الخصائص الاجتماعية والثقافية :

تهتم هذه الأنواع من البحوث بالمعايير الأخلاقية السلوكية التي تدخل في صلب العلاقات الاجتماعية , وغالباً ما تدور حول النقاط الآتية : -

أ- البحث في علاقات المجتمع المحلي بالمجتمعات الأوسع , التي غالباً ما ترتبط معها بعلاقات تأثير وتأثر.

ب – دراسة المجتمع المحلي على أسس وطنية أو قومية , ومحاولة الوقوف على طبيعة تمسكه وتوجهات هذا التماسك , وطبيعة الصراعات القائمة فيما إذا كانت عرقية أو طبقية أو مذهبية أو سياسية ...الخ

ج – البحث في العلاقات الاجتماعية السائدة , وما تنطوي عليه من معايير أخلاقية, والدخول في تفاصيل العلاقات الاجتماعية وما تنطوي عليه من أمراض وانحرافات أخلاقية , وتأثير ذلك على عقيدة الأفراد وأنماط عاداتهم وأعرافهم الاجتماعية

د– البحث في النشاطات السياسية والإعلامية والثقافية والعلمية , وتحديد مستويات تطورها وتأثير نظمها ودور الإنسان فيها .

٥– السكان :

تعد الدراسات المسحية من أكثر النشاطات استخداماً في هذا المجال , سيما وان كافة الإحصاءات السكانية تعتمد على المنهج المسحي , فضلاً عن الدراسات السكانية وما تحتاج إليه من معلومات وبيانات تتعلق بحياة السكن وتدور حول الآتي : –

أ– الخصائص العامة والخاصة للسكان من حيث : الجنس والسن واللون والقومية والدين والمهنة والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم ومستوى التحضر والميول السياسية والهوايات وغيرها من الخصائص التي تعد متغيرات مهمة تخدم البحث العلمي في كافة المجالات .

ب الدراسات والديموغرافية وعلاقتها ببرامج التنمية والتطور , من خلال دراسة الموازنة بين نسبة الولادات ونسبة الوفيات لمعرفة مستويات النمو السكاني ، فضلا عن أن مسوحات السكانية, توفر قاعدة معلوماتية وبيانية تخدم البحث العلمي,

استخدام البحوث المسحية في مجال الإعلام والعلوم السياسية :

سبقت الإشارة إلى أن الدراسات الإعلامية والسياسية , تختلف في ظواهرها والعديد من متغيراتها عن الدراسات في التخصصات الأخرى , كما سبقت الإشارة .ى إن لكل مجال تخصصي منهجه , ولكل مشكلة طريقة بحث وأدوات وأساليب تلائمها , وان اختلاف المشكلات المبحوثة ومتطلباتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها , يدعوا إلى اعتماد طريقة بحث منهجية وتصنيف لأنواع الأبحاث التي يتطلبها مجال التخصص الذي تجرى فيه , ولهذه الأسباب فإن استخدام منهجية لأبحاث المسحية في مجال الإعلام والعلوم السياسية , يتطلب وضع تصنيف لأنوع

المسوح التي يتطلبها هذا المجال , وهذا ما سنوضحه من خلال المسوح الآتية (١٨)

١- مسوح الرأي العام : (Public opinion surveys)

يعد هذا التصنيف من أهم البحوث المسحية في مجال الإعلام , لأن مسح الرأي العام يمثل حكم الغالبية أو وجهة نظرها نحو موضوع معين أو موقف محدد وغالباً ما يبنى هذا الحكم على المعرفة والإطلاع ومعايشة الواقع , لا على أساس الأهواء و الرغبة العاطفية في الميل إلى هذا الموقف أو تبني ذلك الاتجاه

غير إن ظاهرة الرأي العام مثار جدل وخلاف بين الباحثين والمتخصصين , كونها من الظواهر الهلامية المتغيرة التي تتسم بعدم الثبات و الدوام وهو ما يميز المجال الإعلامي والسياسي عن المجالات الأخرى , وعلى الرغم من خصوصية هذه الظاهرة والجدل المحتدم حولها , فلا خلاف حول أهمية أبحاث ومسوحات الرأي العام لمجتمعات المعاصرة وصناع القرار , لأنها تمكن القادة والمسئولين من الوقوف على آراء الجماهير , حول القضايا والأحداث التي تتطلب اتخاذ مواقف وقرارات تمس مصالح الجماهير واهتماماتهم , سيما وان معظم دوائر اتخاذ القرار تبني قراراتها على نتائج الأبحاث المسحية واستطلاعات الرأي العام, لا على أساس الحدس والتخمين والنظرة الجزئية . (١٩)

تجدر الإشارة إلى إن منهجية البحوث المسحية تعد من أصلح المنهجيات البحثية لمواجهة المشكلات الإعلامية والسياسية , وأجريت العديد من الأبحاث المسحية في هذا المجال وحققت نجاحات كبيرة .

واهم ما يمكن لفت الانتباه حوله هنا , إن هذه المنهجية طبقت بنجاح في استطلاعات الرأي العام , وأضحت هذه الاستطلاعات تمثل مؤشرات وشهادات قانونية للعديد من المؤسسات السياسية والإعلامية , من منطلق إن نتائج هذه الاستطلاعات تمنح الشرعية لتأييد الشخصيات والمواقف والقرارات والممارسات , لذلك استخدمت استطلاعات الرأي العام أبان الحملات الانتخابية الرئاسية و البرلمانية والنقابية .. الخ

واستخدمت في التعرف على آراء الجماهير فيما يخص القضايا الوطنية والقومية المصيرية , واستخدمت في التعرف على أفكار ومعتقدات واتجاهات الجماهير ,

وفضلاً عن ذلك تبنت العديد من المؤسسات الإعلامية هذا النوع من الاستطلاعات في حملات الدعاية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبخاصة الصحية منها .

٢- بحوث مسح الظواهر السياسية :

ستخدمت الأبحاث المسحية في العديد من الأغراض السياسية , فقد استخدمتها لمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية في العديد من القضايا المصيرية كما قامت العديد من الأجهزة الإعلامية والسياسية بإجراء استطلاعات تناولت أغراض مختلفة في موضوعات شتى كالاستقلال والوحدة والانفصال...الخ

كما أضحت استطلاعات الرأي العام توفر قواعد معلوماتية وبيانية لتقرير السياسات الداخلية والخارجية , والخطر ما في هذا النوع من المسوحات الاستطلاعية, إن العديد من القرارات الدولية المصيرية تقرر على أساس نتائجها , وبخاصة في مناطق النزاعات الساخنة , وفضلاً عن ذلك فإن ظاهرة الرأي العام ذاتها تتشكل في ضوء نتائج بعض الاستطلاعات المهمة ذات الطابع العالمي, التي تعلنها وسائل الإعلام الجماهيري, وبخاصة الفضائيات المسموعة والمرئية .

٣- مسح جمهور وسائل الإعلام :

يصنف هذا النوع من البحوث المسحية في المنهج الوصفي , ضمن الأبحاث المسحية الإعلامية والسياسية , إذ يختلف عن مسوحات الرأي العام من الناحية الوظيفية , لأنه يهتم بدراسات جمهور وسائل الإعلام , من حيث أنماط القراءة والاستماع والمشاهدة , وغالباً ما يعتمد القائمون على هذه الوسائل على مسح جمهور وسائل الإعلام , بهدف تطوير أداء هذه الوسائل , سيما وان وسائل وسائل الاتصال الجماهيري تقدم إلى الجمهور لتحقيق غايات محددة , لهذه الأسباب فمن مهام القائمين على الاتصال الجماهيري , معرفة تفضيلات القراءة والاستماع والمشاهدة من حيث : أوقات البث وأنواع البرامج والموضوعات وأساليب تقديمها ... الخ

ووفقاً لذلك فإن نتائج هذا النوع من البحوث المسحية, تعد بمثابة معايير لتقييم مستويات أداء وسائل الإعلام الجماهيري , المقروءة و المسموعة و المرئية , ففي مجال الإعلام المقروء تستهدف هذه المسوحات التوصل إلى الآتي :

أ- معدل شراء الصحف والمجلات , اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية .

ب - الوقوف على مديات تفضيل القراء لصحيفة أو مجلة معينة على غيرها .

ج - مدى اشتراك الجمهور في الصحف والمجلات ، ومديات إقبالهم على قراءتها
د - مديات تفضيل القراء لموضوعات معينة على غيرها في الصحف والمجلات .
هـ - مديات تفضيل الجماهير لكتاب أو محررين على غيرهم، ودرجات التفضيل وأسبابه ومبرراته .
و - عدد قراء زاوية معينة أو صفحة معينة من صحيفة أو مجلة وأسباب هذا الاختيار
ز - التعرف على عادات القراء للصحف والمجلات ، وأهمية هذه المعرفة في تطوير وسائل الإعلام المقروءة في الشكل والمضمون .
ح - مسح آراء القراء فيما يتعلق بالوقت الذي يقضونه في قراءة الصحف والمجلات.
ط - التعرف على آراء واقتراحات القراء ، بهدف تطوير الصحف والمجلات ...الخ.
أما أهمية هذا النوع من الأبحاث المسحية لوسائل الإعلام الجماهيري المسموعة والمرئية ، فيمكن إيجازها بالآتي : -
أ - التعرف على أعداد الحائزين على أجهزة الاستماع والمشاهدة ، بقصد الوقوف على جمهور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية .
ب - الإطلاع على مديات الاستماع والمشاهدة ، لجمهور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ، وذلك لوضع جدول بث تلائم أوقات الجمهور وتلبي حاجاتهم .
جـ - التعرف على تفضيل الجمهور لمشاهدة برامج التلفاز على الاستماع لبرامج الإذاعة الصوتية ، ودراسة أسباب هذا التفضيل وأثره في تطوير برامج الإذاعة .
د - الوقوف على آثار تفضيل الجمهور للاستماع والمشاهدة على قراءة الصحف والمجلات .
هـ - التعرف على أنسب أوقات الاستماع والمشاهدة ، لوضع الخطط البرامجية التي تلائم أوقات فراغ الجمهور .
و - البحث في أفضليات البرامج المقدمة للجمهور ، ودراسة درجات ميلهم لأي من البرامج المقدمة ، لاعتماده وتطويره وتوسيعه ، والتعرف على البرامج التي لا تحظى برضا الجمهور، لحذفها من جدول البث أو السعي لتطويرها .
ز - البحث في الإمكانيات التي يمكن إن توفرها كل من الإذاعة والتلفاز ، لدعم وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية ، وبخاصة فيما يتعلق باستغلال إمكانياتها في محو الأمية وتطوير التعليم .

ح – دراسة سلوك الجمهور إزاء وسائل الاتصال الجماهيري , وبخاصة فيما يتعلق بميبات تفضيلهم لمذيع أو مذيعة في تقديم بعض البرامج التي يفضلونها .

ط – التعرف على آراء الجمهور وملاحظاتهم واقتراحاتهم فيما يتعلق بتطوير برامج الإذاعة والتلفاز .

ي – التعرف على دور كل من الإذاعة والتلفاز في صناعة النجوم , والحملات الدعائية التي تستهدف التسويق السياسي والاقتصادي .

٤- أبحاث مسح أجهزة الإعلام :

تعد مسوحات أجهزة الإعلام من الأبحاث المهمة في مجال الإعلام , لعدة أسباب منها ما يتعلق بالتقنية وخضوعها لتطورات متسارعة , وان هذه التطورات المتسارعة تحتاج إلى مواكبة في تطوير الكادر والعاملين كماً ونوعاً , وفضلاً عن ذلك فإن هذا النوع من الأبحاث يهدف إلى التعرف على شخصية كل وسيلة من وسائل الإعلام الجماهيري , والوقوف على خصائصها الفنية والتقنية وشمولية التغطية وما إلى ذلك, وتأسيساً على ذلك فقد تناولت الأبحاث المسحية لوسائل الإعلام الموضوعات الآتية : –

أ – دراسة دور الخصائص التقنية لكل وسيلة في طبيعة التغطية التي تحققها .

ب – البحث في دور الخصائص التقنية في الإنتاج الإذاعي والتلفازي.

ج – دراسة دور وسائل الاتصال الجماهيري في توفير البيئة النفسية للمستمعين والمشاهدين , بهدف تهيئتهم نفسياً وذهنياً لتقبل البرامج التعليمية والفكرية والتربوية والثقافية والاجتماعية

د – البحث في التأثيرات التي تحدثها وسائل الاتصال الجماهيري المسموعة والمرئية في الجمهور , ودراسة آثارها وانعكاساتها المحتملة على الأطفال والشباب والفئات الجماهيرية الأخرى .

هـ – التعرف على شخصية كل وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري , من خلال خواصها التقنية , ومستوى تغطيتها , وكفاءة العاملين فيها , لإتاحة الفرصة أمام المعلنين وأصحاب المصالح, في اختيار الوسيلة الأكثر شمولية وتأثيرا لنشر إعلاناتهم وتقديم نشاطاتهم .

٥- أبحاث مسح أساليب الممارسة :

بعد دراسة الجمهور والوسيلة تعدت منهجية البحوث المسحية , لدراسة الجوانب الفنية, من خلال أساليب الممارسة , وتشتمل أساليب الممارسة على البحث في الأساليب الإدارية والتنظيمية والمهنية, التي تتبعها المؤسسات الإعلامية في كافة مهامها , ومن بين أهم مهام الوسائل الإعلامية تطوير الواقع الحياتي للجماهير , من خلال الممارسات التطبيقية ,التي تقوم بها الأجهزة الفنية المسموعة والمرئية, لذلك فإن من مهام هذه الأبحاث التعرف على أفضل الطرق والأساليب التي تتبعها وسائل الاتصال الجماهيري , عند تخطيطها لنشاطاتها المختلفة على سطح الحياة الواقعية, وتشتمل هذه النشاطات على المحاور الآتية : -

أ - التعرف على مديات اعتماد المؤسسات الإعلامية على التخطيط العلمي عند أدائها لمهامها الإعلامية , والوقوف على مستويات التخطيط وعناصره والخطط البرامجية التي تعدها المحطات والقنوات الإذاعة والتلفازية .

ب - التصدي لدراسة الواقع الفعلي لكل وسيلة من وسائل الإعلام الجماهيري, وبخاصة فيما يتعلق بأساليب الممارسة ودراسات الجمهور , والمشكلات التي تواجهها كل وسيلة من وسائل الإعلام الجماهيري

جـ - البحث في تنظيم وإعداد الكوادر الفنية والإدارية العاملة في أجهزة الإعلام , والتعرف على الهياكل التنظيمية للقوى العاملة وأنماط النشاطات التي تمارسها , والصعوبات التي تعترضها وتعيق عمليات تطورها .

د - مسح الأجهزة الإعلامية وطبيعة المهام التي تقوم بها في المؤسسات الرسمية والأهلية مثل : إدارات العلاقات العامة والوكالات الإعلانية وشركات الإعلام الخاص , والبحث في مستوى العلاقة بينها وبين المؤسسات الإعلامية الحكومية .

هـ- البحث في مناهج التعليم والتدريب الإعلامي في المراكز البحث الإعلامية و المعاهد والكليات الأكاديمية , والتعرف على مستويات الموازنة بين الدراسات النظرية والممارسات التطبيقية, وسبل الارتقاء بمستويات التعليم والتدريب بما يتناسب والتطورات التقنية الكبيرة التي تحصل في أجهزة وسائل الاتصال الجماهيري.

و- البحث في تنشيط تفاعل جمهور وسائل الاتصال الجماهيري مع هذه الوسائل,وتنظيم آليات التفاعل المتبادلة بين كل وسيلة وجمهورها , وان ذلك يتطلب

دراسات واقعية للجمهور ، بهدف الوقوف على رغبات واحتياجات جمهور وسائل الاتصال الجماهيري، وتوجيه هذه الوسائل إلى تلبية تلك الاحتياجات والرغبات

ـ دراسة مدى اعتماد وسائل الإعلام الجماهيري على البحوث العلمية في تطوير عملها ، وكيفية الاستفادة من نتائج البحوث الإعلامية في وضع السياسات الإعلامية والخطط البرامجية ، وحل المشكلات والصعوبات التي تواجه العاملين في هذه الوسائل ، والارتقاء بمستويات الأداء على مستوى الوسيلة والمضمون .

ج- دراسة اتجاهات وسائل الإعلام الجماهيري، وتقويم أساليب الأداء في كل ما يتعلق بالنشاطات الإعلامية .

د- دراسة الحملات السياسية وبخاصة الحملات الدعائية ، باعتبار الحملات الدعائية أحد أهم أساليب إدارة الأزمات في الصراعات الدولية ، وكذلك الحملات الدعائية المتعلقة بالترويج والتسويق .

خامساً / دراسة العلاقات المتبادلة :

تعد أبحاث العلاقات المتبادلة من دراسات المنهج الوصفي ، ويعتبرها بعض الباحثين ضمن الدراسات التشخيصية (Normative) ، ويعدها البعض الآخر من المراد فات الدلالية للعلاقات المتبادلة ، من منطلق إن التسميتين تندرجان تحت مسمى واحد لأنهما تؤديان إلى نفس الأهداف ، إذ يستخدم الباحثون هذه المنهجية للبحث في العلاقات المختلفة بين المتغيرات في الظواهر المبحوثة ، بهدف تشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة المبحوثة ، وتصنف الدراسات المتفرعة من منهج العلاقات المتبادلة إلى الآتي : -

أ- دراسة الحالات:

يقصد بدراسة الحالات . اختيار عدد محدد من الحالات أو المفردات الدلالية الممثلة، ودراستها دراسة شاملة ومعمقة تهدف إلى إتاحة الفرصة والإمكانية أمام الباحث للوصف الدقيق المبني على الفهم الموضوعي لكل حالة على حدة ، ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الحالات ، والتعرف على خصائصها العامة والمتغيرات المتداخلة فيها

ويتخذ أسلوب دراسة الحالات الدراسة التحليلية الشاملة لكل حالة ، ومقارنة الحالات مع بعضها البعض ، بقصد التوصل إلى استنتاجات علمية عن

الحالات المبحوثة , ومحاولة اختبار مدى صحة تلك الاستنتاجات , للتيقن من حقيقة النتائج والاستنتاجات المتعلقة بكشف مجاهيل الحالات المبحوثة

إلا أن أهم ما يمكن التنبيه إليه بهذا الصدد هو إن الباحث الذي يستخدم طريقة دراسة الحالات , عليه أن يتوخى الدقة والحذر في اختيار العينات الممثلة لمجتمع البحث , وعندما يحاول الباحث النفاذ إلى عمق الظاهرة الإحاطة بها عليه أن يبحث في المتغيرات المحيطة بها , من أجل التوصل إلى معلومات وصفية دقيقة وشاملة تعكس الصورة الكلية الظاهرة المبحوثة .

٢- الدراسات السببية المقارنة :

تعد هذه المنهجية أكثر عمقاً من الدراسات السابقة التي صنفت ضمن المنهج الوصفي, لأن من خصائص هذا النوع من الدراسات , أنها تتعدى حدود التعرف الظاهري على الظواهر المبحوثة , إلى محاولة التعرف على كيفية حدوث الظاهرة , والعوامل التي أسهمت في ظهورها ..الخ

ومن أجل أن يتوصل الباحث إلى هذه الغايات عند تطبيق هذه المنهجية , فلابد من أن يلجأ إلى عقد مقارنات بين الظواهر المبحوثة سابقاً والظواهر الحالية , ومقارنة ما تم التوصل إليه من نتائج واستنتاجات وما يحتمل التوصل إليه , ومقارنة عوامل الاتفاق بعوامل الاختلاف , سواء بين متغيرات الظاهرة المبحوثة , أو بينها وبين الظواهر الأخرى .

إذ يهدف الباحثون من وراء هذه المقارنات , التعرف على العوامل والمتغيرات المتكررة , التي تصاحب الظاهرة المبحوثة في ظروف معينة , والتي قد تختفي في ظروف أخرى , والبحث في دور هذه العوامل والمتغيرات في حدوث الظاهرة وتطورها.

وتقترب منهجية الدراسات السببية المقارنة, من حيث أهدافها من منهج اختبار العلاقات السببية, خاصة وان هذا المنهج يمكّن الباحث من دراسة المواقف والأحداث, مثلما تحدث في الحياة العادية , دون أن يتدخل في الإعداد للتجربة, أو التدخل في حث المبحوثين على اتخاذ مواقف معينة ,إذ يقتصر دور الباحث على عقد المقارنات بين المواقف المتباينة , ودراسة أوجه التشابه والاختلاف بين تلك المواقف, وينتهي إلى وصف العوامل والمتغيرات والمسببات التي تكمن وراء الظاهرة موضع الدراسة .

والأمثلة على هذا النوع من الدراسات كثيرة ، كأن يقوم الباحث بعقد مقارنات حول مستويات الثقافة العامة ، بين مجموعة تتعرض إلى برامج معينة من الإذاعة أو التلفاز ومجموعة أخرى لا تتعرض ، أو بين مجموعة تقرأ الصحف وأخرى لا تقرأ، أو بين بضاعة تم الترويج لها من خلال حملة إعلانية وأخرى لم يروج لها ، أو بين مرشح رئاسي قام بحملة دعائية وآخر لم يقم بحملة ...الخ

٣- الدراسات الإرتباطية :

الدراسات الإرتباطية تقع ضمن المنهج الوصفي ، تهدف إلى استكشاف العلاقة بين المتغيرات ، والتعرف على طبيعة الترابط بينهما ، وحدود العلاقة وما إلى ذلك ، ويهدف الباحثون من وراء استخدام هذه المنهجية التوصل إلى الحقائق الآتية :-

أ- هل هناك علاقة إرتباطية ، بين متغيرين أو أكثر في الظاهرة المبحوثة .

ب- البحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرات المترابطة في الظاهرة المبحوثة ، وبيان نوع هذه العلاقة فيما إذا كانت طردية أو عكسية .

ج- البحث في مستويات ودرجة الترابط بين المتغيرات المترابطة.

ومن أجل أن يتوصل الباحث إلى درجة الترابط بين المتغيرات المترابطة في الظاهرة ، يلجأ إلى استخدام أحد المقاييس الإحصائية الكمية المعتمدة في هذه المجالات مثل (Correlation Coefficient) ، أو يستخدم معامل الارتباط بيرسون ، وذلك بحسب طبيعة الظاهرة المبحوثة ونوع العلاقة ففي الحالات التي يستخدم فيها معامل الارتباط ، فإن طبيعة الارتباط لا تخرج عن أحد الاحتمالات الآتية :-

الاحتمال الأول/ يفترض وجود علاقة ارتباط طردي ، وفي هذه الحالة فإن معامل الارتباط يساوي(+١)، وفي بعض الحالات ترتفع العلاقة من (+ ٠١ و ٠ إلى + ١)

الاحتمال الثاني/ وجود علاقة ارتباط عكسي تام بين المتغيرين في الظاهرة المبحوثة، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة أحد المتغيرين تضعف بالمقابل قيمة المتغير الثاني

وفي مثل هذه الحالة قد يتراوح معامل الارتباط بين للمتغيرين في الظاهرة موضع البحث بين (- ١٠،٠ إلى - ١) .

الاحتمال الثالث / كأن يفترض الباحث عدم وجود ارتباط بين المتغيرين في الظاهرة المبحوثة ، وفي هذه الحالة فإن معامل الارتباط يساوي (صفر) .

وتكتسب هذه الدراسات أهمية خاصة في مجال الإعلام والعلوم السياسية ، كونها تهتم بدراسة العلاقة بين كل متغير من متغيرات الخصائص العامة للمبحوثين، وكل متغير من المتغيرات في الظواهر المبحوثة في هذه المجالات ، مثل دراسة العلاقة بين متغير

الجنس أو السن أو مستوى التعليم ..الخ وتغير مستوى المشاهدة أو الاستماع أو نوع البرامج المفضلة أو التصويت في الانتخابات لمرشح معين أو اتخاذ موقف من قضية أو الإقبال على شراء سلعة معينة أو زيادة الإنفاق على الإعلان أو زيادة المبيعات أو زيادة مستوى الوعي ....الخ

ثالثاً / الدراسات التطورية :

الدراسات التطورية تفرع حيوي من تفرعات المنهج الوصفي ، تهتم بتتبع الظواهر الإعلامية والسياسية والاجتماعية والسلوكية ، وتعتبر أكثر أهمية في المجال السياسي والإعلامي ، لأن هذا المجال التخصصي يتميز بالتغير المستمر ويتسم بالسرعة والآنية ، الأمر الذي يوجب الحاجة إلى تتبع الظواهر الإعلامية والسياسية وملاحقة تطوراتها ، كما إن هذا المجال يتصف بكثرة الظواهر وشموليتها, لارتباطهُ بتطور تقنيات الاتصال الجماهيري وشموليتها ، لهذه الأسباب يمكن اعتبار هذا النوع من الدراسات من الطرق المنهجية الرئيسية في المجال الإعلامي والسياسي ، خاصة وان أجهزة الإعلام تعمل في أوساط اجتماعية واسعة ، وأنها تهتم بكافة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومن بين أهم مهام الإعلام المعاصرة غرس القيم الأصيلة والمفاهيم وتدعيم الاتجاهات الإيجابية وتعزيزها ، كما انه يؤثر في الأنماط السلوكية للأفراد والجماعات الاجتماعية .

ومن مهام الدراسات التطورية, قياس معدلات التغير التي تحصل في المجتمعات المعاصرة وتشمل الأفكار والآراء والاتجاهات وشتى السلوك وطبيعة الاستهلاك زيادة الإنتاج ... الخ

واستخدمت هذه المنهجية في البرامج التنموية ذات الأبعاد المتعددة ، مثل البحث وملاحظة التغيرات التي تطرأ على الفلاحين بعد تعرضهم إلى برامج الإرشاد الزراعي ، وبعد نشر الأفكار والممارسات المستحدثة ، وتتبع سلوك الأطفال بعد تعريضهم لأنواع معينة من البرامج ، وملاحظة سلوك الناخبين بعد الحملات الدعائية.. الخ

أما ما يتعلق بأبحاث تحليل المضمون, فعلى الرغم من أنها من الأبحاث المسحية لمنهج الوصفي ، إلا أن هذا الرأي أثار جدلاً واسعاً بين الباحثين لاعتقادهم باستقلالية تحليل المضمون عن المنهج الوصفي ، وتكوينهُ منهجية خاصة به ، تميزه عما سواه من المناهج ، لذلك أفردنا لهُ الفصل الثالث للبحث في كل ما يتعلق بهذه المنهجية ، التي تبلورت في الميدان الإعلامي والسياسي.

مراجع وهوامش الباب الثاني

١- د. سمير محمد حسين , بحوث الإعلام الأسس والمبادئ , مصدر سابق , ص ١٠٨-١١١.

٢- Carter.V.Good&Douglas E. Seats Methods of Research Educational ,Psychological, Sociological (New York: AP Pletonecentury- crofts, inc,١٩٥٤) pp,٢٥٥-٨٢١.

٣- د. سمير محمد حسين , بحوث الإعلام المبادئ والأسس , مصدر سابق ١١٩- ١١٧.

٤- المصدر السابق نفسه , ص ١٢٠ -١٢١.

٥- د. محمد زياد حمدان , البحث العلمي كنظام , مصدر سابق , ص٦٩.

٦- د.صالح بن حمد العساف , المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية , مصدر سابق , ص ١٨٩-١٩٠.

٧- F.L. Whitney , The Elements of Research (Newyork:n.p.١٩٤٠,p,١٥٣.

٨ - د. محمد زياد حمدان,البحث العلمي كنظام , مصدر سابق , ٦٦-٦٧.

٩- د. يوسف مصطفى القاضي ,مناهج البحوث وكتابتها , الرياض , دار المريخ للطباعة والنشر , ١٩٨٤م , ص١٠٦.

١٠-د.فان دالين وديو بولد , مناهج البحث في التربية وعلم النفس , ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون, القاهرة , ١٩٨٩م , ص ٣٣٢.

١١- د. سمير محمد حسين , مناهج بحوث الإعلام الأسس والمبادئ , مصدر سابق, ص , ١٢٤.

١٢-المصدر السابق نفسه , ص ١٢

Carter. Good & Douglas E. Scates,op cit , p ٣٧٥ .

١٣- Line , Maurice B . Library Surveys: An Introduction to the use,Planning,Procedure and Presentation of surveys,٢ nd ed.,London , Clive Bigly, ١٩٨٢,p – ١٢.

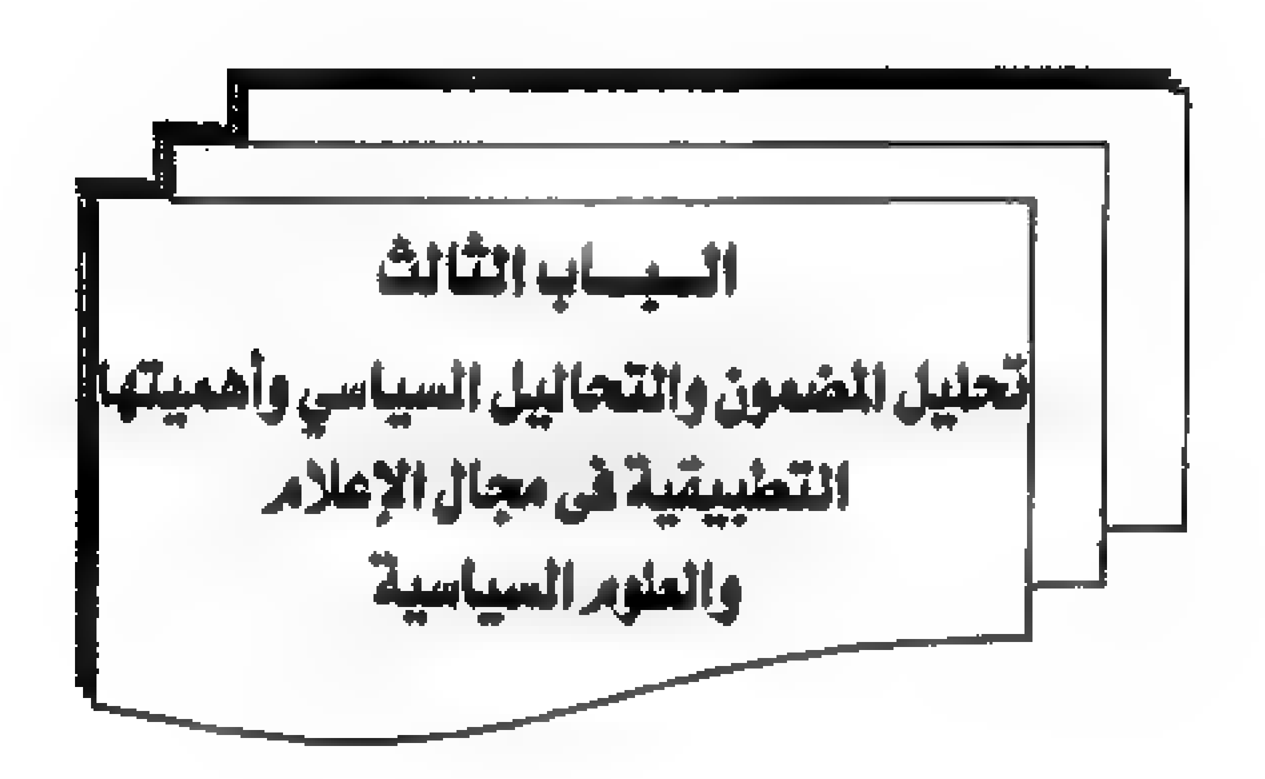
١٥- د. صالح بن حمد العساف ، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، مصدر سابق ، ص ١٩١-١٩٢.

١٦- د. سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام الأسس والمبادىء، مصدر سابق، ص ١٢٧-١٢٨.

١٧- د. فان دالين وديوبولد ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، مصدر سابق، ص ٣٢٣.

١٨- د. سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام الأسس والمبادىء، مصدر سابق، ص ١٢٠-١٣٥.

١٩- د. وهيب الكبيسي ويونس صالح الجنابي، طرق البحث العلمي في العلوم السلوكية ، بغداد ، ١٩٨٧م ، ص٤٢.



الباب الثالث

تحليل المضمون والتحليل السياسي وأهميتها التطبيقية فى مجال الإعلام والعلوم السياسية

الفصل الأول

منهج تحليل المضمون وتطبيقاته الإعلامية والسياسية

تعريف تحليل المضمون، وتحديد مفهومه:

تحليل المضمون (Content Analysis) منهجية بحث كمية نشأت في ميدان الإعلام والعلوم السياسية، أطلق عليها بعض المتخصصين تسمية تحليل المحتوى، لاهتمامها بتحليل مضامين وسائل الاتصال الجماهيري والمضامين السياسية وأساليب تحليل المضمون تشبه أساليب البحث الوثائقي من حيث وحدة مصدر المعلومات، إلا أنهما يختلفان في بعض الأدوات والطرق المستخدمة في جمع البيانات والتحليل، فتحليل المحتوى يعتمد على التكميم والتحليل الكمي لوحدات البحث.

وقد أثار تحليل المضمون جدلاً واسعاً بين الباحثين والمتخصصين، حول حدود استخدامات هذه المنهجية ووظائفها ومجالاتها، فهناك من يقصر دوره على تحليل مضامين وسائل الاتصال الجماهيري، وهناك من يعتبره منهجية مشتركة بين الإعلام والعلوم السياسية، وهناك من يعده منهجية عامة يمكن تطبيقها على العديد من الظواهر في العديد من المجالات التخصصية، وظهر من الباحثين من يعتبر تحليل المضمون منهج مستقل بذاته يبحث في مضامين وسائل الاتصال، مثلما هو المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية، في حين لا يعده البعض الآخر أكثر من طريقة بحث ضمن المنهج الوصفي، وفي ضوء هذه الاختلافات ظهرت تعريفات عديدة ومختلفة، تعبر عن مضامين ومذاهب متباينة وكالآتي: - (١)

- يعرف كابلان (Kaplan) تحليل المضمون على أنه العد الإحصائي للمعاني التي تتضمنها المادة الأساسية الخاضعة للتحليل لاستخلاص نتائج علمية.

إذ يختصر كابلان هذه المنهجية باستخدام التكميم والإحصاء في التعامل مع المعاني، بهدف استخلاص النتائج العلمية، دون الإشارة إلى طبيعة هذه المنهجية وطرقها وأساليبها في التحليل، ونوع الأهداف التي تحققها والمجالات التي تخدمها

- أما جانس (Janis) فيرى إنه اسلوب بحث يهدف إلى تبويب خصائص المضمون في فئات، وفقاً لقواعد يحددها المحلل باعتباره باحثاً علمياً

وبذلك نرى أن جانس يلخص هذا المنهج بأنه اسلوب بحث يهدف إلى تبويب وتنظيم خصائص البحث في فئات، ونعتقد بأن هذه النظرة السطحية تنتقص من أهمية هذه المنهجية، لأن لتحليل المضمون أهداف وأدوات بحث توصل الباحث إلى نتائج، تتيح له إمكانية تحليل هذه النتائج.

- ويعرف باركوس (Barcus) تحليل المضمون . بأنه لفظ يستخدم للتعبير عن التحليل العلمي للرسائل الاتصالية ، ويرى انه يتطلب أن يكون التحليل دقيقاً ومنهجياً

يتبين هنا إن الباحث باركوس ينظر إلى تحليل المضمون من الناحية المنطقية , ويصف هذه المنهجية وصفاً يفترض فيه إن تكون نتائج التحليل دقيقة ومنهجية والباحث بيزلي (paisley) ينظر إلى تحليل المحتوى على أنه . العملية الإعلامية التي تتحول فيها المادة الاتصالية , إلى عينات قابلة للتلخيص والمقارنة , عن طريق استخدام قانون الفئات الموضوعي المنهجي .

يظهر من تعريف بيزلي أنه اعترف بأن تحليل المضمون منهجية إعلامية , للبحث في مضامين وسائل الاتصال , دون الإشارة إلى وظيفة التحليل التي يختص بها هذا المنهج , بعد إن حصر وظائفه بالتلخيص والمقارنة فقط , ومن ناحية أخرى اعتبر إن هذا المنهج يقتصر على استخدام قانون الفئات , في حين إن معالجاته الإحصائية تتضمن العديد من القوانين والعمليات الإحصائية .

- أما الباحث السياسي هولستي (Holsti) فيرى أن تحليل المضمون : بحث علمي يسعى إلى اكتشاف علاقات ارتباط بين الخصائص المميزة , في أية مادة اتصالية, من طريق التعرف على هذه الخصائص بطريقة موضوعية منهجية .

وبهذه الرؤية نجد هولستي يصنف تحليل المضمون بتصنيف يقترب من البحوث الارتباطية في المنهج الوصفي , وانه يعده منهجية متخصصة للبحث في خصائص مواد الاتصال , علماً إن تحليل المضمون يتدخل في بحث العديد من الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر المتعلقة ببحث الوثائق التاريخية .

- ويعرف لاسويل (H.D Lass well) تحليل المضمون : بأنه اسلوب بحث , يهدف إلى وصف المحتوى الظاهر للاتصال , وصفاً موضوعياً ومنهجياً وكمياً .

فعلى الرغم من اعتراف لاسويل بأهمية تحليل المضمون الكمية والمنهجية والموضوعية, إلا أنه لا يعتبره منهج تحليل يمكنه الولوج إلى عمق الظواهر من خلال عمليات التحليل للمدلولات الكمية , من خلال اعتباره يهتم بالوصف الظاهري لمضامين وسائل الاتصال .

- وحين نستقرأ تعريف كيرلنجر (Kerlinger) لتحليل المضمون , نجد أنه يعده أداة أساسية في عملية التحليل الإعلامي , ويضيف إلى ذلك انه أداة لملاحظة

غير المباشرة ، يمكن استخدامها في تحليل المضمون للمادة الاتصالية دون اللجوء إلى عينات من الجمهور لإجراء مقابلات معهم .

نستنتج من خلال هذا التعريف إن كبير لتجر من الباحثين الذين ينظرون إلى تحليل المضمون، على أنه أداة بحث وليس منهج بحث قائم بذاته ، مع تسليمه بأن هذا النوع من الأبحاث يهتم ببحث مضامين وسائل الاتصال الجماهيري .

ومن ناحية أخرى تجد كل من كاتز و فستنجر (Katz festinger)، يحددان وظائف تحليل المضمون في كتابهم (منهج البحث في العلوم الاجتماعية) ، بأنه البحث الذي يهدف إلى الوصول إلى الوصف الموضوعي المنظم ، وتحويل المضمون الإعلامي إلى مفهوم كمي بهدف تأويله[١] .

يتبين من هذا التعريف إن كاتز و فستنجر يعرفون تحليل المضمون وظيفياً[٢] ، على انه وصف موضوعي منظم لمحتوى وسائل الاتصال ، وتكميم المضامين الإعلامية بهدف تحليلها ، وبذلك يتحول هذا المنهج إلى اسلوب بحث يسهل من عمليات تحليل المضامين الإعلامية .

وتأسيساً على ما سبق عرف بيرلسون (Berelson) عام ١٩٥٢م ، تحليل المضمون على أنه : (عبارة عن طريقة بحث ، يتم تطبيقها من اجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى اسلوب الاتصال) (٢)

وبذلك التعريف يقترب بيرلسون من العديد من الباحثين الذين سبقوه في تعريف هذه المنهجية وتحديد مفهومها ، إذ يعتبر تحليل المضمون طريقة بحث ، تمكن الباحثين من الوصف الكمي لمحتوى أساليب وسائل الاتصال ، وربط وظائف هذه الطريقة بأساليب وسائل الاتصال الجماهيري ، وأعتبره من أنسب أساليب البحث المسحية في مجال الإعلام .

ووفقاً لكل ما تم ذكره عن تحليل المضمون ، فإن هذه المنهجية أشمل من أبحاث المنهج الوصفي وأكثر تطوراً[١] ، وبواسطتها تمكن الباحثون من معالجة العديد من الظواهر الإعلامية والسياسية، كما إن استقلال هذه المنهجية بوحدات تحليل خاصة بها ، وتمكن الباحثين من معالجتها إحصائياً[٢] ، واستغنائها عن العديد من أدوات جمع البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها المنهج الوصفي ، والنتائج الدقيقة التي توصل إليها الباحثون ، عند معالجتهم للعديد من الظواهر العلمية بواسطة هذه المنهجية ، فتحليل المضمون منهج علمي ، يهدف إلى الوصف الموضوعي المنهجي

المنظم لمضامين وسائل الاتصال الجماهيري ، بما تنطوي عليه هذه المضامين من أبعاد سياسية و جتماعية واقتصادية، ويقسمه بعض المختصين إلى قسمين هما :- (٣)

- تحليل المضمون الكمي (Quantitative Content Analysis):

ويقــوم على إجراءات يتم بموجبها تفكيك النص أو هيئة النصوص وترجمة الأفكـار والاصطلاحات والرموز التي ترد فيها إلى مدلولات ومؤشرات رقمية ، يمكن تحليلها والتوصل من خلالها إلى نتائج موضوعية دقيقة .

- تحليل المضمون الكيفي (Qualitative Content Analysis)

يقوم على إجراءات تمكّن الباحث من تحليل النصوص الواردة في مختلف المضامين الإعلامية والسياسية ، ضمن خطة منهجية متكاملة تجمع كافة متغيرات الظاهرة المبحوثة في سياق موحد ، يمكن الباحث من التوصل إلى نتائج منطقية ، تزيل الغموض عن الظاهرة المبحوثة أو تحل التعارض بين الخيارات لمتغيراتها

إن وضع كافة المؤشرات والأساليب والتقنيات والإجراءات المستخدمة في تحليل المضمون في صورة متكاملة ، يجعلنا نسلم بإمكانية استقلال تحليل المضمون بمنهجية خاصة به ، يمكن تطبيقها ليس على الظواهر الإعلامية والسياسية لحسب، وإنما على العديد من الظاهر في المجالات العلمية الأخرى ، وبخاصة بعض الظواهر التي تعجز المنهجيات الأخرى، عن معالجتها بالأساليب غير الكمية التي تستخدمها .

سيما وان تحليل المضمون ، يعتمد على التكرار المنظم لوحدات التحليل ، سواء كانت كلمة أو فكرة أو موضوع أو مفردة أو شخصية أو وحدة قياس للزمن أو المسافة، وهذا مـا أضفى علـى هـذا المنهج طابع اليسر والسهولة عند التطبيق ، وفضلاً عن ذلك فإن إمكانية التكميم ، التي يتم بموجبها تحويل المؤشرات والمدلولات الرمزية إلى مدلولات كمية ، سهل من عمليات التحليل والتوصل إلى نتائج دقيقة ، أسهمت في حل العديد من المشكلات العلمية الإعلامية والسياسية ، كما إن عمليات التكميم وما أضفت إليه من إمكانيات في التحليل مكنت الباحثين من الغوص إلى أعماق الظواهر العلمية ، واستخلاص النتائج التي عجزت المناهج الأخرى من استخلاصها ، مما دعا العديد من علماء المنهجية والباحثين ، إلى عزل هذا المنهج في حقل خاص به وعدم اعتباره من أبحاث المنهج الوصفي .

نشأة منهج تحليل المضمون وتطور وظائفه البحثية :

ظهر تحليل المضمون في النصف الأول من القرن العشرين ، وأعتبر عام ١٩٤٥م معلمة رئيسية ميزت تحليل المضمون عن غيره من المناهج ، وتحددت معالم تطور هذه المنهجية بعد تطبيقه على الظواهر السياسية ، إذ ظهرت تلك التطبيقات في الكتاب الذي أصدره لاسويل (D. Lass well)وكان بعنوان (لغة السياسة – Language of Politics) وذلك في عام ١٩٤٥م ، لذلك اعتبر الباحث لاسويل من الباحثين الذين كان لهم الحظ الأوفر في وضع هذه المنهجية وتطبيقاتها، إذ لم تقتصر أبحاثه على استخدام الأسلوب الكمي في التحليل ، وإنما تناولت الإسلوب الكيفي أيضاً .

وبحلول عام ١٩٥٢م تم تدعيم هذه المنهجية بصدور كتاب بيرلسون (Berlson) الموسوم (تحليل المضمون في أبحاث الاتصال– Content Analysis in communication Research) ، وقد أعتُبر ذلك المؤلف أهم مرجع في هذا المجال ، بعد إن اعتبره بعض المهتمين بهذا المجال أهم مرجع في بحوث الإعلام يمكن الرجوع إليه في كل ما يتعلق بهذه المنهجية ، إذ أشتمل هذا المرجع على أهم الطرق المستخدمة في تحليل المضمون ، والخطوات الإجرائية التي يقوم بها الباحثون ، وكيفية تحديد عينات البحث وتحديد فئات التحليل وحساب الصدق والثبات ...الخ .

ويلاحظ هنا إن تحليل المضمون تمثل بآليات تقنية تعتمد على الجهود الشخصية للباحثين في بادىء الأمر ، لأن تطبيقاته تفترض قدرات عقلية وعلمية عالية ، كما تفترض خبرات ومهارات وقدرة على الحدس والتخمين ، وإن أهم ما يميز تحليل المضمون عن الأبحاث الوصفية والتجريبية ، إن تطبيقاته تعتمد على المجهود الشخصي للباحث ، أما التقنية والفرق المساعدة فغالباً ما يكون دورها ضعيفاً إذا ما قورنت بالدور الشخصي للباحث ، وإذا كان بالإمكان التعويض عن دور الباحث بمن يقوم مقامه في الأبحاث الأخرى ، فإن تحليل المضمون يشترط وجود الباحث خلال كافة مراحل العمل والتحليل .

وبذلك فإن ما قام به الرواد الأوائل من مجهودات بحثية في مجال الإعلام والعلوم السياسية وبعض المجالات الاجتماعية والإنسانية الأخرى ، شكل اللبنات الأولى لقواعد هذه المنهجية . (٤)

وتوالت التطورات تباعاً في هذا المجال . فقد عرف النصف الثاني من القرن العشرين، تطورات كبيرة ومهمة في المعلوماتية والتقنية وبخاصة تقنيات الحاسوب بعد أن أفرزت تطورات هذه التقنية ما سمي بالتقنيات المتخصصة . وكان من بينها تقنيات تحليل المضمون وما اتصل بها من أساليب . شملت الإحصاء والتكميم وتطبيق القوانين الإحصائية واستخراج النتائج التي اتسمت بالدقة العالية والوضوح . سيما وان هذه الوسائل التقنية وفرت للباحثين المزيد من الجهد والعناء والاقتصاد بالوقت والمال . وتعدى تطبيق هذه المنهجية ليشمل التوثيق واللسانيات التطبيقية وبعض الدراسات التاريخية ، وكان من أهم المضامين التي شملتها تطبيقات تحليل المضمون في مجال الإعلام والعلوم السياسية، المضامين المنطوقة والمرئية التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيري.كما شملت تحليل الخطابات السياسية واستنباط الاتجاهات والميول السياسية من تحليل هذه الخطابات. فالتحليل المنظم والموضوعي لمضامين وسائل الاتصال الجماهيري ، بهدف التوصل إلى أحكام تتعلق بوسائل الاتصال الجماهيري وممارساتها في الأوساط الجماهيرية، وبخاصة ما يتعلق منها بالظواهر والتوجهات والمتغيرات السياسية المرتبطة بها . وتحليل المضمون يمكن أن يجزأ إلى عدداً من العمليات المترابطة،التي تتضمن الإجراءآت الوظيفية الآتية: -(٥)

١- تحديد أنواع الرسائل المراد إدخالها في عينة البحث . سواء ما يتعلق منها بالجوانب السياسية مثل خطب الزعماء وصناع القرار . أو الرسائل الإعلامية ذات المضامين الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية ..الخ

٢- إمكانية اختيار عينة ممثلة من المضامين التي تتعلق بظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر . بحسب المجال الذي تجرى به الدراسة .

٣- تحديد وحدات تحليل مناسبة وملائمة لمجال البحث الذي تجرى فيه الدراسة، سواء كانت جمل أو أفكار أو شخصيات أو وحدات تتعلق بالزمن أو المسافة ..الخ

٤- إمكانية بناء مجموعات فئوية واضحة قابلة للتصنيف بحسب نوع البحث وطبيعته والمجال الذي يجرى فيه .

٥- إمكانية وضع قواعد موضوعية للترميز، يتم بموجبها إختبار الإجراءآت المتعلقة بالمضامين، وتمييز الوحدات الفئات واختبار مدى الاعتماد على عملية الترميز في التكميم واستخراج النتائج

أن الإجراءات الوظيفية تضفي على هذه المنهجية طابع السهولة والتبسيط خلال مراحل التطبيق والتحليل , كما تضفي على النتائج المستخلصة صفة الوضوح وسهولة التفسير. تلك الأسباب وغيرها دعت بعض المتخصصين في المنهجية , إلى الدعوة لاستقلال هذه المنهجية , وذلك لاعتماد هذا المنهج أساليب تمكن الباحثين من الغوص إلى أعماق الظواهر العلمية , والبحث في أسباب التغيرات المتعلقة بالظاهرة المبحوثة , ودراسة العلاقات المختلفة فيما بينها ودراسة العلاقة بين الظاهرة المبحوثة والظواهر الأخرى .

وفضلاً عن ذلك فقد استند بعض الباحثين في دعوتهم لاستقلال منهجية تحليل المحتوى , إلى الأساليب الوظيفية المستخدمة في هذا المنهج , التي تمكن الباحثين من تحقيق الأغراض والأهداف الآتية : - (٦)

١- الوصف الكمي للظاهرة المبحوثة : عندما تكون غاية البحث الوصف الكمي , من خلال الرصد التكراري لوحدة التحليل المختارة .

٢- المقارنة : إن أساليب تحليل المضمون تتيح إمكانية المقارنة , وبخاصة عندما يكون هدف البحث مقارنة مدى تكرار ظاهرة معينة بظاهرة أخرى مشابهة , للخروج باستنتاجات علمية منطقية حول متغيرات محددة تخدم المجال العلمي, ومثال ذلك مقارنة مدى اهتمام طلبة الجامعات بمطالعة الكتب المتعلقة بالثقافة العامة مقارنة بالكتب المنهجية المقررة .

٣- التقويم : يستخدم هذا الإسلوب ,عندما يكون هدف الباحث التوصل إلى أحكام معينة لتقويم اتجاه سائد يحظى بالأغلبية , حول موقف معين أو قضية مثيرة للجدل , كما يستخدم لتقويم وتقييم اهتمامات الناس بقضية معينة تشكل حولها رأي عام سواء كان هذا الرأي مؤيداً أو معارضاً .

٤- الكشف : قد تهدف أبحاث تحليل المضمون إلى الكشف عن المواقف والاتجاهات السياسية و الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية السائدة , بقصد التعرف عليها أو تعزيزها أو إعادة توجيهها نحو مقاصد معينة .

٥- الاستدلال : يمكن استخدام تحليل المضمون في الاستدلال الاستنباطي للمعاني والأفكر والسمات, بأسلوب منهجي موضوعي للاستخلاص نتائج علمية دقيقة.

٦- الإعادة : يتميز تحليل المضمون بإمكانية الإعادة . للتأكد من صحة النتائج وهذا ما يجعله أداة منهجية لاختبار الصدق والثبات .

٧- المرونة : تمتاز أساليب تحليل المضمون بالمرونة . التي تمكن الباحثين من ملاحظة الظواهر العلمية. وتتبع تطوراتها دون التقيد بالزمان والمكان , الذي تفرضه الدراسة المباشرة للظواهر كما هي على أرض الواقع .

المراحل الإجرائية لتطبيق تحليل المضمون على الظواهر الإعلامية والسياسية :

ن التعبير عن الخطوات الإجرائية لتحليل المضمون , يتجسد بالتساؤل عن كيفية تطبيقه؟

ن تطبيق منهجية تحليل المضمون على الظواهر الإعلامية والسياسية , قد لا يختلف عن طرق البحث العلمي الأخرى , إلا في وبعض الخطوات الإجرائية المتمثلة في تحويل عينة البحث إلى وحدات وفئات قابلة للتكميم والمعالجة الإحصائية, التي تهتم بأنواع معينة من الدراسات دون غيرها , لذلك فإن تطبيق الباحث لهذه المنهجية تفرض عليه القيام بالعديد من المراحل والخطوات الإجرائية وكما هو يوضحه الشكل التخطيطي (١-١) الذي يبين الإجراءات الآتية :-(٧)

المرحلة الأولى :-

تحديد مشكلة البحث , ووضع الافتراضات أو التساؤلات :-

من خلال تسليط الضوء على عناصرها المختلفة, وبيان درجة أهميتها ومصدرها ومجالها ودرجة إحساس الباحث بها, وصياغتها صياغة علمية , سيما وان تحديد المشكلة وصياغتها, لابد وان يدور حول سؤال مركزي, تتحدد بموجبه وحدات التحليل فيما إذا كانت : فرد أو جماعة أو مؤسسة أو دولة أو آراء أو اتجاهات أو أهداف أو نتائج سلوكية ...الخ

عند الانتهاء من صياغة المشكلة ينتقل الباحث إلى مرحلة أخرى تقربه من جوهر مشكلة بحثه, تتمثل بوضع الافتراضات . فالافتراضات كما أسلفنا عبارة عن حلول تخمينية محتملة لمشكلة البحث , تعتمد على النتائج التي يتم التوصل إليها, والتي عادة ما تؤدي إلى تأكيدها أو نفيها ورفضها . وصياغة الافتراضات الأكثر احتمالاً صياغة دقيقة, سوف يمكن الباحث من التعرف على نوع وطبيعة المعلومات التي يحتاجها , وطرق جمع المعلومات وكيفية التحقق من مدى صحتها , ولما كان الأمر يتعلق بتحليل المضمون وتطبيقاته , فإن طريقة اختيار المشكلة ودقة صياغتها

ووضع افتراضاتها , يحددان طريقة البحث الأكثر ملائمة والأساليب الإجرائية التي تضمن دقة النتائج سرعة الوصول إليها .

لذلك على الباحث أن يوضح كافة الأمور والإجراءآت المتعلقة بالمشكلة وافتراضاتها ,خلال هذه الخطوة بشكل واضح وبسيط , لينتقل إلى المرحلة الثانية

المرحلة الثانية:-

الإطلاع على الدراسات السابقة في مجال الظاهرة المبحوثة :-

أن إطلاع الباحث على الدراسات السابقة, والاستعانة بالخبرت ونتائج الأبحاث السابقة ,وما أفضت إليه من إضافات علمية في مجال التخصص, مهما لا مكن الاستغناء عنها لأي من الباحثين , مهما كانت خبرته ومهاراته البحثية , لأن سعة الإطلاع تكوّن لدى الباحث ثقافة تراكمية , وخبرة موسوعية وإحاطة بكل ما تم بحثه في مجال التخصص والمجالات المتصلة به , والتعرف على الطرق والأساليب التي استخدمها الباحثون السابقون في معالجة العديد من المشكلات , وان إحاطة الباحث بكل ذلك يمكنه من القدرة على : الحدس والتخمين والتخيل والاستنتاج وتنوع المهارات, والقدرة على ابتكار أساليب جديدة في معالجة مشكلة البحث , وفضلاً عن ذلك فإن توسع الخبرات وتنوع المعلومات تعد خاصية تمكن الباحثين من وضع افتراضات واقعية أكثر احتمالاً وأكثر دقة ومصداقية .

المرحلة الثالثة :-

تصميم البحث العلمي وتحديد خطواته الإجرائية واستخلاص النتائج وتحليلها :

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول مضامين وطرق تصميم أبحاث تحليل مضمون , فمنهم من يصر على تضمين تصميم البحث , لتحديد إطار مشكلة البحث والمفاهيم والاصطلاحات المتعلقة به,, والافتراضات أو التساؤلات وطرق جمع البيانات والمعلومات , فضلاً عن أساليب تحليل وتفسير المعلومات والبيانات . (٨)

في حين يعتقد البعض الآخر أن موضوع تصميم البحوث أمر يتعلق بالتخطيط بما يعنيه ذلك من دراسة للإمكانيات المتاحة أمام الباحث , والقدرة على توظيفها في إستراتيجية متكاملة , يتمكن الباحث من خلالها, الإجابة على تساؤلات البحث أو اختبار افتراضاته , بالإضافة إلى التحري عن أفضل الطرق والأساليب , التي تمكن الباحث من بلوغ أهدافه .

ومهما تكن وجهات نظر الباحثين حول هذا الموضوع فإنها قد لا تتعدى الخطوات الإجرائية الآتية : -

أولاً : تحديد مجتمع البحث الكلي :

مما يميز أبحاث منهجية تحليل المضمون عن بقية أبحاث المنهج الوصفي ، والأبحاث في المناهج الأخرى وبخاصة المنهج التجريبي ، أن مجتمع البحث فيها يشتمل على مضامين مقروءة أو مسموعة أو مرئية ، وبما أن هذه المنهجية نشأة وترعرعت في مجال الإعلام والعلوم السياسية ، فإن مجتمع البحث يتكون من مادة الاتصال ، التي تشتمل عليها الصحف أو المجلات أو الكتب أو الوثائق أو خطب الساسة والزعماء أو البرامج المذاعة والمتلفزة ...الخ

لذلك فمن أولى مبدئيات تصميم البحث في تحليل المضمون ، هو تحديد طبيعة مجتمع البحث ونوعه ، وفقا لإطار يحدد الزمن والمجال أو المسافة بشكل دقيق لا يقبل التأويل والنقد والتشكيك .

ثانياً : اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث :

إن طرق اختيار عينة البحث في تحليل المضمون ، لا تختلف عن الطرق المستخدمة في المناهج الأخرى ، فقد استعار الباحثون المتبنون لهذه المنهجية نفس الطرق والأساليب المستخدمة في المنهج الوصفي ، مثل العينة العشوائية والعينة العشوائية المنتظمة والعينة العنقودية ...الخ

غير أن هناك بعض الاختلافات المتعلقة بالأعداد التي يمكن تطبيق المسح الشامل عليها ، فمنهجية تحليل المضمون تسمح بمسح أعداد أكبر من الأعداد التي يمكن مسحها مسحاً شاملاً في المناهج الأخرى ، وفضلاً عن ذلك فإن تحليل المضمون نادراً ما يتعامل مع العينة الطبقية التي تستخدم بكثرة في المنهج الوصفي وكذلك التجريبي ، أما من حيث تطبيق القوانين المعيارية المتعلقة بتحديد أحجام العينات الممثلة لمجتمع البحث، فيمكن تطبيق القوانين المستخدمة في المنهج الوصفي ذاتها.

و باستثناء تلك المحددات ، لا توجد معيقات أخرى تعيق عمل الباحثين، عند استخدامهم لهذه المنهجية ، وبالذات في التعامل مع المجتمعات الكبيرة ، فمن مميزات هذه المنهجية بأن لها مرونة تمكن الباحثين من التعامل مع الظواهر على اختلاف أحجامها ومستوياتها ، كما تمكنهم حتى من التعامل مع بعض العينات الطبقية

ثالثاً: تصنيف المحتويات ضمن العينة :

يتم التصنيف وفقاً لنظام يحدده الباحث , بحيث يتلاءم مع مشكلة البحث والافتراضات أو التساؤلات التي وضعها , إذ يعد التصنيف خطوة على درجة كبيرة من الأهمية في أبحاث تحليل المضمون , باعتبار التصنيف انعكاس مباشر للمشكلة العلمية المطلوب بحثها . (٩)

تجدر الإشارة إلى أن تحديد التصنيف من مسؤولية الباحث , إذ ليس هناك تصنيف معين لجميع الباحثين ولكافة المشكلات , فقد يكتفي الباحث بتصنيف واحد أو أكثر تبعاً لطبيعة المشكلة المبحوثة وحجم العينة وعدد متغيراتها .

ونظراً لأهمية التصنيف في تحليل المحتوى , وضع المهتمون بالمنهجية بعض الأسس التي يجب مراعاتها عند التصنيف , باعتبارها معايير أساسية يقوم عليها التصنيف المعتمد في البحث , كما يقوم عليها تحديد الفئات التي يعتمد ها الباحث بصورة مباشرة ,و من بين أهم هذه الأسس نذكر الآتي : - (١٠)

١- الإطار النظري لمشكلة البحث .

٢- حدود ما يثيره البحث من تساؤلات أو افتراضات علمية .

٣- إطار النتائج المستهدفة في البحث .

ولقد تم الاستدلال على ذلك بالدراسة التحليلية المتعلقة بالشؤون العسكرية في الصحافة المصرية للمدة المحصورة بين عامي (١٩٦٧-١٩٧٣) , وهي المدة المحصورة بين حربي حزيران وتشرين بين العرب والكيان الصهيوني, إذ قامت تلك الدراسة على ثلاثة تساؤلات , كل منها كان يمثل معياراً للتصنيف وكالآتي:-

السؤال الأول- ماهي المجالات الجغرافية , التي قامت الصحف المصرية بتغطية الوقائع العسكرية فيها ؟

السؤال الثاني-ماهي الأدوار التي قامت بها أقسام الشؤون العسكرية في زمن حرب ؟

السؤال الثالث- ما هي الأشكال الفنية التي تم فيها نشر الموضوعات المتعلقة الحرب؟

رابعاً : تحديد وحدات التحليل (Units of Analysis) :

هناك عددٌ من الخطوات الإجرائية المتبعة في هذا النوع من الأبحاث تتطلب تحديد المصادر التي ينبغي أن يخضعها الباحث للتحليل منذ وقت مبكر قبل الشروع بالبحث , ومن ثم يتحول الباحث إلى اختيار المعيار الذي يتم به التصنيف , فعلى سبيل المثال عندما يكون المعيار الذي يعتمده الباحث هو المعيار الفني , فإن التصنيف يأخذ الأشكال الآتية : الخبر, القصة الخبرية , المقال , الحديث , التحقيق , التقرير , الكاريكاتير ...الخ

وهكذا الحال عندما يكون المعيار الشخصية أو الفكرة أو الصورة أو الكلمة أو البرنامج ...الخ

ويتم ذلك أيضاً عند استخدام مفردات دراسة لمدتين زمنيتين متباينتين , من خلال تحليل عينة من مفردات كل مدة زمنية لإجراء مقارنة بين المفردات خلال المدتين .

ولغرض تحديد وحدات التحليل لاختيار عينة ممثلة منها لإخضاعها للتحليل, اعتمد بعض المتخصصين بالمنهجية تصنيف , تم بموجبه تحديد خمسة وحدات أساسية يمكن إخضاعها للتحليل وكالآتي : - (١١)

١- الكلمة (Word) : إن اعتماد هذه الوحدة في التحليل يوجب على الباحث , اختيار لفظ معين له دلالة معنوية:فكرية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ..الخ كأن يقوم الباحث بأخذ مجموعة من الخطب السياسية لزعيم سياسي بقصد تحديد ميوله وتوجهاته , أو لتحديد موقف معين من قضية محددة , عن طريق الكشف عن المؤشرات التي تدل عليها بعض الكلمات التي وردت في الخطب , والتي نشرت في صحيفة معينة أو عدداً من الصحف .

وقد تم اعتماد الكلمة معياراً للتحليل في منهج تحليل المضمون , لأهمية الكلمة في علم سيميولوجيا اللغة , وباعتبارها تمثل رمزاً دلالياً يدخل في المنظومة اللغوية لتأدية العديد من الوظائف لإفادة المعنى في العديد من الشئون الحياتية

٢- الموضوع (Theme) : يمثل الموضوع جملة أو أكثر تعبر عن معنى معين أو تؤكد مفهوماً - سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً ...الخ

ويتحدد دور الباحث في حساب تكرار الموضوعات في العينة , سواء كانت لعينة ممثلة بصحف أو كتب أو وثائق أو برامج , ثم تطبيق المقاييس الإحصائية على التكرارات المحسوبة بالعدد أو الزمن أو المساحة , للخروج بنتائج واستنتاجات ومؤشرات ذات دلالات معنوية تجيب عن تساؤلات الباحث أو تحقق افتراضاته بالتأكيد أو النفي

فالإجراءات التي يقوم بها الباحث قد تشتمل على حساب عدد الأسطر في الصفحة الواحدة , أو عدد الصفحات في الصحيفة أو أعداد الأعمدة في الموضوع أو الوقت الذي يستغرقه حديث إذاعي أو تلفازي , أو تعداد الموضوعات في العدد الواحد من مجلة أو في عينة من المجلات , أو عدد الموضوعات السياسية في مجموعة من الخطب ...الخ

فإذا كانت دراسة الباحث تتعلق بحجم الموضوعات التي تنشرها الصحيفة (أ) مقارنة بحجم الموضوعات التي تنشرها الصحيفة (ب), فربما يلجأ الباحث إلى استخدام مقاييس المساحة بالسنتيمترات أو يقوم بإحصاء عدد الأعمدة في كل صحيفة لإجراء مقارنة بين الصحيفتين , وهكذا بالنسبة لأعداد الوثائق أو الصور المنشورة أو عدد الدقائق التي بثت في عينة من البرامج الإذاعية أو التلفازية ..الخ (١٢)

أما إذا كان من أهداف الباحث معرفة تأكيد الطالب الجامعي لذاته , من خلال مشاركته في صحيفة الجامعة , فذلك يقتضي أن يقوم الباحث بحصر كمي لكل كلمة أو جملة تؤكد موضوع الذات يوردها الطالب يؤكد فيها على : (أنا) و(عقلي) و (متطلباتي) و(قدراتي) و(تمكنت) و(أرى) و(أعتقد) و(أجزم)..الخ وهكذا فإن كل كلمة أو عبارة أو جملة أوردها الطالب , أكد فيها موضوع الذات, تدل على أن الطالب استخدمها لتأكيد ذاته الشخصية

٣- الشخصية : إن دراسات الشخصية تمس اهتمامات الباحثين في الإعلام والعلوم السياسية والمهتمين بدراسات الشخصية في علم النفس , ويقصد بها الحصر الكمي لخصائص وسمات تحدد ملامح شخصية معينة , سواء تعلق الأمر بشخص بعينه أو بفئة من الناس أو مجتمع من المجتمعات , بقصد تحقيق أغراض ومقاصد معينة تسعى إليها العديد من المؤسسات ومراكز الأبحاث .

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المتعلقة بالطابع القومي , تقوم على دراسة سمات الشخصية الفردية وتحليلها , وإطلاق نتائج تحليل الشخصية الفردية على

المجتمع الكلي ، من أجل رسم صورة كلية لشخصية المجتمع ، لاعتقاد دعاة هذا المنهج بأن دراسة الشخصية الفردية ، والتعرف على المتغيرات المؤثرة والمشكلة للسلوك الفردي ، قد تمكن الباحثين من التأثير في السلوك الجماعي ، مما يقود بالنتيجة إلى إمكانية توجيه أي مجتمع بأي اتجاه وفقا لأهداف المخطط الأعلامي أو السياسي، عن طريق دراسة الشخصية الفردية دراسة علمية وتحليل أبعاد المتغيرات السلوكية المؤثرة فيها ، وإن هذه الخاصية زادت من أهمية تحليل المضمون ، لكونه من المنهجيات التي اعتمدت كثيراً بهذا النوع من الأبحاث .

إن استخدام تحليل المضمون الشخصية كوحدة تحليل يتم بأسلوبين هما : -

أ- الإسلوب المباشر : يقوم فيه الباحث بحصر كمي للسمات المتميزة، التي تحدد ملامح وصفات الشخصية الممثلة المطلوب دراستها ، فإذا كان المطلوب دراسة شخصية المدرس كإنسان ، فإن الباحث يقوم بحصر كل ما يتناول المنزلة الاجتماعية للمدرس ذاته، وليس التدريس كمهنة وظيفة ، وينطبق الأمر ذاته على كافة الحالات المشابهة ولكافة المهن و التخصصات .

ب- الإسلوب غير المباشر: وفيه يقوم الباحث بحصر كمي للسمات المميزة للشخصية المهنية غير الممثلة المطلوب دراستها ، وفي هذه الحالة يقوم الباحث بدراسة صورة المدرس من خلال دراسة الشخصية الاعتبارية للمهنة، وليس للشخصية المهنية الفردية ، فيقوم الباحث بتناول مهنة التدريس بالذم أو المدح مقارنة بالمهن الأخرى .

٤- المفردة : تعرف المفردة بأنها الوحدة التي يستخدمها المصدر أو المرسل ، في نقل الأفكار والمعاني والمعلومات ... إلى المستقبل ، وقد تكون الوحدة كتاب أو فيلم أو خبر أو مقال أو صورة أو كاريكاتير ...الخ

فالكتاب المعار يعد وحدة أو مفردة التحليل عند تحليل سجل الإعارة من المكتبة ، والفيلم يعد مفردة التحليل عند تحليل محتوى المكتبة الفيلمية والخبر مفردة عند تحليل محتوى الصحيفة ...الخ

٥- وحدة القياس : هي أداة الحصر الكمي للمادة المبحوثة ، وهي وحدة القياس التي يتمكن الباحث من استخدامها من قياس وحصر الفترات الزمنية ، أو الحصر الكمي لطول مقال منشور في صحيفة أو مجلة ، أو لإحصاء عدد صفحات

كتاب معين أو عدد مقاطع مقال افتتاحي ، أو حصر كمي لمدة زمنية من النقاش في موضوع معين ، تم بثه عبر وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية .

تجدر الإشارة هنا إلى أن تعدد وحدات التحليل لا يفرض بالضرورة التعامل مع كل وحدة قياس بشكل منفصل تماماً عن الوحدة الأخرى ، لأن طبيعة المشكلة المبحوثة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها يحددان نوع وعدد وحدات القياس التي يمكن استخدامها في البحث . (١٣)

خامساً / تصميم استمارات التفريغ وجداول التحليل :

تقسم استمارات تحليل المضمون إلى قسمين هما :-

١- استمارة التفريغ : هي استمارة نظامية يصممها الباحث وفقاً لمتطلبات البحث الذي يقوم به ، الغاية منها هو تحويل التكرارات في المحتوى المبحوث إلى مدلولات رقمية يمكن قياسها وحسابها من خلال ما سمي بعملية التكميم.

وحال ما ينتهي الباحث من تصميم استمارات بحثه ، يشرع في تفريغ كل مصدر من مصادر عينة البحث ، في حالة احتواء العينة على أكثر من مصدر ، بعد ذلك تنتهي علاقة الباحث بمصادر العينة ، بعد أن تم تحويل كامل المحتوى إلى مدلولات رقمية في استمارة التفريغ .

وتتكون استمارة التفريغ من الأقسام الآتية . -

- البيانات الأولية الخاصة بوثيقة التفريغ مثل : أسم الصحيفة أو الوثيقة ونوعها والسنة التي أجريت فيها الدراسة .. الخ
- فئات المحتوى .
- وحدات التحليل .
- الملاحظات .

تجدر الإشارة إلى أن استمارات التفريغ تتعدد بتعدد تساؤلات البحث والأهداف التي مروم الباحث تحقيقها ، وبعد أن ينتهي الباحث من تفريغ الوثائق تفريغاً كمياً ، ينتقل إلى الخطوة اللاحقة المتمثلة بجداول التحليل .

٢- استمارة التحليل أو جداول التحليل : تقسم جداول التحليل بحسب محاور البحث المشتملة على تساؤلات الباحث وأهدافه ، إذ يقوم الباحث بتفريغ ما في استمارات التفريغ من بيانات في جداول التحليل ، بحيث يتضمن كل جدول محور

أو أكثر من محاور البحث , ويقوم بجمع المحصلة النهائية للتكرارات على شكل مدلولات رقمية, قابلة للمعالجة الإحصائية

سادساً / تطبيق المعالجات الإحصائية :

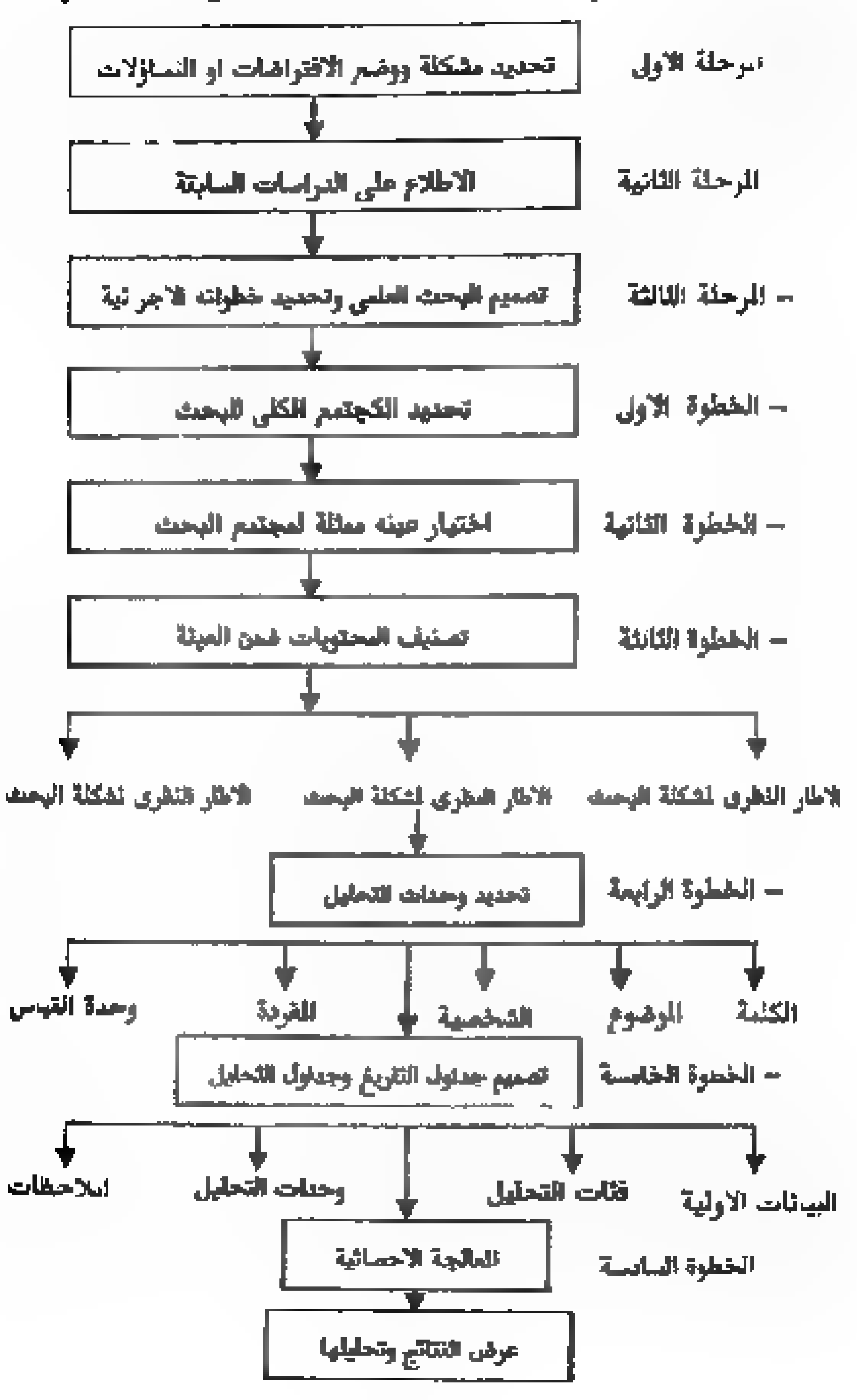
يقوم الباحث خلال هذه الخطوة بمعالجة المؤشرات الرقمية التي ظهرت بالجدولة , وذلك عن طريق تطبيق والمعادلات الإحصائية المطبقة في الأبحاث الو صفية وغيرها من المناهج التي تعتمد على الإحصاء الوصفي .

فالتعامل الإحصائي مع النتائج الجد ولية يتم وفقاً لحاجة كل بحث , إذ لا توجد معادلات أو قوانين إحصائية خاصة بتحليل المضمون .

سابعاً / عرض النتائج وتحليلها :

بعد أن تظهر النتائج النهائية بشكل مؤشرا رقمية تتسم بالدقة العلمية , يقوم الباحث بعرضها حسب المحاور الجد ولية , ومن ثم يتناولها بالتفسير والتحليل والمقارنة والتعليق , بما يجيب عن تساؤلاته أو بما يفيد بصحة افتراضاته أو عدم صحتها بصورة كلية أو جزئية .

الشكل (١ ١) يبين أهم المراحل والخطوات الإجرائية لتطبيق تحليل المضمون



الفصل الثانى

منهج التحليل السياسى واهميته التطبيقية فى مجال الإعلام والعلوم السياسية

تحديد مفهوم التحليل العلمي والتحليل السياسي:

التحليل العلمي يدور حول أهداف ثلاثة , أما التحقق بقصد الإثبات والإيجاب , أو التحقق بقصد الإثبات بالسلب , أو التحقق بعدم الإثبات .

إذ يرى بعض الباحثون بإن التحليل العلمي طريقة بحث, يسعى الباحثون من خلالها إلى الإجابة عن السؤال لماذا ؟ , على اعتبار إن هذا السؤال يدور حول البحث عن الأسباب والمسببات التي تقف وراء الظواهر المتعلقة بالأحداث و الوقائع والمواقف , غير أننا إذا ما أردنا إن يكون التحليل العلمي شاملاً ومتكاملاً يتناول تحليل الظواهر من كافة الوجوه , فلا بد أن يتناول التساؤلات الستة المعروفة في الأوساط المهنية الإعلامية : ماذا؟, من؟,متى ؟ أين؟ كيف؟ ولماذا؟ .

إن الظاهرة بهذه التساؤلات يمكّن الباحث من التعرف على كل ما يحيطها ويتعلق بها من متغيرات , وتمكنه من التوصل إلى حقائق متكاملة , لأن الحقائق العلمية إذا ما أردناها إن تكون متكاملة وموضوعية , فلابد إن تتناوله من كافة وجوهها وتعكسها بصورة شاملة ومتكاملة , سيما وان الحقائق العلمية ليس لها وجه واحد , وهذا هو منشأ الصعوبة في التحليل العلمي وبخاصة ما يتعلق منهُ بالظواهر السياسية والإعلامية , التي لا يمكن النظر إليها من وجه واحد , وهنا لابد من الإشارة إلى أن التحليل السياسي لا يمكن فصله عن التحليل الإعلامي , من منطلق إن الإعلام يمثل الوجه المعلن والظاهر للممارسات السياسة .

لهذه الأسباب وغيرها فان الظواهر الإعلامية والسياسية غالباً ما تحتاج إلى الإجابة عن جميع هذه التساؤلات أو بعضها بحسب طبيعة الظواهر المبحوثة وظروف تكوينها وتشكيلها , وتأثيراتها المحتملة على الواقع الاجتماعي الذي تتشكل فيه .

والتحليل العلمي عملية عقلية تستمد مقوماتها الأساسية من عمق مدركات الباحث ومستوى خبرته وطبيعة تكوينه وإعداده , وفضلاً عن ذلك تحتاج إلى أساليب ووسائل علمية متقنة , ومعلومات دقيقة , لكي تؤدي إلى نتائج علمية مقبولة , وان دقة النتائج في التحليل تعتمد على مقدار الدقة والثقة والمصداقية في المعلومات التي يعتمد عليها الباحث العلمي , وتعد هذه المقومات من العناصر المهمة في التحليل بصفته العامة والتحليل السياسي بصفة خاصة , لأن التحليل السياسي والإعلامي غالباً ما يرتبط بظواهر جماهيرية , ويتصل بالصراعات الدولية والصراعات التي تنشأ في بين الجماعات الاجتماعية , وان هذه الصراعات تحتاج إلى حلول عقلانية

منطقية مرضية لكافة الأطراف المشتركة فيها ، ويزداد الأمر حساسية وخطورة إذ ما علمنا بـأن هـذا النوع من الصراعات يتشكل ويتضخم بسرعة. وان أية احتقانات فيه يمكن إن تنفجر مؤدية إلى آثار مدمرة إذا لم تجد حلولاً ومعالجات تخرجها من حالات التأزم التي تمر بها .

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى إن ثورة الإعلام والمعلوماتية وانتشار التعليم وتطورهُ أفرز مجتمعات على درجة من الوعي والثقافة ، وبالتالي فـان تحليل المشكلات والظواهر المتعلقة بهذا النوع من الطبقات الجماهيرية ، يفترض أن يتم وفقاً لمعايير وأحكام وقواعد وتطويرات علمية ، وان تبتعد الأبحاث المتعلقة بهذه الظواهر من الأهواء والأمزجة الشخصية وان لا تميل إلى الذاتية التي تجردها من الموضوعية .

فالتحليل العلمي يعني: فن وعلم تفكيك الظواهر وإعادة تركيبها ، وفقاً للمعطيات والمدلولات والمؤشرات المتعلقة بالظواهر ، الدالة على متغيراتها المكونة لها، وطبيعة هذا التكوين وظروف تشكيله في الواقع السياسي الذي يعيشه مجتمع من المجتمعات ، و لا يمكن للباحث إن يقوم بهذه المهام ما لم يتمسك بالمنهج العلمي الذي يمكنه من تحقيق ذلك ، عن طريق الأساليب المنهجية والأدوات والتقنيات العلمية التي تؤدي إلى استخراج النتائج والاستنتاجات العلمية بمعزل عن الأحكام المسبقة وعيوب الميل والتحيز ، فمن أولى شروط إجراء التحليل العلمي التجرد والحيادية ، التي تقود الباحث إلى الاكتشاف والاستنتاج والاستنباط ،بما يفيد في التعرف على الماضي من مدلولاته وشواهده ووقائعه ومخلفاته التي تدل عليه، واستشراف

المستقبل من تصور العناصر المشكلة لظواهره، وطبيعة سلوك تلك الظواهر المتصورة في مدركات الباحث ، عن طريق قدرة الباحث على مد بصيرته إلى المستقبل ، ورسم ملامح وقائعه وسلوك ظواهره وإدراك بذور التناقض والصراع فيه ، وسبل نموها وتطورها وتحولها إلى نماذج واقعية تشكل صورة وشكل بيئة المستقبل ، وان قدرة الباحث على تقريب البيئة المستقبلية المتخيلة من البيئة الواقعية المدركة عقلياً ، تنبع من خبرته ومهاراته، والمنهجية العلمية التي يعتمدها طريقاً، لربط مسلمات ومؤشرات البيئة المستقبلية المتصورة بمثيلاتها وقواعدها الواقعية المعاشة ، والتي لابد وان تشكل قواعد انطلاق الفكر الباحث في تصور واقع المستقبل وطبيعة تكوينه ومدخلاته[43] ومخرجاته.

وتأسيساً على ذلك فإن قدرة الباحث العلمي على ضبط الظواهر العلمية ومتغيراتها واتجاهات تطورها , عن طريق إحكام ضبط منهجية التحليل وقواعدها العلمية , يمكن أن يؤدي إلى اكتشاف أساليب وطرق جديدة , تسهم في تطوير المعرفة العلمية وتنتقل بالمجتمعات المعاصرة إلى الأمام , كما إن قدرة الباحث العلمي على ربط الواقع الحياتي المعاش بالواقع المستقبلي المتصور , يمكن أن يحفز وينشط آليات التغيير في الواقع للاندفاع نحو المستقبل باتجاهات صحيحة وخطى متسارعة نحو التقدم والمعاصرة , شرط أن يتم إحكام خطوات التغيير وفق خطة علمية منهجية شاملة ومتكاملة .

إن تحليل ظواهر الواقع برؤية فلسفية , يشبه إلى حد كبير فلسفة العلوم , فبينما تهتم فلسفة تحليل الظواهر العلمية المختلفة بالتوصل إلى نتائج واستنتاجات لكشف مجاهيل الظواهر وتزيل الغموض عنها , واستنباط أحكام تفيد في حل المشكلات, وتسهيل وتنشيط حركة الواقع من خلال دعم المعرفة وحل التعارض بين الخيارات المختلفة بتبني إحداها , وتمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات عقلانية صحيحة في المواقف المهمة والمصيرية , تهتم فلسفة العلوم بفلسفة الفكر الإنساني عن طريق مدلولاته وشواهده الواقعية , بهدف التوصل إلى أحكام وقوانين تكشف عن المجاهيل الحياتية المختلفة أمام الإنسانية أفراداً ومجتمعات , وتبصيرهم بماهية الحقائق وقوانينها وأحكامها , بما يسهم في تحريك الواقع إلى أمام خدمة للبشرية , ومن الفوارق بين فلسفة العلوم وفلسفة التحليل العلمي , إن فلسفة العلوم تهدف إلى فتح قنوات التواصل المشتركة بين العلوم المختلفة , بقصد تكاملها وتطويرها وتوظيفها لخدمة الإنسانية , في حين إن منهجية التحليل العلمي تمثل أفضل الطرق والأساليب والأدوات المنهجية ,التي يمكن أن تفضي إلى حل المشكلات وتسهيل التعايش الاجتماعي وتنشيط التطور السياسي وتوسيع وتطوير العلوم والمعارف الحياتية المختلفة.

إذ يتصف المنهج التحليلي باعتماد تطبيقاته على الكم والكيف في التوصل إلى النتائج المحققة للأهداف , وتتصف أساليبه بالمرونة المقترنة بامتلاك الباحث لخبرات علمية واسعة ومعلومات دقيقة على درجة عالية من الثقة والمصداقية ويعد منهج التحليلي مكملاً للعديد من مناهج البحث العلمي , وبخاصة المنهج التجريبي

والأبحاث المسحية ،التي تمس الحاجة فيها إلى منهجية المنهج التحليلي لتحليل وتفسير النتائج التي تتوصل إليها .

كما يتسم المنهج التحليل بالحيادية والموضوعية ، التي تفرض على الباحث العلمي الانفصال عن الظاهرة والتجرد من الذاتية ، والحكم على الظاهرة من خارجها لا من داخلها ، وان ذلك يحتاج إلى أن يقف الباحث موقف يتيح له ً إمكانية الإلمام بالظاهرة من كافة الجوانب ، وان يمتلك الأساليب الوسائل التي تمكنه ً من الولوج إلى عمق الظاهرة المبحوثة ، بهدف التعرف على العناصر والمكونات الحقيقية لها ، والبحث في علاقة جزئياتها بكلياتها ، حيما وان دراسة علاقة الجزء بالكل تحتاج من الباحث التعرف على أشكال العلاقات الظاهرة والخفية بين متغيراتها ، ليقوم الباحث باستخلاص واستخراج العلاقات الظاهرة ، واستنباط العلاقات غير الظاهرة، لتحديد علاقتها بمحيطها السياسي والاجتماعي ، بهدف التوصل إلى تأثيراتها المحتملة على البيئة السياسية وبيان طبيعة تلك التأثيرات

مستويات التحليل ووحدات التحليل للظواهر السياسية :

على الرغم من عناصر الاختلاف بين التحليل الكيفي والتحليل الكمي ، إلا أنهما يحققان التكامل في تحليل الظواهر السياسية والإعلامية ، وان استخدام كل منهما لابد وان يتم تحت شروط وإجراءات معينة ، ففي الوقت الذي يحتاج فيه التحليل الكمي إلى أدوات وقوانين إحصائية على درجة عالية من الدقة ، فان التحليل الكيفي يفرض على الباحث السياسي الإلمام بخلفية واسعة عن الظاهرة المبحوثة وأبعادها ومتغيراتها وما إلى ذلك مما يشكل مدخلاً ضرورياً لبحث الظاهرة بحثاً علمياً ، فضلاً عن الإجراءات العلمية وما تحتاجه من الأدوات والمعالجات الإحصائية التي قد يحتاج إليها الباحث لضمان دقة النتائج التي تحقق الأهداف التي يسعى إليها، فالدراسات السابقة والإلمام بخلفية معرفية مناسبة ، تمكن الباحث من تحديد خصائص الجزئيات والفروقات الكيفية بين الجزئيات المكونة للظاهرة الكلية المراد بحثها وتحليل أبعادها وتأثيراتها الظاهرة والمحتملة

وعندما يقوم الباحث بافتراض علاقة بين متغيرين أو أكثر ، ينبغي أن يتضمن الافتراض مستوى التحليل الذي يقوم عليه هذا الافتراض ، وتتعدد مستويات التحليل تبعاً لنوع الظاهرة المبحوثة ، ولطبيعة أجزاء البحث أو المجال الذي يجرى فيه ، يمكن الإشارة هنا إلى أن هناك خلط وتداخل بين وحدات التحليل ومستويات

التحليل لدى بعض الباحثين في الحقل السياسي والإعلامي , فكثيراً ما نجد من الباحثين من يستخدم وحدة التحليل مرادف لمستوى التحليل , حتى أصبح هذا التصنيف من الأخطاء الشائعة في تحليل المضمون والتحليل السياسي . وإن فك الاشتباك والتداخل وتفادي الخلط يكمن في تشبيه وحدات التحليل بالجزئيات ومستويات التحليل بالكليات وهناك فارق كبير بين الموضوعين عند التحليل , إذ لا يمكن للجزء إن يساوي الكل ويتطابق معه بأي حال من الأحوال , إلا أنه يمكن للجزء أن يشكل مقترباً لتحليل الكل , كما إن تحليل الكل إلى عناصره وجزئياته قد يؤدي على معرفة خصائص الجزء وهذا ما سنتناوله في التحليل الجزئي والتحليل الكلي للظواهر السياسية والإعلامية , ويمكن القول إن مستويات التحليل تتعدد وتتنوع تبعاً : لحجم الظاهرة في المجتمع ولنوعها ومجالها وموضوعها وطرق بحثها ..الخ

وعلى الرغم من تعدد وتنوع مستويات التحليل السياسي والإعلامي , إلا أننا يمكن أن نصنف مستويات التحليل وفقاً لحجم الظاهرة المبحوثة وكالآتي: –

ا- التحليل على المستوى الفردي أو الشخصي :

عندما تكون الظاهرة المبحوثة فردية أو شخصية تتعلق بالسلوك الفردي , وعندما يهدف البحث إلى معرفة الاتجاهات أو النوايا أو المعتقدات أو السمات الشخصية أو المواقف الفردية يجرى التحليل على أساس البحث عن المتغيرات التي تدفع الفرد إلى سلوك معين يجسد أحد هذه الظواهر والاتجاهات أو بعضها ,ومن طريق ذلك يمكن اعتبار التحليل على المستوى الفردي أو الشخصي,وبالتالي فان نتائج التحليل يمكن تعميمها على كافة الحالات الفردية التي تعبر عن هذا النوع من السلوك .

ومن الأمثلة على هذا المستوى من التحليل , مشاركة الفرد في ممارسة ديمقراطية , أو عملية التصويت للفرد باعتباره عضو في البرلمان , أو عندما يعبر الفرد عن موقف باعتباره أحد مكونات ظاهرة الرأي العام ...الخ , وفي مثل هذه الحالات فان أي ممارسة للفرد تمثل سلوكه السياسي و تعكس ذاته الفردية ومصالحه وانتماءاته واهتماماته , وعلى هذا الأساس عندما نقوم بتحليل مثل هذه الظاهرة , لابد أن ننظر إلى الظاهرة السياسية أو الإعلامية المطلوب بحثها وتحليلها على أنها تعبير عن حالة شخصية تعكس السمات الشخصية وتجسد السلوك الفردي في

المجتمع الذي تجرى فيه مثل هذه الأبحاث ، والفرد في التحليل الشخصي يمثل وحده التحليل بخواصه الذاتية ونماذجه السلوكية ومواقفه الفردية .

وعلى هذا الأساس يمكن إن نعمم نتائج التحليل الفردي الذي يتعلق بظاهرة معينة في مجتمع معين وفي زمن معين ، على جميع الحالات الفردية المماثلة في ذلك لمجتمع وفقاً لهذا المستوى من التحليل .

٢- التحليل على المستوى الجماهيري :

إن الظواهر الجماهيرية تتمثل بالجمع والحشد والتجمع وكافة المظاهر لمعبرة عن سلوك الجماهير غير المنظمة بمؤسسات وهياكل قيمية أو نظامية ، وهناك فوارق كبيرة بين الجمع والمجتمع ، لأن الجمع تشكيل اجتماعي طارئ أو مؤقت يتكون كرد فعل على موقفٍ أو قضية وسرعان ما يتفرق بانتهاء الموقف ، وان سرعة تشكيله وتفككهُ لا تتيح له فرصة تكوين علاقات سياسية أو اجتماعية مؤسساتية، ولا روابط قيمية ، وبالنتيجة فانه لا يمتلك ثوابت قيمية أو سلوكية مستقرة يمكن القياس عليها في أي تحليل علمي رصين ، في حين إن المجتمع تكوين مستقر تجمعه وحدة المكان والزمان ، وان التعايش بين مكوناته عبر الزمن يتيح له إمكانية إقامة أواصر اجتماعية قوية ومتشعبة ، وان نشاطاته المتشعبة تمكنهُ من بناء كيانات سياسية واجتماعية وثقافية ، كما تمكنه من الاشتراك في أعراف وتقاليد ونظم قيمية مستقرة يمكن القياس عليها في أي تحليل سياسي أو اجتماعي ، ووفقاً لهذا المنظور فان أي تكوين اجتماعي مهما كان حجمه ، يمكن إن يعبر عن خصائص مشتركة ويكون على درجة من الاستقرار والثبات ، تمكن الباحثون من القياس عليها عند التحليل ، لهذه الأسباب فان هذا التكوين الاجتماعي المؤسسي ، على العكس من الجمع أو الحشد الذي لاتأطرهُ نظم مؤسساتية وليست له هيكلية تحدد آليات نشاطاته ، كونه يمثل ظواهر سياسية متغيرة زمنياً ومكانياً ، مما يجعل إمكانيات بحث ظواهره واستنتاج اتجاهاته المستقبلية في أي تحليل سياسي مهمة غاية في الصعوبة والتعقيد .

وفي ضوء هذه الرؤية يعد التحليل على مستوى الجمع أو الحشد أكثر تعقيداً من المستوى الفردي والاجتماعي ، باعتبار السلوك الفردي والاجتماعي ، تعبير عن سمات سلوكية أكثر ثباتاً واستقراراً من السلوك الجماهيري المتعلق بالظواهر السياسية، خاصة إذا نظرنا إلى مشكلات الجمع على أنها تعبير عن ظواهر

جماهيرية يعززها الحشد أو الجمع أو التجمع , لأننا في هذه الحالة نقف أمام ظواهر جماهيرية تكونت عفوية وتشكلت بشكل طارئ إزاء قرار سياسي أو حدث أو موقف أو قضية تمس مصالح واهتمامات هذا الجمع أو الحشد , وان هذه الظاهرة الجماهيرية لا تمتلك صفات وخصائص ثابتة , وبالتالي فأن الجمع لا يسلك سلوكاً اجتماعياً منضبطاً أو مستقراً , ولأنه تعبير عن ظواهر هلامية الفعالية لا تمتلك سياقات ثابتة لتحركها , وإنما تثار وتصبح في حالة هيجان نتيجة لتعرض مصالحها واهتماماتها إلى الخطر , وأنها قد لا ترتبط بعلاقات اجتماعية أو روابط سياسية أو عقائدية , وبحكم كونها ظواهر سريعة التشكل والتفرق والانحلال , يصعب على الباحث العلمي والمحلل السياسي , تحليل دوافع القائمين بها , ودراسة مواقفهم والحكم على تصرفاتهم وسلوكهم السياسي بدقة وموضوعية .

ان مكمن الصعوبة في هذا المستوى من التحليل تتضح من خلال الاختلافات الإثنية والسياسية والاجتماعية والمذهبية والثقافية للأفراد المكونين لهذا الجمع أو الحشد , وقد تكون هناك اختلافات في الدوافع والأهداف لعناصر هذا النوع من الظواهر , وفضلاً عن ذلك فان سرعة تشكل هذه الجموع أو الحشود وانفضاضها , لا يتيح الفرص والوقت الكافي للباحث العلمي كي يبحث هذه الظواهر ويستجوبها في الميدان , وبالتالي فان دراسة مثل هذه الظواهر بعد انفضاضها , وتحليل دوافعها وميولها واتجاهاتها والحكم على سلوكها غيابياً يعد من العيوب التي تبعد المحلل السياسي عن الدقة والموضوعية.

واهم ما يمكن قوله حول هذه الظاهرة وسبل تحليلها , إن هذه الظاهرة يحركها الموضوع الذي قد يمثل قضية كبرى لأطرافها , وان قوتها تعتمد على الزخم العددي الذي تحركه قوة العاطفة والتعاطف قبل العقل والمنطق , وتعد وسائل الإعلام المسئول الأول عن تكوين هذه الظاهرة وتطورها , ويعبر عنها بالرأي العام , وينقسم الرأي العام سياسياً إلى الآتي: -

أ- الرأي العام المحلي أو الوطني : وهو الرأي الجماهيري الذي يتبلور حول موقف أو قضية تمس مصالح واهتمامات في إطار منطقة جغرافية معينة في البلد أو الدولة

ب – الرأي العام القومي : ويعبر عنه بالرأي الجماهيري الذي يتشكل في إطار أمة قومية , بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها المشكلون لهذه الظاهرة , و ب لقوة

التي يمثلها الرأي العام القومي تمثل بقوة الروابط العرقية وربما العقائدية ، بالإضافة إلى الموضوع الذي تشكلت حوله هذه الظاهرة الجماهيرية .

جـ- الرأي العام الإقليمي : وهو الرأي الذي يتشكل بين الجماهير التي تعيش في إقليم واحد ، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو العقائدي ، وتتجسد قوة هذه الظاهرة بالروابط القيمية التي تفرضها النظم الاجتماعية القائمة ، والمصالح الجماعية والموضوع الذي تبلورت حوله هذه الظاهرة .

د- الرأي العام العالمي : وهو الرأي الذي يتشكل حول قضية إنسانية عادلة ، تمس مصالح أو مشاعر أو اهتمامات جماهير واسعة ، تمتد على مستوى المجتمع الدولي ، وتعتمد قوة هذه الظاهرة على نوع القضية وحجم تأثيرها ودرجة الإحساس بها من قبل الرأي العام الدولي ، وتعد وسائل الإعلام الجماهيري وبخاصة القنوات الفضائية المحرك الأساسي لهذه الظاهرة وسرعة تكوينها .

هـ- الرأي العام النوعي: ويعد هذا التكوين الجماهيري أكثر تعبيراً عن الموضوعات والقضايا والمواقف التي يتشكل حولها ، كون الجمهور نوعي أكثر وعياً وإدراكاً للقضايا والمواقف التي يلتقي عليها ، وإنه غالباً ما يمثل قطاعاً معيناً أو شريحة اجتماعية أو مهنية أو أنه قد يمثل الصفوة التي تعي ما تريد ، وعلى العموم فإن وحدة التحليل في المستوى الجماهيري ، قد تكون الفرد أو الفئة أو الشريحة الاجتماعية أو الفئة السياسية أو الموضوع أو القضية أو الموقف الذي تتشكل حوله هذه الظاهرة .

٣- المستوى الاجتماعي :

إن هذا المستوى من التحليل أقرب إلى المستوى الفردي من حيث القيم والمعتقدات ومحتويات السلوك التي تقوم عليها وحدة التحليل ، لأن الجماعات الاجتماعية في هذه الوحدات غالباً ما تكون مؤطرة مؤسساتياً أما بؤطر تنظيمية هيكلية أو بنظم قيمية ، لهذه الأسباب تتميز ظواهرها بالاستقرار والثبات النسبي في متغيرات السلوك ، ويمكن أن تكون المؤسسة الاجتماعية وحدة تحليل مناسبة لدراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وكذلك السلوك السياسي ، وإذا افترضنا إن المؤسسات التي تتكون على أسس من العلاقات الاجتماعية والنظم القيمية والقانونية والعقائدية والحزبية والثقافية، وتنضوي تحت

نظام سياسي في بلد معين هي مؤسسات سياسية , باعتبارها أحد مكونات النظام السياسي , فأن : الأسرة والمدرسة والحزب والجمعية والنقابة والإتحاد ... الخ تعد وحدات للتحليل السياسي في المجتمع الذي يمثله النظام السياسي .

وفي ضوء ذلك فان كافة مؤسسات السلطة و المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الجماهيرية الحكومية وغير الحكومية , تعد وحدات أساسية للتحليل السياسي , غير إن هذا المستوى من التحليل المؤسساتي يمكن أن ينقسم إلى مستويات أخرى للتحليل يمكن إيجازها بالآتي: -

أ- عندما يجرى التحليل على المستوى الوطني , فانه يشتمل على كافة المؤسسات المحلية أو الوطنية : كالأحزاب والمؤسسات الحكومية من أصغر مؤسسة وصولاً إلى السلطة التي تمثل قمة النظام السياسي , على المؤسسات الاجتماعية من الأسرة التي هي اصغر خلية في المجتمع إلى البرلمان في المجتمعات التي توصف بالديمقراطية, باعتبار البرلمان أعلى مؤسسة تمثل عموم المجتمع , وفي مثل هذا المستوى من التحليل السياسي يمكن إن تكون وحدة التحليل المؤسسة أو المنظمة أو الحزب أو المجلس البلدي ...الخ

ب- وحين يجرى التحليل على المستوى القومي أو الإقليمي , فانه يشمل كافة المؤسسات والتجمعات القومية والإقليمية : كالجامعة العربية والإتحاد الافريقي واتحاد جنوب شرق آسيا والإتحاد الأوربي وتجمع الساحل والصحراء واتحاد الجمعيات العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة الأوبك والإتحاد الروسي ...الخ

تجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون مستوى التحليل قومي أو إقليمي , فانه لابد أن يعبر عن متغيرات أكثر تعقيداً من المستوى الوطني , وفي هذه الحالة فان : الدولة والمؤسسة والمنظمة الوطنية والبرلمان المحلي والنقابة والإتحاد ...الخ

يمكن إن تكون وحدات صالحة التحليل باعتبارها متغيرات جزئية , يمكن إن توصل إلى الخصائص العامة للكليات .

جـ- وحين يجرى التحليل على المستوى الدولي , لاشك انه يتضمن كافة المؤسسات والمنظمات والإتحادات الدولية التي تمثل المجتمع الدولي , وبما إن المجتمع الدولي المعاصر يمثل بالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة كمجلس الأمن وأجهزته ومنظمة العدل الدولية والبنك الدولي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الطفولة

ليونيسيف ..الخ , فإن الدولة والمنظمة الوطنية والإقليمية والإتحاد المحلي والإقليمي .. الخ تعد وحدات مناسبة للتحليل السياسي .

تجدر الإشارة إلى أن دراسة الباحث السياسي أو الإعلامي المشكلة التي يروم بحثها, على كافة المستويات التي أشرنا إليها , يعد من الأمور الشاقة إن لم تكن المستحيلة , وذلك لمحدودية إمكانيات الباحث في الوقت والجهد والمال والأدوات والتقنيات, التي يتطلبها هذا النوع من الأبحاث , ولأن الباحث سيواجه العديد من القيود والصعوبات , منها على سبيل المثال التركيز على مستوى أو مستويات معينة دون الأخرى , وإن الباحث سوف يعجز عن الإيفاء بمتطلبات مثل هذا البحث , وبخاصة ما يتعلق بمعلومات التي تتطلبها بعض مستويات التحليل , كما إن نتائج البحث سوف تتعرض إلى بعض عيوب التحيز , فضلاً عن الإرباك والتداخل الذي يحتمل حصوله بين وحدات التحليل السياسي عندما تتعدد مستوياته.

وهناك ملاحظة مهمة لابد من التنبيه إليها , تتمثل بعدم فهم الباحث السياسي لمستويات التحليل, وعدم إدراكه للحدود التي تميز كل مستوى من مستوياته, سوف يؤدي بالباحث إلى خطأ التعميم , عن طريق تعميم نتائج ما توصل إليه في مستوى تحليل معين على بقية المستويات , دون تمييز بين نتائج الظواهر الكلية والظواهر الجزئية , وقد ينعكس ذلك على خطأ الاستنتاجات التي يتوصل إليها.(١٤)

التحليل الكلي والتحليل الجزئي للظواهر السياسية والإعلامية :

يتميز التحليل السياسي والإعلامي بأنه يعالج ظواهر شائكة ومعقدة تتسم بكثرة المتغيرات وتداخلها , وللتغلب على الصعوبات التي تواجه الباحثون عند تصديهم لتحليل مثل هذه الظواهر , تم اللجوء إلى أساليب التحليل الكلية والجزئية, فعندما يتعذر على الباحث النفاذ إلى ظاهرة كلية والإلمام بكافة متغيراتها واتجاهاتها , فليس أمامه سوى تناولها من خلال جزئياتها التي تمثل العناصر المكونة لها , سيما وإن معظم الأجزاء المكونة للظواهر السياسية والإعلامية تحمل خواصها الكلية.

فعلى الرغم من إن الجزء لا يساوي الكل إلا أنه يحمل بعض أو كل خواصه, وهذه الحقائق شجعت الباحثون في التحليل السياسي على تطبيق المنهج الاستنباطي , لاستنتاج واستنباط المعاني والدلالات والمؤشرات التي تمكنهم من التوصل إلى الأحكام والقرارات السياسية المتعلقة بالمواقف المختلفة , وبهذه الطريقة

يستخدم الباحث السياسي الاستنباط في دراسة الظواهر السياسية أو الإعلامية لأن هذا الإسلوب يمكنه من الانتقال من العام إلى الخاص أو من الجزء إلى الكل وفي هذه الحالة يكون هدف الباحث تحليل المعاني والدلالات المختلفة التي تتضمنها فرضياته المتعلقة بالظاهرة المبحوثة , وستكون نقطة انطلاقه في التحليل والاستنباط مبنية على العموميات والنظرة الشمولية للظاهرة , وان يستعين بالقوانين العامة والنظريات التي تدعم منطقه . (١٥)

ان التعامل مع الجزئيات لا يلغي كلياتها , وانما يسهل من دراستها وسرعة فهمها ومتابعة عمليات تغيرها وسرعة واتجاه هذه التغيرات , مثلما إن التعامل مع الكليات لا يلغي خصائص أجزائها , ويقرب الباحث السياسي من التعرف على الخواص الكلية , وللتدليل على ذلك فان دراسة السلوك السياسي لمؤسسة سياسية كالبرلمان أو النظام السياسي في مجتمع معين وفي زمن معين , لايمكن تناوله إلا من طريق دراسة سلوك أفراده وطبيعة نشاطاتهم السياسية , وبذلك فإن دراسة السلوك السياسي للفرد لا يلغي حقيقة وواقع ووجود المؤسسة السياسية التي ينتمي إليها , لان المؤسسة لا يمكن إن توجد من دون الأفراد المكونين لها , وبذلك لايمكن فصلها أو فصل نشاطاتها عن الأشخاص المكونين لها .

ومن هذا المنطلق لا يمكننا عزل سلوك المؤسسات السياسية , عن نماذج سلوك الأفراد المكونين لها والمساهمين في نشاطاتها , وتأسيساً على ذلك يمكن تحليل سلوك المؤسسات السياسية , من خلال تحليل السلوك السياسي لأفرادها , وفي مثل هذه الحالة يكون السلوك السياسي للفرد وحدة أساسية للتحليل .

وبما إن معظم الظواهر السياسية والإعلامية غير ملموسة , يستدل عليها من مكوناتها الجزئية التي تدل على وجودها وحجمها وقوة تأثيرها , فعلى المحلل السياسي إن يقوم بتفكيكها إلى مكونات جزئية , ليقوم بتحليل أجزائها نظرياً أو كمياً , وحين يقوم الباحث السياسي بتفكيك الظاهرة الكلية إلى أجزاء لسهولة تحليل كل جزء على حدة , فانه يحتاج إلى أن يعود إلى تجميع أجزاء الظاهرة مع بعضها البعض من جديد , من اجل إن يعطي صورة متكاملة للظاهرة المستهدفة في دراسته . (١٦)

التحليل البنيوي والتحليل السياسي الإعلامي :

من أساليب التحليل الجزئية والكلية للظواهر الإعلامية والسياسية يمكن تشبيهه بأسلوب التحليل البنيوي ، فإذا جاز لنا إن نرى التحليل البنيوي ينطلق من تركيب النص ومحاولة توظيف رموزه ومفرداته لتشكيل المعنى الكلي الذي يجسد صورة معنوية لها قيمة جوهرية للظاهرة ، يمكن لنا إن نتصور إن دراسة الجزئيات في النظام السياسي ، يمكن إن يعطي تصور شمولي للظواهر المبحوثة ، عن طريق جمع نتائجها واستنتاجاتها في تصور شمولي للنظام السياسي وطبيعة نشاطات ، إن ذلك يدلنا على إننا لايمكن إن نفهم النظام السياسي أو الإعلامي من دون إدراك مكوناته الجزئية وكيفية الربط بين مكونات الأجزاء في ضوء رؤية شمولية تجسد ملامح الظاهرة الخاضعة للتحليل .

وتأسيساً على هذه الرؤية يمكن القول: إن تطور أي نظام مرهون بتطوير مكوناته الجزئية ، وانه لا وجود لكيان أو نظام من دون مكونات لاستحالة إنتاجه من العدم، وان كيان النظام السياسي يمكن تشبيهه بالكائن البشري الحي الذي يمثل وجود عقلاني يقوم بوظائف مماثلة للنظام السياسي ، إذ لايمكن تصور وجود كائن إنساني من دون مكونات جزئية ممثلة بالخلايا المكونة لهذا الكائن ، الذي لا يمكن إن ينمو ويصح ويقوى إلا بصحة خلاياه وتكاملها الوظيفي ، وبما إن كافة خلايا الكائن البشري لها وظائف أساسية تكاملية يشرف عليها ويوجهها العقل الإنساني، لا يمكن تصور وجود نظام ذو فاعلية من دون مكونات وظيفية عضوية لها رأس مدبر يشرف على نشاطاتها وطاقاتها ويوجهها التوجيه الصحيح ، وإذا لم نفهم النظام السياسي وفقاً لهذا الوصف ، فإننا قد نخفق في تحليله تحليلاً علمياً سليما، وإذا صح هذا الأمر فانه يتطلب من الباحث السياسي ان يضع تصنيفاً علمياً دقيقاً لمكونات النظام الجزئية ووظائفها الذاتية ، لكي يتمكن من استيعاب وإدراك الصورة الكلية لنظام وطبيعة حيويته وأوجه واتجاهات نشاطاته

وإذا عدنا إلى البنيوية نجد أنها تعتمد على النموذج اللغوي لتحليل النص ، وتدعو إلى الوصف الموضوعي المحايد للخطاب بغض النظر عن اتجاهاته ، وذهب البنيويون إلى أبعد من ذلك حينما قالوا ((إن الخطاب حول النص ،لايمكن إن يكون هو ذاته إلا نصاً)) (١٧)

وهذا يعني إن الالتزام بالقواعد الموضوعية للتحليل يجب إن لا تقتصر على النص ، وإنما تشمل كل ما قيل وكتب حول النص من تعليقات وتفسيرات وإضافات، كما نبه بارت إلى ضرورة أن تتجه أنظار الباحثون في دراساتهم من البنيوية إلى النصوص التي ينتجها الخيال ، بما تتضمنه من أفكار وصور وتعابير وأهواء ونوايا ، وبذلك فان بارت يصيب كبد الحقيقة، في محاولته دفع الباحثين إلى الذهاب إلى ما وراء النص من تصورات وخيال وأهواء ونوايا ، لان ذلك هو منطق التحليل السياسي ذاته. (١٨)

تجدر الإشارة إلى إن تصور البنيويون يعد مدخلاً منطقياً لمنهجية التحليل السياسي،التي تنطلق من ذات التصور نحو تنمية الخيال العلمي الذي لابد إن يحيط الظواهر السياسية والإعلامية التي تخضع للتحليل ، لأن مد الخيال والتصور إلى ما وراء الظاهرة يؤسس لروابط وأواصر تواصلية بينها وبين متغيراتها ومحيطها البيئي ، وفضلاً عن ذلك فان الروابط المتصورة ستمكن المحلل السياسي من القدرة على الاستنباط والاستنتاج ، الذي يوحد الجزئيات في إطار يجسد تكامل النظام أو الظواهر الكلية التي تمثل هيكليته واتجاهاته وتأثير نشاطاته المختلفة ، وبذلك فان التطور الذي ادخله رولان بارت على المنهج التحليلي ، يبدأ من تحوله من الوصفية إلى ابتكار أساليب الاقتراب من الظواهر العلمية ومحاولة الولوج إلى أعماقها في التحليل، من طريق البحث عن المعاني الظاهرة والدلالات الخفية ومحاولة إخضاعها للتحليل والتأويل ، وكان من بين أهم الأساليب التي أوصلته إلى غاياته في هذا المجال ، اعتماده على منهجية الاستقراء ودراسة علم المعاني والعلامات ومستوياتها ،إن ذلك كله شجعه إلى الدعوة إلى ضرورة تحرر المنهجية من بعض القيود الصارمة التي تحد من سرعة انطلاق الباحثين في التحليل والتفسير والتعامل مع النصوص ،سيما وانه يرى إن دلالات النص تتضاعف مثل المتوالية الرياضية كلما تعددت قراءاتها.(١٩)

ومن خلال ذلك نجد إن بارت مثل اتجاهاً جديداً في التحليل البنيوي ، يدعو إلى الشك وعدم اليقين بكل ما يقال ويعرض على الرغم من اعتماده على الخيال والتصور ، لذلك نجده يدعو إلى تعدد القراءات للنص الخاضع للتحليل ، لاكتشاف المزيد من المعاني والدلالات التي تدعم الحقائق العلمية وتوسعها وتعطيها أبعاداً إضافية تتصف بالتجديد ، وهذا هو جوهر التحليل السياسي والإعلامي وغايته الأساسية ، سيما وان الظواهر السياسية والإعلامية تتسم بتعدد الوجوه تغلب عليها

بحقائق لبطلة التي تقبل بأكثر من احتمال , كما إن التفاعلات السياسية غالباً ما تسعى إلى تقسيم الواقع ومسرحة الأحداث أو تسطيحها , وهذا ما يفرض على المحلل السياسي اعتماد مبدأ الشك ومحاولة اختراق الشكل إلى المضمون بنظرة علمية ثاقبة.

الاقتراب وتحليل الظواهر السياسية والإعلامية :

الاقتراب هو إستراتيجية عامة أو اسلوب تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة وتحليل الظواهر السياسية أو الإعلامية أو الاجتماعية .

وغالباً ما يستخدم في تحديد نقاط التركيز في الدراسة وفي كيفية معالجة الموضوعات أو الاقتراب منها وتحديد وحدات التحليل , لذلك أصبح الاقتراب اصطلاح متعدد الاستخدام , يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في اختيارنا للمفاهيم والأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسات السياسية وحتى في النتائج والاستنتاجات التي يسعى الباحثون في التوصل إليها . (٢٠)

وما يؤكد صلاحية الظواهر السياسية والإعلامية لأسلوب الاقتراب , هو إن الظواهر السياسية والإعلامية تمتاز بتعدد منافذ الاقتراب , وقد يعود سبب ذلك إلى كثرة متغيرات هذه الظواهر وتداخلها مع العديد من الظواهر الاجتماعية والنفسية , ويرى الدكتور حامد ربيع إن ذلك يعود إلى نوعين من الأسباب : – (٢١)

الأول : يرجعه إلى اختلاف الباحثين في العلوم السياسية والإعلام المتأتي من اختلاف وتعدد مصادر تأهيلهم , فهناك من تأثر بأصول علمية فلسفية وهناك من تأثر بعلوم الاجتماع أو الاقتصاد أو العلوم السياسية والإعلام ...الخ

والسبب الثاني : أحاله إلى طبيعة الظواهر السياسية والإعلامية , التي توصف بكونها ظواهر جزئية يمكن إن تدخل في تشكيل العديد من الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية ...الخ

وهذه الأسباب تجعل إمكانية الوصول إلى الظواهر السياسية والإعلامية , يمكن إن يتم من نوافذ متعددة , مهما وان تعدد منافذ الاقتراب من الظواهر السياسية والإعلامية , يقرب الصورة ويجعلها أكثر صدقاً وتعبيراً عن حقيقة الظاهرة الخاضعة للتحليل , كما يسهل مهمة الباحث لأن تعدد المداخل يتيح تعدد الخيارات , ليقوم الباحث بالمفاضلة لاختيار أفضل المداخل وانسبها

أنواع الاقتراب في التحليل السياسي والإعلامي:

الاقترابات نوعان هما : الاقترابات العامة واقترابات تحليل النظم .

أولا / الاقترابات العامة : ترتبط جذورها بأرضية فلسفية واجتماعية , كونها انتقلت من هذه المجالات إلى المجال السياسي وأصبحت جزءاً من منهجية التحليل السياسي, وانطلق السياسيون في تبريرهم لتبني هذه المنهجية , من الاعتقاد بأن البناء الوظيفي الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي والسياسي والعلاقات المتبادلة والتعاون الوظيفي , يتأتى من إتباع عملية نظامية يمكن إن يعتمد عليها أي مجتمع حينما يرغب بتحقيق مطالبهُ وأهدافه وتطلعاته , كما وان هذه العملية تساعده في التنسيق بين البنايات المختلفة في المجتمع وطرق تكاملها من اجل المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه باعتباره نسقاً كلياً متكاملاً . (٢٢)

حيث وان اقتراب البناء الوظيفي يقوم على آلية من أربع مكونات تنطلق من التصورات الآتية : – (٢٣)

١- إن فكرة النسق العضوي تنطلق من تصور ينظر إلى المجتمع على انه نظام نسقي متكامل , يتألف من عناصر أو أنساق فرعية تتصف بالاستمرارية والتكامل والترابط مع العناصر أو المكونات الثانوية في هذا النظام , وتحتل أهمية ثانوية مقارنة بالنظام الكلي في التحليل الوظيفي , وان التكامل الوظيفي بين عناصر النظام يقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين مختلف العناصر الجزئية المكونة للنسق أو النظام .

٢- يتصف كل نظام أو نسق بان لهُ بناء وظيفي واحتياجات ووظائف أساسية , لابد من المحافظة عليها من خلال البدائل الوظيفية التي تؤديها أجزاء النظام عن طريق تكاملها الوظيفي , لضمان وجود النظام واستمراره وديمومتهُ وفاعليتهُ.

٣- يشترط في نظام البناء الوظيفي إن يكون في حالة توازن واستقرار دائمين, وانهُ لايمكن المحافظة على حالة التوازن والاستقرار بشكل دائم ما لم تقوم كافة العناصر المكونة للنظام بأداء وظائفها بحيوية لتلبية احتياجات النظام , وإذا ما اختل الأداء الوظيفي لأي من عناصر النظام فسينعكس ذلك على اختلال التوازن لبقية العناصر الأخرى ويجعلها غير ذات جدوى .

٤- إن صيرورة النظام الوظيفي ومستوى فاعليتهُ يعتمدان على درجة الترابط والانسجام بين البناء والوظيفة , ولهذا السبب فإن أي تغير في الوظيفة سوف

يترتب عليه تغير في البناء ، ويترتب على ذلك إن السيطرة على الوظائف في النظام يمكننا من السيطرة على تحديد نوع البناء وتماسكه واتجاهاته

ثانياً/ اقتراب تحليل النظم : يرجع بعض المتخصصون بالعلوم السياسية اقتراب تحليل النظم إلى السياسي الأمريكي (ديفيد أستون) الذي كانت له محاولات جادة لتطوير هذا الاقتراب من خلال دراسته لظواهر سياسية مختلفة ،بتدأت في كتاب صدر لأستون عام ١٩٥٤م ، وسلسلة من المقالات العلمية التي جسدت هذه الفكرة ، وقد طور الباحث المذكور هذه الفكرة في كتاب آخر أصدره عام ١٩٦٥م (٢٤)

إذ يرى أستون ضرورة تبسيط الحياة السياسية والتغلب على تعقيداتها و لنظر إليها برؤية تحليلية ، على أنها تقوم على أساس تحليلي آلي منطقي ، كونها تتركب من مجموعة من التفاعلات المختلفة ، وانه يقصد بالتفاعلات النشاطات البنيوية والحياتية التي تجسد العلاقات والمواقف والاتجاهات الإجتماعة والسياسية، ووفقا لهذه الرؤية يختلف أستون عمن سبقوه من علماء الاجتماع ، ممن نظروا إلى النظام السياسي على انه نظام عضوي نسقي يشبه الكائن الحي ، وحينما نأخذ بما ذهب إليه أستون في النظر إلى النظام السياسي على انه مختلف عن النظام العضوي ، وانه تعبير عن سلسلة من التفاعلات التي تتم ضمن ظاهرة كلية ، فإن هذه النظرة لابد وإن تخالف أيضاً دعاة الجانب المؤسسي الواقعي القانوني من علماء السياسة السابقين ، لأن مذهب أستون التحليلي يركز على الرؤية التحليلية للنظام السيسي ، على انه يتألف من عناصر أو مكونات جزئية لأغراض التبسيط وسهولة الفهم والإدراك من قبل المحلل السياسي ، وينطلق تبرير هذا التصور من إن هذا النظام وتفاعلاته لايمكن إدراكها بالعين المجردة ، إلا انه يمكن إدراكها بالعقل والتصور العلمي ويمكن تفسيرها بالمنطق العقلاني السليم .

وتأسيساً على ذلك فإن اقتراب تحليل النظم وفقاً لأستون يقوم على منطق مؤداه ((انه من المفيد النظر إلى الحياة السياسية على أنها نسق سياسي يتكون من شبكة من التفاعلات الموجهة أساساً نحو التخصص السلطوي للقيم ، وان هذا النسق أو النظام السياسي يتميز تحليلياً عن بيئته أو محيطه ، وان له حدوده المفتوحة على تلك البيئة ، بما يجعله عرضة للتأثير عليه بما يحدث فيها من متغيرات)) (٢٥)

إن النظر إلى اقتراب تحليل النظم وفقاً لهذه الرؤية ، يظهر إن التفاعلات التي يتكون منها النظام تتركز حول السلطة ومحيطها ، وبما إن هناك اعتراف بضرورة الاندماج بين السلطة وبيئتها يسمح بتعرضها لمختلف التأثيرات من البيئة بكل ما تشتمل عليه من مدخلات ومخرجات ، فإن هذا المنطق قد لا يختلف كثيراً مع ما ذهب إليه أستون ومؤيدوه من دعاة مذهب الاقتراب ، من الذين يرون بأن الظواهر السياسية تعبير عن تفاعل الظواهر الجزئية لتدخل في تكوين الظواهر الكلية بانسجام وتوافق ، بغض النظر عن طبيعة هذه الظواهر فيما إذا كانت سياسية وإعلامية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ...الخ

ويبررون هذه الرؤية من خلال إيمانهم باستحالة فصل البيئة السياسية أو الإعلامية عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، ويظهر من ذلك إن التفاعلات والنشاطات والمتغيرات التي تحدث في أي من الظواهر السياسية يمكن إن تنتقل تأثيراتها إلى المجالات الأخرى ، وذلك يعود بنا مجدداً إلى تشبيه النظام السياسي بالكائن العضوي ، الذي ترتبط أعضائه بوحدة التأثير والتأثر وذلك يدعونا إلى إن نؤيد النظر إلى الظواهر السياسية على أنها جزئية تدخل في سياق الظواهر الكلية من منطق التكامل بين مكونات النظام الشمولي ، لأن عملية التلاحم ورفع الحواجز والحدود بين السلطة وممارساتها والبيئة المحيطة بها بكافة مكوناتها ، يجعل من الظواهر السياسية الجزئية تعبير عن ظواهر كلية شمولية بعد إن تمر بعملية تفاعل شاملة مع البيئة المحيطة بها في الكيان السياسي ضمن الوحدة السياسية .

وإذا أخذنا بهذا الاقتراب فإن أفضل مدخل لتحليل الظواهر السياسية أو الإعلامية هو الاقتراب من الجزئيات لتكوين صورة متكاملة للكليات ، فعلى الرغم من إمكانية التحليل الكلي للاقتراب من الجزئيات ، فإن إمكانية تناول الجزء تكون أسهل بكثير من البدء بالظاهر الكلية ، خاصة إذا كان الجزء يحمل خصائص الكل ولو بنسبة معقولة، سيما وإن بعض الظواهر الكلية تكون من السعة والشمول والتعقيد لدرجة يصعب معها على الباحث والمحلل الإلمام بكافة مكوناتها بموضوعية

وإذا سلمنا بهذا المبدأ يصبح لزاماً على الباحثين في التخصصات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية ... النظر إلى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. بشمولية لعدم إمكانية فصلها عن التأثيرات الأخرى وبخاصة السياسية والإعلامية ،

إلا إن الفارق الذي يؤشر حدود التخصصات بين الباحثين هو إن كل باحث يعالج الظاهرة من زاوية تخصصه مع عدم إهمال تأثير العوامل الأخرى على الظاهرة في زاوية التخصص , إذ من الممكن إن يعالج الباحث السياسي الظاهرة السياسية انطلاقاً من تخصصه شرط إن لا يغفل أو يتجاهل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ..على الظاهرة السياسية المبحوثة , سيما وإن المتغيرات السياسية لابد وإن تتداخل وتتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ... عند تشكيل الظاهر السياسية الكلية , وبالتالي فإذا لم ينظر المحلل السياسي إلى الظاهرة السياسية على أنها خليط من مكونات شاملة فسوف يشكل عليه تحليلها واستخلاص النتائج السياسية منها بدقة وموضوعية , وحين يربط بعملية تحليل النظم نسق التحليل بالبيئة المحيطة بغية استقبال ردود أفعال البيئة على تصرفات النظام السياسي , فإنهم يشبهون هذه العملية بعملية الاتصال الجماهيري التي تعتمد على التغذية المرتدة , وإن هذا التشبيه يعد ضرورة ملحة لهذا الاقتراب , لعدم إمكانية فصل الأفعال عن ردود الأفعالوبخاصة في النظم الديمقراطية التي توصف أفعالها على أنها ترجمة لردود الأفعال التي تستقبلها من المحيط أو البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها .

ثالثاً / الاقترابات الخاصة : تتعلق الاقترابات الخاصة للنظام السياسي بالسلطة والقوة السياسية التي يمثلها النظام , وإن اقترابات دراسة السلطة والقوة تتركز حول اقترابات ثلاثة يمكن إيجازها بالآتي :– (٢٦)

١– اقتراب المراكز السلطوية : تمثل المراكز السلطوية عناوين وظيفية يمكن الاقتراب من خلالها لدراسة النظام السياسي , من منطلق إن أولئك الذين يكونوا على راس المناصب الرئيسية في السلطة يمثلون مراكز القوة في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... لأي نظام سياسي في العالم , وإن هؤلاء هم أصحاب القوة الحقيقية في المجتمع الذي يحكمه النظام السياسي , إلا إن القوة التي يمثلها هذا الاقتراب لا تقترن بالأشخاص الذين يتقلدون هذه المناصب وإنما في المناصب التي يشغلها هؤلاء .

تجدر الإشارة هنا إلى إن المشكلة التي يواجهها الباحث السياسي في تطبيق هذا الاقتراب , تكمن في عملية تحديد ماهية المناصب التي تمثل القوة في المجتمع , فيما إذا كانت سياسية أم سماعية أم إنتاجية أم خدمية , إذ يشتد الجدل بين المتخصصين حول درجة أهمية كل من هذه المناصب .

وإذا ما تم تجاوز إشكالية تحديد المناصب بحسب درجة أهميتها في مجتمع،فإن هذا الاقتراب يوصف بالبساطة وسهولة التطبيق ، ويحظى بأهمية بين أوساط الباحثين ، وذلك لاستخدامه بشكل واسع في دراسات توزيع القوة في النظم السياسية خلال الفترات التاريخية المتعاقبة ، من اجل التعرف على التغيرات السياسية المهمة التي حدثت للقيادات السياسية السابقة ، وبخاصة فيما يتعلق بصعود وهبوط النخب والفئات والمنازل السياسية والاجتماعية في كيانات ونظم القوة السياسية ، وللتعرف على العلاقات التي سادت النخب السياسية ، إن ذلك كله يفيد المحلل السياسي في استخلاص الدروس والعبر ، التي يمكن تطبيقها على الظواهر الراهنة والمستقبلية.(٢٧)

٢- اقتراب الشهرة والمنزلة : بما إن السلطة والقوة المقترنة بها تفويض من المحكوم للحاكم بحسب الأعراف السياسية ، إذا أخذنا بالاعتبار بان الشعب مصدر جميع السلطات ، فان اقتراب الشهرة والمنزلة قد لا يختلف كثيراً من هذا المبدأ ، على اعتبار إن الشهرة والمنزلة هي أيضاً تمثل اعتراف شعبي من المجتمع للمشاهير وأصحاب المنازل وبخاصة للمنازل الاجتماعية والسياسية ، وان هذا الاعتراف بمنزلةُ النجوم والمشاهير وذوي المنازل نتيجة لسمات ومميزات ومهارات أكسبتهم الشهرة والمنزلة دون غيرهم ، ومنحتهم الشرعية لتقلد هذه المناصب والمنازل ، ولذلك يمكن القول إن المناصب والمنازل والنجومية لا تتأتى إلا من خلال الرضا الجماهيري والاعتراف الشعبي ، وحتى أولئك الذين كانت لهم سمعة طيبة وشهرة مميزة يكونوا ذوو قوة ونفوذ سياسي واجتماعي في مجتمعاتهم ، وتتدرج مستويات هؤلاء من حيث القوة ودرجة النفوذ بحسب درجة الشهرة وحجم الجمهور وحتى إن هناك شخصيات كاريزمية تتمتع بنفوذ دولي مثل نلسن مانديلا ونهرو وجمال عبد الناصر وتيتو والأم تيريزا وغاندي ...الخ

إن قوة السلطة وفقاً لهذا الاقتراب تعتمد على السلوك ، والتأريخ يشهد للكثيرين ممن كانت لهم سمعة وشهرة وقوة نفوذ عالية ، التزموها بشخصيتهم الفذة وسلوكهم المثالي لينالوا رضا وإعجاب طبقات جماهيرية واسعة .

٣- اقتراب صنع القرار : تتأتى قوة هذا الاقتراب من حجم المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات المصيرية والحاسمة ، وينطلق دعاة هذا الاقتراب من منطق ، مفاده إن الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية ، تعد أساس لمشروعية وقوة

السلطة السياسية في أي مجتمع ، وان مصداقية هذا الاقتراب تعتمد على الأفعال لا على الأقوال ، وعلى حجم المشاركة الفعلية في الممارسات السياسية على أرض الواقع لا عن التنظيرات المحتملة لهذه الممارسات ، ويدلل دعاة هذا الاقتراب على

جدية اتجاههم ومصداقيته، في العديد من القرارات التي لا تتخذ بإرادة أصحاب المناصب من ذوي القوة والنفوذ وإنما تعبر عن إرادة القوى المؤسساتية والجماهيرية الضاغطة التي تؤثر فيهم من الخلف ، وهناك أمثلة عديدة للتدليل على بعض ممارسات هذا الاقتراب ، منها على سبيل المثال القرارات التي تتخذها الخارجية الأمريكية وحتى بعض القرارات الأوربية ، والتي غالباً ما تتخذ نتيجة لضغوط جماعات الضغط التكتلات المختلفة ، وبخاصة اللوبي الصهيوني وأصحاب المصالح الرأسمالية ، التي غالباً ما تحجب الرؤية بين سلطات اتخاذ القرار والطبقات الجماهيرية ، لما تمتلكه من وسائل وأدوات تمكنها من لعب هذه الأدوار وبخاصة راس المال والمصالح وأدوات التضليل الإعلامي الواسعة الانتشار التي تمتاز بشمولية التأثير وقوته.

مراجع وهوامش الباب الثالث:

١- د. احمد اوزي ، تحليل المضمون ومنهجية البحث ، مصدر سابق ، ص١٢-١١

٢- Berelson, B. Content Analysis in Communication Research,alence,111, Free Press, ١٩٥٢, p -١٨ .

٣- د. مصطفى عبد الله أبو القاسم ،مناهج وأساليب البحث السياسي ، طرابلس الهيئة القومية للبحث العلمي ، ط١، ١٩٩٦م ، ص٢٧٠.

٤- د. احمد اوزي ، تحليل المضمون ومنهجية البحث ، مصدر سابق ، ص ٨٦

٥- علي الدين هلال وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، مصدر سابق،ص٤٠.

٦- د صالح بن حمد العساف ، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، مصدر سابق، ص ٢٣٥-٢٣٦

٧- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٣٧ -٢٤٢.

٨- د. احمد يوسف وآخرون ، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق، ص ٤.

٩- Kerlinger, F. Foundation of Behavioral Research, New York, Holt Rinehart and Winston, Inc. ١٩٧٣, p- ٥٢٨.

١٠- عبد الحميد محمد ، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، جدة ، دار الشروق للطباعة والنشر ، ١٩٨٤م ، ص ١١٣.

١١- د. فيصل السالم ، وتوفيق فرح ، مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط ، ١٩٧٩م ، ص ٧٣-٧٤.

١٢- المصدر السابق نفسه ، ص ٧٥.

١٣- د. صالح بن حمد العساف ، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، مصدر سابق ، ص ٢٤٢.

١٤- د. مصطفى عبد الله أبو القاسم، مناهج وأساليب البحث السياسي ، مصدر سابق ، ص١٤٢.

١٥- المصدر السابق نفسه ، ص ٧٥.

١٦- عبد الغفار رشاد ، قضايا نظرية في السياسة المقارنة ، ص ١٢١.

١٧- عبدا لله إبراهيم وآخرون، نقلاً عن رولان بارت ، درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بن عبدا لعالي ، المغرب ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٦م ، ص٢١

١٨- عبدا لله إبراهيم وآخرون ، معرفة الآخر (مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، بيروت، المركز الثقافي العربي ، ص٢٤.

١٩- المصدر السابق نفسه ، ص٢٦.

٢٠- R young, Approaches to the . study of politics, Evanston : North-western University press, ١٩٥٨ :p.١٨٤.

٢١- د. حامد ربيع عبدا لله،محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا في الإعلام والعلوم السياسية ،معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٨م.

٢٢- د. فاروق يوسف , نقلاً عن : Don Martindale, The Nature and types of Sociological The theory . Boston Houghton Mifflin, ١٩٦٠, pp.٨٤٤-٨٤٥.

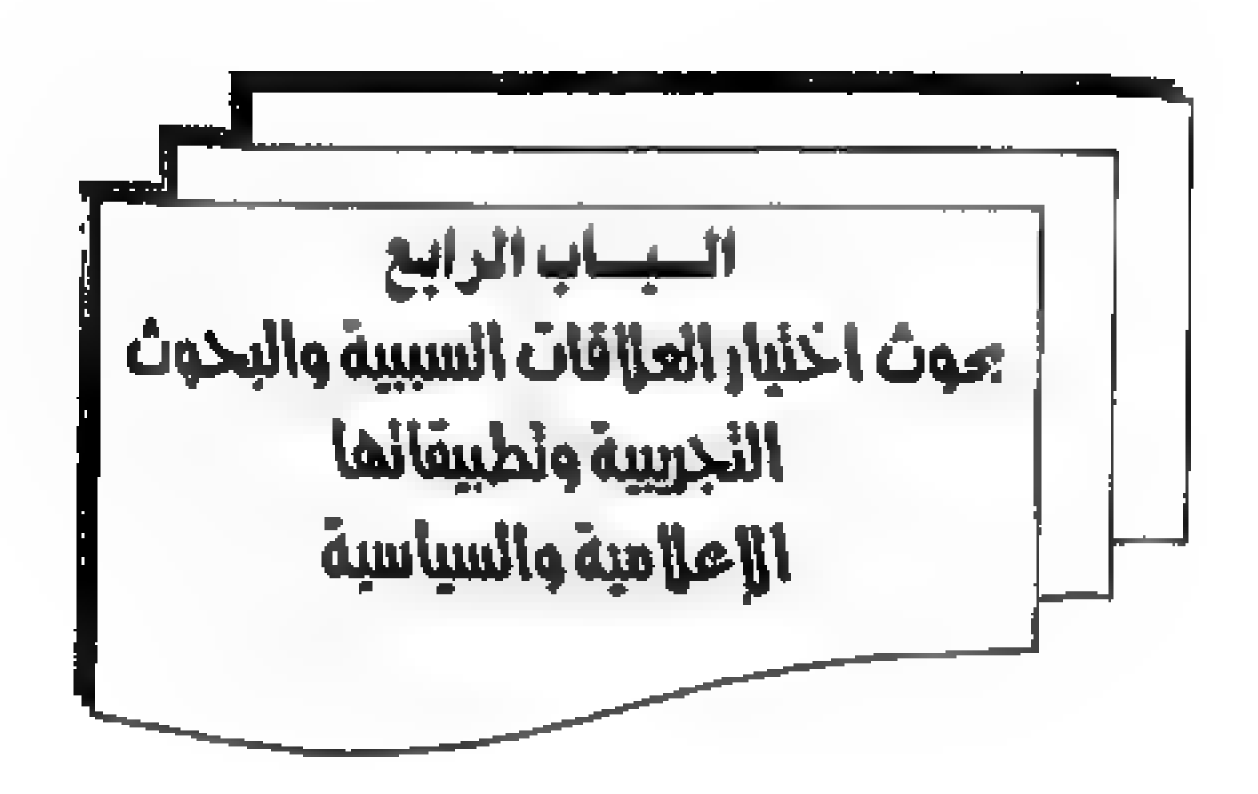
٢٣- د. فاروق يوسف،مناهج البحث العلمي (المناهج والإقترابات والأدوات)، القاهرة , مكتبة عين شمس , ١٩٨٤م, ص٧٦-٧٧.

٢٤- د. فاروق يوسف , المصدر السابق نفسه , ص ٨١.

٢٥- المصدر السابق نفسه , ص ٨٢.

٢٦- المصدر السابق نفسه , ص ٨٦.

٢٧- د. فاروق يوسف نقلاً عن C. Wright mills, the power Elite, Newyork:Oxford University Press, ١٩٥٩,p.٧٥.



البـــاب الرابع
بحوث اختبار العلاقات السببية والبحوث التجريبية وتطبيقاتها الإعلامية والسياسية

الفصل الأول

منهج اختبار العلاقات السببية ، وأهميته التطبيقية فى الظواهر الاعلامية والسياسية

يعد منهج اختبار العلاقات السببية أكثر علمية من المنهج الوصفي لأنه يسمح بتطبيق إجراءات تكون أكثر تعمقاً في بحث المشكلات , ولأن إجراءاته تقلل من درجة تحيز الباحثين , وتسمح بالتوصل إلى استنتاجات تتيح إمكانية التعرف على العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة , وهذه الإمكانيات تمكن الباحثين من تفسير سلوك الظاهرة أو الظواهر الخاضعة للبحث .

وفضلاً عن ذلك يهدف هذا النوع من البحوث إلى إيضاح أسباب حدوث الظواهر, وفيما إذا كان بينها علاقات ترابطية , ويعد هذا المنهج مكملاً لمنهج البحوث الوصفية , كونه يسمح باختبار العلاقات السببية لحدوث الظواهر , أي أنه يساعد في اختبار الافتراضات أو الإجابة عن تساؤلات البحث بأسلوب أكثر علمية وموضوعية

تجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة التكاملية بين منهجية الأبحاث الوصفية ومنهجية اختبار العلاقات السببية , تتضح من خلال المهام الوظيفية لكل منهما , فبينما تتركز وظائف البحوث الوصفية في جمع المعلومات والبيانات والمؤشرات , التي تدلل على احتمالات وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المتعلقة بالظواهر المبحوثة , تقوم بحوث اختبار العلاقات السببية بالاستفادة من نتائج واستنتاجات البحوث الوصفية , في صياغة افتراضات أكثر دقة واحتمالية , ومن ثم القيام بالإجراءات الخاصة باختبار مدى صحة هذه الافتراضات , بهدف التوصل إلى نتائج عن طبيعة العلاقات السببية بين المتغيرات , وبيان مدى إمكانية تعميم تلك النتائج على الظواهر المماثلة , في المجالات التي تجرى فيها هذه الأنواع من الأبحاث

وعلى الرغم من اعتبار منهج اختبار العلاقات السببية من المناهج المتقدمة علمياً, إلا إن هناك العديد من الصعوبات تواجه الباحثين عند تطبيقهم لهذه المنهجية على الظواهر العلمية المختلفة , وبخاصة عند تطبيقه على الظواهر الإعلامية والسياسية , لأن هذه المجالات تتصف بكونها تعج بالظواهر , وإن المتغيرات المتصلة بهذه الظواهر متشعبة ومتداخلة وتميل إلى التعقيد في معظم الحالات , فالظاهرة الواحدة من الممكن أن تكون لها العديد من المتغيرات السببية , وإن التصدي لدراسة جميع هذه المتغيرات واختبار مدى تدخلها في الظاهرة المبحوثة, يزيد من الصعوبات التي تواجه الباحثين , حين يسعون إلى التوصل إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى حدوث الظاهرة الإعلامية أو السياسية .

منهج اختبار العلاقات السببية ومنهجية التجريب :

أن المهام والوظائف البحثية التي يشترك بها كل من منهج اختبار العلاقات السببية ومنهجية التجريب ، دفعت بعض الباحثين إلى الاعتقاد خطأً بأن المنهجين هما منهج واحد ، إلا أن هذا الاعتقاد غير صحيح ، لأن منهجية التجريب تعد أداة أو وسيلة اختبار ، بينما منهج اختبار العلاقات السببية فانه تعبير عن وظائف الأبحاث العلمية وأهدافها النهائية ، من خلال الدور الذي يؤديه هذا المنهج ، في التعرف على المتغيرات السببية لحدوث الظواهر ، والعلاقات السببية فيما بينها وبينها وبين الظاهرة الخاضعة للبحث ، والعلاقات السببية التي تبنى عليها الافتراضات السببية، التي يصوغها الباحثون لأبحاثهم التي يرومون إجراؤها . (١)

وبذلك يمكن القول : بأن موضع التجريب من اختبار العلاقات السببية ، كموضع الاستبانة من المنهج الوصفي ، وان الذي يميز منهج اختبار العلاقات السببية ويجعله أكثر علمية وموضوعية ، هو منهجية التجريب التي يعتمدها في اختبار الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات السببية لحدوث الظواهر، خاصة وان وظيفة التجريب والشروط العلمية التي تجرى بها ، لا تدع مجالاً للشك حول إمكانية تحيز الباحثين .

المتغيرات السببية وتطبيقاتها في الظواهر الإعلامية والسياسية :

ان البحث في الظواهر العلمية الإعلامية والسياسية أو غيرها من الظواهر ، وفقاً لمنهج اختبار العلاقات السببية ، يتطلب تشخيص المتغيرات المتعلقة بالظواهر المبحوثة ، واخضاعها للاختبارات التجريبية ، لمعرفة مدى تدخلها وتسببها في حدوث الظاهرة المبحوثة ، سيما وان جميع الظواهر العلمية لابد وان تتضمن مجموعة من العوامل أو العناصر المختلفة ، التي يعتمد بروز الظاهرة على حاصل تفاعلها مع بعضها أو بينها وبين المؤثرات البيئية المحيطة بها ، وبذلك تعد المتغيرات (Variables) ، من المكونات الأساسية لأية ظاهرة علمية بغض النظر عن المجال الذي تظهر فيه .

ومن المبررات التي دعت الباحثين إلى اعتماد منهج اختبار العلاقات السببية ، هو اقتصار المنهج ألوصفي على وصف الواقع وتقرير حقائقه الحاضرة ، ومحاولة تحليل وتفسير الظاهر والبين منها ، دون الغوص إلى أعماق الظواهر العلمية والخوض في المسببات ، بهدف الوصول إلى الأسباب الحقيقية لحدوث الظواهر ، ومحاولة التوصل إلى معارف علمية جديدة ، لتصحيح الواقع وتحديثه وتطويره ، إذ

يرى دعاة منهج اختبار العلاقات السببية : أن وضع قوانين وظيفية تهدف إلى كتشاف العلاقات الإرتباطية القائمة, بين متغيرات الظاهرة وبينها وبين الظواهر الأخرى , يمكّن الباحثين من التعرف على المسببات الحقيقية لحدوث الظواهر , ويسهل من إمكانيات حلها أو تصحيح مساراتها , بما يخدم المجال العلمي الذي تجرى به هذه الأبحاث , ولابد من الإشارة هنا إلى أن القانون السببي قد يرجع حدوث الظاهرة إلى سبب نهائي قاطع , في حين أن العلاقة الوظيفية بين الظواهر قد تعبر عن متغيرين أو أكثر يؤكدان الترابط بينهما في آن واحد , وان هذه المتغيرات تتغير تغيراً نسبياً , بحيث يعد كل منهما شرطاً لوجود الآخر , أو أن أحدهم يمثل المقدمة والآخر يمثل النتيجة .

استخدام التجريب في البحوث السببية ومناهج البحث الأخرى :

على الرغم من وجود عناصر تشابه بين البحوث التجريبية و البحوث في المناهج الأخرى , إلا أن هناك اختلافات في العديد من العناصر , فالأبحاث التجريبية تختلف في اختبارها للافتراضات عن بعض الطرق الطبيعية والاجتماعية وبخاصة التاريخية , فالأبحاث التجريبية قد تتعامل مع بيانات واقعية موجودة يمكن للباحث الحصول عليها , وقد تتعامل مع بيانات قد لاتكون متوفرة , إلا بعد التجريب وإدخال المتغير التجريبي , إلا أنها تتشابه مع الطرق البحثية الأخرى في أساليب جمع المعلومات والبيانات , من خلال استخدام أساليب المسح وإجراء المقابلات والقياسات المباشرة واستخدام الأساليب الإحصائية وما إلى ذلك من أساليب جمع المعلومات.

فبينما تحتاج الدراسات التجريبية إلى إدخال المتغيرات قبل التجريب وبعده لا تحتاج الدراسات الوصفية إلى مثل هذه الإجراءات . (٢)

واهم ما يميز الأبحاث التجريبية عندما تجرى في العلوم الطبيعية عن الأبحاث الاجتماعية , هو إن التجريب في العلوم الطبيعية يمكن الباحثين من التحكم في جميع المتغيرات الداخلة في التجربة , في حين إن تطبيق التجريب على الظواهر الاجتماعية بمن فيها الظواهر الإعلامية والسياسية , يعتمد على فكرة العينات العشوائية للاقتراب من عملية التحكم بمجريات الظاهرة المبحوثة , وبذلك فإن اختبار الباحث للافتراضات أو الإجابة على التساؤلات التي وضعها لبحثه سوف تتسم بالاحتمال وليس بالثقة الكاملة .

فالبحث في العلوم الاجتماعية قد يستطيع من خلال العاينة العشوائية أن يقوم بالاختبارات والإجراءات الإحصائية ، التي تمكنه من التعرف على دلالة النتائج التجريبية عن طريق الاستدلال والاستنتاج العلمي المنطقي .

ويستخدم التجربة في العلوم الطبيعية باعتبارها اسلوب أساسي لاختبار الافتراضات، تنطلق من تصور بسيط لمنهجية اختبار الافتراضات العلمية السببية باعتبارها تتضمن العلاقة بين متغيرين أحدهم يمثل السبب والآخر يمثل النتيجة

أما في البحوث الاجتماعية فإن استخدام التجربة يعتمد على الأهداف أو الغايات من إجرائها ، فإذا كانت أهداف الباحثين من وراء استخدام منهجية التجريب، تفسير للسلوك الاجتماعي ، بقصد التوصل إلى الأسباب الجوهرية لحدوث الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالسلوك ، فإن تطبيق منهجية التجريب في تحليل الافتراضات لا يعتمد على التصور البسيط للافتراضات ، وإنما إلى التصور المركب للسببية في الافتراضات ، باعتبارها تنطوي على متغيرين ، أما شكل العلاقة بينهما فقد يأخذ أحد التصورات الآتية :-

- اما أن تكون مجرد علاقة ارتباط بسيطة
- او أن أحد المتغيرين يسبق الثاني في التوالي الزمني .
- وقد يكون أحدهم سبب والآخر يمثل نتيجة مباشرة له ، وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار إن هناك متغيرات ثالثة بديلة تؤثر في الظاهرة ، وذلك لأن السلوك الإنساني يأخذ اتجاهات على درجة كبيرة من التعقيد ، يصعب معها الاستعانة بالتصور البسيط للسببية ، لأن مثل هذا التصور يفترض وجود متغير واحد مستقل ، يؤدي إلى المتغير التابع بشكل كلي ، لهذه الأسباب تنطوي دراسة العلاقات السببية التي تعبر عنها الافتراضات في العلوم الاجتماعية ، على ثلاثة أنواع من العلاقات السببية تتمثل، أما بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرين ، أو علاقة تقوم على أساس السبق الزمني بين المتغيرين، أو إن العلاقة تكون مباشرة من خلال إلغاء أثر المتغيرات البديلة

ولعل أبسط ما يجسد العلاقة السببية بين المتغيرات في العلوم الاجتماعية هو احتمال أن يكون مقدار التغير في أحد متغيرات الظاهرة ، معتمداً على مقدار التغير الذي يحصل في المتغير الآخر المقترن به، كأن نقول مثلاً أن ازدياد حجم المشاركة السياسية، مرتبط بطبيعة الحملة الدعائية ،التي تقوم بها وسائل الإعلام الجماهيري وتأسيساً على ماتم ذكره . فعندما تنطوي فكرة السببية على التعاقب الزمني، فإن المتغير

الأول الذي يسمى بالمتغير المستقل أو التجريبي، دون يسبق المتغير الثاني الذي يسمى بالمتغير التابع على نحو لم يسبق له مثيل ، فإن فكرة السببية تقوم على الاقتران الذي يمكن أن نصطلح عليه بالاقتران السبقي، إذ المتغير الأول الذي يسبق يمثل السبب والمتغير الثاني التابع يمثل الأثر ، كأن نقول مثلا : إن مشاهدة الأطفال لبرامج العنف في التلفاز يسبق سلوكهم للتأثر بهذا النوع من البرامج

ويرى بعض الباحثين، إن الارتباط بين المتغيرات بحد ذاته والأسبقية في الحدوث، ليست مبررات كافية للتدليل على وجود السببية ، لأن هناك أسباب أخرى مهمة تدخل في هذه العملية لتأكيد العلاقة بين المتغيرات ومستوياتها ، تتمثل بالأسباب البديلة التي تتمثل بمتغيرات قد تؤثر في النتائج النهائية .

وهذا يتطلب من الباحثين إذا ما أرادوا الدقة لنتائجهم العلمية ، أن يضعوا في اعتبارهم قبل أية محاولة لنسبة أي نتيجة إلى سبب، ما معتمدين على وجود الترابط بينهما ، لمجرد أن احدهما سبق الآخر في الظهور ، أن يلزموا بعزل الظاهرة الخاضعة للبحث عن المؤثرات المحيطة بها ، أو حذف أثر المتغيرات السببية البديلة التي من المحتمل أن تؤثر في نتيجة البحث .

فإذا افترضنا أن قراءة الصحف ترتبط بالمشاركة السياسية وتسبقها في الحدوث،علينا ألا نغفل المتغيرات الأخرى المؤثرة في هذه العملية ، كالتعليم ومستوى الثقافة والمستوى الاقتصادي والانتماء الحزبي والطبقي والصراع السياسي ...الخ

لهذه الأسباب ينبغي أن يدرك الباحثون إن النجاح بتطبيق هذا المنهج على الظواهر السياسية والإعلامية ، يحتاج إلى الإلمام بأنواع المتغيرات المتعلقة بالظواهر وطبيعة العلاقات المختلفة فيما بينها ، والقدرة على تشخيص أي من المتغيرات البديلة، التي يمكن أن يكون لها أثراً أكبر من غيرها على المتغير التابع . (٣)

إذ لايمكن للباحثين الوصول إلى حقيقة الأثر والسبب ، من دون دراسة أنواع المتغيرات، وطبيعة العلاقة الإرتباطية فيما بينها ولو بشيء من الإيجاز.

المتغيرات في الظواهر الإعلامية والسياسية :

تتألف الظواهر بصفة عامة والظواهر الإعلامية والسياسية بصفة خاصة ، من العديد من العناصر المختلفة ، التي تتفاعل فيما بينها في ظروف معينة، أصطلح على تسميتها بالمتغيرات (Variables)وتنقسم المتغيرات إلى ثلاثة أنواع وكالآتي :-

- المتغير التابع أو غير المستقل (Dependent Variable). وهو المتغير المطلوب اختباره ودراسة تأثير التغيرات الأخرى عليه

- المتغير المستقل أو غير التابع أو التجريبي
(Experimental or Independent Variables). وهو المتغير المطلوب اختبار تأثيره على الظاهرة الخاضعة للبحث .

- المتغيرات المتدخلة أو المعترضة (Intervening Variables) . وهي مجموعة من المتغيرات التي تتدخل مجتمعة في الظاهرة وتؤثر على الموقف الناجم منها

وتبنى بحوث اختبار العلاقات السببية ,على أساس صياغة الافتراضات المتعلقة بالظاهرة المبحوثة, من خلال تصور وجود متغير واحد أو عدة متغيرات مستقلة, يحتمل أن تؤثر في متغير غير مستقل أو تابع , يمثل الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها,ويمكن تصورُ العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بالآتي: -

(أ) المتغير المستقل ←———— (ب) المتغير التابع

شرط وجود المتغير (أ) ←———— لحدوث التغير (ب)

ولكي يختبر الباحث صدق النتيجة المستنبطة من هذا الافتراض , ينبغي أن يصمم البحث بطريقة تضمن ضبط جميع الشروط والظروف والمتغيرات , ماعدا المتغير المستقل أو المتغير التجريبي , الذي يتناوله الباحث بالاختبار من خلال التغيير وملاحظة ما يحدث للمتغير التابع من تطورات , نتيجة لما حصل للمتغير المستقل .

ولكي يستدل الباحث على وجود علاقة سببية بين المتغيرين التابع والمستقل, عليه أن يراعي عدداً من الاعتبارات للتحقق من هذا الاستدلال وفقاً لما يأتي-(٤)

١- المتغير الاقتراني (Concomitant Variation)

أن حالة الاقتران بين المتغيرات تبين مدى التلازم بين حدوث المتغير التابع والمتغير المستقل , وفضلاً عن ذلك فإنها توضح نوع التلازم بين المتغيرين ودرجة قوته . ومن الأمثلة التي توضح حقيقة هذا التلازم هو معرفة العلاقة بين حجم المبيعات من سلعة معينة باعتبارها (متغير تابع) والحملة الإعلانية المعدة للترويج لهذه السلعة باعتبارها (متغير مستقل) , ولمعرفة طبيعة التغير الاقتراني من خلال هذا المثال , فإن الزيادة التي تحصل في حجم المبيعات خلال مدة الحملة , لابد أن تكون مقترنة بالحملة الإعلانية وبسببها .

٢- الترتيب الزمني لحدوث المتغيرات:

من الأمور التي تبدو بديهية أن لكل أثر سبب مؤثر ، فالأثر هو نتيجة منطقية لسبب، وهكذا فإن الأثر أو النتيجة لابد وأن يأتي بمرحلة تالية من حيث التتابع الزمني .

وبما أن المتغير المستقل يمثل السبب ، فلابد أن يأتي قبل المتغير التابع الذي يمثل الأثر أو النتيجة ، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك علاقة الحملة الدعائية بالإقبال على المشاركة السياسية ، في أوقات الحملات الانتخابية الرئاسية أو البرلمانية ، فالحملة الدعائية هنا تمثل السبب أو المتغير المستقل ، بينما الإقبال على المشاركة السياسية يمثل الأثر أو النتيجة أو المتغير التابع ، وبمقتضى هذا الاعتبار فلابد أن تسبق الحملة الدعائية عملية المشاركة السياسية .

٣- استبعاد المتغيرات السببية الأخرى المحتملة :

لما كان من خصائص الظواهر الإعلامية والسياسية هو كثرة المتغيرات المؤثرة فيها، وأنها تمتاز بتعدد وتعقد وتداخل المتغيرات ، فإن لهذه الظواهر طبيعة خاصة تضع أمام الباحثين العديد من الصعوبات والمعوقات ، وإذا ما أراد أي باحث علمي قياس العلاقة بين متغيرين في ظاهرة إعلامية أو سياسية ، عليه أن يتصدى لدراسة جميع المتغيرات التي يحتمل أن تسبب الظاهرة ، أو التي يمكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع الذي يقوم بدراسته، سواء كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر

إذ يلزم الباحث باختبار كافة المتغيرات المتدخلة ، لمعرفة مدى تأثير كل منها على الظاهرة الخاضعة للبحث، وبعد التعرف على مستويات التأثير للمتغيرات يتم استبعاد كل متغير يثبت عدم تأثيره .

خاصة وان بعض الظواهر تعج بالمتغيرات المتدخلة ، لدرجة يصعب معها التمييز بين درجة تدخل كل منها في الظاهرة المبحوثة ، فإذا أخذنا مثلاً يتعلق بدور الحملة الإعلانية في زيادة المبيعات من مشروب البيبسي كولا على سبيل المثال فهناك متغيرات عديدة قد يكون لها تأثير في زيادة المبيعات من هذا المشروب بعد الحملة الإعلانية ، منها على سبيل المثال لا الحصر : -

أ- تغير الموسم كحلول فصل الصيف مثلا

ب- اختفاء مشروبات منافسة

ج- انخفاض سعر المشروب .

د- تغير شكل العلبة .

هـ- تعدد منافذ التوزيع .

وحين يقارن الباحث جميع هذه المتغيرات وظهورها مع الحملة الإعلانية, معرفة السبب الرئيسي لزيادة المبيعات , فيكون من الصعوبة بمكان وضع اليد على أي من هذه المتغيرات قبل اختبار مدى احتمالية كل منها , فبواسطة اختبار العلاقات السببية سوف يتمكن الباحث من استبعاد كافة المتغيرات التي يثبت عدم تدخلها , وبذلك يتأكد من مدى صحة الافتراضات المتعلقة بزيادة المبيعات وحجمها

وحول أهمية تطبيق منهج اختبار العلاقات السببية , ومدى الحاجة إلى الاختبارات السببية المقارنة يقول الباحث بيست : هناك العديد من الحالات والظواهر العلمية الخاصة وأنواع من نماذج السلوك , لايمكن إخضاعها للتجريب لمعرفة الإجابة على سؤال : ماهي العوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثير في ظهور حالات أو نماذج سلوك أو ظواهر معينة ...الخ ؟

وتأسيساً على ذلك فإن منهجية اختبار العلاقات السببية , يمكن أن تجيب على السؤال الذي سبق ذكره, لأن ما يميزها عن منهجية التجريب , هو أنها تطبق في الأبحاث التي يكون الهدف من إجرائها , محاولة الكشف عن الأسباب المحتملة,من وراء ظهور سلوك معين أو ظاهرة أو حالة ملفته للانتباه , وذلك لأن هذه المنهجية تتيح إمكانية دراسة العلاقات السببية المحتملة بين متغيرين أو أكثر, في ظاهرة أو مجموعة من الظواهر في مجال معين , من خلال جمع المعلومات والبيانات التي تتعلق بالظاهرة المطلوب دراستها بواسطة هذا المنهج (٥)

الصعوبات التي تواجه الباحثين عند تطبيق اختبار العلاقات السببية على الظواهر الإعلامية والسياسية :

لاشك أن تطبيق منهج اختبار العلاقات السببية على الظواهر الإعلامية والسياسية , يواجه العديد من المعوقات والصعوبات التي قد تصل إلى درجة من التعقيد , وإن منشأ هذه الصعوبات إما أن يكون موضوعياً يتعلق بالمجالات التي تجري فيها هذه الأبحاث , وأما أن يكون إجرائياً يعود إلى آلية تطبيق الإجراءات على هذا النوع من الظواهر , ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الصعوبات التي تواجه الباحثون عند تطبيقهم لمنهج اختبار العلاقات السببية على الظواهر الإعلامية والسياسية إلى نوعين من الصعوبات وكالآتي :-

أولاً / الصعوبات الناتجة من تعقد المواقف في الظواهر الإعلامية والسياسية :

إن البحث في الظواهر الإعلامية والسياسية يفرض على الباحثين المتخصصون في هذه المجالات ، مواجهة العديد من الظواهر المركبة التي تميل إلى التعقيد ، لما تفرضه من مواقف حرجة ومتغيرات عديدة ومتداخلة ، يصعب على الباحث التمييز وتحديد المتغير المستقل بدقة وموضوعية ، نظراً لكثرة عدد المتغيرات المتدخلة والمؤثرة وقد يخرج هذا النوع من الصعوبات في بعض الحالات من إمكانيات الباحث وقدراته التقليدية ، ولتوضيح هذه الصعوبة نسوق بعض الأمثلة لبعض الظواهر الإعلامية وكالآتي: –

١– مثال يتعلق بتأثير برامج التلفاز في انشغال الشباب عن المطالعة ، فمما لاشك فيه إن هذه الظاهرة تعد من المشكلات الشائعة التي تمس أغلبية المجتمعات ، إذ تعاني منها معظم الأسر في المجتمعات المعاصرة ، وتتصف هذه المشكلة بتعدد المتغيرات وتشابكها ، لذلك فان الباحث فالباحث الذي يتصدى لدراسة هذه الظاهرة ، عليه أن يراعي تدخل وتأثير المتغيرات الآتية : –

أ – جنس الشباب فيما إذا كانوا ذكوراً أم إناث

ب– المستوى العمري للشباب ضمن عينة الدراسة

ج – مرحلة التعليم .

د– المستوى الثقافي والعلمي للشباب ضمن عينة الدراسة .

هـ– درجة الذكاء .

و– مستوى التعليم للأبوين .

ز– الحالة الصحية للشاب ضمن عينة الدراسة .

ح– ترتيب الشاب بين أخوته في الأسرة .

ط– مستوى دخل الأسرة .

ي– المستوى الثقافي للأبوين .

ك– المستوى الاجتماعي للأسره

ل– أصدقاء الشاب ضمن العينة .

م– عدد ساعات مشاهدة الشاب في العينة لبرامج التلفاز

ن– طبيعة القنوات التي يشاهدها الشاب ضمن العينة

وهناك العديد من المتغيرات الأخرى التي تتعلق بطبيعة البرامج التي تقدمها القنوات التي يشاهدها الشباب , والتنشئة الاجتماعية . .الخ

وتتأتى الصعوبة هنا من طبيعة الإجراءآت التي ينبغي على الباحث أن يقوم بها , من خلال اختبار كافة هذه المتغيرات , لمعرفة مستوى تدخل كل منها في نتائج الظاهرة بهدف استبعاد كل متغير يثبت عدم تدخله .

٢- وهناك مثال آخر يتعلق بدراسة : دور الإعلان المرئي في تسويق مواد التجميل, فان هذه الدراسة لابد وان تقوم على افتراض يؤكد فاعلية هذا الدور أو يدحضه , .

وفي كلا الحالتين فان إجراءات الباحث سوف تتركز حول دور الحملة الإعلانية التي أحدث في وسائل الإعلام المرئية, لترويج مبيعات مواد التجميل لنموذج من الشركات المصنعة لهذه المواد الكمالية , وفي هذه الحالة على الباحث أو فريق البحث الذي يتبنى هذه الدراسة , أن يقوم بدراسة استطلاعية أو استكشافية تهدف إلى الوقوف على كافة المتغيرات , التي حصلت خلال مدة بث الحملة الإعلانية , لمعرفة فيما إذا كانت هناك متغيرات أخرى , تدخلت في هذه العملية وتسببت في زيادة التسويق إضافة إلى الحملة الإعلانية , ومن بين أهم المتغيرات التي يمكن ملاحظتها والتأكد منها في مثل هذه الحالة نذكر الآتي : -

أ- مدى اختفاء سلع منافسة من السوق .

ب- مدى التحسينات التي طرأت على الإنتاج خلال مدة الحملة الإعلا نية .

ج- هل حصل انخفاض في سعر هذه المواد المستهدفة في الحملة الإعلانية . ؟

د- هل صدرت قرارات سياسية أثرت في زيادة الدخول لمجتمع الحملة الإعلانية ؟

هـ- هل تم فتح باب البيع بالتقسيط لهذه المواد المعلن عنها . ؟

و- هل حصلت زيادة في أعداد الموزعين لهذه المواد خلال مدة الحملة الإعلانية . ؟

ز- هل حصل حصلت زيادة في أحجام علب المواد المروج عنها . ؟

ح- هل حصلت تغيرات في تصاميم أشكال العلب التي تباع فيها هذه المواد المعلن عنها في الوسائل المرئية التي استخدمت في الحملة .

ط- هل حصل تغيير في الماركات أو العلامات الملصقة على العلب التي تسوق فيها هذه المواد . ؟

وإذا ما أراد الباحث دراسة دور الحملة الإعلانية في زيادة التسويق من هذه المواد التجميلية , عليه أن يبحث في مدى تأثير كافة هذه المتغيرات المؤثرة , بقصد

حذف المتغيرات التي يثبت عدم تدخلها , ومن ثم التوصل إلى مدى تأثير الحملة الإعلانية.

ثانياً / الصعوبات المتعلقة بعدم إحكام ضبط السيطرة على المتغيرات المتداخلة في إجراءات البحث:

يظهر هذا النوع من الصعوبات بصورة جلية , نتيجة الأخطاء التي تحصل في اختيار عينات التجريب , إذ يحتمل أن يتم انتقاء المجموعات الاختبارية التي تجري عليها التجارب بطريقة لا يراعى فيها التماثل التام بين أفراد هذه المجموعات مثل: السن والجنس والفوارق الفردية ومستوى التعليم والوضع الاجتماعي ...الخ

وقد تظهر صعوبات أخرى نتيجة عدم إحكام ضبط الإجراءات البحثية التجريبية أثناء القيام بالتجارب , ومن بين أهم العيوب والمآخذ الناجمة عن الخلل في إحكام ضبط المتغيرات , نذكر الحالات الآتية :-

١- عدم إعطاء جميع المجموعات التجريبية درجة الإهتمام نفسها , من حيث التدقيق والمساواة في المتطلبات التجريبية .

٢- قد يصار إلى استخدام مقاييس غير متماثلة في قياس الآثار الناجمة عن اختبار المتغيرات التجريبية في الأبحاث السببية .

٣- عدم تقدير أهمية الزمن في التأثير على نتائج التجربة .

٤- إن إخضاع مجموعة تجريبية إلى الاختبار لأكثر من مرة , قد يؤدي إلى سلوك أفراد هذه المجموعة بطرق مختلفة . مما يؤثر على نتائج التجربة في اختبار المتغيرات السببية للظاهرة المبحوثة .

الفصل الثانى

المنهج التجريبى وتصميم
ابحاثه التطبيقية

مفهوم المنهج التجريبي :

المنهج التجريبي هو : الطريقة أو مجموعة الطرق الموصلة إلى الحقائق العلمية, عن طريق إتباع الأساليب العلمية التي تعتمد الاختبار أساساً لكشف مجاهيل الظواهر العلمية المختلفة , وقد تجرى التجربة بين أسلوبين أو طريقتين للمفاضلة بينهما بقصد اختيار انسبهم للتطبيق المباشر أو التطبيق بعد التعديل بحسب الحاجة والاستخدام , ان الاختبار هو المدلول اللغوي الرادف للتجريب , والتجريب أما أن يكون ميدانياً يجرى في حقل الظاهرة أو مجالها الكاني أو معملي يتم في المختبر , وفي كلتا الحالتين لابد وان يجرى في ضوء شروط وضوابط محددة , وغالبا يجرى التجريب من خلال عملية تفاعل بين عناصر معينة في ظروف معينة بطرق وأساليب تهدف إلى التوصل على أهداف علمية محددة , والتجربة عملية غالباً ما تكون معقدة , تجرى تحت ملاحظة الباحث ومراقبته المباشرة , لأنه هو الذي يحدد شروطها وظروفها والغاية من إجرائها , وقد يلجأ إلى عزل تأثير بعض العناصر والعوامل التي قد تتدخل إيجابياً أو سلبياً في التفاعل التجريبي , وذلك بقصد التحقق من نوع ومقدار الأثر الذي يمكن إن ينجم عن ذلك , ومن المبررات التي تدفع الباحث لاتخاذ مثل هذه الإجراءات , الحصول على نتائج علمية دقيقة لا لبس فيها ولا تشكيك , لهذه الأسباب يمكن القول : أنه كلما تمكن الباحث من التحكم بنوع وطبيعة وشروط البحث التجريبي , كلما حصل على نتائج علمية على درجة عالية من الدقة والثقة , يمكن تعميمها على الظواهر العلمية المشابهة في المجال العلمي الذي تجرى به . (٦)

والأبحاث التجريبية غالباً ما تدور حول معرفة نتائج العناصر المتدخلة , أو للوقوف على الآثار المحتملة للمتغيرات المتدخلة , أو لبحث علاقة السبب والنتيجة بين متغيرين أو أكثر , أو للخروج بنتائج تفيد في عمليات المقارنة الموضوعية بين خيارات متعارضة لاختيار إحداها .

يمكن الإشارة هنا إلى إن تطبيقات المنهج التجريبي على الظواهر الإعلامية والسياسية عديدة يصعب حصرها , سيما بعد انتشار التلفز وتعاظم دوره في المجتمعات المعاصرة , فهناك العديد من الدراسات والأبحاث التجريبية , كانت قد طبقت على مختلف الظواهر الإعلامية والسياسية , في المجالات المحلية والقومية والإقليمية والدولية .

ومن دون الاستطراد في سرد الأمثلة على مختلف المستويات ، سنركز على إيجاز بعض الأمثلة المتعلقة بهذا الموضوع . ومنها البحث التجريبي الذي أجري على عينة عشوائية لسكان مدينة بغداد سنة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧م ، حول دور البرامج الصحية في التلفاز في تنمية الوعي الصحي ، وبموجب هذه الدراسة التجريبية تم إخضاع مجموعتين تجريبيتين عشوائيتين للتجربة على مدى ثمانية أشهر ، مجموعة تتابع البرامج الصحية على القناة العامة لتلفاز العراق، ومجموعة لاتتابع هذا النوع من البرامج ، وتبين من نتائج التجربة بأن المجموعة التي تتابع البرامج الصحية في التلفاز ، كانت أكثر وعياً من المجموعة التي لاتتابع هذه البرامج ، كما كانت مجموعة المتابعة أكثر تقيداً بالوقاية الصحية والالتزام بمواعيد التلقيحات والإرشادات الصحية . (٧)

وخلصت التجربة إلى أن للتلفاز دوراً جوهرياً في تنمية الوعي الصحي والوقاية الصحية من مختلف الأمراض .

ومثال آخر كان من كندا ، عن دور التلفاز في التعليم ، عن طريق اختيار عينة من الطلبة ، وتقسيمها إلى قسمين متماثلين في كل شيء ما عدا وسيلة التعليم، فقد أخضعت المجموعة الأولى إلى التعلم بواسطة التلفاز ، وأخضعت المجموعة الثانية إلى التعليم النظامي على أيدي مدرسين ، فكان من نتائج التجربة ميل المبحوثين إلى التعليم بواسطة التلفاز ، بنسبة ٦٠٪ ، مقارنة بميل الطلبة الذين فضلوا التعليم التقليدي في المدارس ، إذ خلصت التجربة على أن للتلفاز دوراً مهماً في التعليم لا يمكن الاستغناء عنه . (٨)

وإذا ما أراد الباحث تطبيق المنهج التجريبي بنجاح على الظواهر العلمية وبخاصة الإعلامية والسياسية منها باعتبارها من الظواهر التي تتصف بسرعة التأثر والتغير، فعليه مراعاة الملاءمة والتوافق ، بين الإطار العام لمشكلة البحث المطلوب إخضاعها للمنهج التجريبي والخطوات الإجرائية لهذا المنهج ، لأن تحقيق التوافق بين إطار مشكلة البحث وافتراضاته ومدى حاجته إلى الاختبار والتجريب ، يسهل على الباحث عملية تحديد التصميم التجريبي المناسب الذي يمكنه من اختبار صدق الافتراضات ، وتحديد طبيعة الإجراءات التجريبية التي ينبغي أن يقوم بها وما يتبع ذلك من أمور تتعلق بجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وتحليلها ، بطريقة توصل الباحث إلى نتائج دقيقة على درجة عالية من الثقة والمصداقية .(٩)

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى إن هناك العديد من التصميمات التجريبية وان لكل تصميم شروطه ومتطلباته، وحدود استخداماته، التي تحدد مدى الحاجة إليه ، إذ لا يوجد تصميم موحد يمكن أن يطبق على كافة الحالات التجريبية ، مما نجد إن طبيعة المشكلة المبحوثة ، ونوع المتغيرات المتدخلة فيها يحددان نوع التصميم وطبيعة الإجراءات التي ينبغي القيام بها لاختبار مدى صحة الاحتمالات المقترحة لحل المشكلة،وفي ضوء ذلك فان عملية اختيار التصميم التجريبي المناسب يعد من الأمور المهمة، التي تعتمد على خبرة الباحث ومهاراته الشخصية ، لهذه الأسباب فان تحديد التصميم التجريبي الذي يستوعب كافة متغيرات الظاهرة المبحوثة ، ويعالجها بأساليب علمية تفضي إلى نتائج حقيقية، يعد من التحديات التي تواجه الباحثين وتستفز قدراتهم في هذا المجال ، لأن ذلك يتطلب من الباحث مراعاة العديد من المبادئ والإجراءات ، من أهمها التمكن من ضبط المتغيرات ، وبخاصة المتغير التجريبي والمتغيرات الأخرى المتدخلة ، فضلاً عن إحكام عملية الرقابة والملاحظة العلمية الدقيقة لكل مجريات التجربة . (١٠)

وتأسيساً على ما تم ذكره، لابد من تناول أنواع التصميمات التجريبية ، سواء ما يتعلق منها بالقضايا الموضوعية أو الإجرائية وكالآتي :-

أولاً/ أنواع التصميمات التجريبية من حيث الموضوعات :

بغض النظر عن وجهات نظر الباحثين حول العلاقة بين منهج اختبار العلاقات السببية والمنهج التجريبي ، حول ما إذا كان المنهج التجريبي أداة أو اسلوب من أساليب منهج اختبار العلاقات السببية أو أنه، منهج يتمتع باستقلالية تامة ، يمكن اعتبار العلاقة بين المنهجين تكاملية .

ومن هذا المنطلق يتوجب على الباحثين توظيف كلا المنهجين في أبحاثهم، على وفق ما تتطلبه الظواهر المبحوثة من إجراءات وأساليب للوصول إلى النتائج المرجوة ، وبخاصة في مجال الإعلام والعلوم السياسية ، لهذه الأسباب كانت الحاجة ماسة إلى ضرورة وضع تصميمات تجريبية متقنة ، من خلال الاستفادة من التكامل المنهجي بين اختبار الافتراضات السببية والمنهج التجريبي ، بهدف الحصول على نتائج واستنتاجات علمية دقيقة .

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن التصميمات التجريبية المرتبطة بهذا التكامل المنهجي ، تتصل بالقواعد الخمس التي وضعها (جون ستيوارت مل)

لتحقيق الافتراضات , والتي سبقت الإشارة إليها في الباب الأول ,والتي تمثلت بطرق الاتفاق والتلازم والاختلاف والبرهان العكسي والتغير النسبي والبواقي .

والأبحاث العلمية تختلف بحسب المجالات العلمية التي تجرى فيها كما تختلف وفقاً للظواهر العلمية التي يتم بحثها , وتبعاً للأهداف التي يسعى الباحثون وراء تحقيقها, وتبعاً لتلك الاختلافات يتم وضع التصميمات البحثية , فهناك تصميمات بحثية تجريبية سيتم تناولها بشكل تفصيلي , وهناك تصميمات غير تجريبية يسعى الباحثون من ورائها إلى اكتشاف مدى وجود علاقات بين المتغيرات في الظاهرة المبحوثة , بغض النظر عما إذا كانت العلاقات المكتشفة سببية أو غير سببية , وسنذكر التصميمات التجريبية للوضوحية من خلال تناول السلاسل الزمنية والدراسات المستقبلية وكما يأتي:

أ- التصميمات الموضوعية المتعلقة بالسلاسل الزمنية :

يتضمن هذا النوع من التصميمات غير التجريبية على : السلاسل الزمنية والبحوث القطاعية ودراسة الحالة ...الخ

إذ يتسم هذا النوع من التصميمات بعدم القدرة على إجراء التجارب والاختبارات لأسباب عديدة, منها ما يتعلق بالباحث وقدراته, ومنها ما يتعلق بالظاهرة المبحوثة ومدى إمكانية تطبيق الإجراءات التجريبية عليها, والأهداف المنتظرة من بحثها .

إذ تصمم الأبحاث التي تقوم على السلاسل الزمنية , على أساس المقارنة الموضوعية للبيانات المتعلقة بظاهرة معينة, خلال فترات زمنية متعاقبة على التوالي, بهدف التأكد من مدى استمرار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع , خلال كافة المدد الزمنية المتعاقبة .

علماً إن تصميم أبحاث السلاسل الزمنية, يتطلب توافر معلومات وبيانات تاريخية , تتصف بالتماثل والمحافظة على السياقات الواقعية للمتغيرات المتعلقة بتطورات الظاهرة المبحوثة ولو بصورة نسبية , لاحتمال تأثر الظاهرة المبحوثة عبر تطورها الزمني , بظروف ومؤثرات متداخلة تجعل مسألة اختبار العلاقة بين متغيراتها وبينها وبين الظواهر الأخرى من الأمور بالغة الصعوبة والتعقيد

وللتدليل على صحة هذا الاعتقاد تضرب الباحثة سايمون المثال الآتي : إن عمر لكتاب الموجود في مكتبة عامة يؤثر على تكرار استعماله , مما يقود إلى الافتراض بأن الكتب القديمة أكثر استعمالاً من الكتب الحديثة .

إن محاولة اختبار هذا الافتراض وفقاً لمنهجية تصميم أبحاث السلاسل الزمنية , عن طريق تكرار عدد مرات استعارة الكتاب خلال الخمسين سنة الأخيرة, فإننا يمكن أن نصل إلى نتيجة قد تكون غير دقيقة , تفيد: بأن عدد المستعيرين لذلك الكتاب منذ خمسين سنة قد تكون أقل من عدد المستعيرين للكتاب حاليا , وبالتالي فإن الزيادة الحديثة في أعداد المستعيرين للكتاب , يشوه عملية الاختبار ويعكس نتيجة مختلفة , بحيث يبدو الأمر وكأن الكتاب عندما يكون حديثاً يكون أقل استعمالاً , ويزداد استعماله مع تقادم الزمن , وإذا علمنا بأن الكتب المتوفرة في المكتبة منذ خمسين عاماً حتى أقل بكثير مما هو متوفر الآن , فإن تصميم البحث والبيانات المتعلقة بالاستعمال وفقاً للتسلسل الزمني لاستعمال الكتاب الذي ورد في المثال , قد تتأثر بعوامل أخرى عديدة, منها على سبيل المثال : الزيادة السكانية والتوسع في التعليم وانتشار الثقافة ...الخ

إن هذه العوامل المتداخلة تجعل من الصعوبة بمكان اختبار الافتراض المذكور والخروج بنتائج دقيقة . (١١)

٢- التصميمات الموضوعية المتعلقة بالدراسات المستقبلية :

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أهم ما يتصل بفكرة التعاقب الزمني في المنهج العلمي الحديث, الأفكار التي قامت عليها الدراسات المستقبلية , المتعلقة بإمكانية التنبؤ بوقوع الأحداث والمتغيرات , إذ تقوم هذه الإمكانية على دراسة العلاقات الدلالية المتبادلة (Functional) , وتفسر الدالة هنا وفقاً للمدلول أو الدالة , على أساس وصف الطريقة التي بمقتضاها يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بحادثة أو واقعة أو ظاهرة معينة , لأن تحديد شكل العلاقة بين متغيرات الظاهرة المبحوثة, يمكن أن يوحي بتصور معين لمستقبل الظاهرة ولو بشكل تقريبي , عن طريق رسم علاقات تصورية لصورة الظاهرة المتخيلة على مدى المستقبل , ومحاولة وصف تلك العلاقات المتصورة الدلالية كمياً , من خلال إعطاء قيمة عددية لكل متغير من متغيرات الظاهرة , على أن تكون الظاهرة المستقبلية المتخيلة امتداداً تطورياً للظاهرة الواقعية المبحوثة , التي انطلق منها الباحث لرسم معالم الظاهرة

المستقبلية المتصورة , ولن يكون تحليلةً لها منطلقاً من ثابت السياق الذي تم بموجبه تحليل الظاهرة الواقعية الحالية .

ومن هذا المنطلق يمكن القول : إن النتائج التي يتوصل إليها الباحثون في الدراسات المستقبلية , عبارة عن توقعات واستنتاجات احتمالية, لما سوف يكون عليه حال الظاهرة في المستقبل , وما تنطوي عليه من نتائج و ممارسات سلوكية متصورة .

ثانياً/ أنواع التصميمات التجريبية من حيث الإجراءات التطبيقية :

ان التصميمات التجريبية تقوم على قياسات واختبارات لمجموعات بحثية , تجرى وفقاً لظروف وشروط تحدد سلفاً , تهدف إلى التعرف على مدى تدخل العديد من المتغيرات في الظاهرة المبحوثة , بقصد التوصل إلى وجود متغير أو أكثر يكون السبب في وجود الظاهرة واستبعاد المتغيرات الأخرى التي يثبت عدم تدخلها, إذ تصمم هذه الاختبارات على أساس إدخال متغيرات مختلفة على مجموعة أو أكثر من المجموعات التجريبية وكالآتي :-

١ – الاختبار البعدي : بمجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة :-

يستخدم في هذا النوع من البحوث التجريبية مجموعتان , الأولى تجرى عليها التجربة وتسمى بالمجموعة التجريبية , والثانية لا تجرى عليها التجربة وإنما تستخدم لقياس الفروق التي تحصل بين المجموعتين بعد التجربة, أو لقياس الأثر الذي يحصل في المجموعة التجريبية وتسمى بالمجموعة (الضابطة) .

وفي مثل هذا الاختبار تمر التجربة بمرحلتين , المرحلة الأولى يتم فيها قياس المجموعتين للتأكد من التماثل بينهما في كل شيء , وفي المرحلة الثانية يتم إدخال المتغير (س) الذي اصطلح على تسميته بالمتغير(المستقل) على المجموعة الأولى أو التجريبية , ومن ثم يتم قياس الأثر الذي يظهر في المجموعة التجريبية بعد إدخال المتغير (س) ولا يظهر في المجموعة الثانية أو (الضابطة) , وبالتالي فإن هذا الأثر يمثل المتغير (ص) أو ما يطلق على تسميته بالمتغير (التابع).

وبما أن المجموعتين متماثلتان في كل شيء خلال المرحلة الأولى من الاختبار , فإن ظهور المتغير التابع (ص) في المجموعة التجريبية وعدم ظهوره في المجموعة الضابطة, كان نتيجة لدخول المتغير المستقل (س) على المجموعة التجريبية خلال المرحلة الثانية من الاختبار, وبذلك فإن المتغير المستقل (س) يمثل السبب والمتغير التابع (ص) يمثل النتيجة .

إن تطبيق الاختبار البعدي على مجموعة تجريبية وأخرى ضابطة في مجال الإعلام، يتضح من خلال المثال الآتي -

إذا أريد معرفة أثر برامج التلفاز على سلوك الأطفال خلال مرحلة زمنية محددة ، نأخذ مجموعتين من الأطفال متماثلتين في كل شيء، أحداهما تجريبية والثانية ضابطة، تعرض المجموعة الضابطة إلى وسائل الإعلام كافة باستثناء التلفاز وتعرض المجموعة التجريبية إلى كافة وسائل الإعلام بما فيها التلفاز ، وبعد مدة زمنية معينة نلاحظ سلوك المجموعتين ، فإذا ظهرت فروقات سلوكية واضحة بين المجموعتين التجريبية والضابطة ، فإن سبب هذه الفروقات برامج التلفاز

وأهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا النوع من الاختبارات التجريبية ، أن هذه الطريقة في الاختبار لا تخلو من العيوب ، إذ يؤخذ عليها بعض المآخذ التي تضعف من أهميتها العلمية ، ومن بين أهم هذه المآخذ إن المدة الزمنية التي تفصل بين الاختبار الأول للمجموعتين المتماثلتين والاختبار الثاني ، قد يحصل فيها متغيرات أخرى إضافة إلى المتغير التجريبي تؤثر على دقة النتائج بشكل أو بآخر ، وفضلاً عن ذلك هناك بعض الظواهر التي لايمكن اختبارها بهذه الطريقة ، مما يوجب البحث عن طرق أخرى يتم فيها تجاوز هذه العيوب أو المآخذ .

٢- الاختبار القبلي والبعدي:

لما كانت طريقة الاختبار البعدي يشوبها بعض المآخذ ، سعى المهتمون بمنهجية التجريبية إلى ابتكار تصميمات تجريبية أخرى ، يتفادون من خلالها العديد من العيوب والصعوبات التي تواجههم ، عند تصميمهم لاختبار العديد من الظواهر العلمية ، وقد اتخذت هذه التصميمات المبتكرة الأشكال الآتية : -

أ- الاختبار القبلي – البعدي لمجموعة تجريبية واحدة .

يستخدم في هذا التصميم مجموعة تجريبية واحدة ، إذ تتلخص الخطوة الأولى في هذا الاختبار بقياس للمتغير التابع (ص) قبل إجراء التجربة ، ومن ثم يتم إدخال المتغير التجريبي (س)، بعدها يقاس المتغير التابع (ص) مرةً ثانية بعد الانتهاء من التجربة، وبعد ذلك ينظر إلى حساب الفروقات التي تحدث بين قيمة (ص) في الاختبار الأول وقيمة (ص) في الاختبار الثاني ، وإذا ما ظهرت فوارق معينة فإنها تعد دليلاً على أثر المتغير التجريبي ، التي يمكن اعتباره سبباً للآثار التي ظهرت بعد الاختبار الثاني .

ويمكن القول هنا إن هذا التصميم يتسبب بوجود بعض العيوب التي تضعف من صحة النتائج المستخلصة، يقف في مقدمتها صعوبة التحكم في الظروف والعوامل المؤثرة في الظاهرة بين

الاختبارين الأول والثاني ، إذ غالباً ما تدخل بعض آثار العوامل والظروف مع آثار المتغير التجريبي وتختلط معها ، ويكون من الصعوبة التمييز بينها وبين آثار المتغير التجريبي

ب- الاختبار القبلي للمجموعة الضابطة والبعدي للمجموعة التجريبية :

يعتمد هذا التصميم على انتقاء مجموعتين متماثلتين إحداهم تجريبية والأخرى ضابطة ، إذ يتم قياس للمتغير التابع (ص) في المجموعة الضابطة ، الذي يرد معرفة تأثير المتغير التجريبي أو المستقل (س) عليه بعد التجربة .

وفي الخطوة الثانية يتم إدخال المتغير التجريبي (س) على المجموعة التجريبية فقط وبعد انتهاء التجربة يقاس المتغير التابع (ص) مرة ثانية للمجموعة التجريبية فقط وبذلك فان الفرق الذي يظهر في المتغير التابع (ص) بين نتيجة القياس القبلي في المجموعة الضابطة ، والقياس البعدي في المجموعة التجريبية ، يعد نتيجة لدخول المتغير التجريبي (س) إلى المجموعة التجريبية ، و يدل ذلك أيضاً على أن المتغير التجريبي (س) يمثل السبب لظهور المتغير التابع (ص) الذي ظهر بعد التجربة .

ج – القياس القبلي والبعدي لكل من المجموعتين الضابطة والتجريبية :

يقوم هذا التصميم على اختيار مجموعتين متماثلتين في كل شيء ، ثم يقوم الباحث بقياس المتغير التابع (ص)، في كل من المجموعتين الضابطة والتجريبية قبل إجراء التجربة

وفي الخطوة الثانية من التجربة يقوم الباحث بإدخال المتغير التجريبي (س) على المجموعة التجريبية وحدها ، وبعد انتهاء التجربة يقوم بقياس المتغير التابع (ص) في كلتا المجموعتين ، وإذا ما ظهرت آثار معينة على المتغير التابع (ص) في المجموعة التجريبية التي تم إدخال المتغير (س) عليها ، ولم تظهر في المتغير التابع (ص) في المجموعة الضابطة ، فإن الآثار التي ظهرت في القياس الثاني على المجموعة التجريبية ، هي بسبب دخول المتغير (س) ونتيجة له .

د – القياس القبلي والبعدي باستخدام مجموعة تجريبية ومجموعتين ضابطتين :

من اجل التخلص من التأثيرات المحتملة التي يحتمل تدخلها بعد القياس القبلي وقبل إدخال المتغير التجريبي ، ولتجاوز بعض الصعوبات التي تظهر في القياس القبلي والبعدي على المجموعتين التجريبية والضابطة ، لجأ الباحثون إلى إضافة مجموعة ضابطة ثانية تكافيء المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة الأولى، غير أن هذه المجموعة الضابطة الثانية المضافة لا يطبق عليها القياس القبلي، وإنما تتعرض بتأثير المتغير

التجريبي والقياس البعدي ، ويؤخذ متوسط درجات القياس القبلي للمجموعة التجريبية الأولى والمجموعة الضابطة الأولى ، على اعتبار أنه يمثل الدرجة التي كان يمكن الحصول عليها ، كما لو طبقنا القياس القبلي على المجموعة الضابطة الثانية ، من خلال الافتراض بأن القياس القبلي للمجموعة الضابطة الثانية، يساوي القياس القبلي للمجموعتين التجريبية والضابطة الأولى ، على اعتبار أن اختيار المجموعات الثلاثة كان قد تم بطريقة عشوائية . (١٢)

إن هذا التصميم التجريبي يمر بالإجراءات الآتية : ـ

- يصار إلى قياس للمتغير التابع (ص) في المجموعة التجريبية قبل إجراء التجربة .
- يتم إدخال المتغير التجريبي (س) على المجموعة التجريبية ذاتها ، ومن ثم يقاس المتغير التابع (ص) مرة ثانية بعد إجراء التجربة .
- يقاس للمتغير التابع (ص) في المجموعة الضابطة الأولى قبل إجراء التجربة وبعدها من دون إدخال المتغير التجريبي عليها
- يقاس المتغير التابع (ص) ، في المجموعة الضابطة الثانية ، بعد إجراء التجربة وبعد إدخال المتغير التجريبي (س) عليها ، وذلك بافتراض تماثل المجموعات الثلاث، وان هذا التماثل يكون مدعاة لتماثل نتائج القياس القبلي لجميع المجموعات، باعتبار أن اختيارهم تم بصورة عشوائية .

يمكن الإشارة هنا إلى أن هذا التصميم يعد ضمانة مقبولة لعدم تفاعل العمليات القياسية القبلية مع المتغير التجريبي، وفضلاً عن ذلك فانه يمكن أن يوفر لنا إمكانية الوقوف على صفات وحدود هذا التفاعل ، وذلك عن طريق مقارنة المجموعة التجريبية مع المجموعتين الضابطتين .

وإذا ما تم التأكد من أن العوامل الخارجية لن تتدخل وتؤثر على نتائج البحث، يكون بإمكاننا تفسير نتائج هذا التصميم بالآتي : ـ (١٣)

- يمكن إرجاع التغير الحاصل في المجموعة الضابطة الثانية ، إلى تأثير المتغير التجريبي فقط .
- لو كان التغير الذي يحصل في المجموعة التجريبية ، يختلف عن مجموع التغيرات التي تحصل في المجموعتين الضابطتين ، كان يمكن اعتبار ذلك انعكاساً لتفاعل العمليات القياسية مع المتغير التجريبي . وان هذا التفاعل يؤثر على آثار المتغير التجريبي سواء كان بالزيادة أو بالنقصان

هـ - القياس القبلي والبعدي باستخدام مجموعة تجريبية وثلاث مجموعات ضابطة

يستخدم هذا النوع من التصميمات بقصد التغلب على الصعوبات الناجمة عن تأثير العوامل الخارجية على نتائج التجربة ، عن طريق إضافة مجموعة ضابطة ثالثة ، ليكون عدد المجموعات المستخدمة في التجربة أربع مجموعات إحداها تجريبية والثلاثة الأخرى ضابطة .

والإجراءات التجريبية التي يقوم بها الباحثون باستخدام هذا التصميم، تتمثل بقياس المجموعة التجريبية الأولى والمجموعة الضابطة الأولى قياساً قبلياً ، ويستثني من القياس القبلي المجموعتين الضابطتين الثانية والثالثة ، وبافتراض إن معدل متوسط درجات هاتين المجموعتين الضابطتين يعادل أو يساوي معدل متوسط درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة الأولى ، وبالتالي فإن تعرض المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة الأولى للمتغير التجريبي ، يجعل المجموعات الأربع معرضة لتأثير العوامل الخارجية بنفس الدرجة ، وبذلك يتم إجراء القياس البعدي للمجموعات الأربع .

ونصل بذلك إلى أن التغير الذي يحصل في المجموعة الضابطة الثالثة ، يمثل تأثير العوامل الخارجية ، طالما أن هذه المجموعة لم تتعرض للقياس القبلي ولم يتم إدخال المتغير التجريبي عليها ، وان التغير الذي يحصل في المجموعة الضابطة الثانية يمثل تأثير المتغير التجريبي والعوامل الخارجية .

أما المتغير الذي يحصل في المجموعة الضابطة الأولى ، فيمثل تأثير العمليات القياسية والعوامل الخارجية .

وفي ضوء ذلك يمكن الاستنتاج بأن تأثير المتغير التجريبي ، يظهر من خلال طرح المتغيرات الحاصلة في المجموعة الضابطة الثالثة ، من المتغيرات الحاصلة في المجموعة الضابطة الثانية ، وان مدى التغير الذي يحصل في المجموعة التجريبية، يمكن أن يعكس الآثار الناتجة من القياس القبلي ، وأثر المتغير التجريبي ، وأثر العوامل الخارجية ، وان تفاعل هذه العمليات جميعاً يمكن الاستدلال عليه من خلال مقارنة التغير الحاصل في هذه المجموعة بالتغير الذي حصل في المجموعة الأخرى في نفس التوزيع التصميمي .

مراجع وهوامش الباب الرابع

١- د. سمير محمد حسين , بحوث الإعلام الأسس والمبادئ , مصدر سابق , ص١٥١-١٥٢.

٢- د. احمد يوسف أحمد وآخرون , تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية , مصدر سابق , ص٩٦-٩٧.

٣- د احمد بدر,مناهج البحث في عم للعلومات والمكتبات,مصدر سابق,ص ٧٨-٧٩

٤- Claire Selltiz,Marie JAhada,Morton Deutsch &Stuart us Cook ,Research Methods in Social Relation (Newyork,Holt Rinehart Winston ,in,١٩٥٩),p-٩٠-١٠٨ .

٥- د. صالح بن حمد العساف , المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية , مصدر سابق , ص٢٥٣

٦- د. محمد زياد حمدان , البحث العلمي كنظام , مصدر سابق , ص ٧١.

٧- د. مصطفى حميد الطائي, دور التلفاز في التنمية الاجتماعية في العراق, رسالة دكتوراه, جامعة بغداد , ١٩٩٨م , ص٢٤٤وما بعدها.

٨- د. احمد بدر , الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية, وكالة المطبوعات العامة للطباعة والنشر ,١٩٨٢م, ص ٣٥٠.

٩- د. عمر محمد الشيباني, مناهج البحث الاجتماعي, مصدر سابق,ص١٧٠.

١٠- المصدر السابق نفسه, ص ١٧٩.

١١- د احمد يوسف احمد وآخرون, تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية ,مصدر سابق, ص ١٢٣-١٢٤.

١٢- د. عمر محمد الشيباني, مناهج البحث الاجتماعي,مصدر سابق, ص١٨٠.

١٣- المصدر السابق نفسه , ص ١٨٧.

الباب الخامس

المعلومات والبيانات العلمية وأهميتها للأبحاث العلمية والإعلامية والسياسية

الفصل الأول

أساليب جمع المعلومات والبيانات وأهميتها للأبحاث العلمية الإعلامية والسياسية

المعلومات وأهميتها في المجتمعات المعاصرة :

يقصد بالمعلومات: كافة أشكال المعرفة التي تهدف إلى كشف المجاهيل في الحياة الإنسانية ، وإزالة الغموض عن الحقائق والمواقف والأحداث ، وحل التعارض بين الخيارات ، وإصلاح الاتجاهات ، وتنسيق مسارات الحياة الإنسانية بقصد الارتقاء بها وتطويرها .

بالنظر لأهمية العلم والمعلومات للإنسان منذ بدأ الخليقة ، فقد أكدت عليها كافة الرسالات والكتب السماوية ، إلا إن العصر الحالي كان من أكثر العصور اهتماماً بالمعلوماتية ، باعتبارها القوة الدافعة لكل خطوة من خطوات التقدم التي شهدتها الإنسانية ، الأمر الذي دعا بعض المهتمين بهذا الموضوع إلى وصف عالمنا المعاصر بعصر الإعلام والمعلوماتية .

وبعد إن دخل مصطلح المعلوماتية فضاءات واسعة في الحقول والتخصصات العلمية ، أتسع نطاق تطبيقاتها في المجتمعات المعاصرة لدرجة يصعب معها تحديد إطارها ومفهومها وتصور حجم أهميتها، ومما يزيد من صعوبة وتعقيد هذا الأمر ، إن التقدم اللغوي وما يلحقه 'سيميولوجيا اللغة من درجة تطور، وبخاصة في المجال البنيوي، والبراعة في إطلاق التعبيرات وكثرة المفاهيم والمرادفات ، جعل من مسالة الإلمام بما يلحقه المعلوماتية من تطور، أمر في غاية الصعوبة والتعقيد ، كما إن دخول المعلوماتية الحاسبات الإلكترونية وبنوك المعلومات ومراكز الأبحاث المستقبلية والإنترنت كان قد مثل فتحاً جديداً في هذا المجال (١)

ويميز بعض المتخصصين المرحلة التي بلغتها الإنسانية اليوم ، عن كل ما سواها من مراحل التقدم البشري ،منذ أن مر بالعصر الزراعي ، ثم انتقل إلى المجتمع الصناعي الأول بعد اكتشاف الآلة البخارية، ثم إلى المجتمع الصناعي الثاني بعد اختراع التكنولوجيا الدقيقة والثقيلة والذرة ، إلى التحول إلى 'عصرا لإعلام والمعلوماتية

التي توصف بأنها من أكثرا لمراحل الحضارية تطوراً، تحول الإنسان فيها من الاستهلاك الاقتصادي الوفير إلى الاستهلاك المكثف للمعلوماتية، وما يلحق بها من متغيرات تقنية متطورة بشكل متصاعد (٢)

تجدر الإشارة إلى إن المعلوماتية أضحت تمثل شكل الحياة ومستوى التطور الحضاري لأي من المجتمعات المعاصرة، فالمعلومات أضحت سلعة ومنتج اقتصادي،

فضلاً من كونها حاجة ملحة ليس للمؤسسات والأكاديميات ومراكز الأبحاث فحسب , وإنما لجميع مجالات الحياة العلمية والثقافية والإنتاجية والخدمية والترفيهية ...الخ

فعلى الرغم من إن مجتمع المعلومات يقوم على شبكة معلوماتية واسعة شملت كافة مجالات الحياة وانه لايمكن تصور ديناميكية وحيوية في أي من مفاصل الحياة المعاصرة من دون قاعدة معلوماتية رصينة , إلا إن المجالات العلمية تعد من أكثر المجالات حاجة المعلوماتية , فمن صميم عمل الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث جمع المعلومات وإنتاجها , فما من مشكلة علمية يتصدى لها باحث أو مؤسسة بحثية إلا وتعتمد على البيانات والمعلومات , فاكتشاف مشكلة البحث وتحديد إطارها وصياغتها يعتمد على طبيعة المعلومات المتوفرة عنها , وان وضع الافتراضات وتحديد المنهج اللازم للبحث يعتمد على المعلومات , وفضلاً عن ذلك فإن إثبات الافتراضات والإجابة عن تساؤلات البحث لايتم إلا من خلال عملية جمع المعلومات ومدى دقتها , فمن خلال المعلومات التي نحصل عليها بشكل منظم ومقصود يمكن التعرف على الحقائق المتعلقة بموضوع البحث , كما إن للمعلومات أهمية كبيرة في معالجة الحقائق بأسلوب علمي يتم بمقتضاه الخروج باستنتاجات منطقية تتعلق بمشكلة البحث , وان هذه النتائج والاستنتاجات يمكن أن تزيل الغموض أو تحل التعارض بين الخيارات المتعددة المسببة لمشكلة البحث , وقد تستخدم المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الباحثون , في تعميق بعض المسارات وتوضيح بعض الاتجاهات والمواقف .

أنواع مصادر المعلومات والبيانات العلمية:

المعلومات العلمية تعني : حقائق ومؤشرات ومدلولات عامة تتعلق بكل ماله صلة بحياة الإنسان الماضية والحاضرة والمستقبلية , ومن خلال ذلك يمكن وصف المعلومات بالتنوع والتغير والشمولية , وهذه الصفة تفرض تعدد مصادر المعلومات , ولهذه الأسباب اختلفت آراء المتخصصين في المعلوماتية في تحديد مصادر المعلومات فأحيانا نجد من يقسم مصادر المعلومات إلى المصادر الشخصية والمصادر الرسمية , وهناك من يصنفها إلى المصادر المكتوبة والمصادر غير المكتوبة , ويذهب فريق ثالث إلى تقسيمها إلى مصادر مادية وغير مادية , وتصنيف رابع يقسمها إلى مصادر ماضية وحاضرة ومستقبلية , وفريق آخر يرى ضرورة تصنيفها إلى مصادر مباشرة ومصادر

غير مباشرة , وقد تقترب من التصنيف الأخير الذي يؤيده العديد من الباحثين , والذي يرى بأن تقسم مصادر المعلومات بحسب المصادر التي يتم استقائها منها , وتصنف وفقاً للآتي:-

أولاً / المعلومات والبيانات الأولية:

توصف مصادر المعلومات والبيانات الأولية , بأنها الجهة المباشرة التي تقوم بتفريغ المعلومات والبيانات وتبويبها وتنظيمها ونشرها, كما في النشرات التي تقوم بها أجهزة الإحصاء المركزي أو النشرات والمنشورات الخاصة بالوزارات والمؤسسات ومراكز الأبحاث ومجهودات الباحثين وطلبة العلم في الأبحاث التجريبية والأعمال التي تقوم على الإبداع والابتكار...الخ (٣)

واهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال , إن المعلومات والبيانات الإحصائية والمعلومات التي تقوم بها الجهات الرسمية المسؤولة , تتصف بدرجة عالية من الدقة والوضوح والموضوعية , إذا ما قورنت بالبيانات والمعلومات التي تقوم على المجهودات الفردية الخاصة أو بالمعلومات والبيانات التي يعاد نشرها أو نقلها أو ترجمتها من مصادر أخرى , أو التي تعتمد على المذكرات الشخصية والسير الذاتية للقادة والمشاهير , وذلك لأن المعلومات والبيانات الرسمية المسؤولة تعتمد

على أجهزة بحث متخصصة ومدعومة بكافة المستلزمات التي تتطلبها عمليات البحث , وتوصف بان لديها إمكانيات كبيرة غير اعتيادية , وغالباً ما تخلو هذه الجهات من الأغراض الشخصية , لهذه الأسباب تعد المصادر الأولية من أفضل المصادر لاستقاء المعلومات والبيانات , ويمكن تصنيف مصادر المعلومات الأولية بالآتي:- (٤)

١- نتائج الأبحاث والدراسات المنشورات , مثل أبحاث الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقيات العلمية , ونتائج أبحاث المؤتمرات العلمية المحلية والقومية والإقليمية والدولية .

٢- براءات الاختراع ونتائج التجارب المبتكرة المسجلة لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية .

٣- السير والتراجم الموثقة الخاصة بالشخصيات العلمية والسياسية والاجتماعية والمهنية والفكرية .

٤- المعاهدات والاتفاقيات والوثائق الرسمية التي تمثل مخاطبات ومراسلات الدوائر والمؤسسات المعنية بأنواع معينة من النشاطات ، وان نشاطاتها تعكس المعلومات والبيانات التي تتطلبها أنواع معينة من الأبحاث .

٥- الوثائق والمخطوطات التاريخية المحفوظة في دور الكتب والوثائق ، والمراكز الوطنية المعنية بحفظ تلك الوثائق والتعامل بها باعتبارها جهة مختصة بهذه الأنواع من الوثائق والمخطوطات .

٦- المذكرات واليوميات المسجلة والموثقة بواسطة شخصيات عاصرت تلك الأحداث والمواقف وكتبت عنها وقامت بتوثيقها .

٧- التقارير الدورية الفصلية والسنوية ، التي تصدر عن المؤسسات الإحصائية والتعليمية والإنتاجية والخدمية ، التي تعكس نشاطات الدولة والمجتمع خلال مدة زمنية معينة .

٨- المطبوعات والمنشورات التي تصدرها الجهات المختصة بالسكان والاقتصاد والثقافة والموسوعات في التخصصات المختلفة ، مثل : الكتب الإحصائية السنوية والموسوعات العلمية ...الخ

٩- الآثار والمخلفات والموروث الثقافي والحضاري المحفوظة في المتاحف ودور التراث والمراكز الثقافية .

١٠- شهود العيان وتصريحات المسئولين والعلماء والمشاهير والخبراء في الشئون الحياتية المختلفة .

ثانياً / مصادر المعلومات والبيانات الثانوية :

يمكن اعتبار المعلومات والبيانات الثانوية بأنها أقل أهمية من المعلومات الأولية ، لأنها تستقى من مصادر ثانوية غير مباشرة ، والمصادر الثانوية للمعلومات تتمثل بجهات تأخذ معلوماتها وبياناتها من المصادر الأولية بصورة غير مباشرة ، لذلك فأنها تمثل مرحلة ثانوية في عمليات جمع المعلومات ، ولهذه الأسباب فالمعلومات والبيانات الثانوية تكون:أما منقولة من مصدر ثاني أو ثالث.. أو مترجمة من لغة أخرى أو مدونة من المصدر الأول الذي استقى المعلومة بصورة مباشرة ...الخ وتأسيساً على ذلك فان المتخصصون بالمعلوماتية يعتبرون المعلومات الأولية أكثر أهمية كونها تدخل في صلب الموضوع أو المشكلة المبحوثة ويسمونها بالمعلومات الأساسية ، بينما يعدون المعلومات الثانوية أقل أهمية لأنها لا تدخل في صلب

الموضوع أو المشكلة المبحوثة , وإنما قد تكون على صلة بها أو أنها تمثل مداخل محتملة للموضوع أو المشكلة المبحوثة , وتتعلق بالظروف المحيطة بها وبالمتغيرات المتعلقة بها أو تمسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة , وهذا النوع من المعلومات والبيانات يعد الباحث بحصيلة تاريخية متكاملة من البيانات والمعلومات التي تسلط الضوء على المشكلة المبحوثة من كافة جوانبها , وغالباً ما تستخدم هذه المعلومات في استكشاف الظواهر المختلفة في الأبحاث وتسهم في وضع الافتراضات التي تفسر هذه الظواهر , كما يستخدمها الباحثون والمحللون في تحليل وتفسير البيانات التي يحصلون عليها في الدراسات التطبيقية والميدانية , بغية التوصل إلى نتائج واستنتاجات للبرهنة على صحة الافتراضات التي يضمونها أبحاثهم .

تجدر الإشارة إلى إن المعلومات البيانات الثانوية غالباً ما تعد مواد خام غير جاهزة للاستخدام المباشر , مما يدعو إلى ضرورة تنقيحها وتنظيمها وتبويبها قبل الاستخدام , وقد يلجأ الباحثون إلى معالجتها إحصائياً بهدف تطويرها وتوظيفها بما يتفق وأهداف الدراسات التي تستخدم فيها , وعلى العموم يمكن القول إن إستخدام المعلومات الثانوية يفرض على الباحث تهيئتها وتكييفها وتخليصها من التأثيرات الجانبية قبل استخدامها,وتمتلك المعلومات والبيانات الثانوية العديد من الميزات والخصائص التي تميزها عن المعلومات الأولية يمكن إن نوجزها بالآتي:(٥)

١- يمكن الحصول عليها بسهولة , وفي ذلك اختصار للوقت والجهد والمال .

٢-بما أنها تمثل نتائج أبحاث وخبرات سابقة فلا يمكن للباحث إن يتجاهل أهميتها .

٣-بما إن بعض المعلومات الثانوية تصدر بصورة دورية , فأنها تسهل للباحث الإطلاع على التغيرات المهنية والكشف عن التغيرات , التي تحصل في الظواهر الطبيعية والاجتماعية بمن فيها الإعلامية والسياسية التي تتسم بسرعة التغيير والتطور .

٤- من بين أهم خصائصها أنها تمد الباحث بمعلومات وبيانات يتعذر على الباحث جمعها بمفرده , لأنها تتطلب جهود جماعية وإمكانيات مادية وبشرية وفنية ضخمة وبخاصة ما يتعلق منها بالبيانات المتعلقة بالتعداد العام للسكان والموارد الاقتصادية الطبيعية والصناعية وغيرها

٥- أنها تمد الباحث بالمعلومات والبيانات عن النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال الفترات التاريخية المختلفة . وهذا النوع من البيانات ومعلومات لايمكن للباحث إن يحصل عليه مهما توفرت له القدرة والإمكانيات، وحتى في حالة

اعتماده أساليب الاستنباط والاستنتاج فانه لا يصل إلى دقة وموضوعية المدونات الموثقة والمخطوطات والمحفوظات التاريخية ، باعتبارها شواهد حية لما جرى ، ولكن على الرغم من المميزات الخصائص التي تمتاز بها مصدر المعلومات والبيانات الثانوية ، فأنها لايمكن إن ترقى إلى مستوى مصادر المعلومات والبيانات الأولية لأسباب عديدة منها :- (٦)

١- تبقى احتمالات الخطأ في المعلومات الثانوية قائمة ، مهما يبذل الباحث من جهود ومهما يتصف به من موضوعية ، وذلك لأن هذا النوع من المعلومات والبيانات ينتقل من مصادر أخرى ، سواء كان من خلال الترجمة من اللغات الأخرى أو بالنقل، فمن الصعوبة بمكان الحفاظ على الدقة والأمانة في النقل .

٢- إن احتمالات الخطأ في هذا النوع من المعلومات قد تكون كبيرا تضعف من مصداقيتها ، وذلك عندما لا يقوم بنقلها باحثون متخصصون أمناء ، وفي هذه الحالة تكون احتمالات الإساءة للنص واردة ، فضلاً عن أسباب اخرى تتعلق باختيار المفردات والمصطلحات غير المعبرة عن المعاني والدلالات الحقيقية المتصلة بالمعنى المراد بالنص ،وبخاصة في حالة الترجمة عن اللغات الأخرى ،وقد يحصل في بعض الأحيان تصرف غير مشروع في نقل المعلومات بقصد أو بدون قصد .

٣- تبقى احتمالات الإضافة والحذف واردة خلال كافة مراحل النقل أو الترجمة ، وقد يحدث ذلك لدواعي كثيرة : مثل التلخيص والاختصار أو التفسير والشرح...الخ

٤- قد تتعرض المعلومات الثانوية إلى التشويه والتحريف المتعمد أو غير المتعمد ، سيما إن إي إضافة أو حذف أو اجتهاد في بعض النصوص قد يحرفها عن المعنى المراد بها .

٥ هناك احتمال إن يقوم بعض الباحثون بتضخيم مبالغ فيه لبعض البيانات أو المعلومات ، بقصد عكس حقائق وأفكار معينة تتفق مع ما يود إن يذهب إليه الباحث .

وبالنظر لأهمية للمعلومات للأبحاث العلمية وما لها من دور في معالجة العديد من المشكلات الحياتية . فإن عمليات جمعها وإعدادها لابد وإن يتم عن طريق عمليات علمية منهجية تتسم بالدقة والموضوعية , لهذه الأسباب اعد لها المتخصصون والباحثون العديد من الأساليب أو الطرق ا والأدوات المنهجية التي تتلاءم مع طبيعة كل نوع من المعلومات , وبحسب حاجة الأبحاث والمجالات التي تجرى فيها

أساليب جمع المعلومات والبيانات العلمية :

تختلف أساليب وطرق جمع البيانات والمعلومات بحسب نوع المعلومات المطلوبة, فالمعلومات النظرية التي توصف بأنها معلومات من الدرجة الثانية أو ثانوية , تختلف أساليب جمعها عن المعلومات الأولية الحية أو المباشرة , لهذه الأسباب يمكن تقسيم أساليب جمع المعلومات والبيانات إلى الآتي: -

أولاً/ الأساليب النظرية أو المكتبية :

توصف هذه الطرق بأنها طرق مباشرة للتعامل مع المعلومات الجاهزة , عن طريق استخدام المكتبات ومراكز التوثيق والانترنت وبنوك المعلومات والسير الذاتية والمراجع التاريخية ....الخ

ومع إن هناك قواعد وضوابط منهجية لجمع واستخدام هذه المصادر العلمية , إلا إن المعلومات التي يتحصل عليها الباحثون بهذه الطريقة , اقل أهمية من المعلومات الحية التي يستخلصها الباحث من ميدان الظاهرة المبحوثة , لهذه الأسباب فإن هذا النوع من المعلومات قد تكون اقل أهمية , وتنطبق عليها العيوب التي تتصف بها المعلومات الثانوية , ومع إن هذا النوع من المعلومات متوفر بكثافة وزخم غير اعتيادي , إلا إن الكم الهائل من هذه المعلومات يتسم بالتشابك والتداخل الذي يصل إلى حد التعارض في بعض الأحيان الأحيان , ويعد ذلك من الصعوبات التي تواجه الباحثين وتمثل تحدياً كبيراً لهم , لأن الباحث هنا لا يشكوا من ندرة المعلومات والبيانات, وإنما يشكوا من كيفية تنقيحها وتخليصها من العيوب, وفرزها وتنظيمها وتوظيفها في البحث الذي يقوم به, وقد ينشغل الباحث في حل التعارض بين بعض أنواع هذه المعلوماتوقد يؤدي به ذلك إلى ترك المعلومات الثانوية والسعي لمحاكاة الظاهرة في الميدان , بقصد الحصول على معلومات تطبيقية حية تحل التعارض وتزيد من ثقة الباحث بالنتائج أما مصادر المعلومات الثانوية فتتمثل بالوثائق , والمصادر والمراجع , والسير والتراجم , والأبحاث والرسائل العلمية ,

والدوريات , والصحف والمجلات , والإنصات والمشاهدة , والكومبيوتر والانترنت, وأدوات الحفظ والاسترجاع والتوثيق.

ثانياً/ الأساليب التطبيقية أو الميدانية:

يهدف هذا الإسلوب إلى الحصول على معلومات ميدانية حية ومباشرة , إذ تعد المعلومات والبيانات التي تتحصل بهذه الطريقة من المعلومات الأولية أو الأساسية , وتحتل أهمية أكبر من المعلومات الثانوية , كونها تتم بصورة مباشرة في الميدان, من خلال مخاطبة الظاهرة الخاضعة للبحث واستقصاء ما موجود من متغيرات في ميدانها , لهذه الأسباب يعد هذا النوع من البيانات والمعلومات أكثر ثقة ومصداقية , لأنه ليس منقولاً أو مترجماً , وانه يمثل المجهودات الخاصة للباحث أو فريق البحث , وان جمعه يتم عن طريق إجراءات منهجية تحمي المعلومة من التحيزات و الميول , وفضلاً عن ذلك فان المعلومات التي يحصل عليها الباحث تكون منظمة ومنسقة ومتساوقة مع إطار البحث ومنهجيته , وتتعلق بمشكلة البحث ولا تخرج عنها , كما أنها تمتاز بدرجة من الصدق والثبات مما يجعلها موضع ثقة في استخلاص النتائج العلمية, وتنعكس هذه الميزات على نتائج الأبحاث التي تجرى بهذه الطرق بدرجة عالية من الدقة والموضوعية , لأن عمليات جمعها تتم وفقاً لقوانين علمية إحصائية تجعل الظاهرة في الميدان هي التي تتحدث وليس الباحث , وبما إن أفضل الطرق المستخدمة لجمع هذه المعلومات والبيانات هو المسح أو الاستقصاء, فان هذا الإسلوب يضيف إشكاليات جديدة ولكن من نوع آخر, وذلك لأن معظم المسوحات الاجتماعية والسياسية والإعلامية تجرى في مجتمعات واسعة وممتدة , وهذه الحالة تجعل من مسالة مسح واستقصاء مثل هذه المجتمعات من الأمور العسيرة إن لم تكن مستحيلة , وبخاصة في مجال الأبحاث التربوية التي تعتمد على المجهودات الذاتية للباحثين في الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية , ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات وتمكين الباحثين من معالجة الظواهر التي تعج بها هذه المجالات , لجأ المتخصصون إلى استخدام اسلوب العينات , لما يتصف به هذا الإسلوب من بساطة وما يمتاز به من دقة علمية , وتأسيساً على ذلك لابد من التوسع في عرض اسلوب العينات , بعده اسلوب علمي شائع لايمكن الاستغناء عنه في أي بحث علمي جاد في المجتمعات المعاصرة .

أسلوب العينات :

يقصد بالعينات : النماذج المادية أو البشرية التي تسحب من الكم أو المجتمع الكلي وفقاً لشروط وضوابط علمية , على أن تحمل هذه النماذج مواصفات الكل وتمثله

إذ لاتعد العينات ممثلة ما لم تعكس مواصفات وخصائص المجتمع أو الكم الذي تسحب منه , ولهذه الأسباب تعددت طرق سحب العينات تبعاً لنوع البحث وطبيعة المجتمع الذي يفترض إن تمثله , وللأهداف المطلوب تحقيقها , ولتجنب الإرباك وسوء الفهم والتخبط تم تقسيم أساليب سحب العينات إلى نوعين أساسيين هما :-(٧)

أولاً / العينات العشوائية أو الاحتمالية :

العينات العشوائية هي فئات أو جزئيات تسحب من المجتمع الكلي وفقاً لشروط ومواصفات خاصة , لتكون ممثلة للكليات , وان الذي يضفي عليها شرعية التمثيل هو طريقة سحبها العشوائية , التي تتم بحسب القوانين والإجراءات الإحصائية , وان هذه الإجراءات تحميها من الميول والتحيزات , لما تمتاز به من احتمالية تمنح كل عنصر أو فرد في المجتمع الكلي فرصة متساوية لأن يكون ضمن العينة , وبذلك فان كل فرد أو جزء في المجتمع الكلي مرشح لأن يكون احد مكونات العينة , ولهذه الأسباب فان صفة العشوائية وما تنطوي عليه من احتمالية تجعل من العينة ممثلة صالحة لمجتمع البحث , وفضلاً عن ذلك فان الشروط والإجراءات التي تطبق بموجبها تجعلها موضع ثقة للباحثين والمهتمين في هذا المجال , ولهذه الأسباب فان هذه الطريقة تمكن الباحثين من تعميم النتائج التي يحصلون عليها بهذه الطريقة على المجتمع الكلي الذي تجرى عليه الدراسة .

ومن الميزات الأخرى للعينات العشوائية أنها تمكن الباحث من قياس نسبة الخطأ , وبهذه الميزة يمكن التخلص من عيوب التحيز , وفضلاً عن ذلك فان هذا الإسلوب يمكن تطبيقه في الجوانب النظرية والعملية من البحث , والعشوائية تطبق بطرق عدة أهمها الطرق المنتظمة , التي يلجأ فيها الباحث إلى اعتماد الجداول الإحصائية الموجودة في كتب الإحصاء لاختيار الأرقام العشوائية التي تضمن دقة تمثيل العينة لمجتمع البحث , إلا إن تطبيق الباحث العلمي لهذه الطريقة عليه إن يواجه عيوب أخطاء الصدفة , وفي هذه الحالة يضطر إلى تكرار البحث لتجنب هذه

الأخطاء وضمان دقة اختيار العينة . والعينات العشوائية لا تتمثل بنموذج أو شكل واحد وانما تأخذ أشكالاً عدة . يتوقف اختيار أي شكل منها على طبيعة المشكلة المبحوثة واطار العينة والإمكانيات المتاحة أمام الباحث وأداة جمع البيانات والأهداف التي يسعى الباحث إلى تطبيقها .. , لهذه الأسباب اجمع العديد من الباحثين والمختصين على اعتماد أربعة أشكال أو أنواع من العينات نذكرها وفقاً للآتي :- (٨)

١- العينات العشوائية البسيطة :

وهي من الأشكال الشائعة بين الباحثين كونها تتميز بتمثيل أدق , لأنها تتيح لكل فرد أو مفردة أو جزء من مجتمع البحث فرصة متساوية لأن يكون ضمن العينة, وفضلاً عن ذلك فإن هذا النوع من العينات تضعف فيه نسبة الوقوع بخطأ التحيز , وان هذه الأسباب هي التي تدفع الباحثون إلى استخدام هذا النوع من العينات في الأبحاث المعقدة والشاملة التي تجرى على المستويات الوطنية والقومية والعالمية , أما عمليات سحب العينات فتمر بالمراحل الآتية : -

أ- تحديد حجم العينة المطلوب سحبها , وغالبا ما يتم ذلك وفقاً للقوانين الإحصائية المعدة لهذا الغرض , مثل قانون مورز . (٩)

وهناك طرق تقليدية عديدة اعتاد الباحثون على استخدامها , لتحديد أحجام العينات لأبحاثهم , تعتمد على نوع البحث وأهدافه وشموليته ودرجة دقته والإمكانيات المرصودة للقيام به .

ب- تحديد إطار العينة , وفي هذه المرحلة يتطلب من الباحث إن يتوخى الدقة والواقعية , وان يضع قائمة بكافة أفراد مجتمع البحث , أو المفردات أو الوحدات المكونة له إذا كان إذا كانت الطريقة المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات تحليل المضمون .

جـ- يقوم الباحث بتنظيم العينة وتنسيقها , عن طريق إعطاء رقم خاص لكل فرد أو مفردة أو حالة , على إن يبدأ بالرقم (١) .

د- يقوم الباحث خلال هذه المرحلة باختيار الأرقام التي تمثل حجم العينة المطلوب سحبها من أرقام الجداول الإحصائية العشوائية , فإذا كانت العينة مكونة من خمس مفردات من مجتمع بحث مكون من ثمانون وحدة على سبيل المثال يقوم الباحث باختيار(١٦) رقماً عشوائياً , وبما إن أعلى رقم في قائمة مجتمع البحث هو (٨٠).

وان هذا الرقم مكون من عددين , فعلى الباحث اختيار (١٦) رقماً مكوناً من رقمين بصورة عشوائية من بين أرقام الجدول الإحصائي العشوائي .

هـ- يختار الباحث عينة بحثه من الأرقام العشوائية التي تم تحديدها في المرحلة السابقة .

وبصفة عامة توصف العينة العشوائية البسيطة بأنها الأكثر تطبيقاً لما تتسم به من مزايا إيجابية , تتمثل في أن الباحث الذي يطبقها لا يحتاج إلى معلومات تفصيلية عن مجتمع البحث , وأنها تمكن الباحث من استنتاج الصدق الداخلي إحصائياً , بالإضافة إلى ما تتصف به من دقة التمثيل لمجتمع البحث , وحتى إن الأخطاء التي يحتمل إن تظهر خلال عمليات تصنيف مفردات مجتمع البحث تكون مستبعدة .

وعلى الرغم من كافة المزايا التي يتصف بها أسلوب العينات العشوائية البسيطة , لايمكن الادعاء بمثالية هذا الأسلوب , وذلك لما يواجهه الباحث من صعوبات وعيوب محتملة , قد تبرز من حاجة الباحث إلى قائمة متكاملة بمجتمع البحث المفترض سحب العينة منه , وان ذلك ليس بالأمر اليسير كما يعتقد البعض, وبخاصة في البلدان النامية التي تفتقر إلى الخبرات والتقنيات اللازمة في هذا المجال, وفي البلدان التي لا تمتلك إحصائيات دقيقة لمجتمعاتها , وتكون المهمة أكثر صعوبة في المجتمعات الكبيرة والممتدة الرقعة في مناطق إقليمية متباعدة , ففي مثل هذه المجتمعات يتعذر على الباحث العلمي أو فريق البحث إحصائها والإلمام بالمتغيرات التي يحتاجها , من دون دعم وإسناد من جهات مؤسساتية تمتلك القدرة والخبرة والإمكانية , إن مثل هذه الصعوبات تعد من المعوقات التي تحول دون حصول الباحث على عينة تمثل مجتمع البحث بشكل دقيق , فضلاً عن التكلفة العالية في الوقت والجهد والمال , مما يدعو إلى الحاجة إلى إمكانيات ومجهودات تفوق قدرات الباحث , الأمر الذي يدعو الباحثون إلى اعتماد أساليب بحث أخرى .

٢- العينة العشوائية المنتظمة :

يكثر استخدام هذا النوع من العينات في أبحاث الاتصال الجماهيري , لأنها الأكثر ملائمة لبحث الظواهر الإعلامية والسياسية , التي توصف بأنها ظواهر سريعة التغير والتداخل مع الظواهر الأخرى , إذ يتصف هذا الأسلوب بالمرونة ويمتلك من السمات ما يتيح للباحث , إمكانية التبسيط واختزال الوقت والجهد والمال , لهذه الأسباب

يمكن القول : إن العينات العشوائية المنتظمة أسهل وابسط تطبيقاً من اسوب العينات العشوائية البسيطة .

وللحصول على عينة عشوائية منتظمة ، يقوم الباحث بتقسيم مجتمع البحث على العينة المطلوب سحبها ، فإذا كان مجتمع البحث مكون من (١٠٠٠) فرد والعينة المطلوبة لإجراء البحث (١٠٠) فرد ، يقوم الباحث بقسمة حجم المجتمع المبحوث على العينة المفترض خضوعها للبحث ، وفي هذه الحالة يكون ناتج القسمة يساوي (١٠) ، وهذا الرقم يمثل فاصل بين كل رقمين يتم سحبهم من قائمة مجتمع البحث.

وبهذه الطريقة سوف يتسنى للباحث القيام بسحب واحد من كل عشرة من الأفراد المدونين في قائمة مجتمع البحث ، على أن يبدأ باختيار الرقم الأول عشوائياً، فإذا كان الرقم الأول الذي اختاره الباحث عشوائياً على سبيل المثال هو الرقم (٢) ، فان الرقم الذي يليه (١٢) ثم (٢٢) ، (٣٢) ، (٤٢) ، (٥٢) ... إلى آخر رقم في العينة والذي هو مئة في هذا المثال ، وبهذه الطريق يكون الباحث قد سحب مئة رقم عشوائي بصورة منتظمة ، وينطبق ذلك على الكلمات والمفردات والحالات ووحدات الزمن والمساحة بحسب نوع البحث الذي يقوم به الباحث ، وعلى الرغم من بساطة سحب العينة العشوائية المنتظمة ومستوى دقتها وقلة تكلفتها، فأنها تحتاج إلى مجتمع مخطط ، يقوم على إحصائيات دقيقة ومؤسسات إحصائية تعتمد تقنيات متقدمة ، لها القدرة على تزويد الباحثين بقوائم دقيقة ومنتظمة للمجتمعات التي يقومون بإجراء الأبحاث العلمية عنها ، وإذا تعذر ذلك في حدوده الدنيا قد يسعى الباحثون إلى اعتماد أساليب أخرى ، ومن بين هذه الأساليب اعتماد العينة الطبقية على سبيل المثال .

٣- العينة الطبقية :

على الرغم من إن لكل بحث علمي أساليبه وأدواته وإجراءاته التي تمكن الباحث الذي يقوم به من الوصول إلى أهدافه، يرى العديد من الباحثين أن أساليب سحب العينات لأغراض جمع المعلومات والبيانات تطورت بمنحنى متصاعد ، إلى الدرجة التي مكنت الباحثون من تلافي العديد من العيوب والنواقص ، ومواجهة العديد من المصاعب والمعوقات والتغلب عليها ، ومن هذا المنظور يرى بعض المتخصصون في المنهجية ، إن اسلوب سحب العينات العشوائية المنتظمة اختصر

كلف إجراء الأبحاث العلمية الميدانية , وطبع الأبحاث بسمات الدقة والموضوعية , إلا إن هذا الأسلوب لا يصلح للتطبيق على كافة الظواهر والحالات بنفس الدقة والكفاءة , لأن هناك حالات تحتاج إلى معالجات موضعية أو فئوية , لكونها تتسم بخصائص طبقية مهنية أو اجتماعية أو سياسية , لذلك تم الاهتداء إلى اسلوب العينات الطبقية , التي اعتمدت بالأبحاث التي تجرى على طبقات وشرائح اجتماعية ومهنية, تتسم بخصائص معينة تميزها عن المجتمع الكلي الذي تمارس نشاطها في إطاره , لهذه الأسباب فان الباحث الذي يتصدى لظاهرة طبقية , سوف يستهدف الأفراد الذين يتصفون بتلك السمات الطبقية : كالطلبة والعمال والموظفين أو المرأة والأطفال والشباب ...الخ

وتأسيساً على ذلك فان الباحث الذي يقوم بدراسة الحالة الاجتماعية للمرأة كمتغير وسيط , في تأثير الإعلان ألتلفازي على السلوك الاستهلاكي للنساء , فلابد لهذا الباحث من أخذ عينة من النساء العاملات , بحيث تكون ممثلة لكافة النساء العاملات بحسب حالتهن الاجتماعية :أعزب ,متزوجة ,مطلقة ,أرملة ,على إن تسحب العينة بنسب توازن نسب تواجدهن في المجتمع الكلي , فعلى سبيل المثال: إذا كانت نسبة النساء العاملات المطلقات في المجتمع الكلي تساوي ١٠٪ , فينبغي إن تكون نسبتهن في العينة ١٠٪ أيضاً ,وعلى هذا الأساس يمكن الحصول على عينة طبقية متجانسة, نسبة احتمال الخطأ فيها قليلة لا تؤثر على دقة النتائج , وفي الإجراءات يصار إلى اعتماد أساليب الاختيار العشوائي المنتظم , لضمان الدقة وعدم الوقوع في أخطاء التحيز , لهذه الأسباب توصف العينات الطبقية . بأنها تضمن تمثيل المتغيرات ذات العلاقة المباشرة بالبحث بحسب وجودها الفعلي في المجتمع , عندئذ يصبح بالإمكان مقارنتها بالحالات المماثلة في المجتمعات الأخرى , عن طريق عمليات التعميم التي تعتمد على نتائج البحث ومستوى اتسامها بالدقة والموضوعية , ويمتاز هذا النوع من العينات في إن المقارنة عادة ما تتم بين مجموعات متشابهة ومتجانسة تتسم بانخفاض نسبة الأخطاء المحتملة , ومع ذلك فان لهذا الإسلوب عيوبه مثلما كانت له مزاياه الإيجابية , ومن بين أبرز هذه العيوب الحاجة الماسة إلى دراسة مجتمع البحث دراسة تفصيلية قبل سحب العينة منه , بما تفرضه هذه الدراسة من صعوبات وتكاليف عالية .

٤- العينة العشوائية متعددة المراحل :

اعتمدت العينات العشوائية البسيطة والمنتظمة على ضرورة وجود قوائم دقيقة بمجتمع البحث ، ليحث بعض الظواهر ، التي تتسم بالشمولية في مجتمعات تتضمن متغيرات متعددة وخصائص متباينة ، إلا إن هناك مشكلات وظواهر اعقد واشمل تجرى على مستوى المدن الكبرى وقد تطال المجتمع بأسره ، وفي مثل هذه الحالات يتعذر على الباحث الحصول على قوائم امثل إطار بحث دقيق يمكن الركون إليه في بحث مثل هذه الظاهر والخروج بنتائج دقيقة تحقق أهدافه ، وحتى إذا ما حصل على إحصاءات إلكترونية تمثل إطار البحث ، فيتعذر على الباحث مسح هذه المجتمعات والحصول على البيانات والمعلومات التي يتطلبها بحثه ، فإذا كان المطلوب من الباحث دراسة تأثير التلفاز على متغيرات السلوك الاجتماعي لسكان إحدى العواصم الكبرى ، فليس أمام الباحث سوى اللجوء إلى اسلوب بحث مناسب يمكنه من تحقيق هذه الغاية ، وان انسب اسلوب إلى ذلك هو استخدام العينة العشوائية متعددة المراحل التي يسميها بعض الباحثين بالعينة العنقودية ، وبمقتضى هذا الإسلوب يمكن مسح أي مجتمع مهما كان حجمه ، إذ يتم تقسيم البلد إلى مدن فيختار الباحث عينة ممثلة منها بصورة عشوائية ، ثم تقسم المدن إلى وحدات أو أحياء فيختار عينة عشوائية منها على إن تحقق نسبة تمثيل مناسبة ، ثم تقسم الأحياء أزقة أو شوارع فتسحب منها عينة عشوائية من البيوت التي يمكن إخضاعها للبحث.

ولابد من التنبيه هنا إلى إن العينة النهائية التي يصلها الباحث يجب إن تكون عشوائية ومتجانسة وممثلة للمجتمع الذي تم سحبها منه ، ومن خصائص هذا النوع من العينات ، إن نسبة التمثيل فيه تتناسب طرديا مع حجم العينة المسحوبة، فكلما زاد حجم العينة كلما كان ذلك أدعى إلى صحة النتائج ، إلا إن للباحث إمكانيات وقدرات محدودة قد لا يستطيع تجاوزها لزيادة حجم عينة بحثه لذلك فان معظم الباحثون يلتزمون بالحد الأدنى الذي تحدده التقاليد والقوانين العلمية .

وعلى الرغم من ذلك لابد من الإشارة إلى إن نجاح الباحث ودقة نتائجه يعتمدان بصورة مباشرة على دقة الإجراءات التي يقوم بها ، لأن دقة الإجراءات سوف تنعكس على دقة البيانات التي ينبغي إن يحصل عليها الباحث، وبخاصة البيانات التي يقوم بجمعها الباحث عن مجتمع البحث ، من مراكز المعلومات

ودرات الإحصاء وغيرها من المؤسسات التي تهتم بهذا النوع من المعلومات والبيانات ، إن استخدام الباحث لأسلوب العينة العشوائية متعددة المراحل يتيح له المرونة التي توفر له العديد من المزايا ، منها الاستعانة بأسلوب الاختيار العشوائي المنتظم ، وفضلاً عن ذلك يكون بإمكان الباحث تصميم البحث وتحديد حجم العينة بحسب قدرته وإمكانياته المالية مهما كانت متواضعة .

ثانياً / العينات غير العشوائية أو غير الاحتمالية :

العينات غير الاحتمالية هي عينات بسيطة ، لا تحتاج إلى إجراءات معقدة ولا إلى إمكانيات كبيرة ، لأن استخدامها قد لا يتطلب إن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث بشكل دقيق كما هو الحال في النماذج والأنواع السابقة ، وإن بعض الأبحاث التي تطبق فيها هذه العينات قد لا تعمم نتائجها على المجتمع الكلي ، وإنما على عينة أو شريحة أو فئة اجتماعية أو مهنية ، ويوصف هذا النوع من العينات بأنه يطبق على مجتمعات غير متجانسة ، وعلى ظواهر ذات خصوصية معينة ، تختص بفئة أو طبقة اجتماعية معينة ، لهذه الأسباب فإن الباحث الذي يطبق هذه العينات على بحثه ، قد لا يحتاج إلى إطار بحث محدد بشكل دقيق كما هو الحال في العينات العشوائية ، فالباحث الذي يطبقها يحاول الحصول على عينة متجانسة أو عينة تمثل شريحة محددة أو عينة متنوعة من المبحوثين من الذين تهمهم المشكلة المطلوب بحثها ، بغض النظر عن نسبة تواجدهم في المجتمع الكلي .

وللعينات غير الاحتمالية أنواع مختلفة ، يعتمد تحديدها على الباحث وفقاً لنوع البحث وأسلوب معالجته والأهداف التي يروم الوصول إليها ، ومن أهم انواع هذه العينات نذكر الآتي بإيجاز :-

١- العينة القصدية أو العمدية :

يمتاز هذا النوع من العينات بأنه يعتمد على الباحث وتخصصه ومستوى خبرته العلمية ، لأنه هو الذي يحدد إطار بحثه ومجال الظاهرة المبحوثة والعينة المطلوبة ، وفقاً للأهداف التي حددها لبحثه . إذ يقوم الباحث باختيار مكونات عينة بحثه من العناصر التي تحمل صفات معينة تتعلق بمشكلة البحث ، فإذا كان موضوع مشكلة البحث : أثر البرامج الصحية في التلفاز على المدخنين ، فما على الباحث إلا القيام باختيار عينة مقصودة من المدخنين حصراً لإخضاعهم للبحث ، وإذا كان

موضوع البحث دراسة دور المرأة العاملة في المشاركة السياسية ، يتوجب على الباحث اختيار عينة عمدية من النساء العاملات حصراً لإجراء الدراسة وهكذا

٢- العينة الحصصية :

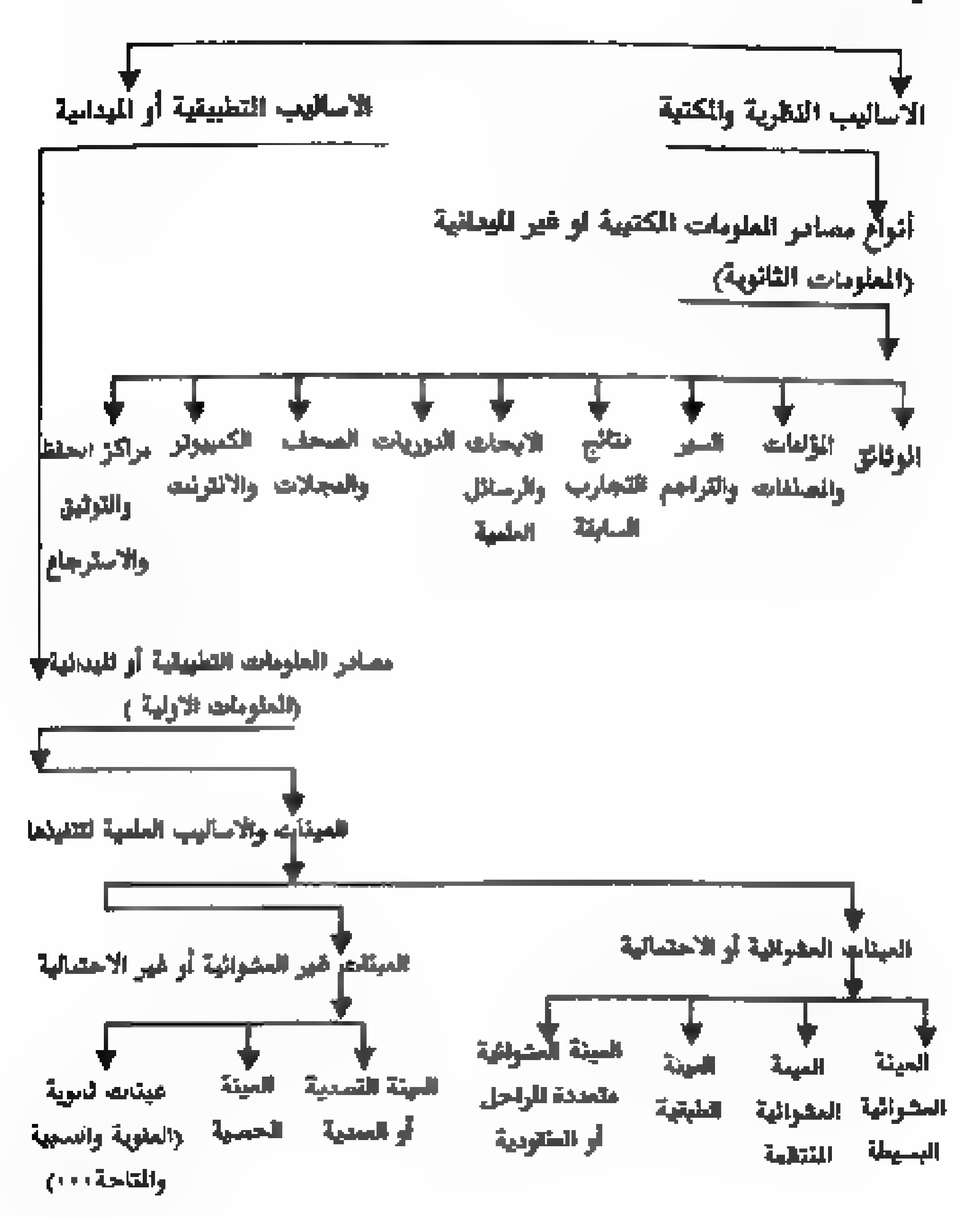
تعد من العينات التي شاع استخدامها بين الباحثين ، فهذا الإسلوب في اختيار العينات يشبه أسلوب العينات العمدية من حيث الإجراءات التفصيلية إلا أنه يختلف عنه من حيث المعالجات الموضوعية ، كما انه يقترب من اسلوب العينات النسبية في اختيار الحصص في العينة بنسب مشابهة لنسب تواجدها في المجتمع الكلي ، فإذا أراد الباحث دراسة ظاهرة تعتمد على متغير الجنس ، عليه أن يحدد نسب كلا الجنسين في المجتمع الكلي ويعكس النسبة ذاتها في العينة التي يخضعها للبحث ، فإذا كانت نسبة الإناث في مجتمع معين ٤٠٪ والرجال ٦٠٪ يتعين على الباحث إن يعكس النسبة ذاتها في عينة بحثه ، وإذا ما تركز البحث حول التركيبة الطبقية للشرائح الاجتماعية بحسب المهنة ، لمجتمع يتألف من٣٠٪ من العمال ٢٥٪ من الفلاحين ٢٠٪ من الموظفين ١٥٪ طلبة ...الخ

ففي مثل هذه الحالة يتطلب من الباحث سحب عينة ممثلة للمجتمع ، على أن تتضمن نفس النسب المذكورة ، ثم يقوم بتكملة الإجراءات باختيار العدد الذي تمثله كل فئة من الفئات المكونة العينة ، وفي هذا الاختيار لا يشترط بالضرورة اعتماد العشوائية، لأن الأفراد ضمن الحصة الواحدة يتشابهون بالخصائص المهنية والشخصية، ويخضعون إلى نفس اللوائح والقوانين والتعليمات ، وان النتائج التي سوف يتم استخلاصها قد لاتهم المجتمع الكلي ، وإنما الفئة أو الشريحة الاجتماعية الممثلة في الحصة ، ويكون تعميم النتائج على الطبقات الاجتماعية وفقاً لحصة كل فئة من النتائج التي تتعلق بها ،وقد يطبق الباحث العينة الحصصية بحسب متغير السن والجنس ، فإذا تناولت مشكلة الباحث دراسة ظاهرة الإدمان على مشاهدة التلفاز ، وآثارها على التحصيل العلمي لطلبة الثانويات في مجتمع معين ، من الذين تتراوح أعمارهم بين سن (١٦-٢٠) سنة حسب متغير الجنس ، فأول ما يقوم به الباحث التعرف على حجم هذه الشريحة الاجتماعية ، ومن ثم اختيار عينة ممثلة لهذه الشريحة بحسب متغيري الجنس والسن بحسب نسبة كل منهما في المجتمع الكلي ، وبهذه الطريقة يتم اختيار العينة الحصصية ليجري الدراسة عليها .

وعلى الرغم من تعدد التصنيفات وتشعبها , إلا أننا سنكتفي بهذه الأنواع لكونها الأكثر استخداماً في مجال الإعلام والعلوم السياسية , فضلا عن أنها من الأساليب الشائعة في معظم الأبحاث الوصفية , وهناك أساليب اقل أهمية مثل اسلوب العينات المئوية والعينات النسبية والعينات المتاحة ...الخ

إن عدم الإهتمام بالتوسع في ذكر مثل هذه العينات, يتأتى من عدم صلاحيتها للتطبيق على الظواهر التي تتسم بالشمولية , لكونها أساليب خاصة تستخدم لحالات نادرة , فضلاً عن أنها لاتحظى بالدقة العلمية المطلوبة , التي تمكن الباحثون من الاعتماد عليها, للخروج بنتائج علمية دقيقة وشاملة يمكن تعميمها على الظواهر المماثلة في المجتمع الكلي , كما إن بعض هذه الأساليب تفتقر إلى الصدق الداخلي وتطبق في مجالات ضيقة جداً , أو في مجالات إعلامية لا يعتد كثيراً بنتائجها, لأنها تشبه إلى حد كبير استطلاعات الرأي العام ,التي تجريها بعض وسائل الإعلام بشكل دوري , لقياس آراء عينات من الرأي العام حول موضوعات وقضايا وأحداث معينة تمس مصالحهم واهتماماتهم , إلا إن هذه العمليات لاتتم وفق الشروط العلمية المنهجية المتعارف عليها بين الباحثين , والشكل التخطيطي (٢-١) يوضح أهم مصادر المعلومات والبيانات الأولية والثانوية وأساليب جمعها.

الشكل التخطيطي (٢- ١) يوضح أهم مصادر المعلومات والبيانات الأولية و الثانوية وأساليب جمعها واستقائها.



أهمية العينات وأساليب تحديد أحجامها :

تعد العينة الملائمة معيار لتمثيل مجتمع البحث وأدعى إلى صحة النتائج ودقتها,سيما وان مجتمع البحث اصطلاح يراد به كل ما يمكن تعميم نتائج الدراسة عليه, ويتحقق ذلك عن طريق سحب عينة منه تمثله , ولايمكن التوصل على عينة تمثل المجتمع تمثيل حقيقي ما لم يتم التعرف على مجتمع البحث بشكل دقيق .

وقد اختلفت وجهات نظر الباحثون والمتخصصون بالمنهجية حول تحديد حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة , فذهب فريق من المتخصصين إلى القول بأن حجم العينة قرار يتخذه الباحث وفقاً لما تتطلبه طبيعة الظاهرة التي يلزم بحثها, وهناك من دعا الباحثون إلى تبني الدراسات السابقة , واعتبار العينات المعتمدة فيها معياراً لتحديد حجم العينة التي يعتمدها الباحث العلمي , وفريق ذلك يدعو إلى اعتماد القوانين العلمية أساساً لتحديد حجم العينة لكل بحث علمي, ونحن نميل إلى ما يذهب إليه هذا الفريق , لأن اسلوب اعتماد القوانين العلمية يعد من أنجح الأساليب وأكثرها دقة وموضوعية .

بقي إن نشير هنا إلى آن الأبحاث العلمية تختلف في حاجتها إلى أنواع معينة من العينات بحسب تخصصاتها , والمشكلات التي تعالجها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ,ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على أحجام العينات وكيفية اختيارها , إذ يقترح بعض الباحثون والمتخصصون حجم العينة الملائمة في العلوم الصرفة التي تعتمد اسلوب التجريب بـ(٣٠) حالة فأقل , على اعتبار إن البحوث في العلوم الصرفة مثل : الكيمياء والفيزياء والطب والأحياء ... غالبا ما تقوم أبحاثها التجريبية على عينات صغيرة قد لا تتعدى الرقم الذي اشرنا إليه , بقصد التوصل إلى نتائج علمية مختبري أو تجريبية حقلية , يمكن الاعتماد عليها في حل المشكلات وأحداث التطورات وتعميم النتائج على نطاق واسع . (١٠)

أما الأبحاث في المجالات الاجتماعية والإنسانية ومنها الأبحاث الإعلامية والسياسية, فيهتم الباحثون فيها ببحث ظواهر كلية تتسم بالسعة والشمول , ويعتمدون على الوصف والتحليل لاستخلاص النتائج والتوصل إلى الاستنتاجات . ولما كانت المجتمعات التي يقومون بدراستها تتصف بالشمولية وكثرة المتغيرات , أضحى من الصعوبة إن لم نقل الاستحالة, الإلمام التام بكافة متغيراتها والخروج بنتائج حقيقية قابلة للتعميم , الأمر الذي دفع الباحثون والمتخصصون إلى محاولة

لاقتراب من أساليب البحث في العلوم الصرفة , عن طريق بحث الظواهر الاجتماعية والإعلامية والسياسية بجزئياتها , بهدف الربط بين متغيراتها ومتابعة تطوراتها عبر المراحل الزمنية المتعاقبة , لتقصي أهم التطورات التي تحدث لظواهرها, وبما إن هذا النوع من الظواهر يعج بالعديد من المتغيرات المتداخلة والمتشابكة , يكون من الاستحالة مقابلة أو ملاحظة كل حالة منها على حده تحت شروط علمية مضبوطة , مما دفع الباحثون إلى اللجوء إلى اسلوب العينات بحل هذه الإشكالية , وذلك من خلال سحب عينات ممثلة للمجتمع الأصل الذي تجرى الدراسة عليه , فالعينات تتيح للباحث إمكانية تعميق نتائج البحث وتعميمها على المجتمع الكلي , وأنها بذلك تحضا بأهمية كبيرة كونها توفر للباحث الوقت والجهد والمال , وتمكنه من دراسة مشكلات يكون من المتعذر بحثها بالمناهج التقليدية نظرياً , والتوصل إلى نتائج موثوق بها يمكن تعميمها على المجتمع الكلي.

ومهما يكن نوع البحث وموضوعه, يتطلب من الباحث التوصل إلى قرار صائب يحدد بموجبه نوع العينة وأسلوب اختيارها وحجمها , بما يتلائم مع ظروف الباحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها , لهذه الأسباب ينصح بعض المتخصصون بالمنهجية, مراعاة العديد من الاعتبارات قبل اتخاذ أي قرار لاختيار عيناتهم , ومن أهم هذه الاعتبارات:- (١١)

١- يقوم الاعتبار الأول على الهدف من إجراء البحث : إذ لابد للباحث من مراعاة الغرض من البحث الذي يدعوه إلى سحب العينة , فإذا ما كان القصد إجراء بحث أولي استطلاعي أو استكشافي , أو إجراء اختبار قبلي للمقاييس التجريبية التي سيستخدمها في البحث, أو لإجراء اختبار الثبات عند تطبيق الإستبانة أو المقياس على عينة البحث , فان الباحث قد لا يهتم كثيراً بتحديد حجم العينة بشكل دقيق , أما إذا كان الغرض من الاختبار إجراء بحث علمي دقيق , الهدف منه التوصل إلى نتائج علمية يمكن تعميمها على المجتمع الكلي. فلابد للباحث أن يهتم كثيراً بحجم العينة وطريقة سحبها ودقة تمثيلها لمجتمع البحث .

٢- على الباحث مراعاة عدد المتغيرات التي يتضمنها البحث , فإذا ما تناول البحث مشكلة تتسم بالتعقيد والشمولية في مجتمع بحث يعج بالمتغيرات , فلابد من اعتماد عينة كبيرة كي تكون ممثلة لمجتمع البحث , تسحب بأسلوب علمي

دقيق يضمن سلامة البحث من العيوب , فكلما كان البحث واسع وشامل ويحتوي على عدد كبير من المتغيرات كانت العينة كبيرة الحجم , وكلما كان البحث ضيق ومحدود لا يتناول مشكلة عامة كانت العينة صغيرة شرط أن تكون ممثلة

٣- الإمكانيات المتاحة أمام الباحث : لاشك إن حجم العينة ودقة تمثيلها مجتمع البحث , والقيمة العلمية للنتائج وإمكانيات تعميمها تفرض على الباحث مراعاة الإجابة على بعض التساؤلات التي تتعلق بالإمكانيات المتاحة أمامهُ , لأنهُ اعرف من غيره بالإمكانيات المتوفرة لديه , فيما إذا كان يعمل مع فريق بحث أم بمفرده , وهل من وجود جهة تدعمهُ وتسندهُ أم أنهُ يعتمد على إمكانياته الذاتية؟ , وهل انه محدد بعوامل الوقت والحركة والتعرف بالمعلومات ؟ وهل أن البحث وظيفي يجرى سنوياً بشكل روتيني, أم انه بحث أكاديمي يُجرى لنيل درجة علمية عالية؟ أم أن الغاية منهُ تطوير مشروع مستقبلي يمس الغالبية من الناس, وعلى درجة عالية من الإهتمام والمتابعة من قبل الجهات المسئولة؟ , فكلما كان البحث جماعي ومدعوم بإمكانيات عالية مادية وتقنية ومعنوية , أو يهدف إلى نيل درجة علمية عالية, أو مدعوم ومتابع من جهات مسئولة, كلما توفرت لهُ الشروط العلمية والإجراءات السليمة و عينة دقيقة التمثيل مهما كان حجمها كبيراً .

٤- دقة الباحث وجديتهُ ومستوى خبرتهُ : فكلما كان الباحث العلمي خبير في تخصصه, دقيق في عمله, كلما تمكن من اختيار عينة مستوفية لشروط تمثيل المجتمع, وتمكن من مراعاة أخطاء الانحراف والتسرب لبعض المبحوثين من البحث إثناء إجرائه , وقد وضعت بعض التقديرات العلمية التي تحدد حجم التسرب بنسبة تتراوح بين ١٠% و ٢٥% من أفراد أو مفردات عينة البحث .

٥- يتأثر حجم العينة بحجم المجتمع ونوع العينة ومدى اعتماد الباحث على التقنيات الحديثة : فكلما كان المجتمع كبير كانت العينة كبيرة , وكان اختيارها بالأساليب العشوائية, وقد تجرى على مراحل متعددة, وهذ يتطلب من الباحث الاستعانة بالتقنيات الحديثة كالحاسب الإلكتروني للتفريغ الآلي وإجراء المعالجات الإحصائية لاستخراج النتائج , أما إذا تعلق موضوع البحث بظاهرة جزئية تتطلب اختيار عينة عمدية أو طبقية أو عنقوية ..فإن حجم العينة سوف يكون أقل عدداً , لأن هذا البحث يتعلق بظاهرة جزئية , تمثل فئة معينة أو

طبقة اجتماعية أو مهنية ، وفي مثل هذه الحالات لا تعمم نتائج البحث على المجتمع الكلي وإنما على الطبقة أو الفئة التي تم إخضاعها للبحث.

وتأسيسا على ما تمت الإشارة إليه فإن استخدام المعايير العلمية، التي تعتمد على القوانين الإحصائية والعمليات الحسابية والخطوات الإجرائية لتحديد أحجام العينات، يتيح أمام الباحثين فرص الحصول على عينات علمية جيدة التمثيل، توفر بيانات يمكن أن توصل الباحثين إلى نتائج علمية فعالة تسمح بمعالجة المشكلات المبحوثة .

ومن بين أهم القوانين والمعادلات الإحصائية المعدة لتحديد أحجام العينات قانون موزر (١٢).

إذ يعتمد قانون موزر على المعادلة الآتية :ن ع = $\frac{\text{ع}^{2}\ \text{م}}{\text{ع س م}}$

ن ع = حجم العينة المطلوب اختيارها

ع م = الانحراف المعياري لمجتمع البحث.

ع س ع = الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة .

الانحراف المعياري لمجتمع غير متجانس = ١٥ — ٢٠

والانحراف المعياري لمجتمع شبه متجانس = ١٣- ١٥

أما الانحراف المعياري لمجتمع متجانس = ١٠ - ١٢

حد الثقة الإحصائية يتراوح ٠٥ و٠ — ٤

مستوى الثقة الإحصائية يتراوح بين يتراوح بين ٩٥٪ - ٩٩٪

القيمة الحرجة = ١و ٩٦ - ٥٨ و٢

ولتطبيق قانون موزر على مجتمع غير متجانس نتبع الخطوات الآتية : —

نفترض إن قيمة الانحراف المعياري لمجتمع غير متجانس = ١٧ درجة

نفترض إن حد الثقة الإحصائية = ٢ درجة

نفترض إن مستوى الثقة الإحصائية = ٩٥٪

نفترض إن القيمة الحرجة = ١,٩٦

لغرض استخراج الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة نطبق المعادلة الآتية

ع س ع = $\frac{\text{حد الثقة الإحصائية}}{\text{القيمة الحرجة لمستوى}}$

$$ع\ س\ ع = \frac{٢}{١,٩٦} = ١$$

$$ن\ د = \frac{(١٧)^٢}{(١)^٢}$$

$$ن\ د = ٢٨٩$$

للضرورات الإحصائية تقرب الرقم (٢٨٩) إلى (٢٩٠) الذي يمثل حجم العينة المناسبة لمجتمع غير متجانس وفقاً لقانون موزر .

وهناك بدائل إحصائية علمية أخرى، يمكن اعتمادها لاختيار عينات بحث مناسبة إجرائياً ، للتوصل إلى نتائج علمية صحيحة تتعلق بحل المشكلات العلمية، تتمثل هذه البدائل بالمعادلات الآتية : -

المعادلة الأولى : (١٣)

$$\text{الخطأ المعياري} = \frac{\text{الانحراف المعياري السكان}}{\sqrt{ع}}$$

فالخطأ المعياري هو، الانحراف المعياري ويعتمد تقديره على الباحث العلمي ، ويمثل معدل متوسط أعداد العينة مقارنة بمتوسط مجموع مجتمع البحث ، أو هو قيمة الخطأ الذي يوضح الفرق بين متوسط العينة ومتوسط السكان .

وبذلك فإن الانحراف المعياري : يمثل المؤشر العام لتنوع أفراد مجتمع البحث ، ويستخرج بأخذ الجذر التربيعي لقيمة التباين .

ع = عدد أفراد العينة المطلوب سحبها من مجتمع البحث .

وقد يعتمد الباحث على اخذ عدد تقريبي لعينة بحثه، لغرض تقدير الخطأ أو الانحراف المعياري للسكان ، ولكي يتمكن الباحث من هذه الإجراءات فقد يعتمد على الدراسات السابقة المماثلة لتقدير حجم العينة التقريبية .

و لتقدير حجم العينة المناسبة بحسب معادلة الخطأ المعياري،نفترض إن الانحراف المعياري السكان = ٩ و،

وبذلك فأن حجم العينة = ٠,٩ = $\frac{٩}{\sqrt{ع}}$ وبتربيع طرفي المعادلة بالتخلص من الجذر التربيعي ، تصبح المعادلة كالآتي:

$$٠,٨١ = \frac{٨١}{ع}$$

$$ع = \frac{٨١}{٠,٨١}$$

ع = ١٠٠حجم العينة بعد تقريب أل ٨١ الى ١٠٠

يلاحظ من تطبيق هذه المعادلة, أنه كلما تدنى الخطأ المعياري المسموح به في متوسط عينة البحث , كلما أزداد حجم العينة بشكل واضح , وللتدليل على صحة ذلك بصور أكثرُ وضوحاً نأخذ المثال الآتي :

$٠,٣ = \sqrt{\frac{٩}{ع}}$ وبتربيع طرفي المعادلة للتخلص من الجذر التربيعي ,

تصبح المعدلة كالآتي:

$٠,٩ = \frac{٨١}{ع}$

$٠,٠٩ ع = ٨١$

$ع = \frac{٨١}{٠,٠٩}$

ع = ٩٠٠ عدد أفراد عينة البحث .

يتضح من خلال هذه المعادلة , مقدار الزيادة التي طرأت على حجم العينة.عندما تدنت نسبة الخطأ المعياري, ولأغراض الدقة والموضوعية عند إجراء الأبحاث الميدانية في مجتمعات غير متجانسة , يتطلب من الباحثين زيادة أعداد عيناتهم كل ما أمكنهم ذلك , خاصة وانهُ كلما ازداد حجم العينة كلما كان ذلك أجدى لضمان صحة النتائج ودقتها , تجدر الإشارة إلى أن هناك أسباب أخرى تدفع الباحثون إلى زيادة أحجام عيناتهم نذكر منها الحالات الآتية :-

١- في حالة احتواء البحث على عوامل غير قابلة للضبط أو يصعب التحكم بها.

٢- عندما يتوقع الباحث ظهور فروقات كبيرة بين مجموعات البحث أو في العلاقات بين متغيراتهُ, إذ تساعد العينات الكبيرة على إظهار هذه الفروقات أو تمييزها بسهولة, في أي مجتمع بحث مهما اتسع وتعددت متغيراتهُ , وعندما تكون الفروقات كبيرة , قد يستخدم الباحث معادلة تي تيست للتصحيح لحل هذه الإشكالية

٣- في حالة تقسيم مجموعات البحث إلى مجموعات أخرى فرعية .

٤- في حالة وجود اختلاف وتنوع كبير في مجتمع البحث .

٥- في حالة عدم توفر مقاييس إحصائية موثوق بها لملاحظة المتغيرات التابعة والتي يمكن ان تؤثر في نتائج البحث , لأن العينات الكبيرة تعوض قصور أدوات القياس أو عدم توفرها .

المعادلة الثانية : (١٤)

$$ع = \frac{(ز)^2 (حـ) (1 - حـ)}{مث^2}$$

ع = عدد أفراد العينة

(ز)٢ = قيمة (ز) مستوى الدلالة مثل: ٠,٠١ أو ٠,٠٥ أو غيرهم.

حـ = الحصة العددية للسكان الذين سيتم اختيار العينة منهم .

مث = مستوى الثقة لعينة البحث أي المدى الذي ستقع ضمنه عينة البحث .

فإذا أراد الباحث تقدير العينة القابلة لنسبة ٠,٢٥ من مجموع مجتمع البحث بمستوى احتمال ٠,٠٥ ثم ٠,٠١(ومستوى الثقة ز للأول ١,٩٦ وللثاني ٢,٥٨) وبمدى ثق + ٦٪ ، فإن حجم العينة بمستوى ٠,٠٥ يكون كما يلي :

$$ع = \frac{(١,٩٦)٢(٠,٢٥) (١-٠,٢٥)}{(٠,٠٦)٢} = ٢٠٠,٠٨$$ أي إن عدد أفراد العينة ٢٠٠ بمستوى ثقة ٠,٠٥

$$ع = \frac{(٢,٥٨)٢(٠,٢٥) (١-٠,٢٥)}{(٠,٢٥)٢} = ٦٫ ٦٨$$ عدد أفراد عينة البحث بمستوى ثقة ٠,٠١

وتأسيسا على ماتم ذكره يعتمد الباحثون في اختيار نوع العينة وحجمها على العديد من الاعتبارات : منها نوع المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة , وحجمهُ وعدد متغيراته ومقدار تنوعها, والطرق المستخدمة في سحب العينة , ونوع البحث والأهداف الموضوعة لحل المشكلة , وفضلاً عن ذلك تختلف أعداد العينات وفقا لأدوات البحث المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات , إذ لايمكن مقارنة أعداد العينات التي تتطلبها أدوات التجريب أو المقابلة , بأعداد العينات التي تتطلبها الإستبانة , باعتبار الإستبانة من أدوات البحث المسحية التي تصلح للتطبيق على مجتمعات كبيرة الحجم متنوعة المتغيرات , وهذا ما سوف نتناوله من خلال الفصل الثاني ,الذي سيتم فيه بحث أدوات جمع المعلومات والبيانات , وسنركز على الأدوات المسحية باعتبارها الأقرب إلى الأبحاث الإعلامية والسياسية .

الفصل الثانى

ادوات جمع المعلومات والبيانـات العلمية ,واهميتها الوظيفية للأبحاث الاعلامية والسياسية

تعد عمليات جمع المعلومات من المهام الشاقة والمعقدة وتحظى بأهمية كبيرة خلال مراحل البحث كافة، إذ يبدأ الباحث العلمي خطوته الأولى بإطار نظري يتضمن كل ماله صلة بموضوع بحثه، ويعتمد هذا الإطار على معلومات تفصيلية تتركز حول مشكلة بحثه ومجالها وما يتعلق بها من مفاهيم واصطلاحات، وتزداد أهمية الإطار النظري في الأبحاث الاجتماعية بصفة عامة والأبحاث الإعلامية والسياسية بصفة خاصة ، وذلك لأن الظواهر الإعلامية والسياسية مرنة سريعة التداخل مع بعضها ومع غيرها ، فإذا افترضنا أن باحث في مجال الإعلام يتصدى لظاهرة تتعلق بموضوع تأثير الرأي العام على صناعة القرار في أحد الأنظمة السياسية ، فلابد لهذا الباحث أن يواجه العديد من المشكلات المعقدة ، وذلك لتداخل هذه الظاهرة واشتراكها بين حقلي الإعلام والعلوم السياسية ، مما يتطلب من الباحث الإطلاع على الدراسات السابقة في حقلي التخصص، كما إن عملية جمع المعلومات ستكون معقدة يصعب فيها تصنيف المعلومات ، إذ سرعان ما يجد الباحث نفسه يجمع معلومات عن المشاركة السياسية ومؤسسات صنع القرار ووسائل وأساليب تكوين ظاهرة الرأي العام والأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة .. الخ

ومن الصعوبات الأخرى التي تتعلق بعملية جمع المعلومات في مجال الإعلام والعلوم السياسية، إن هذا النوع من المعلومات يتغير بسرعة كبيرة وبصفة مستمرة ، وهذا يتطلب من الباحث القدرة على الإطلاع والمواكبة، بما تتطلبه هذه العملية من القدرة على الإنفاق والتفرغ والمرونة في الحركة ، وهذه الإمكانية لا تتوفر لمعظم الباحثين وبخاصة في البلدان النامية ، التي توصف بضعف قاعدة المعلومات والبيانات ، وافتقار الباحثين إلى التمويل والتفرغ وعدم القدرة على استخدام التقنيات.

يمكن الإشارة هنا إلى أن مشكلات جمع المعلومات لا تتشابه من حيث وحدة المصدر في كافة المجتمعات، فلكل مجتمع مشاكله الخاصة، التي تتعلق بطبيعة ظروفه ومستوى تقدمه ونوع نظامه السياسي ، ولكن أهم ما يجب أن ننبه إليه في هذا المجال أن عمليات جمع المعلومات الحية من ميدان الظاهرة وتوظيفها في حل مشكلة يعتمد على الباحث العلمي بالدرجة الأولى ، سيما وأنه يتعامل مع كائنات إنسانية تختلف في ميولها واتجاهاتها وأمزجتها ونظرتها للآخر الأمر الذي يفرض على الباحث التحلي بنوع خاص من السلوك تمتزج فيه الدبلوماسية

بعلاقات العامة والتحلي بالصبر والتأني ، وفضلا عن ذلك يتطلب منه تأهيل علمي يمكنه من الدقة والموضوعية في تفسير وتحليل المعلومات التي يحصل عليها

إن أدوات جمع المعلومات والبيانات في البحث العلمي تختلف بين مرحلة وأخرى تبعا لنوع المعلومة ومدى الحاجة إليها وتوظيفها ،فالمعلومات التي نجمعها للإطار النظري للبحث ، تختلف عن المعلومات التي نجمعها للإطار التحليلي كما أن الأدوات التي نستخدمها في كل من هاتين العمليتين تختلف أيضا ، فقد نستخدم الملاحظة بنوعيها والتجربة لجمع المعلومات الاستكشافية ،التي تتعلق بالكشف عن مشكلة العلمية وإطارها ومجالها وصياغتها وصياغة الافتراضات التي تتعلق بها ، إلا أننا نحتاج إلى معلومات من نوع آخر تستحصل بأدوات أخرى للتحقق من الافتراضات ، والتوصل إلى النتائج وتفسيرها وتحليلها، ففي هذه الحالة نحتاج إلى معلومات أكثر أهمية ، كتطلب انتقال الباحث إلى ميدان الظاهرة واستدراجها وجعلها تقدم لنا المعلومات بصورة مباشرة فعندما يتعلق الأمر بالتأثير الإعلامي أو التطور السياسي على الظاهرة موضع البحث والتحليل ، فإننا سنحتاج إلى معلومات حية تمثل لحظة تطورا للظاهرة ، وان هذه المعلومات لا يمكن أن نحصل عليها من أية وسيلة أخرى غير الظاهرة ، ويدعونا هذا الأمر إلى استخدام المقابلة العلمية أو الإستبانة بعدهم أنسب الأدوات لبلوغ هذه الغايات،لهذه الأسباب سنركز على التوسع في تأصيل هذه الأدوات وكيفية إعدادها وتطبيقها في عمليات جمع المعلومات

المقابلة والإستبانة وتطبيقاتها في الأبحاث الإعلامية والسياسية :

سبقت الإشارة إلى أن الملاحظة اسلوب بحث وأداة لجمع المعلومات من خلال المراقبة العلمية الدقيقة للظواهر في ميادينها تحت شروط معينة ، وأن التجربة أداة لجمع المعلومات عن الظواهر من خلال إخضاعها للاختبار والمعلومات المستحصلة من الملاحظة والتجربة غالبا ما يتم الاستفادة منها وتوظيفها في الإطار النظري للبحث ، لذلك يتركز دور كل منهما في الأبحاث الاستطلاعية أو الاستكشافية .

أما الإستبيان فعلى الرغم من ملاءمته لعمليات التحليل السياسي والإعلامي إلا أن تطبيقاته تحتاج إلى تقنيات وخبرات خاصة. كونه يتعلق بالأبحاث والدراسات المستقبلية ، إذ ليس بإمكان أي باحث تطبيقه على الظاهرة التي يقوم بدراستها ، لأنه يعتمد على دراسات شاملة ومعمقة لتأريخ الظاهرة وتطورتها بعـ

يسمح باحتمال وتوقع ما سوف يكون عليه حال الظاهرة في المستقبل . وفضلاً عن ذلك فإن هذه الأداة لا تصلح لبحث جميع الظواهر . وإنما يقتصر دورها على الظواهر التي لايمكن للباحث الالتحام بها والتعامل معها في ميدانها . عند ذلك سيحتاج الباحث إلى النظرة الثاقبة التي تخترق الظاهرة والتعمق في تحليلها عن طريق المحاكاة والاستنباط والاستنتاج والربط بين الأحداث والمواقف , لتوصل إلى نتائج وأحكام تجسد أهداف الباحث .

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق الإستبار يحتاج إلى مهارات خاصه وخبرات كما يحتاج إلى تقنيات متقدمة لحفظ واسترجاع المعلومات , وتخصص دقيق وسعة إطلاع بمجال الظاهرة المبحوثة , ومن هذا المنطلق فإن الدراسات التي تستخدم الإستبار أداة للتوصل إلى النتائج العلمية, تعد من الدراسات الحديثة التي اقتصرت على بعض مراكز الأبحاث المتقدمة, المدعومة بإمكانيات كبيرة وخبرات علمية وفنية وتقنية عالية المستوى مما دفع العديد من الباحثين إلى التعويض عن هذه الأداة المنهجية , بأدوات مسحية أخرى, سهلة التنفيذ تتسم بالمرونة ولا تحتاج إلى إمكانيات كبيرة , مثل المقابلة العلمية والإستبانة , سيما وأن هذه الأنواع أضحت كثيرة الاستخدام شاع استخدامها في معظم المؤسسات البحثية الأكاديمية وغير الأكاديمية , وانتشرت على كافة المستويات الفردية والجماعية , وبخاصة في المجالات الاجتماعية والسياسية والإعلامية , ومن هذا المنطلق سنركز على هاتين الأداتين مبتدئين بالمقابلة .

أولاً / المقابلة (Interview) :

المقابلة: مفهوم شاع استخدمه بين الباحثون والمتخصصون في العديد من المجالات العلمية وبخاصة الإعلامية والسياسية منها , لما لهذه الأداة من مدلولات لغوية ووظائف إجرائية , وتعرف المقابلة على أنها " فن المواجهة والمحادثة والمحاورة بين طرفين , الأول يسأل والآخر يجيب لتحقيق أهداف علمية أو إعلامية وبذلك تختلف المقابلة بحسب الهدف من إجرائها , لأن هناك فوارق عديدة وكبيرة بين المقابلة الإعلامية والمقابلة العلمية , وستتناول كل منهما بشيء من التفصيل مركزين على المقابلة العلمية كأداة بحث وكالآتي

بكونه يتدخل بشكل واضح وعلني وهذا التداخل يبرز بالكلام والصور من خلال توجيه الأسئلة) (١٧)

وعلى الرغم من أن المقابلة الإعلامية من البرامج الناجحة في وسائل الإعلام تهدف إلى الإخبار والإعلام والتثقيف والتوجيه والإرشاد والتسلية والإمتاع إلا أنها تعد من أدوات جمع المعلومات أيضاً . وقد يحصل الباحثون منها على معلومات وبيانات غاية في الأهمية . إلا أن هذا النوع من المعلومات التي تستحصل عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري , لا يعتد بها كثيراً في الأبحاث العلمية الجادة والرصينة لأنها برامج استهلاكية تنتج لأغراض إعلامية ولكونها لا تجرى بالطرق العلمية المنهجية . فمعظمها لا ينطبق عليه الشروط العلمية . وأنها ليست مخططة بشكل مقصود لتأدية وظائف علمية . فقد تعرض المقابلات بالصدفة ولم يكن الباحثون على علم مسبق بها لذلك فإنهم لايمكن أن يصمموا أبحاثهم على هذا النوع من المعلومات. لأن الباحث محدد بعوامل الوقت والموضوع و إمكانيات والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . وفضلاً عن ذلك فان المقابلات الإعلامية تعبر عن حالات فردية لا تصلح لأن تكون عينات بحثية . لهذه الأسباب وغيرها يتجنب الباحثون اعتماد المقابلة الإعلامية أداة لجمع المعلومات والبيانات لأبحاثهم , على الرغم من أنهم كثيراً ما يستفيدون منها يستفيدون منها , في مجالات علمية عديدة وبخاصة في الأبحاث الإعلامية والسياسية

والمقابلات الإعلامية تنقسم بدورها إلى أنواع عديدة تبعاً للموضوعات التي تعالجها مثل مقابلة الرأي والشخصية والحديث الإخباري والسرد التأريخي والمؤتمر الصحفي والفيلم التسجيلي و المنوعات أو المقابلة الاستعراضية ومقابلة الوقائع والأحداث...الخ

وللمقابلة الإعلامية خصائص تتمثل بالمصداقية والإثارة والجاذبية و مشركة الجماهيرية الواسعة , وهذه الخصائص تميز المقابلة الإعلامية بمختلف أنواعها عن المقابلة العلمية , من منطلق إن المقابلات الإعلامية تزود الجمهور في مجتمع الوسيلة بالمعلومات والخبرات والبيانات , وفي هذه الحالة يصبح القائم بالمقابلة مصدر المعلومات والبيانات , وهذه الحالة على العكس من المقابلة العلمية التي يصبح فيها الجمهور هو مصدر المعلومات والبيانات للقائم بالمقابلة العلمية . (١٨)

٢- المقابلة العلمية :

المقابلة العلمية مفهوم أثار جدلاً بين العديد من الباحثين والمتخصصين شأنه في ذلك شأن المفاهيم الأخرى المثيرة للجدل . إذ تعرف على أنها محادثة موجهة يقوم بها الباحث بالاستعلام من شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص بهدف الحصول على أنواع معينة من المعلومات , لاستخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في التوجيه والإرشاد نحو غايات معينة .

كما تعرف على أنها : العلاقة الشفوية بين الباحث العلمي والعنصر البشري المرتبط بالظاهرة . وقد تتحدد هذه العلاقة الشفوية في شكل مناقشة أو حوار بواسطة سلسلة من التساؤلات المعدة بإتقان حول المشكلة المبحوثة . (١٩)

ويعد هذا التعريف أفضل تعبير عن المقابلة العلمية . من خلال تجسيد العلاقة بين الباحث والمبحوث بالحوار والمناقشة . بهدف إيجاد حلول منطقية معقولة للمشكلة المبحوثة . وذلك لأن المعلومات التي يسعى إليها الباحث لم تكن بيانات عامة بحاجة إلى التمحيص والتصنيف والتوظيف , وإنما معلومات خاصة يوظفها الباحث في إطار مشكلته . وان الحوار والمناقشة بين الباحث والمبحوث تتيح إمكانية للباحث في انتقاء المعلومات التي يحتاجها , كما توفر له فرصة الاستنباط والاستنتاج بما يفيد في حل مشكلته البحثية

وهناك وجهة نظر أخرى ترى في المقابلة مرونة وفرصة للباحث في مواجهة وملاحظة الحالات التي يقابلها والتعرف على البيئة المحيطة بها , مما يتيح له إمكانية الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بالمشكلة المبحوثة ومجالها مما يساعد في حلها .(٢٠)

ومن مجموع التعريفات والمفاهيم التي أثيرت حول موضوع المقابلة يجمع العديد من الباحثون على أنها: أداة مهمة من أدوات جمع المعلومات تمكن الباحث العلمي من الإجابة على تساؤلات البحث أو تحقيق افتراضاته

عيوب المقابلة العلمية :

المقابلة العلمية أداة أساسية من أدوات جمع المعلومات , تتميز المعلومات المستقاة بواسطتها بالصحة والدقة , كونها تتم وفقاً لتوجيه علمية وشروط موضوعية يضعها الباحث ويشرف عليها . إلا أن المقابلة لا تخلو من العيوب والثغرات ومن أهم عيوبها الآتي :

١- على الرغم من كل الإجراءات التي يقوم الباحث بها ، من شرح وإيضاح ما يريدهُ من المبحوث من معلومات وبيانات ، إلا أن العديد من المبحوثين قد يحجمون عن الإدلاء بالحقائق وبخاصة في القضايا والموضوعات الشخصية والحساسة مما يضعف من أهمية هذه الأداة .

٢- قد يفسر بعض الأشخاص الذين تجرى معهم المقابلة ، حرص الباحث ومحاولاتهُ للتعمق في المعلومات المتعلقة بموضوع المقابلة تفسيراً خاطئاً ، مما يؤدي إلى شكهم في الهدف من إجراء المقابلة والقصد من التحقق المعمق فيحجمون عن الإدلاء بالمعلومات والبيانات الحقيقية الدقيقة ، وقد يعمد بعضهم إلى التضليل الأمر الذي يبعد هذه الأداة عن وظيفتها الحقيقية .

٣- مهما بلغت درجة حرص الباحث على تكييف إجراءات المقابلة مع ظرف المبحوث وحالتهُ الخاصة ، إلا أن بعض الباحثين يجنحون إلى التحيز في إعدادهم لأسئلة المقابلة وبقية الإجراءات ، مما يؤدي إلا أن تكون إجابات المبحوثين مجرد تأكيدات لما يريدهُ الباحث ، وإذا ما حصل ذلك فإنه يضر بموضوعية المقابلة ودقتها العلمية .

٤- إن العلاقة التي تتكون بين الباحث والمبحوث قد يؤدي إلى المجاملة والمحاباة ، فيعمد المبحوث إلى إرضاء الباحث فيوافقه على كل ما يريد ، مما يخرج المقابلة من إطارها العلمي والموضوعي .

٥- في حالات عديدة يعمد الباحث إلى تصميم أسئلة المقابلة، وفقاً للنتائج التي يرغب هو في التوصل إليها ، ويحاول دفع المبحوث إلى إجابات معينة دون غيرها

مميزات المقابلة العلمية :

المقابلة العلمية أداة بحث تتسم بالتعمق وجمع المعلومات عن العديد من الحالات الخاصة، التي لايمكن التحقق منها بالأدوات الأخرى ، وبذلك فإن للمقابلة العلمية قيمة علمية كبيرة لعدد كبير من الأبحاث، وبخاصة الإعلامية والسياسية منها ، وعلى الرغم مما للمقابلة مَن عيوب تمت الإشارة إليها ، فإن لها مميزات كبيرة لايمكن الاستغناء عنها، ومن أهم هذه المميزات نذكر الآتي . (٢١)

١ – التكيف :–

تتمثل ميزة التكيف في إن الباحث يستطيع تكييف إجراءات المقابلة مع ظروف المبحوث ومراعاة وضعه الاجتماعي والنفسي والسياسي ، بما يؤدي إلى إجابة المبحوث من التساؤلات التي يطرحها الباحث مهما كانت حالته.

٢– المرونة :

تتميز المقابلة بالمرونة الكافية ، التي تمكن الباحث من التعامل مع مختلف الحالات وتحت مختلف الظروف ، إذ يستطيع الباحث استحصال المعلومات و البيانات التي يريدها من الأمي والطفل والشيخ الكبير ...الخ

٣– التعمق:

تعد ميزة التعمق من المهام الملازمة لأداة المقابلة دون غيرها ، وان هذه الميزة مهمة للعديد من الأبحاث الجادة ، لأن المقابلة المعمقة تمكن الباحث من استدراج المبحوث بالتساؤلات والتعمق في مضامينها ، إلى أن يتم التوصل إلى المعلومات الدقيقة و لحقائق المسلم بها ، ولبلوغ ذلك لابد للباحث من التوسل بالعديد من الأساليب والسبل وصولاً إلى تحقيق أهداف البحث ، فقد يبدأ الباحث تساؤلاته بالمقدمات ليصل إلى النهايات ، أو أن يشتق من إجابات المبحوث تساؤلات أخرى تمكنه من الوصول إلى الحقائق العلمية ، وقد يتمكن الباحث من الحصول على ما يريد عن طريق تهيئة حالة من الاطمئنان والجو النفسي للمبحوث ، من خلال إيضاح الهدف من إجراء المقابلة والغرض المقصود منها ، وتبرز أهمية هذه الميزة جلية عندما يكون من بين أهداف المقابلة الحصول على معلومات شخصية ، إذ لايمكن للعديد من المبحوث أن يدلوا بمعلومات عن حياتهم الشخصية على درجة من الثقة والمصداقية ، من دون استخدام أساليب المقابلة الإستراتيجية .

٤ – السيطرة :

بما أن المقابلة العلمية تجرى بتخطيط مسبق من قبل الباحث العلمي وتحت إشرافه، فان هذه الأداة تحت السيطرة ، لأن الباحث يستطيع السيطرة التامة على كافة الظروف والمتغيرات المتدخلة في البحث ، إذ يتمكن من عدم السماح للآخرين بالتأثير على إجابات المبحوثين وآرائهم واستجابتهم لما يطلبه الباحث منهم .

٥- التكلفة :

تعد المقابلة العلمية من أنسب أدوات البحث العلمي تكلفةً , لما تتميز به من مرونة تجعل الباحث العلمي يكيفها بحسب موضوع بحثه ووفقاً لإمكانياته وقدراته الشخصية , وذلك لأنه الشخص الوحيد الذي يضع الإجراءات ويحدد الخطوات والتكاليف , بإمكانه تجاوز بعض الإجراءات وبخاصة الروتينية منها

أنواع المقابلة العلمية :

نظراً لكثرة استخدام الباحثون للمقابلة العلمية فقد تعددت أنواعها بحسب الحاجة من استخدامها , فقسم الباحثون المقابلة بحسب الوظيفة والهدف من إجرائها إلى مقابلات تشخيصية , بهدف تشخيص حالات المبحوثين ودراسة الظروف المؤثرة فيهم , أو بحسب أسلوب إجرائها , فيما إذا كانت مقننة أو غير مقننة , أو وفق أعداد المبحوثين باعتبارها مقابلة فردية أو جماعية أو بحسب موضوعها أو زمن إجرائها ...الخ

ولحسم حالة الاختلاف والتباين في موضوع أنواع المقابلة , يرى بعض المتخصصون والمهتمون بهذا الموضوع , ضرورة وضع تصنيف محدد يقسم المقابلة وظيفياً بحسب وظائفها والهدف من إجرائها , فيقسمون المقابلة إلى الأنواع الآتية: -(٢٢)

١- المقابلة الإستطلاعية أو الاستكشافية :

تهدف إلى زيادة درجة تعرف الباحث بالمشكلة المبحوثة , وفي هذه الحالة على الباحث أن يسعى إلى التعرف على الجوانب الجديدة للمشكلة , كما في البحوث الاستطلاعية أو الكشفية , التي يحتاج الباحث فيها إلى معلومات كافية عن موضوع المشكلة المبحوثة , مما يدفعهُ إلى إجراء المزيد من المقابلات مع الشخصيات التي لها علاقة بموضوع المشكلة , وفضلاً عن ذلك فانه يحتاج إلى معلومات أشمل وأعمق لوضع افتراضات البحث أو تساؤلاته , وتبرز أهمية المعلومات التي يحصل عليها الباحث من المقابلات الاستكشافية من خلال دقة إحتمالهتها ويسعى الباحث في مثل هذا النوع من المقابلات غير المقننة , إلى محاولة حصر أسئلة المقابلة وتركيزها حول المشكلة المبحوثة حصراً , مع مراعاة عدم التوسع في جمع معلومات وبيانات لا تدخل في جوهر المشكلة , لأن ذلك سوف يضيف لهُ صعوبات أعباء جديدة هو في غنى عنها.

٢- المقابلة البؤرية :

تهدف المقابلة البؤرية إلى دراسة تجربة أو خبرة معينة مرت بها شخصية معينة أو مجموعة من الشخصيات ، أو دراسة أشخاص تأثروا ببرامج أو أفلام معينة أو مستمعين أو قراء صحف ، أو أشخاص مروا بمواقف معينة لها علاقة مباشرة بموضوع المشكلة المبحوثة ، وفي مثل هذه الحالات لابد وان يحتاج الباحث إلى معلومات مباشرة ، فتحليل الموقف المتعلق بالمشكلة لإثبات افتراضاته أو الإجابة على تساؤلاته لحل مشكلة البحث والتوصل إلى الأهداف التي وضعها .

٣- المقابلة المعمقة أو التعمقية :

يعد هذا النوع من المقابلات مهماً ، لأنه يهدف إلى الكشف عن الدوافع والمحفزات السلوكية ، التي أدت إلى سلوك المبحوثين سلوكاً معيناً ، وأدى ذلك إلى اتجاهات معينة إزاء ظاهرة إعلامية أو سياسية أو اجتماعية أو نفسية وبذلك فان المقابلة المعمقة من أهم الأساليب المؤدية إلى الكشف عن الدوافع السلوكية لظاهرة أو الكامنة ، وهذا النوع من المقابلات يعتمد على الحوار والمحادثة الحرة غير المقيدة بأسئلة محددة حول موضوع المشكلة ، وإذا ما تم إتقان هذه المقابلة والإعداد لها بشكل جيد ، أمكن الباحث التوصل إلى أكبر كم من المعلومات التي تدخل في صلب موضوع مشكلة البحث ، كما تساعد الباحث على استنتاج ما يدور في ذهن المبحوث من معلومات حساسة ، ذات طبيعة خاصة يحاول المبحوث إخفائها وعدم البوح بها ، إضافة إلى ذلك يتمكن الباحث من تقدير حجم المشاعر التي يحملها المبحوث إزاء المشكلة المبحوثة ، وأهم ما يميز المقابلة المعمقة, أنها تعتمد على الخبرة والممارسة ولا تقيد الباحث بأسئلة منمطة ، وإنما توفر له حرية طرح الأسئلة والتواصل مع المبحوث، عن طريق التفرع في التساؤلات التي تفيد التعمق بالتفاصيل ، وان الذي يجعل هذه العملية مفيدة ومجدية ، هو قدرة الباحث على خلق علاقة حميمة مع المبحوث ، تقوم على الألفة والمودة والصراحة والثقة المتبادلة ، وإذا ما توصل الباحث إلى علاقة بهذا المستوى,أ مكنه الحصول على معلومات حقيقية في غاية الدقة والموضوعية ، خاصة وان هذا الأسلوب يمنح المبحوث الحرية الكافية ويشجعه ، على ا لإدلاء بكل ما لديه من معلومات بثقة وصداقية دون خوف أو تردد ، وان ذلك يمكن الباحث من معرفة واستنتاج العوامل والدوافع المحركة لسلوك المبحوث إزاء الظاهرة المبحوثة ، وبخاصة تلك الدوافع المقترنة بنوع معين من السلوك المتعلق

بالظاهرة والتي تحتاج إلى مقيهات خاصة مدروسة بعناية ، للحصول على مستجيبات حقيقة لها .

خطوات إجراء المقابلة العلمية :

المقابلة العلمية عملية هادفة مخططة وموجهة تحتاج إلى إعداد مسبق لتوظيفها في إطار المشكلة المبحوثة ، وكلما أحسن الإعداد لها كلما تحققت الأهداف المرجوة منها، ومن مهام الباحث ضبط الإعداد والإشراف على التنفيذ ومراقبته* لضمان نجاح استخدام هذه الأداة بموضوعية وفاعلية ، يجب إتقان تنفيذ الخطوات الإجرائية الآتية : -

١- تحديد الهدف أو مجموعة الأهداف :

قبل البدء بتطبيق المقابلة العلمية يحدد الباحث أهدافه* المطلوب تحقيقها من إجراء المقابلة ، على إن تكون هذه الأهداف متساوقة مع أهداف البحث العامة .

٢-استطلاع مجتمع البحث ودراسة العينة :

تقوم الخطوة الثانية من خطوات تطبيق المقابلة على استطلاع مجتمع البحث وتكوين خلفية مبدئية للإطار النظري ، ومن ثم تحديد حجم العينة المطلوب مقابلتها ، بعد التعرف على مجتمع البحث وتحديد العينة يقوم الباحث بدراسة الإمكانيات المتاحة لتوظيفها في دراسة إمكانية التطبيق من عدمه لأن طبيعة الإمكانيات تنعكس على طبيعة المعلومات وحجمها ونوعها ودقتها،وخلال هذه المرحلة يقوم الباحث بالإجراءات الآتية :

أ- تحديد الشخصيات أو الأفراد الذين سيقوم بمقابلتهم، من حيث أعدادهم وطبيعة نشاطاتهم وأماكن تواجدهم وأوقات فراغهم ، ومحاولة معرفة بعض المعلومات عن حياتهم الشخصية والمهنية .

ب- إعداد استمارات المقابلة ، وذلك من خلال تضمينها المعلومات الأولية المطلوب معرفتها عن المبحوث ، والتساؤلات التي تتعلق بأهداف البحث المباشرة وغير المباشرة ، ويحبذ إحاطة المبحوثين العلم بمضامين الأسئلة التي ستطرح عليهم، ليتسنى لهم التهيؤ والإعداد المسبق لها ، وتحضير البيانات والإحصاءات وكلما يحتاجه الباحث في موضوع المقابلة ، على إن تعد الأسئلة بشكل واضح ومتناسق ينتقل فيها الباحث من العام إلى الخاص .

٣- الدقة والالتزام - على الباحث العلمي يشرك المبحوثين عند تحديد أوقات المقابلات التي يرغب بإجرائها معهم وان يختار الأوقات والأماكن التي تناسب المبحوثين بما يضمن التزامهم بمواعيد هذه المقابلات . وهذا يتطلب من الباحث الالتزام الدقيق وعدم تغيير المواعيد أو التأخر عنها بأي شكل من الأشكال . وان يعمل على تهيئة الأجواء المناسبة لضمان نجاح المقابلة .

٤- اعتماد التقاليد العلمية في تنفيذ المقابلة : على الباحث إن يتحلى بالصبر والمرونة عند تنفيذ المقابلة . وذلك لأن تنفيذ المقابلة من الأمور الدقيقة والحساسة وان أي خطأ فيها ينعكس بشكل سلبي على نجاح تطبيقها . لهذه الأسباب على الباحث العلمي الذي يقوم بتنفيذ المقابلة أن يراعي الشروط الآتية :

أ- خلق جو من المحبة والألفة مع المبحوث . وإعطائه الثقة المسبقة والانطباع بان الأجوبة التي سيدلي بها ستكون محل ثقة واعتزاز بغض النظر عن درجة دقتها .

ب- محاولة عدم تكذيب الشخص المقابل وعدم مقاطعته بأي شكل من الأشكال وإظهار الاحترام له والإعجاب بإجاباته وتشجيعه على التعمق بالتفاصيل وعدم التحفظ بالإجابة .

جـ - على الباحث أن يتجنب الإيحاء المسبق بنوع الإجابات التي يريدها , وترك المبحوث يجيب على التساؤلات بعفوية وتلقائية .

د- في حالة وجود غموض في الإجابات على الباحث الطلب من الشخص المقابل المزيد من الإيضاحات لحين اكتمال الصورة لدى الباحث

هـ - في حالة خروج الباحث عن نطاق السؤال المطروح على الباحث تنبيه الشخص المقابل بمقصود من السؤال والطلب منه العودة إلى جوهر الموضوع بأسلوب لائق دون تأنيب أو توبيخ يخل بأسلوب المقابلة .

و- يجب عدم الاستخفاف بإجابات الشخص المقابل . مهما كانت درجة ثقافته ودرايته بموضوع المقابلة .

ز- يجب التغاضي عن الهفوات والأخطاء غير المقصودة والنكتات والتأتأة . وعدم إشعار الشخص المقابل بأي نوع من السخرية .

ح- على الباحث إن يكون قوي الشخصية سريع البديهية وان لا ينفعل من أي موقف يتعرض له من المبحوثين, بحيث تكون لديه القدرة في إن يكيف وضعه النفسي مع ظروف كل مقابلة .

هـ تجنب الخوض في الأمور الشخصية والحساسة مع المبحوث بحضور أشخاص آخرين , وإذا كانت المعلومات المطلوبة شخصية تتعلق بالشخص المقابل فمن المستحسن أن تجرى المقابلة معه على إنفراد .

٥- تدوين المعلومات والملاحظات : على الباحث إن يدون إجابات المبحوثين وملاحظاتهم أولا بأول خلال المقابلة , مع مراعاة عدم إغفال أو إهمال أيه معلومة والاحتفاظ حتى بالملاحظات والتفسيرات التي يدلي بها المبحوث , واهم ما يجب التنبيه إليه في هذا المجال : أن يتجنب الباحث أية تفسيرات أو توضيحات شخصية على أقوال وإجابات المبحوثين , لأن ذلك يخل بموضوعية المقابلة , ويستحسن أن يراعي الباحث الإجراءات الآتية :

أ- إعداد استمارات المقابلة بوقت مسبق على أن تتضمن حقول المعلومات الأولية أو الشخصية وحقول المعلومات الأساسية المتعلقة بأسئلة المقابلة وحقول أخرى تدون فيها الملاحظات والتفسيرات والتعليقات والإضافات التي يدلي بها المبحوث خلال المقابلة

ب- على الباحث مراعاة التوازن بين طرح الأسئلة وتلقي الإجابات , وبين الحوار والمناقشة مع المبحوث و تدوين المعلومات والملاحظات أو تسجيلها .

تجدر الإشارة إلى إن معظم المبحوثين لا يفضلون أسلوب التسجيل التقني, لذلك يجب عدم اللجوء إلى هذا الإسلوب إلا عند الضرورة, على أن يتم بموافقة المبحوث.

جـ- يستحسن إرسال المعلومات والملاحظات التي يدونها الباحث إلى الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إذا سمح الوقت بذلك , وذلك لتطمينهم من جهة وإشراكهم في إجراءات البحث من جهة ثانية , فضلاً عن الاستفادة من دورهم في التأكد من دقة المعلومات والبيانات والملاحظات التي دونها الباحث عنهم

تجدر الإشارة إلى أن المقابلة يجب أن تكون تحت إشراف وسيطرة الباحث العلمي خلال كافة مراحلها , وبما أن المقابلة تختلف عن الإستبانة في اعتمادها على عينات صغيرة , وغالباً ما يكونوا من النخب العلمية والمهنية والسياسية ... يفضل إن يقوم بها الباحث شخصياً , لأنه هو الوحيد الذي يعرف ما يريد من معلومات وانه قد يحتاج إلى تطبيق اسلوب الملاحظة العلمية, في مراقبة انفعالات المبحوثين وردود أفعالهم , على التساؤلات والملاحظات والاستفسارات التي يطرحها الباحث العلمي وإذا ما دعت الضرورة إلى استخدام عينة كبيرة يحتاج فيها الباحث العلمي إلى

مساعدين ، فعلى الباحث تدريبهم وإعدادهم بشكل جيد على التماس مع مبحوثين عند مقابلتهم وتدوين المعلومات والبيانات والملاحظات منهم.

ثانياً / الإستبانة أو الاستقصاء (Questionnaire):

تترجم المصادر العربية للمصطلح الإنكليزي (Questionnaires) إلى مفاهيم عدة ،تختلف في ألفاظها لكنها تتفق في معناها ووظائفها ، إذ أشارت إليه بعض المصادر (بالاستفتاء) وبعضها (بالاستقصاء) وأخرى (بالاستبيان) ووجد اللغويون أن تسمية الإستبانة على هذه الطريقة في جمع المعلومات والبيانات أكثر دقة وموضوعية ، على اعتبار أن الإستبانة هي الأقرب إلى المدلول العربي ، المراد منهُ شكل ومضمون الاستمارة التي يعدها الباحثون والمتخصصون لاستجواب عينة من المبحوثين ، عن طريق مجموعة من الأسئلة العلمية أو العبارات أو الفقرات المتضمنة فراغات أو بدائل أو رُموز أو صور وأشكال ، يطلب من المبحوثين الإجابة أو التأشير أو الاختيار ، كلاً حسب وضعه، وظرفه، وحالته، وما يتوافق مع مواقفه، وحاجاته ومعتقداته و هتماماته وسلوكه الشخصي .

وهناك وجهة نظر أخرى تعرف الإستبانة على أنها : مجموعة من التساؤلات الاستفهامية ، رتبت بطريقة معينة في وثيقة مكتوبة ، توجه إلى أشخاص معينين يعدون مصدر لجمع المعلومات ، يتولون التأشير أو ملأ المعلومات المطلوبة بأنفسهم، ليعيدوها عقب ذلك إلى مصدر الاستفهام . (٢٣)

وعند التحقق والتدقيق في معظم المصادر والمراجع التي اهتمت بتعريف الإستبانة ، نجد أنها تدور في إطار واحد لاتخرج عنهُ، إلا في بعض الملاحظات لشكلية ، يمكن تنظيمها في إطار موحد يعرف الإستبانة بأنها . اسلوب بحث أو أداة لجمع المعلومات والبيانات ، عن طريق استمارة تشتمل على تساؤلات أو عبارات أو فقرات أو رسوم وأشكال ، تدور حول مشكلة بحث جديرة بالاهتمام ، كي توجه إلى عينة من المبحوثين ممن لهم صلة بالمشكلة المبحوثة ، ويطلب منهم الإجابة أو التأشير أو الاختيار ، تحت إشراف الباحث أو من ينوب عنه أو من دونهم وإعادتها إلى مصدرها لاستكمال بقية الإجراءات

ان شيوع الإستبانة بين الباحثين أداة لجمع المعلومات والبيانات الأولية أدى إلى شيوع الاعتقاد خطئاً ، بأن هذه الأداة من أسهل أدوات البحث العلمي ، إلا أنها في حقيقة الأمر أداة علمية بالغة الصعوبة والتعقيد ، وبخاصة في تصميمها

وإجراءاتها التطبيقية فهذه الأداة تحتاج إلى خبرة علمية وسعة إطلاع ، وفضلاً عن ذلك فإن لها شروط ومتطلبات ينبغي الإيفاء بها وتطبيقها بدقة وجدية ، لهذه الأسباب لا ينصح باختيار هذه الأداة لجمع المعلومات إلا إذا تعذر الحصول عليها بالأدوات الأخرى.

وعلى الرغم من الصعوبات والتعقيدات التي تواجه الباحثون في الإجراءات التطبيقية للإستبانة ، ألا أن إقبال الباحثون على استخدام الإستبانة في ازدياد ، وبخاصة في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية والإعلامية ، ولعل أسباب ذلك تعود إلى المرونة في إجراءاتها التطبيقية ، وملاءمتها للعديد من الظواهر في مجالات مختلفة ، نظراً لتعدد أشكالها وأنواعها التطبيقية، التي تخدم أغراضاً مختلفة في مجالات الإعلام والعلوم السياسية ، فتعدد أشكال المقابلة لا يفيد في التماس مع المشكلات العلمية على اختلاف وتباين ظواهرها ، وإنما يفيد في التعامل مع المبحوثين على اختلاف حالاتهم وأوضاعهم الاجتماعية والعلمية ، فقد صممت استمارات الإستبانة لتلائم المتعلم والأمي المثقف وغير المثقف الطفل والشاب والشيخ الكبير ، ومن أجل الإيفاء بكافة متطلبات الباحثون ، في إستحصالهم على المعلومات والبيانات العلمية ، المتعلقة بالظواهر المتباينة واصناف بمختلف المستويات ، تم تقسيم الإستبانة إلى الأنواع الآتية :-

١- الإستبانة المصورة (Pictorial Form)

يشتمل هذا النوع من الإستبانة على الصور والأشكال والرموز الاختبارية ، بدلاً من الأسئلة والعبارات والفقرات المدونة في استمارة الإستبانة ، ويعد هذا النوع من أصلح أنواع الإستبانة للأطفال والأشخاص الذين لا يجيدون القراءة والكتابة وذوي العاهات الخاصة ، وقد يبدوا للبعض أن هذا النوع من الإستبانة سطحي وبسيط وضعيف الردود وسهل الإعداد والتنفيذ والتفريغ والتحليل ، إلا أن الشواهد الواقعية الناتجة عن الممارسات الميدانية والتطبيقات الجادة لهذا النوع من الأدوات العلمية ، تثبت بما لا يدعو للشك في أن الإستبانة الإيضاحية المصورة ، تعد من أعقد وأصعب الأدوات سواء في مراحل التصميم والإعداد أو في مراحل التنفيذ والتحليل إذ تتأتى هذه الصعوبات من أسباب متعددة ، نوجزها بما يلي :-

أ- كيفية الملاءمة بين حالة المبحوث وطبيعة المشكلة المبحوثة، من خلال صورة أو شكل توضيحي، يتناسب مع المستوى الذهني للمبحوث و، يفي بحاجة الباحث من

لمبحوثات . ويزداد الأمر صعوبة عندما تحتوى العينه مبحوثات متنوعة وحالات شديدة التباين

ب- إن تصميم الإستبانة المصورة يحتاج إلى باحث كفء معد ومؤهل علميا وعلى درجة عالية من الخبرة والممارسة .

جـ- قد يواجه الباحث صعوبة في تحويل إفتراضات بحثه إلى صور ورموز وأشكال معبرة يمكن فهمها من المبحوث والتعبير عنها باستجابة تخدم الأغراض العلمية للباحث وتحقق افتراضاته أو تجيب على تساؤلاته

د- هناك صعوبات أخرى تتمثل في كيفية تكميم هذا النوع من الإستبانة ، وبخاصة عندما يكون الباحث حديث الخبرة والممارسة .

هـ- هناك صعوبات أخرى محفوفة بعيوب ومآخذ التحيز ، تبرز خلال مرحلة تحليل استجابة المبحوث على الصور والرموز والأشكال ، التي تظهرها استمارة الإستبانة

و- الإستبانة المصورة تعتمد على الباحث أكثر من المبحوث ، وبخاصة عند التحليل واستخلاص النتائج ، لأن الصور والأشكال التعبيرية التي يضمنها الباحث للإستبانة ، تحتاج إلى إلمام وقدرة على الاستنتاج والاستنباط وإصدار الأحكام السليمة، حول ما يقصده المبحوث وما يعنيه من كل اختيار أو تأشيرة ، وان أي خلل في هذه العملية لابد وان يقود إلى الأحكام الشخصية والتحيز

٢- الإستبانة اللفظية (verbal form):

يقصد بالإستبانة اللفظية ، الإستبانة اللغوية ، التي تعتمد على الكلام اللفظي المنطوق،الذي يتكون من رموز دلالية، تتركب ضمن نظام محدد لإفادة المعنى في منظومة لغوية معينة.

وهي تختلف عن الإستبانة المصورة من حيث عناصر الدلالة والإيحاء ، على الرغم من أن اللغة الصورية تدخل ضمن مدلولات اللغة اللفظية في أية لغة حية لأن اللغة كمنظومة تعبيرية متكاملة، يعبر عنها بالرموز والصور وكافة الحركات والإيحاءات الدلالية، التي تفيد المعنى وتعكس التصورات الفكرية المختلفة . من هنا استخدم الباحثون هذه الخاصية اللغوية ووظفوها في عمليات البحث العلمي باتجاهات وأغراض مختلفة وكان من بين هذه الأغراض المقابلة المدونة لجمهور واسع من المبحوثين أصطلح على تسميتها الإستبانة اللفظية . التي قسمها الباحثون

ومختصون إلى أقسام عديدة تبعاً للهدف من إجرائها وأسلوب تنفيذها والإجراءات التي يقدرها الباحثون لتكييف هذه العملية مع قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية ومع خصائص المبحوثين الذين تطبق عليهم . ومن بين أهم الأنواع الشائعة التي تعارف عليها الباحثون هي :-

أ- الإستبانة المقننة (structured form) :

توصف الإستبانة المقننة بأنها: عبارة عن صحيفة مخصصة لأغراض البحث العلمي، تعد فيها أسئلة تحدد سلفاً تتعلق بموضوع المشكلة المبحوثة . ويشترط في هذه التساؤلات أن تكون متساوقة مع الافتراضات التي يضعها الباحث لمشكلة بحثه، بحيث تهدف إلى التوصل إلى: معلومات وبيانات وآراء ووجهات نظر ونماذج من ممارسات لمجتمع البحث أو عينة ممثلة له.

وأهم ما يميز هذا النوع من الإستبانة، إن التساؤلات تصمم بطريقة تضمن تحديد وتقنين إجابات المبحوثين مسبقاً ، بعدد من الإجابات التي يحددها الباحث . وتوصف هذه الإجابات بأنها تسهل للباحث عمليات التكميم وتفريغ المعلومات وتبويبها.

تتميز الإستبانة المقننة بالمرونة والسيطرة . لكونها تمكن الباحث لسعي من السيطرة على اتجاهات المبحوثين ، وضمان عدم خروجهم عن المشكلة المبحوثة ، وفضلاً عن ذلك تساعد الباحث في تركيز إجابات المبحوثين حول النقاط المركزية ، التي يحتاج إلى معلومات دقيقة عنها على الرغم من أنها لا تخلو من العيوب وبخاصة عيوب التحيز والإيحاء بنوع الإجابة التي يفضلها الباحث . فعلى سبيل المثال عندما يسأل الباحث عن طبيعة المشاهدة للقنوات الفضائية ، فانه يقنن إجاباته كالآتي:

- هل تشاهد القنوات الفضائية بانتظام ؟ نعم ( )، إلى حد ما ( )، كلا ( )
- إذا كانت الإجابة بنعم فكم ساعة في اليوم تقضي بعملية المشاهدة ؟
  ساعتان ( ) ، ثلاث ساعات ( )، أكثر من ذلك ( )
- إذا كنت ممن يشاهد القنوات الفضائية الإخبارية فأي من هذه القنوات تتابع؟
  الجزيرة ( ) ، العربية ( ) ، قناة CNN الإخبارية ( )

وهكذا تتنوع الخيارات في الموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية

وفي هذه الحالة ليس أمام المبحوث سوى الاختيار من بين الإجابات التي يحددها الباحث سلفاً ، بحسب ما تمليه عليه أهداف البحث وافتراضاته

ب - الإستبانة غير المقننة (unstructured form):-

يمكن القول : إن الإستبانة غير المقننة هي عكس المقننة ، إذ تحتوي استمارة البحث على عدد من التساؤلات العامة التي تتعلق بالمحاور الرئيسية لمشكلة البحث على أن تعد التساؤلات بأسلوب يجعلها بمثابة الدليل أو المرشد للباحث ، عند قيامه بعملية جمع المعلومات والبيانات التي تتطلبها طبيعة البحث وقد تعد الأسئلة هنا بطريقة يستطيع الباحث من خلالها التعرف على: آراء المبحوثين ومواقفهم ووجهات نظرهم واتجاهاتهم ودوافعهم .

إن هذا النوع من الإستبانة لا يتحدد بإجابات محددة أو بدائل معينة ، لأن يتطرق إلى التفصيل والتشعبات المتعلقة بجزئيات البحث لذلك أطلق على هذا النوع من الإستبانة (بصحائف الإستبانة) لاحتوائها على معلومات عديدة ومتنوعة بما يشبه الصحف الإعلامية ، لأن إجابات المبحوثين ستكون مفتوحة ,يكتب فيها المبحوث ما يشاء ، وغالباً ما يختلط لديه العام بالخاص ، فتجده يجيب عن الفقرة ويشرح خبرته ويسقط مشاعره وأحاسيسه وقد يخرج عن موضوع المقابلة ، فيضمن الاستمارة معلومات متنوعة ومتشعبة وعلى الرغم من أن هذه الإستبانة تمتاز بالتعمق والتوسع ، إلا أنها غير محبذة من قبل العديد من الباحثين ، وذلك لصعوبة تكميمها وتفريغها وبخاصة في العينات الكبيرة . فالباحث يواجه صعوبة كبيرة في المعالجة الإحصائية لهذا النوع من الإستبانة. ويعتمد نجاح هذه الإستبانة على مهارة الباحث وتخصصه وسعة خبرته .

وعلى سبيل المثال عندما يسأل الباحث عن المشاركة الجماهيرية فإنه يصمم تساؤلاته وفقاً للآتي :-

- ما هو رأيك بقانون تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية ؟

....

....

- ما هو موقفك من قانون تنظيم الأسرة ؟

....

....

- هل تعتقد أن لك دور في الممارسة الديمقراطية ؟

....

....الخ

تجدر الإشارة إلى إن الإجابات المفتوحة لا تتيح للباحث وضع مزيد من الأسئلة بما يغطي موضوع البحث ويلم بكافة أبعاده ، وذلك لأن الصفحة الواحدة لا تتسع لأكثر من أربع أو خمس تساؤلات ، والإستبانة محددة بعدد محدود من الصفحات ، الأمر الذي يضيف صعوبات جديدة أمام اعتماد الإستبانة المفتوحة ، إضافة إلى الصعوبات الإجرائية التي سبق ذكرها ، لهذه الأسباب يفضل بعض الباحثون الإستبانة المغلقة.

جـ - الإستبانة المغلقة (Closed form):

بالنظر للصعوبات التي تواجه الباحثون عند استخدام الإستبانة المفتوحة غير المقننة ، يلجأ معظم الباحثون إلى اتخاذ الإستبانة المغلقة وسيلة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلاتهم البحثية ، وهذا النوع من الإستبانة يتضمن أسئلة محددة، تتطلب إجابات مقننة، يضعها الباحث أمام كل سؤال، ويطلب من المبحوث الاختيار عن طريق تأشير أحد البدائل التي يراها مناسبة ، ويتميز هذا النوع من الإستبانة بسهولة الإعداد والتنفيذ والتفريغ والمعالجة الإحصائية ، وفضلاً عن ذلك

فأنه يختصر الوقت والجهد لكل من الباحث والمبحوث ، ويمكن تطبيقه على العينات الكبيرة مهما كان حجمها ، وانه أقل تكلفة للباحث من كافة أنواع الإستبانة الأخرى ، إلا أن من عيوب الإستبانة المغلقة أنها تجمع معلومات محددة يقسمها الباحث بخيارات محدودة ، لاتكشف عن مشاعر وآراء ودوافع ومواقف المبحوثين بدقة وعمق ، لأن الإجابات المحددة ببدائل معدة سلفاً ، لاتسمح للمبحوث الإدلاء بما يود قوله بحرية ، كما إن إجابات المبحوثين قد تمثل مواقف مبهمة من الظاهرة المبحوثة، لايمكن معرفة أسباب اتخاذهم هذه المواقف المحددة بإجاباتهم إلا من خلال الباحث ، فالباحث هو الذي سينوب عنهم في تعليل الأسباب والمبررات ، وهذا الأمر سيقودنا إلى التحيز مرة أخرى ، لأن أغلب الباحثون المبتدئون ربما يسيئون فهم مقاصد المبحوثين ، وسنكون أمام أحد الصور التالية ؛ أما الفهم الظاهري المجتزأ لإجابة المبحوث ، أو النيابة عنه في تعليل وتحليل أسباب الميل إلى إجابة دون أخرى ، ومثل هذا الأمر يخل بدقة النتائج التي يتوصل إليها الباحث .

وللتدليل على شكل التساؤلات وبدائلها في الإستبانة المغلقة ، سوق مثالاً يتعلق بدور التلفاز في التغير الاجتماعي ، فيقوم الباحث بوضع التساؤلات المغلقة وفقاً لما يلي :-

- هل تتابع البرامج التلفازية بانتظام ؟

 نعم بانتظام ( ) ، إلى حد ما ( ) ، كلا ( )

- إذا كنت ممن يتابع برامج التلفاز فهل تتابع البرامج الاجتماعية ؟

 نعم ( ) ، إلى حد ما ( ) ، كلا ( )

- إذا كنت ممن يتابع البرامج الاجتماعية فهل ترى أنها تعرض قيم اجتماعية مفيدة ؟

 نعم ( ) ، إلى حد ما ( ) ، كلا ( )

- إذا كنت ممن يرى بأن البرامج الاجتماعية في التلفاز تعرض قيم مفيدة فهل

 استفدت منها في حياتك الاجتماعية ؟

 نعم كثيراً ( ) نعم قليلاً ( ) ، كلا ( ) الخ

واهم ما نود التأكيد عليه في هذا المجال ، أن تفضيل العديد من الباحثين لهذا النوع من الإستبانة ليس بالأمر اليسير ، فقد يصح أن نقول إن هذه الإستبانة

سهلة التطبيق لأنها سهلة التكميم والتفريغ ، إلا أن الصعوبة فيها تكمن في عمليات التحليل والتفسير للنتائج التي يتم التوصل إليها ، من هنا يتمسح باعتماد الإستبانة المغلقة المفتوحة ، كونها تستجيب لتطلبات الباحثون على اختلاف أغراضهم البحثية، وتباين مستوياتهم من حيث الخبرة والممارسة والإمكانية .

د- الإستبانة المفتوحة المغلقة (Open Closed form):

يعد هذا النوع من الإستبانة من أصلح الطرق للتعامل مع المشكلات الإعلامية والسياسية والاجتماعية ، وذلك لأن الظواهر في هذه التخصصات تحتوي على العديد من المتغيرات ، وقد تختلف هذه المتغيرات في مدلولاتها ودرجات وضوحها ، بحيث أن بعضها يتطلب أسئلة مغلقة ، في حين يتطلب بعضها الآخر أسئلة مفتوحة ، فالمحاور التي تمتاز بالوضوح والمكنة الإدراك ، يمكن التعامل معها بالأسئلة المغلقة التي تحتاج إلى إجابات محددة ، إلا أن المحاور الغامضة التي تحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتعمق في التفاصيل ، لايمكن معالجتها إلا من خلال الأسئلة المفتوحة ، لهذه الأسباب يمكن للباحث أن يحقق حالة من التوازن ، بين الولوج إلى عمق الظاهرة وبين وصف المظهر الخارجي لها ، وبين تحقيق حالة من الدقة العلمية وبين عدم الإسراف في الكلف والنفقات المتعلقة بتصميم الإستبانة وتنفيذها ، لهذه الأسباب أصبحت الإستبانة المغلقة المفتوحة من أكثر الأنواع الشائعة في الأبحاث العلمية ، وبخاصة الأبحاث المتعلقة بالظواهر الإعلامية والسياسية ، إذ يركز الباحثون على الأسئلة المغلقة ، ويتركوا في نهاية الاستمارة بعض التساؤلات المفتوحة، وفي حالات أخرى تتخلل الأسئلة المفتوحة الأسئلة المغلقة بحسب السياق الموضوعي لإعداد الإستبانة .

تجدر الإشارة إلى أنه" كلما قلة نسبة الأسئلة المفتوحة في الإستبانة ، كلما كانت الإجراءات أسهل وكانت النتائج أضعف ، لهذه الأسباب فان مهارة الباحث العلمي تبرز من خلال قدرته على تصميم إستبانة متوازنة ، يراعي فيها مدى الحاجة إلى الأسئلة المفتوحة ، وكم منها يحتاج لضمان دقة النتائج وفقاً للإمكانيات المتاحة ولن تتأتى هذه القدرة إلا من الخبرة والممارسة ، ودراسة موضوع مشكلة مبحوثة بجدية ومنهجية ، تجعل الباحث يطلع على معظم المدخلات والمخرجات ويلم قدر الإمكان بالمتغيرات المسببة والمؤثرة في المشكلة المبحوثة

إعداد صحيفة الإستبانة والخطوات الإجرائية لتنفيذها :

التمييز بين الإستبانة والمقياس:

عند الإطلاع على بعض المصادر والمراجع المتعلق بمناهج البحث في العلوم المختلفة , تجد العديد من التداخلات التي تحتاج إلى تمييز , ومن بين هذه التداخلات الخلط بين بناء الإستبانة وبناء المقياس , فالإستبانة من أدوات المنهج الوصفي تتكون من فقرات أو تساؤلات تعد وفق شروط معينة , وغالباً ما تكون فقرات الإستبانة غير متجانسة يحتاج الباحث فيها إلى استخراج الصدق والثبات , وقد شاع استخدام الإستبانة في مجال الإعلام والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصورة عامة .

أما المقياس فغالباً ما يكون من أدوات المنهج التجريبي , وعادة ما تكون فقراته متجانسة , ويحتاج الباحث فيه إلى استخراج القوة التمييزية للفقرات إذ يستخدم لاختبار الذكاء والقدرات العقلية لمعرفة السلوك والتحصيل من خلال دراسة الدوافع والقيم والاتجاهات والانفعالات والتوافق وغيرها من الموضوعات التربوية والنفسية , ومن الفروق الأخرى بين المقياس والإستبانة , هو إن فقرات المقياس متجانسة وجميع الفقرات تقيس الثقة بالنفس أو التوافق .. أما الإستبانة فعلى العكس من ذلك , وفي المقياس يمكن أن يستخرج الباحث الصدق والثبات والتمييز , بينما في الإستبانة يكتفي بالصدق والثبات فقط , وهناك من يرى بأن لا ضرورة للثبات , لأن الباحث إذا ما أصر على استخراج الثبات فعليه أن يستخرجه لكل فقرة على حده لأن فقرات الإستبانة غير متجانسة فلكل فقرة تكون مختلفة عن غيرها , وفي هذه الحالة ستكون عملية قياس الثبات في الإستبانة أعقد من قياسها في المقياس .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن لكل منهج أدواته ' قياساته التي تميزه ' عن غيره, وبما إن الإستبانة من أدوات المنهج الوصفي , فإنها الأقرب لدراسة الظواهر الإعلامية والسياسية , وتطبيق الإستبانة يعبر عن حاجة تختص بظاهرة معينة دون غيرها فبعد أن يقوم الباحث بتحديد مشكلة بحثه بدقة , يسعى إلى أن يضع صياغة علمية محددة لها , ينتقل بعد ذلك إلى صياغة الافتراضات او التساؤلات وفقاً لما تم بحثه في الباب الأول , ويشترط على أن تنبع الافتراضات أو التساؤلات من أهداف الباحث وتكون متساوقة معها , وبخاصة في مضمون الصياغة ستكون دليلاً مرشداً وموجهاً إلى النتائج التي يفترض أن تنتهي إليها الدراسة بعد

هذه الخطوة ينتقل الباحث إلى تحديد المنهج العلمي الذي ينسجم مع طبيعة مشكلة الباحث وان عملية تحديد المنهج ليست عملية هينة تتم بطريقة عفوية من خلال الاختيار العشوائي ، وإنما تبنى على الدراية والوعي والحاجة والملاءمة والإمكانيات وغيرها من الشروط والمتطلبات العلمية.

الخطوات الإجرائية لتنفيذ الإستبانة :

عندما يخلص الباحث إلى نتيجة نهائية باعتماد المنهج الوصفي ، على أنه الأنسب لبحث مشكلته بالتوصل إلى النتائج المرجوة ، ينتقل إلى خطوه أخرى تتمثل بالمفاضلة بين الأدوات لاختيار أنسبها ، وإذا ما أستقر رأيه على الإستبانة ، على أنها الأداة المناسبة لجمع المعلومات والبيانات التي يحتاجها لبحثه ، ينتقل إلى مرحلة التنفيذ بأتباع الخطوات الإجرائية الآتية – (٢٤)

أولاً/ استطلاع مجتمع البحث: يقوم الباحث بأجراء دراسة استطلاعية لمجتمع البحث، للتعرف على الخصائص العامة للمجتمع ،والتعرف على المشكلة ومجالها وبعض الظواهر المتصلة بها، ليكون فكرة عامة عن كيفية أجراء البحث ، وما يريد التوصل إليه .

ثانياً/ سحب عينة البحث والتعرف على خصائص المبحوثين: بعد أن يحدد الباحث مشكلته ويتعرف عليها بدقة ويصوغ افتراضاتها ، ويتعرف على مجتمع البحث وخصائصه العامة، يحدد حجم العينة ويقوم بإجراءات سحبها ، بهدف التعرف على الأفراد الذين سيوزع عليهم استمارة الإستبانة

ثالثاً/ إعداد صحيفة الإستبانة:يشرع الباحث بعد ذلك بأعداد صحيفة الإستبانة ، وتعد عملية بناء استمارة الإستبانة من الخطوات المهمة ، وذلك لأن دقة النتائج التي يروم الباحث في التوصل إليها ، تعتمد على سلامة الإجراءات التي تتخذ في هذه الخطوة ، ومن أجل أن يصمم الباحث استمارة بحثه بدقة وموضوعية ، لابد أن يلتزم بالشروط والمتطلبات الآتية :-

١. بعد دراسة المشكلة والافتراضات والمبحوثين وخصائصهم العامة ، يحدد الباحث نوع المعلومات والبيانات ، التي يرغب في الحصول عليها من الظاهرة ومجالها في الميدان .
٢. بعد أن يحدد الباحث نوع وحجم المعلومات المطلوبة ، يقوم بتقسيم مشكلة البحث إلى عدداً من المجالات والمحاور والعناصر الأولية

٣ يـبسط أسئلة أو فقرات لكل مجال ومحور . من مجالات ومحاور المشكلة على أن تتضمن الأسئلة والفقرات المعلومات والبيانات التي تمس الحاجة إليها

٤ - يشترط أن تكون الأسئلة في الإستبانة . مباشرة واضحة وبسيطة

٥- يجب أن لاتحمل الأسئلة أكثر من فكرة واحدة . ليسهل تفريغها وفق المحور التي أعدت على أساسها .

٦- يشترط تجنب الأسئلة الشخصية والحساسة قدر الإمكان

٧- يفضل أن تحصر البدائل للأسئلة أو الفقرات بثلاث أو أربع بدائل ليسهل تفريغها والتعامل معها إحصائياً.

٨- يجب ترتيب الأسئلة أو الفقرات بمحاور تتدرج من العام إلى الخاص والدقيق ومن السهل إلى الصعب فالأصعب , ليتمكن المبحوث من التتابع والتواصل في الإجابة. و إن عملية التدرج تساعد الباحث أيضاً عند التصنيف والتحليل

رابعاً / قياس صدق الإستبانة : بعد أن يعد الباحث استمارة البحث الأولية, معززة بالبدائل أو طرق الإجابة والتعليمات, بالتشاور مع المشرف إذا كان البحث أكاديمياً, يقوم الباحث باختبار الصدق , وللصدق طرق عدة , ينصح باعتماد صدق المحكمين, باعتباره من الطرق السهلة السريعة والدقيقة , إذ يتم عرض أسئلة أو فقرات الإستبانة والتعليمات والبدائل , على مجموعة من الخبراء, من المتخصصين وذوي الخبرة الطويلة بالممارسات البحثية الميدانية . فكل سؤال أو فقرة تنال موافقة ٥٠٪ من الخبراء وتحصل على قيمة دلالية بالمعالجة الإحصائية تعد صالحة , والفقرة التي تنال أقل من هذه النسبة تعد غير صالحة يحذفها الباحث , أما الفقرة التي تحتاج إلى تعديل , فالباحث والمشرف هما اللذان يقرران الأخذ بها من عدمه ويثبتان ذلك في الاستمارة .

تجدر الإشارة إلى أن استمارة الصدق تختلف عن استمارة الإستبانة التي تعرض على المبحوثين , إذ يسميها البعض باستمارة المحكمين أو استمارة الخبراء أو استمارة الصدق . . وتتكون هذه الاستمارة من صفحتان صفحة يخاطب بها المحكمون والغاية من البحث وعنوانه والتعليمات . والصفحة الثانية تتكون من خمسة حقول : الحقل الأول للتسلسل والحقل الثاني للفقرات أو الأسئلة و بدائل المخصصة للإجابة أو التأشير والحقل الثالث تؤشر فيه الفقرات أو الأسئلة الصالحة , والحقل الرابع تؤشر فيه الفقرات أو الأسئلة الغير صالحة أما الحقل

لحس والأخير فيكشف فيه الخبراء التعديل التي يرونه مناسباً للسؤال أو الفقرة التي يرون ضرورة تعديلها

يمكن الإشارة هنا إلى إن في استخراج صدق المحكمين يستخدم قانون كآي تربيع، باعتباره من أنسب القوانين للتعامل الإحصائي مع آراء محكمين في استخراج الصدق ويتمثل هذا القانون بالمعادلة بالآتية:

مربع كآي = (التكرار الملاحظ - التكرار المتوقع)٢ / التكرار المتوقع

فالتكرار الملاحظ = أعداد تكرارات المحكمين اللذين وافقوا على صلاحية الفقرة أو السؤال+ أعداد تكرارات المحكمين اللذين لم يوافقوا .

أما التكرار المتوقع في مربع كآي لعينة واحدة , يكون دائماً مجموع عدد المحكمين تقسيم اثنان، أو قسمة العينة على اثنان

فعلى سبيل المثال إذا كان عدد المحكمين (١٦) خبيراً ,قدمت لهم إستبانة من(٥١) فقرة أو سؤال , وأريد اختبار صدق الفقرة الأولى أو السؤال الأول , فوافق (١٢) منهم على هذه الفقرة ورفضها (٤).

ولغرض استخراج الصدق باستخدام مربع كآي في هذا المثال , نتبع الخطوات الآتية : نستخرج التكرار الملاحظ في هذا المثال بتسجيل إعداد الموافقين على الفقرة والرافضين لها وكالآتي : -

نعم = ١٢ لا= ٤

نستخرج التكرار المتوقع من قسمة أعداد العينة من المحكمين على (٢)الآتي :-

١٦ ÷ ٢ = ٨ التكرار المتوقع

نعم	لا
١٢	٤
٨	٨
أ	ب

وبتطبيق قانون كآي تربيع :

أ- (التكرار الملاحظ - التكرار المتوقع)٢ / التكرار المتوقع = (١٢-٨)٢ / ٨ = ١٦ / ٨ = ٢

ب-وبتطبيق نفس القانون (٤-٨)٢ / ٨ = ١٦ / ٨ = ٢

وبالجمع ٢ + ٢ = ٤ قيمة مربع كآي المحسوبه

وبمقارنة قيمة مربع كآي المحسوبة مع القيم الجد ولية فإذا كانت بقدرها أو أكبر تكون دالة . وإذا كانت اقل منها فأنها غير دالة

وبهذا فإن (٤) قيمة كآي تربيع المحسوبة أكبر من القيمة الجد ولية تكون داله عند ٠٥، ٠فتكون فقرة صادقة . وهكذا نكرر هذه العملية مع كافة الفقرات أو الأسئلة في الإستبيانة

علما إن درجة الحرية لمربع كاي لعينة واحدة = ١ = $\frac{٠،٠٥}{٣،٨٤}$ ، $\frac{٠،٠١}{٨،٦}$ ، $\frac{٠،٠٠١}{١٢،٤}$

الفقرة الأولى تكون دالة عند ٠،٠٥ = ٤

لأنها أكبر من القيمة الجدولة .

تكرر هذه العملية مع أل (٥٠) فقرة التي وردت في المثال . لبيان صدق الإستبانة .

تجدر الإشارة إلى أن درجة الحرية (١) تعد المعيار الأساسي التأكد من أن الفقرة مقبولة لإبقائها أو غير مقبولة لحذفها

ون قانون درجة الحرية لمربع كآي = (عدد الخلايا الأفقية – ١) × (عدد الخلايا العمودية –١) . ويمكن توضيح هذا القانون من الجدول (٣– ١) وكالآتي .

التسلسل	الجنس	التكـــــرار		
		موافق كثيرا	موافق قليلا	غير موافق
١–	ذكور			
٢–	إناث	= =	= =	= =
المجموع		١	٢	٢

الخلايا العمودية

الخلايـــــا الافقيــــــــة

وبتطبيق قانون درجة الحرية لمربع كآي على الجدول (٣– ١) تظهر النتيجة كما يلي:–

(عدد الخلايا الأفقية – ١) × (عدد الخلايا العمودية – ١)

٣ – ١ ، × ٢ – ١

= ٢×١ = ٢ درجة الحرية لمربع كآي

خامساً / إعادة صياغة استمارة المبحوثين : بعد أن تتم استعادة الاستمارة من المحكمين يقوم الباحث بالتشاور مع المشرف في تحقيق صدق الاستبانة وفقاً لما سبقت الإشارة إليه في صدق المحكمين، عن طريق إعادة صياغة الاستمارة وتنظيمها من جديد في استمارة أخرى ، تسمى استمارة المبحوثين ، بعد حذف الأسئلة أو الفقرات لغير الصالحة ، وتعديل الفقرات أو الأسئلة التي يرون ضرورة في تعديلها ، والتأكد من صلاحية البدائل والتعليمات وفي ضوء ذلك تعد الاستمارة النهائية المخصصة للمبحوثين . وهذه الاستمارة تحمل صفحة لمخاطبة المبحوث لإعلامه بالغاية من البحث وعنوانه، والتعليمات الخاصة بكيفية الإجابة أو تأشير الفقرات بالاختيار من بين البدائل المتاحة، وكيفية إعادة الاستمارة إلى الباحث .

والصفحة الأخرى تتكون من صفحة أو عدة صفحات . تقسم إلى حقل للتسلسل ، وحقل آخر كبير تدون فيه الأسئلة أو الفقرات ، وحقول الإجابة والبدائل المخصصة للاختيار أو التأشير ، وعادة ما توضع البدائل وفراغات الإجابة أمام الأسئلة والفقرات أو تحتها .

سادساً / اختبار الثبات : بعد أن قام الباحث باختبار صدق استمارة البحث ، وإعداد استمارة المبحوثين بشكلها النهائي ينتقل إلى مرحلة الثبات ، والثبات يتم بطرق عدة منها . إعادة الاختبار والتجزئة النصفية والصور المتكافئة ... إلا أن الشائع منها والمعروف في حالة الاستبانة : هو طريقة إعادة الاختبار كونها من الطرق السهلة التي تمتاز بالواقعية والموضوعية .

ويقتضي طريقة إعادة الاختبار يتم أخذ عينة عشوائية من العينة الأصلية التي يسحبها الباحث ، ويمكن أن تكون هذه العين صغيرة لا تتجاوز ٥% إلى ١٠% من حجم العينة الأصلية ، تطبق عليها استمارة الاستبانة، ثم يعاد عليهم الاختبار بعد شهر أو ثلاثة أسابيع ، لمعرفة مدى فهم المبحوثين للتساؤلات أو الفقرات والتعليمات. والتأكد من مدى ثبات واستقرار الإجابات بدقة وموضوعية

وفي طريقة إعادة الاختبار تطبق قانون بيرسون ، الذي يقيس معامل الارتباط ، إذ تمثل معادلة قانون بيرسون بالآتي :

$$\frac{\text{ن مج س ص} - (\text{مج س})(\text{مج ص})}{\sqrt{[\text{ن مج س}^2 - (\text{مج س})^2][\text{ن مج ص}^2 - (\text{مج ص})^2]}}$$

وفي إعادة الاختبار يكون لدينا درجتان , درجة في التطبيق الأول ودرجة في التطبيق الثاني , وان أعلى درجة في الثبات مساوي (ر)

وقد تكون .٠,٠٨ أو ٠,٦٠ او ٠,٤٠ .الخ

وعادة ما نفترض إن التطبيق الأول = س

وان التطبيق الثاني = ص

والعينة التي يتم اختبارها = ن

وعندما تطبق الثبات على عينة من (٢٠) مبحوث , فإننا نعطي لكل مبحوث درجة في الاختبار الأول , ودرجة في الاختبار الثاني , ونعد جدول تسلسل فيه عدد أفراد العينة بحسب درجاتهم وكما في الجدول الافتراضي (٤-١) :

تسلسل المبحوثين بحسب درجاتهم	س	ص	$س^2$	$ص^2$	س ص	
١- المبحوث الأول	١٠	١٢	١٠٠	١٤٤	١٢×١٠	١٢٠
٢- المبحوث الثاني	٥	٨	٢٥	٦٤	٨×٥	٤٠
٣- الثالث	١٩	٢٠	٣٦١	٤٠٠	٢٠×١٩	٣٨٠
٤-	....الخ					
المجموع	٣٤	٤٠	٤٨٦	٦٠٨	--	٥٤٠

مع إن الأرقام في الجدول (٤-١) افتراضية غير حقيقية دونت لأغراض التوضيح , فإننا سنعوض بها في قانون معامل الارتباط بيرسون , وذلك لإيضاح كيفية استخراج معامل الثبات وكالآتي :

$$= \frac{٢٠×١٢٠ - ٣٤×٤٠}{\sqrt[٢]{[٢٠×٤٨٦ - ٤٨٦] × [٢٠×٨٠٦ - ٨٠٦]}}$$

$$= \frac{٢٤٠٠ - ١٣٦٠}{\sqrt[٢]{[٩٧٢٠ - ٤٨٦] × [١٢١٦٠ - ٩٨٠]}}$$

$$= \frac{١٠٤٠}{١٠٣٢٨,١٧٣} = ٠,١$$ معامل الثبات

تجدر الإشارة إلى ان جمع الأرقام التي تم التعويض فيها بقانون بيرسون هي ارقام غير حقيقية ، اختيرت لأغراض التوضيح فقط ، وان النتيجة التي ستخرج من تعويض بقانون بيرسون تمثل معامل الارتباط وهو ذاته معامل الثبات .

سابعاً / طبع استمارة الإستبانة وتوزيعها: بعد ان تم اختبار صدق وثبات استمارة الإستبانة ، يقوم الباحث بطبعها وسحب نسخ بعدد أفراد عينة البحث ، ويباشر بعد ذلك بتوزيعها على العينة من المشمولة بالبحث بنفسه أو بمساعدة آخرين يقوم بتدريبهم ويشرف عليهم أو يرسلها بالبريد ، ويفضل ان يتبنى الباحث هذه العملية بنفسه

ثامناً / جمع استمارات الإستبانة وتصنيفها : بعد ان تملأ استمارات الإستبانة يقوم بجمعها بنفس الطريقة التي قام بتوزيعها بها ، وبعد التأكد من اكتمال أعدادها ، يقوم الباحث بتنظيمها وتصنيفها وترقيمها ، من أول رقم بعينة البحث إلى الرقم الأخير .

تاسعاً / جدولة الإستبانة وتفريغها : بعد ان تصنف وترقم الاستمارات يقوم الباحث بجدولتها وتفريغها ، وفقاً للمحاور التي أعدها بها والتي تتوافق مع أهداف البحث وافتراضاته ، وتعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة وتعد من الخطوات الدقيقة .

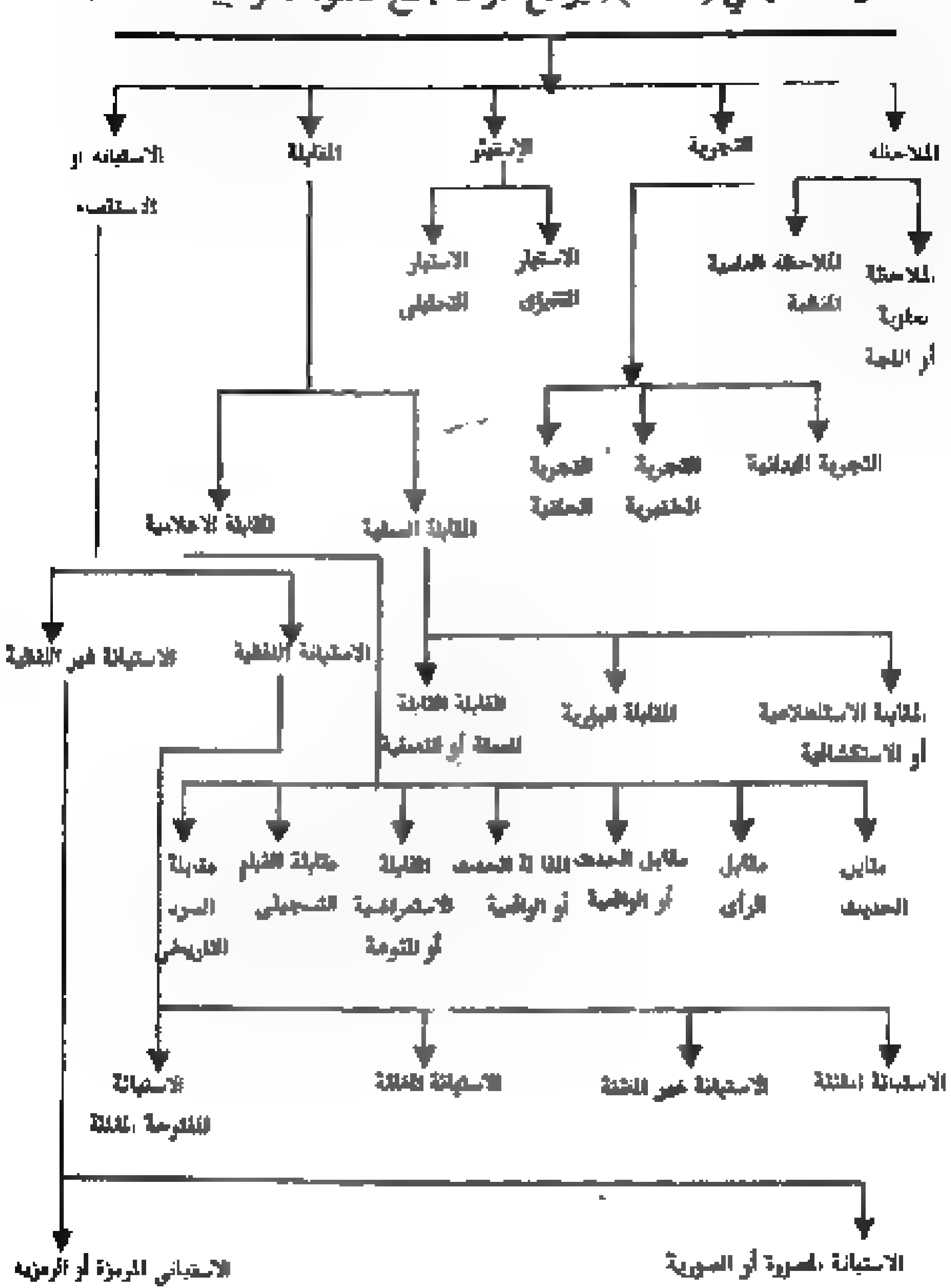
عاشراً / معالجة النتائج إحصائياً :تعد الإجراءات الإحصائية من الأمور الشائكة التي يحاول تجنبها معظم الباحثون ، وذلك عن طريق إرسال جداول البحث إلى مراكز أبحاث آلية متخصصة في معالجة العمليات الإحصائية ، وان بعض الباحثين يعمدون إلى تلك المراكز حتى بعمليات التفريغ المراكز البحثية المتخصصة ، تمتاز باختصار الوقت والجهد ، وتستخرج نتائج على درجة عالية من الدقة ، الا ان من عيوب هذه العملية تجهيل الباحث ، لأن معظم الباحثين يحصلون على نتائج دقيقة إلا أنهم لا يعرفون كيفية استخراجها ، لأنهم يجهلون الطرق الإحصائية في معالجة البحث ، وبذلك فإنهم يواجهون صعوبات كبيرة عندما يشتغلون في الجامعات ومراكز الأبحاث ، التي تتطلب إشراف ومتابعة وتحقق للأبحاث خلال كافة مراحل إنجازها ، أما الباحث الذي يقوم بهذه العمليات بنفسه يدوياً أو آلياً ، فانه سيكون خبيراً في تخصصه ، وفي التعرف على معظم العمليات الإحصائية ، التي تمس الحاجة إلى استخدامها والتعامل بها في الأبحاث العلمية .

حادي عشر / تحليل النتائج وتفسيرها ، تمثل خطوة التحليل والتفسير المرحلة المهنية في البحوث العلمية ، وتعد من الخطوات المهمة أيضاً لأنها تحتاج الى

الخبرة والممارسة والتخصص . وتتأتى أهمية هذه المرحلة أيضاً من إمكانية الباحث في تحليل النتائج التي يتوصل إليها بموضوعية . بقصد التوصل إلى نتائج دقيقة يمكن أن تحقق الافتراضات بمعلومات على درجة عالية من الدقة بحيث يمكن تعميمها على الظواهر المماثلة .

وفي ضوء ما تقدم تم التركيز على الإستبانة بمزيد من التفاصيل أكثر من أدوات جمع المعلومات الأخرى , وذلك لأهميتها في الأبحاث العلمية الإعلامية والسياسية ولكونها من الطرق التي شاع استخدامها في العديد من المجالات والتخصصات العلمية , وكما سبقت الإشارة إلى مميزات هذه الأداة العلمية , وبخاصة أنها تعالج الظواهر الإنسانية والاجتماعية مهما كان حجمها , فبواسطة الإستبانة يمكن بحث أية ظاهرة في أي مجتمع مهما كان حجمه , على الرغم من إن المنطق العلمي لا يميز بين طريقة وأخرى من حيث الأهمية . والشكل التخطيطي (٥- ١) يوضح أدوات البحث العلمي التي يمكن الاستعانة بها لبحث الظواهر الإعلامية والسياسية

الشكل التخطيطي (٥ - ١) ، يوضح أدوات جمع المعلومات والبيانات العلمية



مراجع وهوامش الباب الخامس:

١- سعد غالب ياسين . المعلوماتية وإدارة المعرفة رؤية إستراتيجية عربية , مجلة المستقبل , العدد٢٦٠, أكتوبر سنة ٢٠٠٠م, ص١١٢.

٢- د. ابوبكر محمود الهوش , تقنيات المعلومات ومكتبة المستقبل , القاهرة , دار عصمي للنشر والتوزيع , ١٩٩٦, ص١٥.

٣- د. محمد زاهر السماك وآخرون, أصول البحث العلمي , الموصل مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٠م, ص٥١.

٤- د. عامر قنديلجي , البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات , بغداد , ١٩٩٣ م, ص١٢٤.

٥- د. سمير محمد حسين , بحوث الإعلام الأسس والمبادئ , مصدرسابق , ص١٧٧

٦- د. عامر قنديلجي,البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات,مصدر سابق ,ص١٢٦.

٧- د. راسم محمد الجمال, مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية , القاهرة, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح , ١٩٩٩م, ص١١٨.

٨- المصدر السابق نفسه , ص ١١٩- ١٢١ .

٩- By, Professor C. A. Moser survey Methods in social investigation .London Heinemann, ١٩٨٣,pp. ١١٥-١١٩.

١٠- ديوبولد ب. فان دالين , مناهج البحث في التربية وعلم النفس , ترجمة د محمد نبيل وآخرون , مصدر سابق , ص٤٧.

١١- د. راسم محمد الجمال , مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية , مصدر سابق , ص ١٢٧-١٢٨.

١٢- Professor C.A Moser survey Methods in social investigation , op,cit, pp. ١١٥-١١٦.

١٣- د. محمد زياد حمدان . نقلاً عن. Ehrenberg,A.A primer in Data Reduction. Chessier: John Wiley & Sons, ١٩٨٢,p.١١٨

١٤- المصدر السابق نفسه , نقلاً عن : Healey, j. statistics- A tool for Research Belmont, Cal: Wadsworth publishing Co. ١٩٨٤,pp.١٢٥-١٢٦.

١٥- د. مصطفى حميد الطائي , محاضرات في الفنون الإذاعية والتلفزيه ألقيت على طلبة الإذاعة والتلفاز , جامعة سبها , ٢٠٠١-٢٠٠٥.

١٦- د. عبد المجيد شكري , تكنولوجيا الأتصال .. الجديد في إنتاج البرامج في الراديو والتلفزيون , القاهرة , دار الفكر العربي , ص ١٤٥.

١٧- د. جون كورنر , التلفزيون والمجتمع , الحقائق والتأثيرات الرمزية للإعلان ترجمة د أديب خضور, دمشق للكتبة الإعلامية , ط١ ١٩٩٩, ص١٢٧.

١٨- د. مصطفى حميد الطائي , محاضرات في الفنون الإذاعية والتلفازية , مصدر سابق , ص٤٣-٤٤.

١٩- د. حامد ربيع , أدوات جمع المعلومات ووظائفها في التحليل السياسي , محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا , قسم الدراسات السياسية , معهد البحوث والدراسات العربية , بغداد , ١٩٨٧-١٩٨٨م , ص٧.

٢٠- Sellitiz Jahoda and Deutsch Cook, Research Methods in Social Relation, Rinehart and Winston, Ny. ١٩٥٩.

٢١- د. صالح بن حمد العساف , المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية , مصدر سابق , ص٣٨٩-٣٩٠ .

٢٢- د. سمير محمد حسين الأسس والمبادئ , مصدر سابق , ٢٠٢-٢٠٣ .

٢٣- د. حامد ربيع , أدوات جمع المعلومات ...., مصدر سابق , ص١٢.

٢٤- د. وهيب الكبيسي ويونس صالح الجنابي , طرق البحث العلمي في العلوم السلوكية , مصدر سابق ص ١١١

محتويات الكتاب

الباب الرابع

الباب الخامس

تم بحمــد الله

مع تحيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية
dwdpress@yahoo.com
http:/ www.dwdpress.com


مناهج البحث العلمي
Bibliotheca Alexandrina
0673783